



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمران  
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.ir



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الامامة الالهية

كاتب:

محمد السند

نشرت في الطباعة:

فرصاد

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
١٣	الامامة الالهية (٥) المجلد ١
١٣	اشارة
١٣	الامامة الالهية (١)
١٣	مقدمة بقلم الاستاذ الشيخ محمد سند ... ص: ٥
١٥	المدخل ... ص: ٩
١٥	اشارة
١٥	النقطة الاولى ... ص: ٩
١٥	النقطة الثانية ... ص: ١٠
١٦	النقطة الثالثة ... ص: ١٢
١٧	النقطة الرابعة ... ص: ١٣
١٨	النقطة الخامسة ... ص: ١٧
١٩	الفصل الاول: منهج المعرفة الدينية ... ص: ٢١
١٩	اشارة
٢٠	المقدمة الأولى ... ص: ٢١
٢٠	اشارة
٢٠	أولاً: البحث الثبوتى ... ص: ٢٢
٢٢	ثانياً: البحث الاثباتى ... ص: ٢٦
٢٢	اشارة
٢٢	١- الحكم الشرعى الفقهى ... ص: ٢٦
٢٣	٢- اما بالنسبة للحكم الشرعى الاصولى ... ص: ٢٧
٢٥	المقدمة الثانية ... ص: ٣٤
٢٧	المبحث الأول: حجية الكتاب الكريم ... ص: ٣٩

- ٢٨ ..... اشارة
- ٢٩ ..... تقييم نظرية العلامة ...: ص: ٤٢
- ٣١ ..... المبحث الثاني: حجية السنّة ... ص: ٤٧
- ٣١ ..... اشارة
- ٣١ ..... أولاً- اقسام الحديث ...: ص: ٤٧
- ٣٣ ..... ثانياً: احوال الكتب الاربعة والمصادر الروائية ...: ص: ٥٣
- ٣٤ ..... ثالثاً- العلم الاجمالي بوجود الدس ...: ص: ٥٥
- ٣٦ ..... المبحث الثالث: حجية العقل ... ص: ٥٩
- ٣٨ ..... التنبيه الأول: الحسن والقبح العقليان ...: ص: ٦٣
- ٣٨ ..... اشارة
- ٤٣ ..... أدلة واقعية الحسن والقبح ...: ص: ٧٣
- ٤٣ ..... اشارة
- ٤٣ ..... ١- العناية الالهية ...: ص: ٧٤
- ٤٤ ..... ٢- تجسم الاعمال ...: ص: ٧٥
- ٤٤ ..... ٣- قاعدة الغاية ...: ص: ٧٦
- ٤٥ ..... التنبيه الثاني: الخطأ في الفكر البشرى ... ص: ٧٧
- ٤٥ ..... التنبيه الثالث: الثابت والمتغير ... ص: ٧٩
- ٤٥ ..... اشارة
- ٤٦ ..... تحليل مختصر لنظرية الاعتبار ...: ص: ٨٠
- ٤٧ ..... وجوه التأمل في نظرية العلامة ...: ص: ٨٢
- ٥٠ ..... التنبيه الرابع: في تبعية الولاية التشريعية للولاية التكوينية ... ص: ٨٩
- ٥٠ ..... اشارة
- ٥٠ ..... الوجه الأول ...: ص: ٨٩
- ٥١ ..... الوجه الثاني ...: ص: ٩٠

- الوجه الثالث ... ص: ٩٤ ..... ٥٣
- التنبيه الخامس: العلاقة بين العقل العملى والعقل النظرى ... ص: ٩٥ ..... ٥٣
- المبحث الرابع حجيه المعارف القلبية ... ص: ٩٧ ..... ٥٤
- اشارة ..... ٥٤
- الجهة الأولى: فى بيان المراد من المعارف القلبية ... ص: ٩٧ ..... ٥٤
- الجهة الثانية: حول ضابطه حجيه المعارف القلبية ... ص: ١٠٣ ..... ٥٧
- خاتمة: حول العلاقة بين الحجج الاربعة ... ص: ١٠٦ ..... ٥٨
- الفصل الثانى: نظريه الحكم على ضوء الإمامة الإلهيه ... ص: ١١١ ..... ٦٠
- اشارة ..... ٦٠
- المبحث الأول لمحة تاريخيه ... ص: ١١٣ ..... ٦٠
- المبحث الثانى النظريات المختلفه فى ادارة شؤون الحكم ودور الشورى فيها ... ص: ١١٩ ..... ٦٢
- ١- النظرية الاولى المشهوره ... ص: ١١٩ ..... ٦٣
- النظرية الثانية ... ص: ١٢١ ..... ٦٣
- النظرية الثالثة ... ص: ١٢١ ..... ٦٣
- النظرية الرابعة ... ص: ١٢٢ ..... ٦٤
- النظرية الخامسة ... ص: ١٢٣ ..... ٦٤
- المبحث الثالث: الادلة النقلية التى اقيمت على النظريات المختلفه ... ص: ١٢٥ ..... ٦٥
- اشارة ..... ٦٥
- أولاً: الادلة المتضمنه للفظ الشورى ... ص: ١٢٥ ..... ٦٥
- ١ الآيات ... ص: ١٢٥ ..... ٦٥
- ٢ الاستدلال بسيرة الرسول ... ص: ١٢٦ ..... ٦٦
- ٣- غزوة الاحزاب- الخندق ... ص: ١٢٧ ..... ٦٦
- الصف الأول ... ص: ١٢٨ ..... ٦٧
- الصف الثانى ... ص: ١٣٢ ..... ٦٩

٧٠	التقييم ...: ص: ١٣٥
٧٠	أولاً: رأى آخر فى فهم الأدلة ...: ص: ١٣٥
٧٢	ثانياً: الجواب عن تلك الأدلة ...: ص: ١٣٩
٧٢	اشارة
٧٢	الوجه الاول ...: ص: ١٣٩
٧٤	الوجه الثانى ...: ص: ١٤٤
٧٥	الوجه الثالث ...: ص: ١٤٥
٧٥	الوجه الرابع ...: ص: ١٤٦
٧٦	الوجه الخامس ...: ص: ١٤٧
٧٦	الوجه السادس ...: ص: ١٤٨
٨٣	الوجه السابع ...: ص: ١٦١
٨٣	الوجه الثامن ...: ص: ١٦٢
٨٣	الوجه التاسع ...: ص: ١٦٣
٨٤	الوجه العاشر ...: ص: ١٦٤
٨٥	الوجه الحادى عشر ...: ص: ١٦٥
٩٣	الخلاصة ...: ص: ١٨٢
٩٤	مناقشة الاستدلال على نظرية التلفيق بين النص والشورى ...: ص: ١٨٥
٩٤	اشارة
٩٦	ثانياً: عنوان الولاية والأمر بالمعروف ...: ص: ١٨٩
٩٨	ثالثاً: البيعة ...: ص: ١٩٤
٩٨	اشارة
٩٩	تقريب الاستدلال ...: ص: ١٩٤
١٠٢	نقض ودفع ...: ص: ٢٠١
١٠٢	رابعاً ...: ص: ٢٠٢



- ١٠٤ ..... خامساً: آيات الاستخلاف ... ص: ٢٠٥
- ١٠٤ ..... سادساً: آية الامانة ... ص: ٢٠٧
- ١٠٥ ..... سابعاً: آيات تدل على نفى مسؤولية الرسول عن الامة ... ص: ٢٠٩
- ١٠٦ ..... ثامناً ... ص: ٢١٠
- ١٠٨ ..... تاسعاً: سيرة الأئمة عليهم السلام ... ص: ٢١٥
- ١٠٩ ..... والجواب عن هذه الوجوه ... ص: ٢١٦
- ١١٧ ..... الامر الرابع: الأدلة العقلية على الشورى ... ص: ٢٣٣
- ١١٧ ..... اشارة
- ١٢٠ ..... إشكالان ودفعهما ... ص: ٢٣٨
- ١٢٢ ..... المبحث الخامس: أدلة نصب الفقهاء ... ص: ٢٤٣
- ١٢٢ ..... اشارة
- ١٢٥ ..... الخلاصة ... ص: ٢٤٩
- ١٢٦ ..... الفصل الثالث: المقام الغيبي في الإمامة ... ص: ٢٥١
- ١٢٦ ..... اشارة
- ١٢٦ ..... أولاً: تحرير محل النزاع ... ص: ٢٥٣
- ١٢٧ ..... ثانياً: الإمامة وراثه نسبيه أم روحية ... ص: ٢٥٦
- ١٢٨ ..... ثالثاً: الإمامة نص أم شورى ... ص: ٢٥٧
- ١٢٨ ..... رابعاً: الإعتبار والتكوين ... ص: ٢٥٧
- ١٢٨ ..... خامساً: الإمامة من أصول الدين ... ص: ٢٥٨
- ١٢٩ ..... سادساً: مقامات الأئمة عليهم السلام ... ص: ٢٥٩
- ١٢٩ ..... سابعاً: الوظيفة الشرعية ... ص: ٢٥٩
- ١٢٩ ..... ثامناً: تحليل الإقتداء ... ص: ٢٦٠
- ١٣١ ..... المبحث الأول: تعريف الإمامة ... ص: ٢٦٥
- ١٣١ ..... الجهة الاولى: التحليل اللغوى ... ص: ٢٦٥

- ١٣٢ ..... الجهة الثانية: التحليل العقلى ... ص: ٢٦٧ ..... الجهة الثانية: التحليل العقلى ... ص: ٢٦٧
- ١٣٢ ..... اشارة ..... اشارة
- ١٣٣ ..... والخالصة ... ص: ٢٦٩ ..... والخالصة ... ص: ٢٦٩
- ١٣٥ ..... الانسان المجموعى ... ص: ٢٧٣ ..... الانسان المجموعى ... ص: ٢٧٣
- ١٣٦ ..... الانسان الكبير ... ص: ٢٧٣ ..... الانسان الكبير ... ص: ٢٧٣
- ١٣٦ ..... الجهة الثالثة: التعريف النقلى ... ص: ٢٧٥ ..... الجهة الثالثة: التعريف النقلى ... ص: ٢٧٥
- ١٤٠ ..... المبحث الثانى الأدلة العقلية على ماهية الإمامة الإلهية ... ص: ٢٨٥ ..... المبحث الثانى الأدلة العقلية على ماهية الإمامة الإلهية ... ص: ٢٨٥
- ١٤٠ ..... اشارة ..... اشارة
- ١٤١ ..... الدليل الاول: ضرورة الإرتباط بالغيب ... ص: ٢٨٧ ..... الدليل الاول: ضرورة الإرتباط بالغيب ... ص: ٢٨٧
- ١٤١ ..... اشارة ..... اشارة
- ١٤٤ ..... تقييم الدليل الأول ... ص: ٢٩٢ ..... تقييم الدليل الأول ... ص: ٢٩٢
- ١٤٤ ..... الصياغة الثانية لنفس الدليل ... ص: ٢٩٣ ..... الصياغة الثانية لنفس الدليل ... ص: ٢٩٣
- ١٤٥ ..... تقييم الدليل ... ص: ٢٩٤ ..... تقييم الدليل ... ص: ٢٩٤
- ١٤٥ ..... الدليل الثانى: الفطرة ... ص: ٢٩٥ ..... الدليل الثانى: الفطرة ... ص: ٢٩٥
- ١٤٨ ..... الصياغة الثالثة ... ص: ٢٩٩ ..... الصياغة الثالثة ... ص: ٢٩٩
- ١٤٨ ..... تقييم الدليل الثانى ... ص: ٣٠٠ ..... تقييم الدليل الثانى ... ص: ٣٠٠
- ١٤٨ ..... الدليل الثالث: برهان الغاية ... ص: ٣٠٠ ..... الدليل الثالث: برهان الغاية ... ص: ٣٠٠
- ١٤٩ ..... تقييم الدليل الثالث ... ص: ٣٠٢ ..... تقييم الدليل الثالث ... ص: ٣٠٢
- ١٤٩ ..... الدليل الرابع: معرفة النفس ... ص: ٣٠٢ ..... الدليل الرابع: معرفة النفس ... ص: ٣٠٢
- ١٥٠ ..... الدليل الخامس: برهان العناية ... ص: ٣٠٣ ..... الدليل الخامس: برهان العناية ... ص: ٣٠٣
- ١٥٠ ..... اشارة ..... اشارة
- ١٥٠ ..... تقييم الدليل ... ص: ٣٠٤ ..... تقييم الدليل ... ص: ٣٠٤
- ١٥٠ ..... ملاحظة عامة ... ص: ٣٠٥ ..... ملاحظة عامة ... ص: ٣٠٥
- ١٥١ ..... الدليل السادس: الأدلة الإتيية ... ص: ٣٠٥ ..... الدليل السادس: الأدلة الإتيية ... ص: ٣٠٥

- ١٥١ ..... اشارة
- ١٥١ ..... تفصيل ذلك ...: ص: ٣٠٦
- ١٥٢ ..... المبحث الثالث الامامة في القرآن الكريم ...: ص: ٣٠٩
- ١٥٢ ..... اشارة
- ١٥٣ ..... الطائفة الأولى ...: ص: ٣١٠
- ١٥٣ ..... اشارة
- ١٥٤ ..... أولاً: دراسة الألفاظ الواردة فيها ...: ص: ٣١٢
- ١٦٢ ..... ثانياً: الفوائد ...: ص: ٣٢٩
- ١٦٨ ..... ثالثاً: قراءة في الخطبة القاصعة ...: ص: ٣٤١
- ١٧٢ ..... رابعاً: عصمة آدم ...: ص: ٣٥٠
- ١٧٣ ..... الطائفة الثانية: آيات الكتاب ...: ص: ٣٥٢
- ١٨١ ..... الطائفة الثالثة: آيات الهداية ...: ص: ٣٧٠
- ١٨٤ ..... الطائفة الرابعة: آيات الملك ...: ص: ٣٧٥
- ١٨٦ ..... الطائفة الخامسة: آيات الاصطفاء والطهارة ...: ص: ٣٧٩
- ١٨٩ ..... الطائفة السادسة: آيات شهادة الاعمال ...: ص: ٣٨٥
- ١٩٠ ..... الطائفة السابعة: آيات الولاية ...: ص: ٣٨٨
- ١٩٣ ..... المبحث الرابع: الامامة في السنة النبوية ...: ص: ٣٩٥
- ١٩٣ ..... اشارة
- ١٩٣ ..... الحديث الأول: حديث الثقلين ...: ص: ٣٩٥
- ١٩٣ ..... اشارة
- ١٩٤ ..... ١- حديث الثقلين في القرآن الكريم ...: ص: ٣٩٦
- ١٩٥ ..... ٢- أما ما ورد من الالفاظ في الحديث الشريف ...: ص: ٣٩٩
- ١٩٦ ..... ٣- النظريات في تفسير المعية بين القرآن والعترة ...: ص: ٤٠٠
- ١٩٨ ..... ٤- خلاصة ما يستفاد من الحديث ...: ص: ٤٠٥

- ١٩٨ ..... الحديث الثاني: «من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية...» ص: ٤٠٥ -
- ١٩٩ ..... الحديث الثالث: في تبليغ سورة براءة ... ص: ٤٠٨ -
- ١٩٩ ..... اشارة
- ٢٠١ ..... اشكال ودفع ... ص: ٤١١ -
- ٢٠٢ ..... الحديث الرابع: «ان الله يرضى لرضا فاطمة...» ص: ٤١٢ -
- ٢٠٥ ..... الحديث الخامس ... ص: ٤١٩ -
- ٢٠٥ ..... الحديث السادس: قاتلت على التأويل كما قاتلت على التنزيل ... ص: ٤١٩ -
- ٢٠٦ ..... تذييل ... ص: ٤١٩ -
- ٢٠٨ ..... الخاتمة ... ص: ٤٢٥ -
- ٢٠٨ ..... الوظيفة الإجمالية في الإتمام ... ص: ٤٢٥ -
- ٢١٣ ..... تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية

## الإمامة الإلهية (٥) المجلد ١

## إشارة

سرشناسه : سند، محمد، - ١٣٤٠

عنوان و نام پدید آور : الامامه الالهيه / محاضرات محمد سند؛ جمع و اعداد محمد علي بحر العلوم  
مشخصات نشر : تهران : فرصاد ، - ١٣٨٥ .

مشخصات ظاهري : ج ٣

يادداشت : عربي

يادداشت : فهرست نویسی براساس اطلاعات فييا

يادداشت : کتابنامه

موضوع : امامت

موضوع : ولايت

موضوع : اصول فقه شيعه

شناسه افزوده : بحر العلوم، محمد علي، ١٣٤٥ - مقرر

رده بندي كنگره : BP٢٢٣/س٩ الف ٨ ١٣٨٥

رده بندي ديويي : ٢٩٧/٤٥

شماره كتابشناسي ملي : م ٨١-٢٨٢٣٦

## الإمامة الإلهية (١)

## مقدمة بقلم الاستاذ الشيخ محمد سند ... ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد الخلق محمد المبعوث للرسالة وعلى آله الأئمة الهداة. وبعد فإن البحوث العقائدية والمعرفة الدينية بمكان من الأهمية، حيث انها الراسمة لطريق الانسان والمجتمع في هذه النشأة في مختلف شؤونها وجهاتها والنشآت اللاحقة، فمن ثم احتلت موقعا في الصدارة وألوهها عناية خاصة، فالإيمان والهداية قد شدد على صدارتهما القرآن والسنة في قائمة أعمال الإنسان، فقد قال تعالى:

«إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ» (١).

والواجب الاعتقادي المعرفي، هو فعل تقوم به النفس وجوانحها في الدرجة الأولى، فالادراك والإذعان أو المعرفة والإيمان، أو التعقل والاختبات أو الاهداء والتسليم فعلا تقوم بهما طوية القوى للنفس. ومن ثم يستعقبها أفعال أخرى لواجبات أخرى، وهذا يوازي التعبير المقرر في العلوم الانسانية الاكاديمية أن رؤية الانسان اتجاه الكون يتفرع ليها كل الامور الاخرى من الحقوق والآداب والقوانين والاعمال.

ولا يخفى أن الاصول الاعتقادية الخمسة من التوحيد والعدل والنبوة والامامة والمعاد، مآلها هو التوحيد في المقامات الخمسة فالاول هو التوحيد في الذات الازلية

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٦

الإلهية، والثاني هو التوحيد في الصفات، مطلق الصفات والثالث هو التوحيد في التشريع والشريعة وأنه التوحيد في الأفعال من نمط والرابع هو التوحيد في الطاعة والولاية والخامس هو التوحيد في الغاية وهو الاخلاص والخلوص، فالله تعالى أحدى الذات واحد لا شريك له في الذات ولا في الصفات ولا شريك له في الحكم وله الولاية وحق الطاعة بالذات، وهو غاية الغايات فليس وراءه غاية. وهذا ما تكفلت الإشارة إليه مقدمات هذا الكتاب.

كما لا يخفى أن العلوم المتكفلة للبحث في المعرفة الدينية قد اختلفت مناهجها من الاعتماد عمدة على العقل النظري أو العقل العملي أو الواردات والادراكات القلبية الذوقية، أو الكتاب العزيز والسنة المطهرة، أو المزيج بينها على انحاء عديدة، وليست المعرفة بحسب الطاقة البشرية المجردة كالمعرفة الحاصلة من مناهل الوحي الإلهي، فالمعرفة الأولية الفطرية وان كانت رأس المال ولكن العقل والقلب لغتان يقرأ بهما كتاب الوحي، وهما المخاطبان للسانه، ومن ثم كان البحث عن المنهجية المنطقية أمراً لا بد منه ومقديماً على البحث المعرفي الاعتقادي، لاسيما وأن كلاً من هذه المصادر للمعرفة كلاً منها على حدة قد تشعبت فيه المباني وكثرت في أطرافه التساؤلات الجادة أو الملتبسة فكان اللازم - متابعة البحث في ذلك وبتسلسل وهذا ما اشتمل عليه الفصل الاول من هذا الكتاب.

وقد أخذ عنوان الحديث في الأوساط المختلفة في الآونة الأخيرة، عقيدة الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية، التساؤل عن الخلفية القانونية للحكومة وإقامتها في عصر غيبة الإمام المهدي المنتظر، وكون مشروعيتها ممتدة من امامته عجل الله تعالى فرجه الشريف أو أن الصلاحية مستمدة من الأمة والانتخاب وما يطلق عليه بالشورى، وتسلط الضوء عن المذهب الرسمي لعلماء الإمامية في ذلك مع قراءة قانونية للإمامة في سيرة الأئمة

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٧

الاثني عشر عليهم السلام وأدوارهم في التاريخ وبالتالي البحث عن الإمامة الإلهية عند الشيعة وبعدها القانوني والتشريعي في النظام السياسي والاجتماعي، وهذا ما عالجه الفصل الثاني من هذا الكتاب.

كما أن معترك الكلام في الأندية المتنوعة حول الإمامة الإلهية للعترة المطهرة تركز حول المقام الغيبي في حقيقة الإمامة أو أنها مقام اعتباري قانوني صرف للعترة النبوية بلحاظ تفرقهم على صفات كمالية كما ينسب ذلك الى الذهن من تعريف المتكلمين، فهل هي حقيقة تكوينية وصفة خارجية وسفارة إلهية كما هو الحال في النبوة وإن اختلفت عنها نسخاً، ويكون المقام القانوني أحد شؤون تلك الحقيقة، ومن الواضح أجنبي هذه الجهة من البحث عن أدوات الاعتبار والعلوم الاعتبارية القانونية، وتطلبها أدوات البحث العقلي والعياني والنقلي المعارفي، كما يستدعي البحث ثلاثة أصعدة صعيد التصور اللغوي والعقلي والنقلي وهو ما يوازي ما الشارحة في الاسلوب المنطقي، وصعيد التصديق العقلي والفقهاء العقلي للإمامة وهو ما يوازي ما الحقيقية وهل البسيطة عند المناطقه وصعيد التصديق النقلي والفقهاء الشرعي للإمامة وهو ما يوازي هل المركبة في المنهج الاستدلالي المنطقي أي كان الناقصة. ولا محالة يستلزم كان التامة أيضاً بمقتضى الفقه النقلي يقع التدبر في النصوص القرآنية والنبوية المروية عند الفريقين بالدرجة الاولى ومن ثم عطف النصوص المأثور عن المعصومين عليهم السلام عليها. وفي خضم هذا البحث تقع قراءة عقلية تفسيرية لحالات وشؤون الأئمة (صلوات الله عليهم) المأثورة في الحديث والتاريخ ومجموع كل ذلك هو البحث في الإمامة الإلهية وبعدها التكويني عقلاً ونقلاً وهذا ما اهتم به الفصل الثالث من الكتاب.

ويستتبع ذلك شرح عدّة من العناوين المتفرعة عن البحوث السابقة كالتولي والتبري ونحوهما والتي هي بمثابة وظائف للمأموم نحو

الإمام، مع لمحة فهرسية لمناهج

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٨

الاستدلال في الإمامة، وهذا ما عنيت به الخاتمة للكتاب.

وقد جاء هذا الكتاب حصيلة بحث استغرق العامين الدراسيين ١٤١٧-١٤١٨ هـ ق للحوزة العلمية في قم المقدسة الذي عقدناه مع ثلثة من الأفاضل وقرره بنضد منسق المعانى فى عبارة جزلة الفاضل المجدد السيد محمد على بحر العلوم دام نشاطه العلمى والدينى، عسى أن يقع محلل فائدة لدى رواد البحث والمعرفة.

قم/ عش آل محمد عليهم السلام/ بجوار كريمه أهل البيت عليهم السلام

محمد سند

الخامس من سؤال ١٤٢١ هـ. ق

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩

## المدخل ... ص: ٩

### إشارة

ان البحث حول الإمامة ليس بالبحث الهين وذلك لغور معناها وتعدد جهاتها، كيف لا وأدنى معرفتها أنها عدل النبوة إلا أنها ليست نبوة، ويصعب أكثر إذا أراد الباحث التعرض إلى كل الشبهات والاشكالات التى طرحت منذ عشرات السنين وما زالت تطرح وتتداول فى الأوساط المختلفة شأن بقية الأصول الاعتقادية، وقد اتخذنا فى هذا البحث طريقه واسلوباً مختلفاً عما سبق وتناوله السلف الصالح جزاهم الله خير الجزاء.

ونتعرض فى هذا المدخل لعدد من النقاط المهمة التى لا بد من العلم بها قبل الولوج فى صلب البحث:

## النقطة الاولى ... ص: ٩

ان البحث حول الإمامة قد يكون اشق من البحث حول التوحيد وذلك لأن التوحيد يعنى اثبات الالوهية ونفى الشرك فى مقام الذات، وهذا يرتضيه كثير من الناس حتى غير المسلمين، اما الإمامة فإنها تمثل جانب آخر من الايمان بالله وهو جانب الانصياع والطاعة لمن أمر الله بطاعتهم، ويعتبر ممارسة اعتقادية وعملية للإيمان، لذا كان من المهم الاهتمام به واعطاؤه الاولوية فى البحث لإثبات ان الحق تعالى ابقى هذا الاتصال بين الأرض والسماء.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٠

## النقطة الثانية ... ص: ١٠

من المسلمات التى لا يختلف فيها اثنان، ان ابن آدم يتكون من بدن وروح، ومنذ بداية نشأة الإنسان على هذه الأرض تتنازع هاتان الجنبتان. فنرى أفرادا يتغلب عندهم الجانب البدنى فتسيطر عليهم المادة ويتخيل الفرد أن كمالاته تتحقق فى اتباع كمالات وشهوات بدنه، وفى الجانب المقابل نرى افرادا يتغلب الجانب الروحى لديهم فيوغلون فى الرياضات الروحىة ويؤمنون حاجة أبدانهم ليرتقوا بأرواحهم فى سلم السعادات وهم أصحاب النزعات الباطنية.

وباستعراض سريع لتاريخ البشرية يتضح لنا أن الأغلب والأكثر هم اتباع القسم الأول، الذى سيطر الجانب المادى والبدنى عليهم، فعانت البشرية من مشاكل كثيرة وذلك لأن تغلب هذا الجانب سوف يواجه صعوبات فى ايجاد اثبات الاتصال بين السماء والأرض، حيث يفقد المقاييس والضوابط التى فى الجانب الروحى، ويحكم ضوابط ومقاييس الجانب البدنى عليها مما يولد مشكلات عدة.

والإسلام والديانات بشكل عام تسعى إلى ايجاد التوازن بين هذين الجانبين فى الإنسان وعدم طغيان احدهما على الاخر. فالدهريون

منذ زمن الرسالة المحمدية إلى المدارس العصرية في زماننا هذا يحملون نفس الهاجس وهو سيطرة الجنب البدني وعدم الاعتراف بالضوابط والمقاييس الروحية. ومن خلال الايات القرانية نستطيع ان نتلمس بعض المظاهر لسيطرة هذا الجنب.

«قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ» (١)

:الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١١

فيرى المنكرون أن من ارسلوا اليهم ليسوا إلا- بشراً، والبشر قدرته محدودة فلا- يكون رسولا- من عند الله. وهذا مع ايمانهم بالله والتوحيد.

«وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأُولُونَ» (١)

.وهذا مثال آخر لقوم آخرين ينكرون الرسالة ولا يتصورون وجود قوة غير بشرية بل كلها داخل قدرة البشر وقواه المختلفة الادراكية والعمالة.

\* وتتدخل لانكار الرسالة دوافع الحسد والجهالة «وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ» (٢)

: ويرى كل فرد منهم ان يكون له اتصال مع الله بنفسه وان يكون هو رسول من عند الله لا- غيره. بل «يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُّشْرَبَةً» (٣)

\* وعندما يطلب المنكرون اثبات اتصال الرسول بالله يطلبون الرؤية «قَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً» (٤)

فهم يؤمنون بالله وبالتوحيد لكن ميزان الارتباط هو امر مادي وهو رؤية الله البصرية.

\* والقرآن في قبال كل هذه الانكارات يركز على أن الرسول بشر وهو رجل منهم ولا يمكن ان يرسل غير البشر ويتميز الرسول عن غيره بعدم سيطرة النزعة البدنية والمادية عليه بل هو في الجانب الروحي متصل بالله ومرتب بالوحي ووزان

:الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٢

الروح ليس كوزان البدن وحدود الروح ليست حدود البدن، وهذا الجنب هو الذي يميز الرسول والامام والولى الصالح.

\* وفي العصور المتأخرة يتغير بيان هذه الانكارات من بنى الإنسان فليجأون إلى صياغات أخرى.

منها: ان وجود اتصال دائم بين البشرية وبين الجنب الربوبى يؤدي إلى الضمور وعدم الانطلاق فى الحياة والكسل والاعتماد على المنح الغيبية.

ومنها: ان قوة الفكر البشرى كافية فى ارشاد الإنسان نحو الكمال.

او القول بان الركون إلى وجود مثل هذا الاتصال ولو على شكل امامة افراط فى النزعة الباطنية.

أو القول ان معنى النبوة الخاتمة هو اكمال القوى العقلية لدى بنى البشر، فلا تحتاج البشرية فى مسيرتها إلى تسديد سماوى، أو دعوى تساوى أفراد البشر فى الكمالات الروحية.

والجامع بين هذه الدعوات والاساليب السابقة هو سيطرة الجنب المادى على نفوس أصحابها فحرموا من نعمة الاحساس واستطعام حلاوة الروح.

### النقطة الثالثة ... ص: ١٢

من الأمور التي يعيها أهل الفكر من المتأخرين على أهل التدين هو ان الاخيرين يصفون على عقائدهم هالة من القدسية تكون سورا أمام التفكير فيها وعائقاً يمنع عن البحث حول مدى صحتها.

وفى الواقع هذا غير تام وان القدسية مع الاعتراف بها- لا تمنع من البحث والتشكيك الذى يهدف إلى الوصول إلى الحقيقة أو إلى



مزید من الیقین.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 13

بيان ذلك: ان القدسية تعنى اضفاء احترام وخضوع خاص لحقيقته معينه او لقضيته ما، وتحليل أدق هي خضوع القوى العمليه للإنسان للقوى النظرية، باعتبار أن هذا هو الأمر الطبيعي لقوى الإنسان، حيث ان القوى العمليه ليس لها قوة الإدراك فلا بد ان تجد طريقها في الهداية بتوسط القوى النظرية، فالقدسية فعل من أفعال القوى العمليه، وهو احترام وخضوع لإدراك يتم بواسطة قوة العقل النظرية، وهي الحالة الطبيعية لما يجب ان يكون عليه تفكير الإنسان.

ومن جهة أخرى فإن التشكيك على نحوين: احدهما: ممدوح والآخر مذموم اما الممدوح فهو التشكيك لاستكشاف المجهولات وبيان الحقائق، وهو الذى يدفع الإنسان للبحث والتنقيب، وهذا يزول بمجرد بروز الحقيقه وقيام الأدلة والبراهين الساطعة. اما المذموم فهو التشكيك الذى يؤدي إلى زعزعة الحقيقه الحاصله فى النفس، من دون أن يدفع نحو الفحص، بل تبقى حالة الشك والاضطراب والتحير وعدم القدرة على الاذعان بالبرهان السليم. مستولى على هذا الفرد. وهذه حالة مرضية مستعصية يفقد بها الإنسان قدرته على التعايش حيث تكون الادراكات الصحيحة غير قادرة على توليد الاذعان بها لديه. فالشك ليس إلا جسر يُعبر عن طريقه إلى الحقيقه سواء جهة النفي أو الاثبات، اما بقاء حالة الشك فهذا مرفوض ومذموم.

### النقطة الرابعة ...: ص: 13

من الدعائم الفكرية التي يقوم عليها المذهب الوهابي، والتي بنوا عليها نتائج كثيرة لها أهمية اجتماعية وسياسية، هي ان القرآن الكريم فى آيات كثيرة يركز على

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 14

عقيدة مهمة، وهي التوحيد ونفى الشرك ولا- يتعرض لأصل وجود الله، والسر فى ذلك ان العرب فى ذلك الوقت كانوا يؤمنون بأصل وجود الله لكنهم كانوا يجعلون له شركاء فى الوجود والعبادة من أصنامهم، لذا واجه القرآن ذلك وركز على إنه واحد لا شريك له. وبنوا على هذه العقيدة أن الإنسان يجب ان يرتبط بالله مباشرة من دون أية حاجة إلى وسيط، والخضوع غير جائز إلا له، وان الله لا يجعل آية واسطة أو وسيلة بينه وبين العبد.

وقد سبقهم المفسرون بعض الشيء فى اصل دعواهم بمعنى ان الدارس للقران الكريم يتضح له ذلك بنحو جلى وأن هناك آيات كثيرة تركز على هذا الجانب لكننا نقول لهم: حفظت شيئاً وغابت عنك اشياء.

وذلك لأن هذا الاستقراء ناقص، إذ أن الآيات التي تركز على ذلك الجانب واردة فى العهد المكي. اما الآيات الواردة فى العهد المدنى وهو عصر تكوين الدولة الإسلامية فلا تركز لها فى هذا الجانب، بل ركزت على جانب اخر مهم، وهو التوحيد ونفى الشرك فى الطاعة.

وبعبارة أخرى بعد بناء المجتمع الإسلامى واصبح من فى المدينة موحداً فى العبادة ولا يشرك بالله أحدا فى الوجود الإلهى وبطلت اصنام الجاهلية، وجه القرآن المسلمين إلى مفهوم آخر يعتبر استكمالاً للتوحيد فى العبادة وذلك ان العبادة الرسمية وحدها لا تكفى بل يجب ان تقترن بالطاعة، وهذه الطاعة تكون لمن نصبه الله فطاعته تكون طاعة لله ومعصيته تكون معصية لله، بل ان طاعة من لم ينصبه الله هي شرك. فليس لأحد حق الطاعة إلا من خلال أمر الله جل وعلا.

فإذن الايات المكية ركزت على التوحيد ونفى الشرك فى الوجود الإلهى والعبادة، والايات المدنية ركزت على التوحيد ونفى الشرك فى الطاعة، والوهابية

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 15

رأوا القسم الأول وعميت أعينهم عن القسم الثاني.

ومن الشواهد على ما ذكرته الايات المدنية:

«وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا نَدْرَأُ فَنَبْرَأُ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا» (١)

...

فان الند هو المماثل ويكاد يجمع المفسرون على ان المراد ليس اتخاذ إله آخر مع الله فهم موحدون في العبادة الاصطلاحية الرسمية، بل يقصد بالانداد هنا الرؤساء الذين خضع لهم بعض الناس وأطاعوهم من غير أن يأذن الله في اطاعتهم كما تشهد ذيل الاية «اذ تبرأ، واتبعوا».

وفى الكافي والعياشي عن الباقر عليه السلام: فى قوله ومن يتخذ من دون الله اندادا..

قال هم والله يا جابر ائمة الظلم واشياعهم.

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ».

والاية بعد ان تقرر وحدانية الالهية وعبادة الله وحده لا شريك له تؤكد على وحدانية الربوبية وهى ربوبية الطاعة اذ ان الرب هو السيد المرئى الذى يطاع فيما يأمر وينهى اى المشرع والمطاع من دون ارشاد الله اليه. فالطاعة لا يجوز ان تكون لاي فرد بل هى مختصة لمن يرشد اليه الله سبحانه.

«قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ» (٢)

...

الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ١٦

فمحبته الله والايان به تعنى وجوب اتباع الرسول الذى أرسله الله اليكم فمن يحب الله يجب ان يتبع الرسول، وبعكس النقيض من لا يتبع الرسول لا يحب الله.

«ومما تكفلت الايات المدنية بيانه هو ارشاد المسلمين إلى خطأ اليهود والنصارى الذين وقعوا فى خطأ جسيم وهو اتباع رؤساء دينهم فيما يغشونهم وجعلوه كأنه ايه منزله من عند الله. قال تعالى «اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» (١). فمن الواضح انهم لم يكونوا يعبدونهم ولم يتخذوهم آلهة وكل الذى فعلوه انهم اطاعوهم طاعة عمياء.

«وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ.. إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ» (٢)

فرتب الكفر الاصطلاحى على عدم خضوع الطاعة.

«فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (٣)

فنفى الايمان مع عدم تسليم الطاعة قلباً وعملاً. ونكتفى بهذا المقدار من الشواهد مع وجود شواهد أخرى عديدة تؤكد على ان الايات المدنية وردت فى اكثر من موطن لتحذر المسلمين من مغبة الوقوع فى انحرافات اليهود والنصارى باتباع من لم يأمر الحق باتباعه. فالتوحيد من الطاعة من الأمور المهمة التى ركز عليها القرآن وطاعة الأئمة تدخل فى هذا النطاق.

الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ١٧

### النقطة الخامسة ...: ص: ١٧

ان البعض يتصور ان البحث حول الإمامة يؤدي إلى تفكيك المجتمع الإسلامى، وبتعبير آخر ان هذا البحث هو فى خط مقابل لبحوث

الوحدة الاسلامية. وهذا الاعتقاد خاطئ وذلك لاننا عندما ننظر إلى الوحدة الاسلامية يجب ان نحلل هذا المصطلح طبقا للمعايير الفقهية التي أسسها الفقه الإمامي لا أن نعبر تعبيراً عصبياً فننظر إليه بمنظار ما يسمى بالثقافة الإسلامية ونحيطه بطائفة الشعارات التي لا تمس الشريعة بصله.

فمن وجهة نظر فقهية وبقراءة سريعة لما حبرته يراع الفقهاء السابقون رضوان الله عليهم نرى انهم ينصون على ان من تشهد الشهادتين فقد دخل في الإسلام وتصبح له حرمة يجب الحفاظ عليها ومراعاتها ولا يجوز ان تهتك، وهذه الحرمة تشمل جميع جوانب الحياة اليومية من اجتماعية واقتصادية وسياسية وجنائية، فلا يجوز تحميله عبئاً اقتصادياً غير ما فرضه الله على كافة المسلمين ولا يجوز معاقبته على جنائية ارتكبتها بعقوبة اكثر مما فرضه الله على الجميع، لمجرد عدم دخوله في المذهب الحق. وهكذا فإننا نرى ان الفقهاء قد عملوا وأفتوا عملاً بما تستلزمه وحدة المسلمين وبقاؤهم كالبنيان المرصوص.

اما الآية الكريمة «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة الله إخواناً» (١)

فإنها تخاطب المسلمين بشكل عام وهم من تشهد بالشهادتين وتوجه لهم خطابان: احدهما وجوب الاعتصام، والآخر: عدم التفرقة، وهذا قد يكون أمراً

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٨

جديداً غير الاعتصام، وقد يكون تأكيداً له. فالآية تدل على نكتة مهمة يجب على المسلمين التنبيه اليها وهي ان مجرد الشهادتين واشتراك الجميع في اداء العبادات الضرورية- التي يعترف بها الجميع- هذه كلها غير عاصمة للمجتمع الإسلامي، وان هذه الثوابت غير كافية في احتفاظ المجتمع لبنائه الواحد وانها معرضة للفشل لذلك تعرض الآية إلى وجوب ان يتمسك المسلمون بأمر آخر يكون عاصماً للمسلمين من الضلال والغواية وهو التمسك بحبل الله، وفي هذا من الاستعارة التمثيلية ما لا يخفى فإن الحبل الذي يستخدم للنجاة طرف منه يكون بيد المنجى والاخر يكون بيد المعرض للهلاك، وازافة الحبل إلى الله دليل على وجوب دوام الاتصال بين السماء والأرض إلى يوم القيامة، وان الباري تعالى هو الذي يجعل هذا الحبل.

وهذا الحبل هو القرآن الكريم والسنة المتمثلة بآل البيت عليهم السلام كما ورد في كثير من الروايات كحديث الثقلين. فإما ان يقال انهما حبلان كما في بعض الروايات وإنه حبل واحد وهو القرآن الكريم والحافظ والمبين للقران هم أهل البيت عليهم السلام. وأخيراً سوف نشير إلى كيفية دلالة الروايات الكثيرة المتفق عليها بين الفريقين على عدم قبول الأعمال وبطلان العبادة بدون ولاية الائمة. وان الولاية هي اساس لقبول الأعمال وهذا هو نفس مفاد الآية «١» انه من دون تمسك بالحبل فلا عصمة من الضلال وكذا هو مقتضى آية كفر إبليس بإبائه الطاعة لأدم، ومقتضى آية إكمال الدين وإتمام النعمة بما أنزل ذلك اليوم من فريضة الولاية.

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢١

## الفصل الاول: منهج المعرفة الدينية ... ص: ٢١

### إشارة

منهج المعرفة الدينية

ونتناول فيه منهج الحجج في بحث الإمامة فيقع البحث في الكتاب والسنة والعقل والمعرفة القلبية. والعلاقة والارتباط بين هذه الأدلة لكن قبلولوج في هذا البحث لا بأس بذكر عدة مقدمات نتعرض فيها لتصوير الأحكام الشرعية في مجمل العقائد وبالتالي يمكن تطبيق قواعد اصول الفقه لاستنباط الاحكام الشرعية في العقائد.

## المقدمة الأولى ... ص: ٢١

## إشارة

ينقسم الحكم الشرعى إلى قسمين أحدهما الفقهى والآخر الاصولى، ويقصد بالأول الحكم الشرعى الواقعى المعجول بالجعل الأولى كوجوب الصلاة ووجوب قراءة السورة، ووجوب الخمس ويكون ملاكته فى نفسه ... فهو ناظر إلى الواقع ويتعلق بالعناوين والموضوعات الواقعية وبتعبير آخر حكم أولى مرتب على واقع الافعال.

اما الحكم الشرعى الأصولى فهو الذى يبحث عنه فى علم الاصول ويكون حكماً طريقيا الهدف منه احراز الحكم الواقعى فملاكه ليس فى نفسه.

والبحث فى إمكان تصوير كلا القسمين فى العقائد أم لا؟  
ولذا سوف يكون البحث من الناحية الثبوتية والإثباتية.

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٢

## أولاً: البحث الثبوتى ... ص: ٢٢

والبحث من جهتين الأولى إمكان التعبد بالحكم الواقعى الأولى فى العقائد سواء تفاصيلها أو امهات مسائلها. والثانية إمكان ثبوت الحكم الشرعى الأصولى فى العقائد بمعنى هل يثبت بالظن النشأة السابقة، أو أحوال البرزخ ... فعندما يُقال لا يمكن التعبد بالظن، لا يكون ذلك منعا للحكم الشرعى الواقعى بل منعا للحكم الأصولى.

أما الجهة الأولى:

وهو إمكان وجود حكم شرعى فقهى فى باب العقائد، أى هل يمكن للشارع ان ينشأ حكماً شرعياً بوجوب الايمان بالرجعة - مثلاً - أم لا؟

ان تصوير الحكم الشرعى فى تفاصيل العقائد بل حتى فى مسائل الإمامة والنبوة والمعاد ليس بالأمر المشكل وذلك لعدم تأتى اشكال وشبهة الدور اذ ان هذه المسائل تثبت بعد توحيد الحق تعالى والايمان به لذا سوف نركز الكلام حول التوحيد، واثبات امكانية الحكم الشرعى فيه.

والمدعى هو إمكان ذلك وعدم وجود المانع منه. والدليل على ذلك يتضح من خلال النقاط التالية:

ان الايمان الذى يحصل لدى الفرد هو من وظيفة القوة العملية أى العقل العملى وليس من وظيفة القوة النظرية وذلك لان الايمان هو عقد القلب على شىء أى الاذعان والتسليم بذلك الشىء، وبهذا يكون فعلاً من أفعال النفس.

أما القوة النظرية فوظيفتها الادراك البحت، والإدراك بعد حصول مقدماته من الأدلة والبراهين لا يكون اختيارياً بل يحصل تلقائياً، لكن ليس كل ادراك يستتبعه اذعان من القوة العملية فقد يحصل ادراك بحقيقته ما، ومع ذلك تأبى النفس

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٣

التسليم بها والإخبار الى وجودها والالتزام بها ويتصرف الإنسان على خلاف ذلك.

ومن هنا فان الخطابات الشرعية والاحكام التى يجعلها الشارع لا يكون متعلقها الادراك ولا الفحص عن مقدماته، وإنما متعلقها هو الفعل القلبى الذى تقوم به القوى العملية، وهنا يكمن موضع الاشتباه حيث ان البعض تصور أن متعلق الحكم الشرعى هو الادراك بأن يخاطب الشارع الفرد: «أدرك ربك او اغرف ربك» فأشكل بالدور وما شابهه، وما دام الايمان وظيفته القوى العملية، فان الترغيب

والتهيب سوف يكون مؤثرا للنفس حتى تنصاع القوى العملية للأدلة الصحيحة والبراهين الساطعة التي ادركتها القوى النظرية.

قد يشكل البعض ان المناطقة عَرَفُوا العلم بأنه التصديق والجزم فيعود الاشكال؟

والجواب عن ذلك: انه طبقا لآخر تحقيقات مدرسة الحكمة المتعالية فان الحكم في القضية هو غير العلم. بيان ذلك:

ان صدر المتألهين ذهب إلى ان العلم الحصولي هو حصول صورة الشيء لدى العقل، وهذا التصور تارة يكون كاشفاً تاماً بحيث يتولد منه اذعان النفس، وتارة لا- يولد الاذعان وهذا هو الحكم، فتارة يستتبع الحكم «وهو فعل نفساني ليس من قبيل العلم الحصولي والصورة الذهنية» (١)

. واصحاب النفوس المريضة لا- يتولد لديهم اذعان حتى لو كان التصور مبنياً على ادلة حقيقية وذلك للحُجُب المانعة أو الأمراض النفسانية الادراكية أو العملية نظير

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٤

الجربرة والوسوسة والعناد واللجاج والعصبية وغيرها من حصول التصديق، لذا يجب على الباحث والمستدل أن يعمل على تهذيب النفس. وهذا التهذيب يكون بأحكام الشريعة. والحاصل أن قوام الحكم الفقهي هو كون متعلقه فعلاً- اختيارياً ويجعل على امثاله الثواب وعلى تركه العقاب وكلا الركنين متوفرًا في الايمان بالتوحيد وإليه الاشارة في قول الصادق عليه السلام: «الايمان عمل كله». ومن هنا يمكن القول بأنه من اللطف الالهي الواجب أن يأمر الحق وأن يرغّب في توحيده وأن ينهي ويرهب من الشرك به، وهذا الأمر يفسر لنا الاحاديث الواردة بأن على الله المعرفة والبيان وعلى العبد الايمان والتسليم (١).

ان الشبهة الحاصلة لدى البعض هي ان البراهين والادلة المتكونة من الصغرى والكبرى علة فاعلية للنتيجة والحكم، فقالوا باستحالة تخلفها عنهما، وهذا غير تام.

والصحيح أن هذه البراهين لها وظيفة اعدادية بمعنى انها لا تولد اليقين والجزم بل هو فعل النفس نتيجة لاعداد وتهيئة تلك الادلة ومادام ذلك فعل النفس يكون لاعداد النفس وتهذيبها اثر فعال في تولد اليقين من الادلة الصحيحة.

والفلاسفة يعترفون ان تلك الادلة لا تورث اليقين بل الظن ولذلك يقولون إنه اذا حصل اذعان وتسليم من النفس فإن هذا كاف في المقام، وقد مدح الحق تعالى: «الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ» (٢)

فمع انهم من جهة الادراك ظن لكن من جهة الاذعان والتسليم لا يوجد لديهم تردد.

فاتضح من خلال هذا الاستعراض ان الحكم الشرعي يعم كل المعارف الالهية حتى التوحيد، فنبوتها امكن تصوير الحكم الشرعي الفقهي.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥

اما الجهة الثانية:

وهو امكان التعبد بالحكم الشرعي الأصولي.

ذكرنا سابقا ان الغاية من الحكم الأصولي هي الاراتة، فهل تحصل الاراتة من الظن؟ وهذه المسألة تداولها المتأخرون بشكل واف بعد ان تعرض لها الشيخ الانصارى في رسائله في تنبيهات الانسداد وحكى (١) عن كل من المحقق الطوسى والاردبيلي وتلميذه صاحب المدارك والشيخ البهائي والعلامة المجلسي والمحدث الكاشاني وغيرهم إمكان ذلك، وحكى (٢) عن الشيخ الطوسى كفاية الجزم والظن في الاعتقاد إذا طابق الواقع وإن عصى المكلف بترك تحصيل الاعتقاد عن دليل قطعي لأنه واجب مستقل، وذهب إلى ذلك الميرزا القمي في قوانينه (٣) والمحقق الاصفهاني في نهاية الدراية (٤) والسيد الخوئي في مصباح الأصول. وقد ذهب الشيخ نفسه إلى إمكانه بحسب مقتضى الصناعة إلا أنه منعه بحسب الوظيفة الشرعية.

والسر في ذلك ان اليقين والجزم ليس على درجة واحدة اذ أنه كما ذكرنا يتأثر بدرجة الادراك وبالعوامل النفسية المختلفة، فلدينا

إذعان ينبع من اليقين العلمى وإذعان ينبع من الظن الاطمئنانى - المتأخم للعلم -، وهناك اذعان يتولد من تساوى الطرفين، وذلك فيما دأبت عليه النفس من أخذ الحيطة فى المحتملات البالغة الأهمية فلا تراعى درجة الاحتمال، وانما تراعى أهمية المحتمل فيحصل الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦

الاذعان والجزم مع وجود الاحتمال فقط وذلك لاهمية المحتمل وخطورته.

والخلاصة: فان الاذعان وهو فعل القوى العملية يتبع - فى الغالب - الادراك وهو فعل القوى النظرية وبما ان الادراك ذو درجات تبدأ من تساوى الطرفين وحتى اليقين والعلم، فان الاذعان كذلك تختلف درجته - مع بقاء اذعانا وتسليما. تبقى الإشارة إلى ان البعض يعتبر ان الشك هو درجة ادراكية وهذا غير صحيح اذا ان الشك هو عدم الاذعان وحالة التردد العملى وبالتالي فهو صفة لحالة من حالات القوى العملية، فلا اذعان مع الشك، فما ذكر من كون تساوى الطرفين هو الشك الادراكى فهذا غير صحيح لذا لم نعبّر عنه كذلك.

### ثانياً: البحث اثباتى ... : ص: ٢٦

#### إشارة

بعد أن تم تصوير امكان توجه الحكم الشرعى فى العقائد سواء أصولها ام تفاصيلها تصل النوبة للبحث اثباتى وهو مقدار ما قامت عليه الادلة فى الاحكام الشرعية.

### ١- الحكم الشرعى الفقهى ... - ص: ٢٦

اي الحكم الأولى فيمكن القول أن الآيات الواردة بصيغته «أمنوا بالله» كلها احكام شرعية لوجوب التوحيد لذا لم تخاطب الجانب الادراكى البحث، بل أتت بلفظ الايمان وهو ما اشرنا اليه سابقا فى البحث الثبوتى، وعليه تكون هذه الاوامر مولوية لوجوب طاعة الله والايمان به وتوحيده.

اما الايات الواردة بوجوب الفحص والتفكير والمعرفة نحو «انظروا ماذا فى

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٧

السَّمَاوَاتِ» (١ ... ١)

وغيرها فهى اوامر ارشادية ترشد إلى وجوب الفحص الذى ادركه العقل اذ ان الفحص مقدمة للادراك، والادراك متقدم على الاذعان.

اما بالنسبة لتفاصيل الاعتقادات فأيضاً قامت ادلة كثيرة على وجوب الاعتقاد بها اذا حصل العلم بذلك بمعنى أى أن الحكم فيها بخلاف الاصول فهناك يجب تحصيل الايمان، اما هنا فالحكم معلق على قيام العلم أو الحجّة المعتمدة على تلك التفاصيل فالاعتقاد والايمان بها واجب حينئذ.

بل فى بعض الاخبار وجوب التسليم الإجمالى بما انزله الله وما جاء به الرسول وبيّنه الأئمة وان هذا هو مقتضى الايمان بهم.

ففى الرواية عن ابى عبد الله عليه السلام قال: من سرّه ان يستكمل الايمان كله فليقل:

القول منى فى جميع الاشياء قول آل محمد، فيما أسروا وما أعلنوا وفيما بلغنى عنهم وفيما لم يبلغنى (٢).

**٢- اما بالنسبة للحكم الشرعى الأصولى ...: ص: ٢٧**

فهل من الممكن التعبد بالظن فى اصول الاعتقادات وتفصيلها؟

والبحث هنا يختلف عن البحث فى الحكم الأولى، لذا سوف نقسمه إلى ثلاثة أقسام: -

التعبد بالظن فى التوحيد والنبوة.

ويوجد تسالم على عدم التعبد بالأدلة الظنية فى هذين الأصلين وذلك للدور

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٨

الحاصل فى المقام. توضيح ذلك:

ان الايمان بالتوحيد والنبوة يجب ان يستند إلى شىء حجته ذاتيه، اما اذا كانت حجته عرضيه فيجب ان ينتهى إلى ما هو بالذات اى

إلى دليل عقلى اعتبره الشارع، و الفرض ان البحث مازال فى التوحيد فلم يثبت الشارع بعد حتى نثبت اعتبار الشارع له أو عدمه.

التعبد بالظن فى الإمامة والمعاد والعدل.

فالأشكال السابق غير وارد هنا وذلك لأن البحث فيما بعد ثبوت التوحيد والنبوة واذعان النفس بهما. لكن مع ذلك يوجد تسالم بين

الفقهاء على عدم جواز الاستناد إلى الدليل الظنى فى اثبات الإمامة والمعاد بل يجب الاستناد إلى الدليل القطعى.

والسر فى هذا التسالم هو ان الواجب فى اصول الاعتقادات التحرز والتحفظ عن الوقوع فى الضلال وهذا الوجوب عقلى والركون إلى

الظن لا يؤمن هذا الجانب. لا أن الظن غير محصل للاذعان بل يمكن الاذعان والتسليم مع الادراك الظنى لكن هذا لا يكون حصنا

امام الشبهات والاشكالات.

التعبد بالظن فى تفاصيل المعارف الالهية.

والبحث هنا حول المقدار الذى ثبت من جواز التعبد بالظن لنيل تفاصيل الاعتقادات، وبعد أن ثبت فى علم الاصول حجيه أخبار

الآحاد والظواهر لتحصيل الأحكام الشرعية الفقهية الفرعية، يرد التساؤل هل يمكن تعميم الحجية لتشمل تفاصيل المعارف.

وقبل البدء بأخبار الاحاد نشير إلى أن كثيراً من تفاصيل المعارف قامت عليها الاخبار المتواترة او المستفيضه والتي تورث القطع

ويحصل بها العلم وهى خارجة عن بحثنا.

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٩

اما اخبار الاحاد:

فأول اشكال يعترضنا هو ان العمل يكون بالخبر واجبا اذا كان مؤداه حكماً شرعياً او موضوعاً لحكم شرعى، وتفاصيل الاعتقادات ليس

من الواجب الاعتقاد بها، فلا معنى لوجوب العمل بخبر الواحد.

والجواب عن هذه الشبهة- وان كان يظهر مما تقدم ذكره فى البحث- لكننا نفصل ونقسم تفاصيل الاعتقادات إلى قسمين: -

أحدهما: المعارف التى تتعلق بعالم المادة وشئون الدنيا نحو: ان تحت الارض كذا أو فوق السماء كذا، والظن بأحوال القرون الماضية

وكيف كانت حياتهم ولم يقل احد بوجوب الاعتقاد بها حتى وان حصل العلم بها.

والثانى: - التفاصيل المتعلقة بأفعال الحق سبحانه، وكيفية خلقه ونحو أفعاله، وما هو مرتبط بعالم الغيب من مختلف المعارف، وهذه

يجب الاعتقاد بها، لكن فى حالة حصول العلم او قيام الحجة المعترية وقد جعلها المتقدمون كالصدوق والمفيد من قسم العقائد.

والدليل على ذلك مضافاً إلى أنه مقتضى عموم أدلة الحجية التعبدية- لو ثبت شمولها- عدم تعليق وجوب الاعتقاد بها على خصوص

العلم، وإيجاب الاعتقاد بتوسطها، ولو بدرجة العقد الظنى: -

إنه هناك الكثير من الايات التى توجب الايمان بالغيب مطلقاً بل تذكر ان الايمان بالغيب من الصفات الممدوحة فى المؤمنين، وإذا

كان الملتزم بالغيب على نحو الاجمال ممدوح فتدل على عموم موضوع الأدلة الاولى، لمن قامت لديه ادلة تفصيلية على هذا الغيب فإن الإيمان بذلك يكون واجباً.

ان مقتضى الايمان بالنبي صلى الله عليه و آله ورسالته هو التسليم بكل ما صح عنه وبكل ما ثبت نسبتة اليه.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٠

ان هذه الروايات تتناول صفات الحق وحكمته وأفعاله التي دلت الأدلة العامة على لزوم الاعتقاد بها مع أن الاعتقاد بهذه التفاصيل لا ريب في رجحانه ويزيد من قوة الايمان وهو مصحح للحجة.

ان بعض الروايات الواردة في بعض التفاصيل قد صرحت بوجود الاعتقاد بها كالرجعة. وهذه لا خصوصية لها فيعم الحكم جميع التفاصيل كعذاب القبر والبرزخ ونحوهما، ولا يتوهم الدور كما لا يخفى خصوصاً اذا ضمنا الى ذلك ان الكثير من التفاصيل ثبت بروايات مستفيضة.

إنه قد وردت روايات كثيرة في كفر- وإن لم يكن بالمعنى الخاص الاصطلاحى- من جحد ما تقوم به الحجة في بعض الضروريات ولا يعتقد بها وخصت الحجة بنقل الثقات «١».

ثم إنه لو فرض الشك في وجوب الاعتقاد وعدم قيام الدليل فانه لا يسوغ الرد عقلاً ولا شرعاً إذ بينهما مغايرة.

اما عقلاً وذلك لعدم قيام الدليل على النفي فاذا ردّ وجزم بالنفي فيكون كذباً لعدم قيام الدليل على النفي حتى لو كان رده صحيحاً. اما شرعاً فلأن احتمال الصدور من الشارع وارد فمع احتمال الصدور كيف يجوز الرد وقد ورد في رواية زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام: لو ان العباد اذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا لم يكفروا «٢»

ثم قد يورد اشكال ثان حاصله ان المطلوب هو الاعتقاد وهو جزم واذعان فكيف يمكن تحصيل ذلك من الظن؟

وجواب هذا الاشكال واضح وهو ان الاذعان والجزم ذو مراتب، فقد يحصل

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣١

من العلم والقطع وهو أعلى المراتب، وقد يحصل من الظن المعتبر فهو جزم إلا إنه ظنى فالتفرقة في الفعل النفسى.

وقد يشكل اخيراً بالآيات الواردة في النهى عن اتباع الظن وخصوصاً ان علماء الاصول حملوا هذه الروايات على الظن في الاعتقادات وان المطلوب فيها اليقين.

وقد اجيب عن هذا باجوبة عدة:

منها: ان المراد من الظن المنهى عن اتباعه هو الظن الذى لا يرجع إلى اليقين اما اذا كان مدرك حجية هذا الظن قطعياً فلا مانع من متابعتة.

ومنها: ان النهى من اتباع الظن وارد في اصول الاعتقادات اما في التفاصيل فلا يعلم ان الآية تنهى عنه.

ومنها: ان الايات واردة في ذم قسم من الناس الذين يرون المعاجز النبوية الثابتة ولا يؤمنون بها ويتبعون الظن وما جاءهم به ابأؤهم. فالآيات واردة في ذم من يتبع الظن المقابل والمنافى لما دل عليه اليقين.

ومنها: ان الظن انما يذم اتباعه حيث يمكن تحصيل اليقين والعلم، اما مع عدم امكان تحصيل اليقين فان النوبة تصل إلى الظنون المعتبرة.

وبعبارة أخرى أن المسائل في المعارف كلما ترامت وابتعدت عن الاستدلال بالبديهيات وتوغلت في النظرية كلما قلّ وضوح يقينيتها كما هو مشاهد بالوجدان وكانت إلى الظن منها أقرب من اليقين، كيف لا وهذا ابن سينا يقرّ بالعجز عن إقامة الدليل العقلى على المعاد الجسمانى مع أنه من أصول الدين، ويتوسل ببرهان اخبار الشريعة الحقّة المحمديّة بذلك.

ثم هناك نكتة مهمة يجب التنبه اليها وهى جواب ايضاً عما هو وارد في القرآن



الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢

وهي ان الظن واليقين في اصطلاح القرآن «١» ليس هو طبقاً للمتعارف الشائع من كونهما درجتين من درجات الإذعان بل المراد منهما ان المقدمات اذا كانت لا يصح الركون اليها وإن وُلدت احتمالاً فانها تسمى ظناً، واما اذا كانت المقدمات مما يصح الركون اليها فانه يعبر عنها باليقين.

ومنها: ما ذكره صاحب القوانين «٢» ان الاستناد إلى دلالة ظواهر تلك الايات هو استناد إلى الظن أيضاً فكيف يمكن الاستناد اليها. اما ادلة عموم التعبد بخبر الواحد:

بالنسبة للآيات الواردة على حجية خبر الواحد فان أهم آية دالة على ذلك هي آية النفر. وفيها أن التفقه متعلق بالدين وهو يشمل الاحكام برمتها فرعية واصولية فمن يريد التفقه يجب أن يسعى للتفقه في كلا المجالين، والانداز كذلك يكون في الفروع والاصول غاية الامر وجد مانع من شمول الاية لاصول الاعتقادات- دون تفاصيلها- وهو المانع الخارجي الذي اشرنا اليه سابقاً. ومن ادلة حجية خبر الواحد السيرة وهي قائمة على تعاطي خبر الواحد في تفاصيل الاعتقادات، بل هو مرتكز في وجدانهم كما نرى في كتبهم، فهذا العدد الكبير الهائل من الروايات التي يرويها الرواة في تفاصيل المعارف شاهد عليه

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٣

وهذه هي السيرة الفعلية، ويمكن التعبير عن السيرة بان لها اطلاق تقديري بمعنى إنه لو لم تكن لهم سيرة بالفعل قائمة على العمل بخبر الواحد في التفاصيل، فان ارتكاز السيرة بنحو يكون مدعاة لتعميمه وعدم الردع من الشارع لهذا الارتكاز يعنى امضاؤه له. كما أن الأصوليين يستندون في حجية أخبار الآحاد إلى روايات مستفيضة مفادها مثل أن السائل يسأل الإمام عليه السلام فلان ثقة أخذ عنه معالم ديني؟ فيجيب الامام عليه السلام بالايجاب. واخذ معالم الدين شامل للفروع والاصول.

اما بالنسبة لحجية الظواهر:

فقد اشار الكثير إلى ان حجية الظواهر ليس امراً متنازعا فيه، وهذا يعنى ان الدليل على حجيتها هو القطع بتقريب ان الشارع لم ترد له طريقة أخرى في التعامل مع المكلفين غير الطريقة القائمة فيما بينهم وهو الاعتماد على الظواهر. وأن كثيراً من المعارف الإلهية وتفصيلها قد ورد في القرآن الكريم ولم تكن للشارع في تفهيم القرآن طريقة غير طريقة أهل المحاوره فهذا يثبت حجية الظواهر في المعارف أيضاً.

وقبل ان نختم البحث في هذه المقدمة نشير إلى نکات مهمة: -

ان هذه المقدمة والتي تليها تبرز أهمية ان البصيرة في هذه المباحث توجب حصول بصيرة في كثير من المجالات والعديد من المخاصمات في تفاصيل الاعتقادات.

من المقرر في علم الاصول ان حجية خبر الواحد والظواهر منوطه بالفحص عن المعارض، والأمر هنا كذلك بل الفحص عن المعارض في تفاصيل الاعتقادات يكون أشد واطور واهم لكثرة القرائن المنفصلة في هذا الباب ومنها

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٤

القرائن العقلية فلا بد من الخوض في البحوث العقلية بمقدار كافٍ حتى يمكن فهم كثير من الروايات.

ان الاحكام الشرعية الواردة في التفاصيل حكمها على وزان الفروع فما كان منها ضروري فإن عدم الايمان به وردّه حكمه حكم الارتداد، وغيره قد يوجب الفسق في حالة التقصير.

ونتناول فيها البحث حول الميزان واصل الادلة في علم العقائد.

ونستعرض فيها العلاقة القائمة بين العلوم وما يرتبط منها في بحث العقائد.

فما هي اصول العقائد؟

يطلق الاصل على معان عدة فقد يطلق ويراد به الاساس للشيء، وتارة يطلق ويراد به ما هو السبب للمسبب. وفي الاصطلاح عندما يطلق على ما يعتبر اصلا لعلم اخر فانه يقصد به العلم الذي يتكفل ايضاح منهجية علم آخر وتهيئة قواعد لا تدخل نفسها كمعاد في قياس ذلك العلم. ومن هنا تفرق القواعد الفقهية عن القواعد الاصولية بالنسبة لعلم الفقه فإن القاعدة الفقهية بنفسها تدخل في استنباط الحكم الشرعي فيستفاد منها في باب التطبيق، بينما القاعدة الاصولية لا تحضر بنفسها في الفقه بل هي تحدد المنهج الذي يجب اتباعه في الاستنباط.

وبالنسبة للعقائد يمكن القول ان القواعد العامة التي تذكر في علم الكلام أو الفلسفة يتم تطبيقها في الالهيات فتكون من قبيل القواعد الفقهية، ويمكن التعبير عن التطبيق بالقول «ان المحمول بنفسه يأتي في النتيجة». وعلى كل ففي اصطلاح أهل الفن يطلق الاصل ويراد به احد هذين المعنيين.

والغرض هنا هو البحث حول اطلاق اصول ادلة العقائد

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٥

هل يراد بالاصل ما يبحث في منهجية الاستدلال ام يُراد به ما يرادف القواعد الفقهية؟  
والجواب عن هذا التساؤل:

إنه اذا اطلق الاصل هنا واريد المعنى الأول فالعلم الباحث عن منهجية الاستدلال في العقائد هو علم اصول الفقه.

والسر في ذلك اننا ذكرنا فيما سبق ان المقصود بالاحكام الشرعية لا يخص الفرعية (عبادات ومعاملات) بل يعم ويشمل العقائد اصولا وتفصيلا طبقا للتصوير السابق ذكره. وعلم اصول الفقه هو الباحث عن معيار الحجّة في استنباط الاحكام الشرعية وبالتالي يتدخل في العقائد. ويشهد لذلك ان المتكلمين «حتى ان القيصري في مقدمات شرح الفصوص بحث مفصلاً بالملائمة بين الكتاب والسنة والكشف. وهو بحث اصولي محض» عندما يتطرقون في بعض مسائلهم إلى كيفية الاحتجاج لحجة معينة يستعينون بما تم تصويره وتحريره في علم الاصول. بل ان صدر المتألهين مبتكر الحكمة المتعالية كثيرا ما يتعرض لمنهج الملائمة بين الوحي والعقل ومتى يقدم كل واحد منها وما هو مدى كل منها.

\* أصول الفقه والمنطق: من الضروري جداً بيان الفارق بين العلمين وأن لا تعارض بينهما، ولا يكون علم الاصول بديلاً عنه بل يظل علم المنطق هو الباحث عن حجية الادلة العقلية فقط ويعتبر اصولا للفلسفة ويمكن التمييز بينهما.

أ- ان علم الاصول يبحث عن منهجة المعارف القلبية.

ب- إن في علم المنطق لا يبحث عن اساس حجية الدليل العقلي من حيث المواد وإنما يوصلها إلى البدهة أو اليقين، بينما يبحث عنه في علم الاصول.

ج- في المنطق لا يبحث إلا عن الدليل العقلي بينما في الاصول يبحث عن الملائمة بين العقل والنقل والكشف.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٦

والحاصل أن كلا من العلمين يبحث عن الحجية حتى أن علم المنطق يشتمل على صناعة كل من البرهان والجدل والثاني فيه حثية الالزام فيقترب من علم الاصول وإن كانت حثيته ليست للخصومة، إلا- أن بينهما فوارق، ومن ثم أضحى علم الاصول منطقاً للعلوم الدينية وللمعرفة الدينية.

فعلم الاصول له دخالة في كل معرفة دينية وعملية استنباط يسعى اليها الإنسان لاستكشاف المجهول.

- ثم اننا عندما نذكر تقدم علم على آخر لا نلتزم بذلك مطلقا، بل نقول أن من المتسالم عليه هو قاعدة التعاون بين العلوم فقد يكون علم مقدما على آخر من حيثية، ويكون العلم الثاني مقدما على الأول من حيثية اخرى.

٢- وان اريد بالاصول القواعد الفقهية وهو المعنى الثاني فيعتبر علم الفلسفة هو اصول العقائد- هكذا قيل-.

لكن الصحيح ان جميع القواعد العامة التي حررت في علم الكلام، وفي مقدمات التفسير، وروايات المعارف والبحث فيه كلها تكون اصلا لعلم العقائد.

ومن هنا نشأت مدارس مختلفة في ارساء وتحريم القواعد العامة التي يحتاج اليها الباحث في علم العقائد. وهي عديدة: -

منها مدرسة المشائين: والتي اعتمدت العقل كأساس لتفسير العقائد والايان بها ولا يوجد منبعا آخر لا نقلا ولا كشافا، واساس هذه المدرسة الفلسفة اليونانية وتبناها منهم ارسطو.

ومنهم مدرسة الاشراقيين: وهي أيضا متأثرة بالفلسفة اليونانية والتي ترى ان نيل المعارف الربوبية يكون عن طريق الاشراق والكشف الذي يتنزل إلى العقل. وبهذا تتميز هذه المدرسة عن المدرسة العرفانية اذ لا تشترط ان تنزل المعارف القلبية على العقل، بينما تشترطه الأولى واشتهر قول شيخ الاشراق لولا العقل والقلب لما

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 37

أمكن الوصول إلى هذه المعارف.

ومنهم المدرسة العرفانية: والتي ترى عجز العقل عن الوصول إلى المعارف العالية تماما بل يصل الإنسان إلى المعارف عن طريق المجاهدات وتصفية القلب، فينجلى امامه المجهول وتنكشف امامه الحقائق.

ومنهم مدرسة المتكلمين: الذين حاولوا الربط بين العقل والنقل، لكنه يركز فيه على ما ورد في الشريعة ويحاول بعدئذ اقامة الدليل العقلي عليه، ويحرص على موافقة الحكم المستنتج من العقل لما عليه الشرع.

ومنهم مدرسة الحكمة المتعالية: وهي قمة ما وصل اليه متأخرو الفلاسفة وقد ظهرت من تحقيقات صدر المتألهين الذي حاول الجمع بين المدارس المختلفة لتظهر خلاصة تحقيقات المتقدمين، فوافق بين العقل والعرفان وجعل محورهما هو الوحي وحاول الملائمة بينها.

ومنهم مدرسة المفسرين: حيث انها ترجع إلى ظواهر القرآن لاستلهاهم مجموعة من القواعد في المعارف الالهية.

ومنهم مدرسة التفكيك: والتي ظهرت على يد الميرزا مهدي الأصفهاني حيث قامت بالتفكيك بين العقل المحدود والعقل اللامحدود وهو الوحي والاعتماد اساساً على القرآن.

ومنهم مدرسة المحدثين: وهذه استقت معارفها الالهية من الاحاديث والروايات فحرروا مسائل كثيرة لم تذكرها المدارس السابقة وقد برز منها المجلسيان وصاحب الوسائل وصاحب تفسير البرهان...

فهذه المدارس كلها وغيرها مما ظهر وانتشر كان هدفها ابتكار ارفع الأساليب وأسلم المناهج للوصول إلى المعارف الالهية.

ولا يمكن القول بالاقتران على لغة مدرسة منها والاكتفاء بها بل كل مدرسة

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 38

امتازت بقواعد حررتها لم تهتد اليها المدرسة الاخرى، فاذا كان المراد من الاصل هو المعنى الثاني فيجب ان تشمل الدراسة كل القواعد التي دونت دون الاقتصار على بعض منها في سبيل الوصول إلى معارف الوحي.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 39

## إشارة

من بديهيات الفكر الإسلامي حجية الكتاب وأنه المعجزة الخالدة وخاتم الرسالات الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وقد أسهب الأصوليون في هذا البحث ورد الشبهات ومناقشة الاخباريين وغيرهم ممن فصل في حجيته فلا- نعيد الكلام فيه وانما نتعرض إلى نقطتين:

١- نظرية تفسير القرآن بالقران والتي نادى بها العامة وبعض الخاصة، وآخرهم العلامة الطباطبائي.

٢- كيفية الملائمة بين حجية الكتاب والسنة والعقل.

اما النقطة الاولى: تفسير القرآن بالقران..

وتعتبر هذه النظرية في الطرف المقابل لنظرية المحدثين والتي تقضى بعدم امكان التفسير إلا بالرجوع إلى الروايات والاحاديث. اما العلامة الطباطبائي فانه يرى ان القرآن فيه بيان كل شىء، وفي تفسير كل آية يجب الرجوع إلى الآيات الأخرى التي توضح المراد والمقصود، فمثلا قوله تعالى: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» (١)

يشتبه المراد من كيفية الاستواء لكن اذا رجع إلى قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» (٢)

علم ان المراد من الاستواء هو

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤٠

التسلط على الملك والاحاطة على الخلق دون التمكن والاعتماد على المكان الذي يستلزم التجسيم المستحيل.

ولم يكن العلامة في نظريته منفرداً بل متبعاً لطريقة أهل البيت: فإنهم قلما يفسرون آية من دون ذكر اية أخرى توضح المراد منها. وكأنهم يرشدون أتباعهم إلى كيفية تفسير القرآن والتدبر في آياته بالاستفادة من الآيات الأخرى في تفسير ما ابهم من المعاني. ويضيف أن ما ورد في تقسيم آيات القرآن إلى المحكمات والمتشابهات لا يعنى أن الآية في نفسها مبهمه ولا يتضح منها معنى البتة، بل ان التشابه هو بلحاظ فهم السامع والقارىء وتردده بين معنى وآخر بحيث لا يتعين المراد منها إلا بالرجوع إلى آية محكمة والتي هي بمنزلة الأصل الواجب الرجوع اليه عند تردد المعاني في المتشابهات.

وحصول التشابه لدى السامع او القارئ امر طبعى، ومرجع انس الإنسان بالامثلة المادية المحسوسة فيحمل الالفاظ لا على معانيها بحدها الماهوى بل يخلط بها المصداق المألوف لديه فيخلط عليه المراد، اما اذا التفت إلى أن الالفاظ موضوعه لروح المعانى دون النظر إلى المصاديق التي هي عرضة للتبدل والتغير، ارتفع لديه الاختلاط، فمثلا السجود موضوع لمنتهى الخضوع والخشوع وليس موضوعا للهيئة الخاصة المتداولة وعندها يمكن فهم امر الحق تعالى ملائكته بالسجود لادم.

وقد يشكل عليه بأن هذه الطريقة من التفسير هي ضرب القرآن بعضه ببعض، وقد نهي عنها صراحة في قول الصادق عليه السلام ما ضرب رجل من القرآن بعضه ببعض

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤١

إلا كفر (١)، وغيرها.

ويجب عن ذلك بأن المقصود بالضرب هو التفسير بالرأى الذى يؤدي إلى اختلاط الآيات بعضها ببعض ببطلان ترتيبها ودفق مقاصد بعضها ببعض.

ويستدل العلامة على نظريته بأدلة وشواهد عدة:

منها: ان القرآن وُصف بأوصاف متعددة منها إنه نور، وهدى، ومبين، وفرقان، وان فيه بيان لكل شىء وهذه كلها تدل على عدم اغلاقه وإنه لا يحتاج إلى مفسر خارج عنه.

ومنها: أن القرآن هو المعجزة الخالدة التي تحدى به الرسول صلى الله عليه وآله كافة الناس ان يأتوا بسورة أو آية مثله، ومقتضى التحدى كونه واضحاً غير مبهم فهو يبين نفسه بنفسه.

ومنها: وردت روايات عديدة ترشد إلى كيفية تمييز الحجية عن اللاحجة من الروايات بالعرض على كتاب الله، فهذا يعنى ان فى كتاب الله البرهان الواضح والمفاهيم الساطعة التى يمكن فهمها و عرض الروايات عليها.

ومنها: قوله تعالى: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» (٢)

تدل على امكانية نيل المعارف القرآنية وأنه لا معنى لارجاع ذلك إلى بيان السنة لان ما بينه إما أن يكون معنى يوافق ظاهر الكلام أو ان يكون معنى لا يوافق الظاهر، فإن كان الأول فهو مما يؤدى اليه اللفظ ويمكن التوصل اليه ولو بعد التدبر، وإن كان الثانى فهو مما لا يلائم التحدى.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤٢

ومنها: ما ورد من الروايات التى كالنص فى ذلك كرواية الباقر عليه السلام فمن زعم ان كتاب الله مبهم فقد هلك وأهلك «١».

ومنها: ما ذكره فى حاشيته على الكفاية.

ان حجية السنة منبثقة عن حجية الكتاب فيبينهما طوليها حيث قد ورد فى القرآن حجية السنة «مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ» «... ٢» «وَلَكُمْ فى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» (٣)

-. ويرى ان قوله: «إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ» (٤)

: يعنى أنه لا يبطله شىء وبالتالي لا ينسخ القرآن إلا بالقران أما ما اتفق عليه العامة والخاصة من امكانية النسخ بالسنة القطعية فمدفوع بهذه الاية.

### تقييم نظرية العلامة ... - ص: ٤٢

إن أصل ما ذكره العلامة متين ونواقفه عليه، لكن النتائج التى رتبها على ذلك من استقلال الإنسان فى تفسير القرآن بالقرآن بعد معرفة طريقه أهل البيت هذا غير صحيح، حتى أنه رضوان الله عليه لم يتبع ذلك فى تفسيره.

وما ندعيه هو أننا دائماً فى تفسيرنا للقرآن نحتاج إلى الرجوع إلى السنة الشريفة، لأن المعصوم هو القيم والحافظ للقران بدليل حديث الثقلين (٥)،

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤٣

والرجوع اليهم لا يعنى نقصاً أو تقليلاً من حجية القرآن، فلقد قُرر فى علم الاصول ان حجية الظواهر انما تكون بعد استفراغ الوسع فى البحث عن القرائن المنفصلة سواء من القرآن او السنة القطعية او المعبرة او من القرائن العقلية.

ولتقريب الفكرة نضرب مثلاً فى علم الرياضيات؛ حيث أنه من العلوم المستقلة التى لا تعتمد على علوم أخرى، ويحتوى على بديهيات ونظريات ومعادلات، لكن هل الجميع على حد سواء فى هذا العلم؟ بالطبع لا، فالأفهام تتفاوت والعقول تختلف ودرجات الادراك ليست على حد سواء، فيحتاج إلى قيم وحافظ يدرك كل شىء ولا تستعصى عليه مسألة ولا يكون هذا القيم إلا من اتصل بعالم الغيب ونهل معرفته من العقل المحيط، كما نرى فى أجوبة مسائل امير المؤمنين فى باب الارث.

وعليه فإننا نقول إن الافهام بما انها متفاوتة فى فهم القرآن واستظهار معانيه لذلك يحتاج إلى قيم وحافظ، فهمه محيط بكل معانى القرآن فيسترد بفهمه دائماً

واما ما استدل به العلامة: -

من الدعوة إلى التدبر الواردة فى القرآن فيجاب عليها: بأن التدبر المشروط لا ينافى التدبر، والشرط هو الاسترشاد بروايات أهل بيت

العصمة، بل ان العلامة كما ينقل من سيرته لم يبدأ التفسير حتى قرأ بحار الأنوار قراءةً دقيقةً بتفحص ثم بدأ في تفسير القرآن وما ذاك إلا من أجل مراعاة خط أهل البيت وفهمهم في تفسير القرآن.

نعم الدعوة إلى التدبر تقع في قبال السلب الكلي الذي ادعاه الاخباريون من عدم امكانية فهم القرآن إلا من خلال الروايات. \* واما الاعجاز والتحدى فهو ممكن لكنه غير مشروط بأن يصل فهم الكافرين إلى كل بطون وأسرار القرآن بل مع الفهم البسيط إلى بعض أسرار القرآن وعجزهم

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٤٤

عن الاثيان بمثله اكبر دليل على إعجاز القرآن وأنه من عند الله. بالاضافة إلى أن جهات الاعجاز في القرآن كثيرة لما يحتوي من اسرار الخلق وشؤون النظام والمعارف العقلية. وهذا كله دليل على ضرورة وجود القيم والحافظ للقران الذي يرشد إلى تلکم المعارف، ويأخذ بيد المتعلم والمتدبر إلى بطون القرآن التي لا تنالها الافهام العادية.

\* وما ذكره من أن جميع الحجج منبثقة من الكتاب أمر لا ينكر لكنه لا يعنى انحصار حجية السنة بالكتاب، وذلك لأن المعجزات الاخرى للرسول صلى الله عليه وآله تثبت رسالته وحجيته كما هو الحال في بدء الدعوة، بل إن في بعض الآيات ما يشير إلى حجية الكتاب وصدق ما أنزل بتوسط صفات النبي صلى الله عليه وآله من الصدق والإمانة «.. أم لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ..» (١) «.. فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا..» (٢)

، وكذلك حجية كلام الائمة عليهم السلام يعلم بمعجزاتهم وبلغ خطابهم واخبارهم عما هو مجهول في ذلك العصر، وإلى قرون متمادية لاحقة.

\* أما ما ذكره من روايات عرض السنة على الكتاب، فقد تقرر في علم الأصول بان السنة بعضها قطعي ولا معنى للعرض، اما الخبر الظني الصحيح فمعنى عرضه هو عدم مباينته للكتاب وليس المراد الموافقة التفصيلية وكذلك يعرض على السنة القطعية. واما حديث النسخ وامتناعه فهو غريب منه لأن القرآن قد صرح بصدق الرسول وحجية خبره فما المانع من النسخ. ونورد عليه نقضا بأن القائلين بهذه النظرية متعددون من العامة والخاصة، ومع ذلك لا نراهم يتفقون في تفسير الايات، وهذا الاختلاف إما راجع إلى الخطأ في

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٤٥

المنهج أو خطأ في التطبيق، اما الأول فذكرنا إنه صحيح في نفسه فبين ان الاختلاف راجع إلى الثاني حيث يجب الاسترشاد بالروايات لا الانعزال التام عن السنة، حيث ان المنهج وحده لا يوجب العصمة في التطبيق.

\* وقد أرشد القرآن الكريم إلى حفظته بقوله تعالى: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» (١)

فهم الحافظون للكتاب المطلعون على أسراره وبدونهم لا يمكن الاهتداء إلى بطونه ولا يمكن التدبر في آياته.

تنبيه: - يجب التفرقة بين طائفتين من الروايات احدهما هي الروايات الميمنة لتفسير الآيات فمعها لا يمكن الاعتماد على الظاهر القراني، والاخرى هي الروايات المتعرضة للتأويل التي لا تمنع من حجية الظاهر بل يبقى الظهور على حجيته.

النقطة الثانية: في الملائمة بين الحجج وقد ذكرت في ذلك نظريات متعددة، والذي نراه أن الكتاب والسنة والعقل حجج متكافئة متضامنة فيما بينها تشير جميعها إلى حقائق واحدة، ويجب الرجوع في كل منها إلى المحكم منها لا المتشابه، ويجب الابتداء بالعقل لأن اليه ترجع كل الحجج وليكون هو الاساس.

والاسترشاد بالادلة الواردة في القرآن الكريم في باب التوحيد. والسفر في ذلك ان العقل مع كونه هو المبدأ في حركة الارادة إلا إنه ليس بالعقل المحيط ولا المرتبط بالوحي، فيجب حتى يأمن الخطأ ويسير في الجادة الصحيحة أن يرتبط بالوحي وهو على نحوين احدهما القرآن الكريم والاخر هو السنة النبوية والمعصومة.

وسوف يأتي مزيد بيان لهذه النقطة.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤٧

### المبحث الثاني: حجية السنّة ... ص: ٤٧

#### إشارة

وكما تقدم في حجية الكتاب ليس البحث في اصل حجية السنّة فإنه موكول إلى مباحث أخرى من علم الكلام وإلى علم الأصول بل البحث في نكات جانبية لم يثرها الاصوليون: -

#### أولاً - اقسام الحديث ... ص: ٤٧

ذكروا للحديث اقساماً متعددة منها المتواتر والمستفيض والاحاد وقسموا الاخير إلى اقسام منها الصحيح والحسن والموفق والضعيف والمعلل ...

وليس الغرض التعرض إلى هذه الاقسام فهو موكول إلى علم الدراية بل الإشارة إلى عدد من المطالب يجب ملاحظتها في العمل الروائي: -

أ- ذكروا في تعريف المتواتر انه اخبار جماعة يتمتع تواطؤهم على الكذب، وقد قسم المتواتر إلى لفظي ومعنوي واجمالي - كما نبه إليه المحقق الخراساني - وقد ذكروا ان تعدد الجماعة يجب أن يكون في كل الطبقات وان اختلفوا في تحديد العدد المطلوب «١»، لكن الصحيح هو عدم التعبد بعدد معين بل الضابطة هي امتناع التواطؤ على الكذب.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤٨

وهذا يعني ان انتاج المتواتر انما يكون لضابطة رياضية وقله احتمال الكذب بل انعدامه في بعض الصور. وما دام انتاج الخبر المتواتر للعلم عبر تلك الضابطة الرياضية فاننا نخلص إلى عدم اشتراط تساوى دائرة التواتر في كل الطبقات، بل قد يكون في بعض الطبقات واسع الانتشار بينما ينحسر ذلك في دائرة أضيق في الطبقات الاخرى فيقتصر على فئة معينة او باصحاب مسلوك معين وهذا لا يخدم في التواتر. والسرف في ذلك ان احتمال الكذب كما يتأثر بالجانب الكمي كذلك يتأثر بالجانب الكيفي الذي يعرف بتمييز طبقات الرواة وكيفية اختلاطهم والوضع السياسى والاجتماعى لكل طبقته، ومن هنا نخلص إلى أن وجود تواتر بدائرة معينة في حديث ما في طبقته معينة وهي الأولى وانحسار تلك الدائرة من التواتر في الطبقات الاخرى لا يمنع من اعتبار الخبر متواتراً، اذا اخذنا بعين الاعتبار تلك الجهة الكيفية، فتحصل ان التواتر على درجات فقد يكون واسع الانتشار بين الناس وقد يختص بطبقته دون أخرى وبفئة معينة دون أخرى، لكن ذلك كله لا يخدم بالتواتر وتحققه ضمن دوائر متعددة تختلف سعة وضيقاً.

ويمكن تمثيل ذلك بعلم اللغة من صرف ونحو وبلاغه ... فان التواتر بدائره الوسيعة التي كان عليها في عموم من ينطق بالضاد في طبقات عديدة متأخرة قد انقطع وانحصر وجود التواتر بالدائرة المزبورة بالطبقات الأولى، وأما وجود التواتر في الطبقات اللاحقة فهو بدائرة أهل الاختصاص بالأدب اللغوى، وهم الحاملون لثراث اللغة عن الانداس بكامل خصوصياته جيلاً بعد جيل. وهذا لا يمنع من ثبوت اللغة وشواهدا بالتواتر ولو ضمن طبقات أهل الاختصاص الادبى. وكذا الحال في بقية الاختصاصات والفنون.

فمن ثم قسموا الضرورات في العلوم وعلم المنطق إلى ضرورات عامة عند عموم الناس وضرورات خاصة عند خصوص شرائح معينة. وهذا يدل على عدم

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤٩

اشتراط حصول التواتر بدائرة ثابتة في جميع الطبقات حتى الآن بل يكفي حصوله بأى دائرة في البعض مع مراعاة ضابطة التواتر. وبتعبير اخر اذا حصلت ضابطة التواتر فى طبقه فإن عدم حصوله بتلك الدائرة بعينها فى طبقات أخرى لا يخذش فى ذلك، ولا يمكن الاستدلال على عدم قطعياً الحديث وبطلانه بعدم التواتر بدائرة ثابتة فى بعض الطبقات وجهل كثير من الناس له والأمثلة على ذلك متعددة. فإن هناك دوائر من التواتر على نطاق البشرية جمعاء، وتواتر على نطاق المسلمين خاصة، وتواتر على نطاق الطائفة الإمامية، وهلم جراً مادامت شرائط التواتر منقولة فى الدوائر المختلفة، وإن كانت بين درجات الضرورة والتواتر المتعددة اختلاف كبير، ولا يخفى أن جهة بحثنا هذا هو من زاوية النقل والصدور، لا من زاوية مضمون المنقول وتامية موازينه.

ونتيجة لما تقدم لا وقع للتعجب من تواتر الخبر الواصل إلينا وإن اضيق دائرة التواتر وهذا ما نراه فى بعض الأحاديث التى هى مواد خلاف بين المسلمين كحديث الغدير والثقلين حيث نجد أن دائرة التواتر فى الصدر الأول واسعة ثم تنحسر هذه الدائرة فى العصور المتأخر حتى تكاد تقتصر فى نطاق ضيق لدى المتخصصين فى هذا الفن.

وأخيراً نشير إلى أن التواتر على درجات كما أن اليقين والجزم على درجات واختلاف الدرجات لا يعنى عدم التواتر. ب- ان النقطة المهمة فى التواتر هو التكرار الذى يحصل فى روايات مختلفة وهذا هو المحصل للتواتر اللفظى والمعنوى والاجمالى. ومن هنا تبرز أهمية الأخبار الضعيفة (غير الموضوعه او المدلسه) حيث انها تمثل المادة والمنبع الذى يحقق التواتر.

فما يدعيه البعض من وجوب غربلة الاحاديث وترك الضعيفة والاقتصار على

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٥٠

الأخبار المعتبرة فقط حديث لا أساس له من الموازين العلمية والصحة ودعوى جهالة، ويمكن ابراز فوائد تلك الأخبار فيما يأتى: -

- ١- ان الاخبار الضعيفة تمثل مادة ومنبع المتواترات.
- ٢- ان الأخبار الضعيفة اذا كانت محفوظه بقرائن توجب الوثوق بالصدور تجعلها معتبرة يعتمد عليها.
- ٣- ان المطالع والمتتبع فى تاريخ البشرية يلاحظ أن اعتماد الناس على الخبر الضعيف بلحاظ التواتر او الاستفاضة، وهذا هو الذى يجعل الخبر موثقاً بصدوره، وخير مثال على ذلك الإخبار عن الأئم والقرون الماضية، حيث ان مادتها الأولى اخبار لا ترقى الى الصحاح مع قبول الناس لها بلحاظ ما تفيد من الوثوق بصدورها. وتحليل ذلك يعود الى ما يسمى بعملية حساب الاحتمال وتضاعده البالغ لذلك الحد من الوثوق طبقاً للقواعد الرياضيه البرهانيه.
- ٤- إن المباني فى قبول الأخبار مختلفه ومتنوعه، فكم من خبر رفض الشهيد الثانى العمل به بينما صححه المتأخرون خصوصاً بعد بزوغ طريقه التحليل المشابه للتحليل التاريخي، والاستفادة من طبقات المحدثين التى ابتكرها السيد البروجردى والمحقق الاردبيلي صاحب جامع الرواه. وعليه لا يمكن اعتمادها ضابطه عامه لتضعيف الخبر فالضابطه اجتهاديه.
- ٥- ان الخبر الضعيف (الذى لا يُعلم وضعه او تدليسه) يحرم رده وإن لم يجب العمل به، إذ بين حرمه الرد والحجيه فرق، كما حرر فى علم الحديث والاصول، ولم يخالف فى هذا الحكم أحد، وتلك الغربله تعنى الرد.
- ٦- ان الخبر الضعيف ان لم يجب العمل على طبقه فإنه يفيد فى مواطن عدّه من باب توليد طرح الاحتمال، فهو ليس بأقل - بل يفوق - استدلالاً منقول عن احد الحكماء أو العلماء السابقين، فأى ضرر فيها ان اعتبرت اشارتها إلى احتمال من

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٥١

الاحتمالات.

ج- ان الخبر الضعيف لا يساوى الخبر الموضوع او المدلس وهذه نكتة قل الالتفات اليها، وهى احدى الاسباب التى ادت إلى ترك الاخبار الضعيفة. فاننا نسلم ان الأخبار الموضوعه المدلسه يجب طرحها واهمالها وتركها إذا علم وضعها وتدليسها حيث اتفق على أنه اذا ثبت كون حديث موضوعاً حرمت روايته لكونها اعانة على الاثم واتيان للفريه فى الدين، وأما ما كان ضعيف السند غير الموضوع



فلا بأس بروايته مطلقاً، نعم العمل على طبق ما فيه يحتاج إلى جبر الضعف «١»، وقد وضع العلماء أعلى الله مقامهم طرق وقرائن لكشف الحديث الضعيف الموضوع عن غيره فمثلاً مجرد اتصاف الراوى بالكذب لا يعنى وضع الخبر، فإن الكذوب قد يصدق، كما فى وهب بن ابى وهب. كما انا نلاحظ ان طائفة كبيرة قد وصفت بالكذب لمجرد روايتها لأخبار المعارف.

فما ثبت وضعه وتدليسه من الأخبار الضعيفة يجب ردها وتركها اما الأخبار الضعيفة كلها فلا يجوز ردها خصوصاً ان لدينا ضوابط سهلة يمكن بواسطتها تمييز الوضع والتدليس كعرضها على المحكمات فى الكتاب والسنة والعقل. وبالتالي لا يكون نقل الاحاديث الضعيفة تغيراً على المسلمين حيث ان الخبر الضعيف مهما بلغ شأنه لا يمكن ان يحرف المسلمين عن جادة المحكمات فى الحجج الثلاث.

ومن هنا تساهل القوم فى نقل الضعاف لما لها من فوائد جمّة فى الحجية، ولا مجال لتوهم اتحادها مع اخبار الوضع والدرس «٢».

د- إن المسألة المهمة التى يجب الالتفات إليها هى مسألة تجميع القرائن حتى يوثق بصدور الرواية عن المعصوم، حيث من النادر ان تكون قرينه واحدة كافية

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٥٢

لاثبات الصدور بل تتجمع القرائن من هنا وهناك. وهذا على غرار ما ذكرناه فى بحث الرجال أن المشيخة أو ورود الراوى فى أحد الاصول المعتمدة كلها قرائن مع اجتماعها تفيد التوثيق لا أن كلا منهما بمفرده يفيد التوثيق.

وهذا ايضاً على غرار ما ذكر فى بحث الاجماع حيث ذكر الشيخ تبعاً لصاحب المقاييس أن قيمة الاجماع بكونه جزء الحجج تنضم إلى الحجج الاخرى لا أنه حجة مستقلة.

ومن القرائن التى تذكر فى هذا الباب الشهرة العملية والروائية بل حتى الفتوائية وهى ممكنة الحصول فى باب الاعتقادات من ملاحظة كتاب الاعتقادات للصدوق والامالى، والشهرة وإن نوقش فى مدى جبرها للضعف، لكن على ما ذكرناه فى المقام تكون قرينه من القرائن لا انها قرينه مستقلة.

ومنهما: ان يرد الخبر فى بعض الكتب المعتمدة ككتب صفوان بن يحيى او محمد بن الحسين بن أبى الخطاب الزيات، والحسن بن محبوب المعروفين بضبطهم.

ومنهما إنه يروى الخبر راو هو على مذهب مخالف لما يرويه من مضمون.

وغيرها من قرائن توثيق الصدور المحرّرة فى تلك المسألة.

ه- نشير اخيراً إلى قسم من اقسام الحديث هو المستفيض، وهو الخبر الذى يقرب من المتواتر ويرتفع عن الآحاد، حيث أن رواته لم يبلغوا حد التواتر لكنه يكون مؤيداً ومدعوماً من جهة القرائن الداخلة والخارجة فيصبح مستفيضاً والخبر المستفيض أو الموثوق الذى بدرجته يصح الاستناد اليه كما هو مقرر فى علم الأصول، بل درجة حجيته تفوق الخبر الصحيح.

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٥٣

### ثانياً: احوال الكتب الاربعه والمصادر الروائية ... ص: ٥٣

وفى بحث الكتب توجد مسألتان يجب معالجتهما قبل الاستناد إلى اى كتاب:

اولاً: اثبات نسبة هذا الكتاب إلى المؤلف.

وثانياً: اثبات ان هذه النسخة الواصلة الينا هى النسخة التى ألفها المؤلف، ولم تصل لها يد التحريف.

وعلم الدراية هو العلم المختص بمعالجة هاتين المسألتين، لكنهم لم يذكروا سبيل العلاج على نحو مفهرس، لكننا نستطيع عملاً اقتناص

بعض النقاط لتوضيح منهجهم فى العمل: -

- ١- الامام بكتب الفهارس حيث أنها تختص بذكر كتب الطائفة واسماء مؤلفيها.
- ٢- التعرف على سلسلة اسناد وطرق صاحب الفهرست للكتاب أو صاحب المجاميع الروائية المتأخرة أو المتقدمة، فيعرف انه لم يذكره في فهرسته اعتماداً على الشيع ونحوها بل بطريق مسلسل مسند.
- ٣- التعرف على مدى اشتهار الكتاب بين طبقات المحدثين والفقهاء وذلك بملاحظة: -  
أ- سلسلة الاجازات المعروفة كاجازات العلامة المجلسي، واجازة العلامة الحلبي لابن زهرة، وكذلك اجازات صاحب الوسائل.  
ب- متابعة كتب الاستدلال في الاحكام الفرعية- بحسب القرون المتعاقبة- حيث يعلم منها مدى اشتهار الكتاب، وهذا يفيدنا فيما نحن فيه باعتبار ملاحظة روايات الاعتقاد المذكورة فيه.
- ٤- من خلال ملاحظة المجاميع الروائية في القرن التاسع والعاشر والحادي عشر، فانه يعلم منها ان لكل منها طريق خاص إلى الكتب الروائية الأم مع افتراق  
الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٥٤  
اصحاب ومؤلفي المجاميع بين الامصار، ومنه يُعلم مدى اشتهار تلك الكتب الروائية وتوفرها بين المحدثين.
- ٥- مراجعة النسخ المختلفة الخطية وغيرها وعدم الاكتفاء بما هو مطبوع منها.
- ٦- ملاحظة الحواشي والتعليق والتملكات الحاصلة على النسخ الخطية حيث يتبين من خلالها مدى معرفية النسخة وموثوقيتها.
- ٧- يجب على المتتبع والباحث ان يلفق ويقرن بين الطرق المختلفة ويستعين بكتب مختلفة من اجل ان يحرز صحة رواية او صحة نسبة كتاب لمؤلفه، فمثلاً في العصور المختلفة إلى اصحاب المجاميع يستعان بكتب الذريعة، ورياض العلماء، واعيان الشيعة، وطبقات الشيعة وغيرها، ومن اصحاب المجاميع كالوسائل والبحار والوافي وتفسير البرهان وغيرها، ويستعان بما يذكره المؤلف في مشيخته او فهرسته او كتبه الاخرى، وقد ترد طبقات مجهولة تقريباً وهي ما بين اصحاب الكتب الاربعة وما بعدهم فهذه يجب ان يتم التتبع والمقارنة والتلفيق بين كتب مختلفة.
- ومثال ذلك رواية القطب الراوندي في باب ترجيح الروايات رواها صاحب الوسائل في باب ٩ من ابواب صفات القاضي، ومشكلة هذه الرواية مع اهميتها ان صاحب الوسائل يرويها عن رسالة للقطب الراوندي في رسالة ألفها في احوال احاديث اصحابنا، ولم يرد ذكر هذه الرسالة في كلام من عدد وذكر مصنفات الراوندي، لا سيما تلميذه ابن شهر اشوب ومنتجب الدين، وقد توسل السيد الشهيد الصدر بطرق عدة للتصحيح هذه الرواية والتلفيق بين اسناد وطرق مختلفة «١».
- الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٥٥

### ثالثاً- العلم الاجمالي بوجود الدس ... ص: ٥٥

- من المسائل المثارة في علم الحديث هو دعوى وجود علم اجمالي بحصول دس ووضع في الاحاديث والروايات، وقد ذكرها الشيخ الانصاري في كتاب الرسائل في حجية خبر الواحد. ومن القرائن على دعوى حصول هذا الدس: -  
- ما ورد من روايات عن الائمة بوجود كذابين:  
منها: ما رواه الكشي في ترجمه عبد الله بن سبأ عن الصادق عليه السلام: انا أهل بيت صديقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس، كان رسول الله صلى الله عليه وآله اصدق الناس لهجة واصدق البرية كلها وكان مسيلمه يكذب عليه «١».
- ما رواه في ترجمه المغيرة بن سعيد «٢».
- عن الرضا عليه السلام: ان ابا الخطاب كذب علي ابي عبد الله عليه السلام لعن الله أبا الخطاب.

وعن ابي عبد الله عليه السلام: كان المغيرة بن سعيد يعتمد الكذب على ابي، وبأخذ كتب أصحابه، وكان اصحابه المستترون بأصحاب ابي يأخذون الكتب من اصحاب ابي. فيدفعونها إلى المغيرة لعنه الله، فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى ابي ثم يدفعها إلى اصحابه ويأمرهم ان يبثوها في الشيعة، فكلما كان في كتب أصحاب ابي من الغلو فذاك ما دسه المغيرة ابن سعيد في كتبهم.

وقد وصف الرضا عليه السلام وهب بن ابي وهب البخري: لقد كذب على الله وملائكته ورسله.

وهذه القرائن وغيرها تكون محققة لعلم إجمالي بوجود الدس والوضع والتزوير في الأخبار التي بين أيدينا، وهذا العلم الاجمالي هو الذي دعا البعض إلى

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٥٦

ادعاء انسداد باب العلم بالاحكام عن طريق الاحاديث.

لكن في قبال هذا العلم الإجمالي بالدس يوجد لدينا علم ويقين بما سعى اليه العلماء والمحدثون في ازاله هذا الدس وهو يوجب زوال وانحلال العلم الاول وهذا العلم الثاني متولد من قرائن:

١- ما ورد من عرض الكتب على الائمة.

منها: ما رواه الكشي عن داود بن القاسم ان ابا جعفر الجعفرى قال: ادخلت كتاب يوم وليله الذي الفه يونس بن عبد الرحمن على ابي الحسن العسكري عليه السلام فنظر فيه وتصفحه كله، ثم قال: هذا ديني ودين ابائي وهو الحق كله «١».

ومنها ما رواه الكشي «٢» في ترجمة الفضل بن شاذان من ان ابا محمد عليه السلام دخل عليه حامد بن محمد- الملقب بغورا- الذي بعثه الفضل بن شاذان فلما اراد ان يخرج سقط منه كتاب في حوضه ملفوف برداء له، فتناوله عليه السلام ونظر فيه وكان الكتاب من تصنيف الفضل، وترحم عليه.

ومنها: ما ورد في عرض كتاب سليم بن قيس على السجاد عليه السلام.

ومنها: عرض كتاب ظريف بن ناجح في الديات على ابي عبد الله عليه السلام والرضا عليه السلام «٣».

ومنها: ما ذكره الحر العاملي «٤» حول عرض كتب يونس بن عبد الرحمن، وكتب بنى فضال، والفضل بن شاذان، وعبيد الله بن علي الحلبي على

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٥٧

الصادق عليه السلام.

مضافاً إلى روايات كثيرة تثبت ان الاصحاب كانوا يعرضون كتبهم على الائمة او نوابهم كالعرض على الحسين بن روح، ويصححة الائمة او ينكرونه او يقبلونه.

٢- ان اصحاب الكتب كانوا يدققون في الكتب والروايات ولا- يودعونها إلا بعد ان يتيقنوا عدم الدس. كتشدد القميين في قبول الرواية، واخراجهم الضعاف او من يروى عن الضعاف من قم. وكاستثنائهم لروايات كتب الحديث كالذي استثنوه من نوادر محمد بن أحمد بن يحيى الاشعري وما نقل من تشدد محمد بن الحسن بن الوليد معروف. ومن يتصفح تراجم القميين يراه حافلاً بعملية تصفية وغربله الأحاديث.

٣- ما ورد في ترجمة العديد من الرواة من أنه لا يروى ولا يرسل إلا عن ثقة كابن ابي عمير وغيره.

٤- اهتمام الاصحاب بكتب الفهارس والتي غرضها تصحيح السند إلى صاحب الكتاب، وقد بدأ تصنيف الفهارس من الحسن بن محبوب.

٥- ما ورد في طريقة روايتهم حيث لا- يعتمدون على التلقى فقط بل يروون عن من سمع من الثقات اما من وجد في الكتب فقط

فيتحرزون في الرواية عنه حتى ان على بن الحسن بن فضال لم يرو كتب ابيه الحسن عنه مع مقابلتها عليه، وانما يرويها عن اخويه احمد ومحمد عن ابيه، واعتذر عن ذلك بأنه يوم مقابلة الحديث عن ابيه كان صغير السن ليس له كثير معرفة بالحديث.

وملاحظة ديدنهم في كتب الامالي، وما ذكره الميرزا النورى من ان التهذيب وصل اليه وعليه توقيع تلامذة الشهيد الثانى وأنهم قرأوه عليه وكذا ما ذكره الفخر فى الايضاح عن التهذيب، يظهر مدى عناية المحدثين فى النقل والرواية.

٦- ما هو منقول فى كيفية تصنيف كتب الحديث فالكلىنى قضى عشرين سنة

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٥٨

فى التصنيف، وهذه الفترة انما احتاج اليها لانه كان يدقق فى الحديث وينتقى من بين الاحاديث.

٧- ما ذكره اصحاب المصنفات كما فى الفقيه وكامل الزيارات من انهم لا يكتبون من الاحاديث إلا ما يعتقدون حجته بينهم وبين الله. وانهم رووه عن المشايخ الثقات وقرائهم عليهم من الكتب المعتمدة.

مضافاً إلى أن خصوص القرائن المؤيدة للعلم الإجمالى الأول هى بنفسها مذيبة بما يوجب انحلالها، فإن الأئمة عليهم السلام كانوا على ترصيد ومراقبة لما يدلّسه أولئك الكذوبان، وذكروا ضوابط لمعرفة الحديث المدلس والموضوع من أولئك بحيث تمت عملية الغرلة فى ذلك الحين. مضافاً إلى ضوابط روايات العرض على الكتاب والسنة القطعية.

فيتحصل ان القرائن الكاشفة عن اهتمام الاصحاب فى تنقيح الأخبار كثيرة جداً، مما يدعو إلى انحلال العلم الإجمالى الأول. وهذه الاحاديث التى بين دفتى كتب المتأخرين صادرة عن المعصومين عليهم السلام. بالاضافة إلى قرائن الدس المزعومة ما هو حاصل فى مسائل معروفة معينة، وهذا إن ادى إلى الانسداد فانه يسده فى بابه لا فى كل الأبواب كما ذهب اليه البعض، فدائرة العلم الإجمالى الأول ليست واسعة حتى تشمل كل الروايات. ويؤدى إلى القول بالانسداد فى جميع ابواب الفقه.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٥٩

### المبحث الثالث: حجية العقل ... ص: ٥٩

وينقسم العقل إلى قسمين نظرى وعملى.

١- اما النظرى فهو القوة الموجودة فى الإنسان المجردة عن المادة التى بواسطتها يحصل الادراك وهى تنطلق من رأس مال البديهيّات والفطرة وهو معصوم فيها ومنها ينطلق إلى النظريات التى لا يكون معصوما فيها. وتجدر الإشارة إنه فى بديهيّاته لا يكون خالقاً لها وانما تصل اليه عن طريق اتصاله بالعوامل العالية عن طريق الالهام الفطرى او الايحاء.

- والحقائق التى يقوم على اثباتها العقل النظرى غير متناهية بل متطورة فبعض الحقائق عجز عن اثباتها بالبرهان الفلاسفة المتقدمون كابن سينا بينما اثبتتها المتأخرون نحو المعاد الجسمانى فقد عجز عن ذلك ابن سينا بينما اثبتتها صدر المتألهين مسترشداً بالدليل النقلى، وكذلك مسألة الرجعة فقد اثبتتها من المتأخرين بالبرهان ابو الحسن الرفيعة «١»، فعدم اقامة السابقين الدليل العقلى على مسألة لا يعنى عدم امكان المتأخرين على ذلك، فليس من سبق كملّى العقول حتى يمتنع على المتأخرين اقامة البرهان بل العقول فى سير تكاملية إذ الفحص والاسترشاد بالوحى يفتح ابواباً واسعة من العلوم والمعارف العقلية.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٦٠

- ما ثبت بالقطع من الوحى المحمدى يعتبره فلاسفة العهد الاسلامى وسطاً برهانياً وذلك لأن الشريعة الحقّة ثبتت بالبرهان وكذلك ثبتت القدرة الغيبية بالبرهان، ومع ذلك لا يختلط علم الكلام بالفلسفة لأن الأول يعتمد التعبد الظنى أيضاً.

- ان كثيراً من روايات المعارف ذكر فيها الاستدلال العقلى فالعمل بها لا يكون من باب التعبد بالنقل بل يكون عقلياً وبرهانياً أيضاً.

٢- اما العقل العملى فقد عرفوه بانه القوة المدركة للقضايا التى ينبغى ان يقع العمل عليها.

ومنذ القدم بزغ الخلاف فى ان العقل العملى والنظرى قوتان مختلفتان ام انهما قوة واحدة والاختلاف بينهما من حيث المدرجات والصحيح انهما قوتان مختلفتان، وقد ذكر لذلك ادلة متعددة نذكر منها دليان: -

1- ويتكون من مقدمتين الأولى مآقره الفلاسفة فى علم النفس ان التعرف على قوى النفس انما يتم باختلاف اثارها فكل أثر يكون ويتم عن درجة معينة من درجات النفس.

والثانية. ان الفلاسفة قرروا فى الحكمة العملية ان كمال الإنسان يكون عندما تنصاع قواه السفلية إلى القوة العقلية. أى ان القوة العقلية تدير القوة الوهمية والحسية والشهوية والغضبية، بمعنى ان القوة العقلية تقوم بالتأثير فى هذه القوى والهيمنة عليها. وهذا يعنى ان القوة العاقلة لها عملان ادراك وتأثير وهو عمل وهو غير سنخ الادراك.

فهذا يدل - بضميمة المقدمة الأولى - على انه توجد قوتان عقليتان نظرية وظيفتها الادراك وعملية وظيفتها العمل والتأثير.

2- ان آخر التحقيقات لدى صدر المتألهين أدت إلى القول بان التصور

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 61

والتصديق هما قسما العلم وكلاهما يعرفان بحصول الصورة لدى العقل والفرق بينهما ان التصور لا يوجب الازعان والحكم بينما التصديق يوجب حصول الازعان والحكم، ولذا فالحكم خارج عن التصديق وليس هو جزء القضية، وانما هو فعل تقوم به النفس فبعد تصور الموضوع والمحمول والنسبة تصل إلى الحكم وهو الدمج بين الموضوع والمحمول وهذا وظيفة العقل العملى الذى يقوم بالحكم والازعان بما أدركه وتصوره العقل النظرى وهذا فعل غير الادراك. تقوم به قوة غير القوة التى وظيفتها الادراك.

ومن هنا نقول ان العقل له امر ونهى تكوينى اى بعث وزجر للقوى الاخرى الكلية.

\* بناء على هذا التفكيك بين القوتين تتضح لنا حقيقة العقل النظرى فهو يدرك نمطين من القضايا احدهما لا يرتبط بالعمل كقول بان الوجود المادى متناهى.

والاخرى ترتبط بالعمل وهذا القسم من الادراكات يتناوله العقل العملى بعدئذ ويؤثر على القوى المادون لتنصاع اليها فهو الرابط بين العقل النظرى والقوى السفلية، وكمال العقل العملى هو الانصياع إلى ادراكات العقل النظرى الصادقة.

\* بالبيان السابق اتضحت النقاط التى كنا اثرتها فى مقدمة الفصل الأول من ان معنى الايمان والتسليم هو الازعان وهو وظيفة العقل العملى وانه ليس ادراكاً صرفاً. فهناك ثلاث مراحل فحص و ادراك واذعان وايمان.

\* قال العرفاء ان الإنسان فى حالة صعود وهبوط دائمين، ومقصودهم من ذلك ان الإنسان فى حركاته اليومية وطريقة تفكيره ينتقل فى درجات وجودية مختلفة ادناها هى المتصلة بعالم المادة واعلاها هى المجردة تجرداً تاماً، فيبدأ من الدرجات الحسية وهى المجردة عن المادة دون احكام المادة، إلى الخيال وهى مجردة عن المادة لا عن المقدار ولا ترتبط بالجزئى الحقيقى كالحسى، إلى الوهم

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 62

وهو ادراك المعانى الخالية عن المقدار كالحب والبغض وهى مع تجردها عن المادة وأحكامها إلا انها متعلقة ومضافة إلى جزئى معين. إلى العقل ذى التجرد التام عن المادة واحكامه، وهذه كلها درجات وجودية فى الإنسان.

والإنسان المهذب والكمال فى صلاته يتوجه بقلبه إلى ما فوق عالم العقل حيث الصقع الربوبى والرؤية القلبية وهذا نمط من الادراك لكنه ليس بالقوة العاقلة.

ويطلق عليه الادراك القلبي وهو ذو درجات أربع سر وخفى وأخفى وهى ليست من سنخ الادراكات الحصولية بل ادراكات حضورية، وهذا استدراك لتوضيح درجات الإنسان الوجودية ومعرفة النفس البشرية وسوف يأتي مزيد بيان للعلاقة والارتباط بين هذه المراتب.

\* من النقاط السابقة يتضح لنا تعريفاً آخر للعقل العملى وذلك لاننا قلنا ان مهمته الاساسية هى الازعان والحكم وهذا قد يكون

بقضايا ترتبط بالعمل وحينئذ يترتب على الحكم والاذعان بها تأثير القوى السفلية، وقد يكون بالحكم والاذعان بقضايا لا ترتبط بالعمل كحدوث العالم وعدم تناهيه.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٦٣

### التنبية الأول: الحسن والقبح العقليان ...: ص: ٦٣

#### إشارة

وهذه المسألة من امهات مسائل علم الفلسفة وعلم الكلام والتي جرى البحث عنها منذ القدم في بداية عهد الفلسفة الاسلامية وقبلها الفلسفات الهندية الفهلوية واليونانية.

وقد ذهب الاشاعرة إلى كونهما اعتباريين بجعل العقلاء وأيدهم في ذلك بعض الإمامية وذهب كثير منهم إلى القول بعقليتهما وتكوينيتهما، ويبتنى على هذه المسألة ثمرات عدة اذ ان اغلب البراهين تعود إلى حسن العدول وقبح الظلم فاذا كان الحسن والقبح اعتباريين فان الاستدلالات سوف تكون خطائية لا برهانية.

وتظهر خطورة المسألة اكثر حيث يذهب كثير من المتأخرين إلى اعتبارها من المشهورات التي لا واقع لها وراء تطابق آراء العقلاء، وينتج عن ذلك اختلال البنية التحتية للشريعة وذلك لأن المتكلمين يقولون أن الاحكام الشرعية ألطاف في الاحكام العقلية، أى ان العقل لو علم بملاكات الاحكام الشرعية لحكم بها، فهي موضوعات لطف في الكمال يحكم بها العقل لو اطع عليها. فاذا كانت البنية التحتية للشريعة هي الأحكام العقلية وهي مسألة الحسن والقبح وهي مسألة اعتبارية بيد المعبر وتتبع نظره، فينتج من ذلك تغيير الاحكام تبعاً لتغيير الافكار وهو ما يُعرف حديثاً بنظرية تغير المعرفة الدينية أو بسط وقبض الشريعة فلا

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٦٤

تتصف الشريعة حينئذ بالثبات.

ولكن بحمد لله ومنه هذا الاشكال وغيره مدفوع حتى على القول باعتباره الحسن والقبح. كما سوف يأتي بيانه.

من الناحية التاريخية المسألة مرت بمراحل متعددة: -

١- ان الفلاسفة القدمى قبل الاسلام سواء فى الهندية او البهلوية او الحرائية أو اليونانية كلهم قائلون بعقلية المسألة، ومن المسلمين من اشار إلى عقليتهما الفارابى فى كتابه المنطقيات.

٢- ان ابن سينا الذى قام بمهمة ترجمه كتب القدماء عدل عن هذا الرأى ولم يبين عدوله ولم يشر اليه، وهكذا أثر فى من أتى من بعده حيث تعاملوا مع كتبه على انها ترجمه امينه لكتب القوم. وقد تأثر هو فى ذلك بما ذكره ابو الحسن الاشعري فى التفكيك بين معانى الحسن والقبح.

وابن سينا تتضارب كلماته فهو فى منطق الشفاء والاشارات (يمثل للمشهورات بالحسن والقبح وهى الاراء المحموده التى تطابقت عليها آراء العقلاء)، وفى مقام اخر فى النمط الثالث من الاشارات يقول: «ان احكام العقل العملى يستعين بالنظرى وقضاياها اما اوليات او مشهورات»، وكذلك عبارات أخرى كما فى الهيات الشفاء فى مسألة استجابة الدعاء يذكر فيها ان قضايا الحسن والقبح قضايا حقه يمكن اقامة البرهان عليها.

٣- بعض المتأخرين كالمحقق اللاهيجى فى كتابه «گوهر مراد» والسبزوارى فى شرح الاسماء الحسنى ذهب إلى انها تكوينية ولا ينافى كونها مشهورة من جهة أخرى.

٤- المحقق الاصفهانى ومن بعده ذهب إلى أنها اعتبارية مطلقاً ولا يمكن اقامة البرهان عليها وهذا هو المذهب السائد إلى الان.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٦٥

فمن خلال هذا السبر التاريخي نلاحظ كيف تحولت هذه القضية من عقلية تكوينية إلى اعتبارية جعلية.

اما الاسباب التي دعت ابن سينا إلى القول بالاعتبارية: -

١- المغالطة التي ذكرها ابو الحسن الاشعري بالتفكيك بين معاني الحسن والقبح وجعل بعض المعاني تكوينية، اما معنى المدح والذم فليس كذلك، وذلك لأنه لو كان بديها لأذعن به الجميع فمن ثم أدرجه في المشهورات. ولم يكن هو اول من ذكر هذه المغالطة بل ان السوفسطائيين اليونانيين معاصرو سقراط قالوا بهذه المقالة وردهم سقراط في مؤلفاته

٢- تعريفه للعقل العملي حيث إنه قد عرفه بتعريف هو عين العقل النظري، والاختلاف بينهما في المدرك وأن العقل مطلقاً شأنه الإدراك وليس من شأنه التأثير والانفعال، فكيف يمكن تصور ان العقل له تدخل في اعمال الافعال النفسانية! بل العمليات ليست إلا تأديبات وعادات، وهذا المبنى على خلاف مبنى الفلاسفة المتقدمين كالفاربي وتقسيمهم الحكمة إلى نظرية وعملية.

٣- غض ابن سينا النظر عن أحد قسمي البرهان الذين ذكرهما ارسطو وهو البرهان العياني او الشهودي ويمتاز هذا البرهان بأنه يقام على اثبات الجزئيات الحقيقية، واكتفى بالقسم الأول المعروف في باب البرهان وهو مختص بالكلييات لذا يشترط فيه الابدية وعدم التغيير.

ولابأس بذكر نبذة عن هذا البرهان: -

هناك قوة في الإنسان تسمى بقوة الفطنة وهذه قوة تُروى أعمال الإنسان وتُراعى صدور الارادة على طبق الحكمة، فهي قوة تكون محيطه باحوال الأمور الواقعية الجزئية فتوجب انطباق الكلييات على الجزئيات والوصول إلى الكمال المنشود.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٦٦

توضيح ذلك:

ان ادراك القضايا حتى العملية لا يكفى للوصول إلى الكمال، وانما هذا هو كمال لقوة خاصة وهي العقل النظري، وكمال العقل العملي والقوى السفلى يكون بالانصياع إلى القوة العملية، ولكن هذا وحده لا يكفى بل يجب ان تكون هناك آله وأداة تميز حال الجزئيات الحقيقية، لا سيما في الأمور الاجتماعية، وعدم ادراك الواقع الجزئي على ما هو عليه يؤثر في عدم الوصول للكمال المنشود. لأن تنزل القضايا الكلية إلى الجزئية لا يتم إلا- بأداة قادرة على استكشاف حال الجزئي على ما هو عليه وتطبيق الكلي عليه فيكون تسلسل الادراكات بالنحو التالي:

\*- مرحلة ادراك الكمال في الاعمال والبرهان عليها وهذا يقوم به.

العقل النظري- ثم مرحلة الاذعان في العقل العملي والتأثير على القوى السفلى- ثم مرحلة تشخيص الأمور الجزئية بالدقة وتطبيق تلك الكلييات عليها.

وشبيه هذا التسديد عند التنزل من الاعلى إلى الاسفل قوله تعالى: «بِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ» فهو اشارة إلى السداد والعصمة في مراحل التنزيل، حيث كونه حقا لوحده لا يكفى بل يجب ان يكون السداد في النزول، وفي النفس الانسانية الادراك والاذعان وحده غير كاف بل يجب ان يحصل التسديد في التنفيذ على الأمور الخارجية الجزئية وهذا لا يكون إلا بقوة الفطنة. وهي قوة فوق القوى المادون (الغضبية والعمالة والشهوية) فهي تستخدم هذه القوى للوصول إلى الجزئي الحقيقي المندرج تحت الاجناس العالية، فتصدر بعد ذلك اوامرها في عالم النفس لتولد الشوق والارادة وصدور الفعل بعد ذلك.

وقوة الفطنة هي التي تقوم بالبرهان العياني الذي يحتاجه الإنسان في تطبيق الكلييات على الجزئيات، والكمال في الواقعة الجزئية مبني على هذا البرهان

فتلخص الفارق بين البرهان العياني والبرهان النظري

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 67

1- ان البرهان النظرى هو مختص بالكليات، والعيانى للجزئيات

2- ان النظرى يتوسط العقل النظرى والعملى، اما العيانى فالنظرى والعملى والفتنة.

اما كيف أدى الغفلة عن هذا القسم من البرهان إلى انكار الحسن والقبح العقلى فبيانه:

انه لو اذعنا بلزوم كون الاعمال برهانية فلا- بد من القول بارتكاز الجزئيات على انها قضايا برهانية والذى يمكنه البرهنه على ان الجزئيات حسنة وحكيمة اما الحسن والقبح او التشريع، اى ادراك حسن وكمال الافعال الجزئية يكون باحد هذين، والاحكام الشرعية اللطاف فى الاحكام العقلية.

وبتعبير اخر: ان البرهان العيانى يبرهن على ان العمل الجزئى على وفق الحكمة والكمال، ولا يمكن البرهنه على كل واقعة جزئية إلا بتوسط استناد البرهان إلى قضايا يقينية لا قضايا مشهورة لا أساس لها إلا الاعتبار. فحينئذ يحصل الالتفات إلى أن قضايا العقل العملى والحسن والقبح تكوينية لا مشهورة.

- وحينئذ نقول ان التوحيد النظرى وحده من دون تنزله إلى توحيد عملى هو توحيد أجوف، ولا- يحصل هذا التنزل من التوحيد النظرى إلى التوحيد فى الطاعة إلا بالبرهان العيانى وقوة الفتنة.

ومن هنا أن التوحيد والاعتقاد بالنبوة من دون الولاية لا يقبل: «اليوم أكملت لكم دينكم ورضيت لكم الإسلام ديناً» وسيأتى بسط الكلام فيه.

فهذه الأمور الثلاثة هى التى سببت الخلط الحاصل لدى ابن سينا وعليه ابنتى اشتباه المتأخرين.

بعد اتضاح هذا الخلط التاريخى فى مسألة القبح والحسن نعرض للأدلة التى اقيمت على اعتباريتهما ومناقشتها ثم تعرض الى الأدلة التى ذكرها صدر

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 68

المتألهين.

أولاً: ادلة اعتبارية الحسن والقبح: -

1- اختلاف العقلاء فى تحسين بعض الأمور وتقييحها باختلاف الازمنة والأمكنه، فهذا يعنى عدم وجود واقع تكوينى ثابت بحيث يبقى الشئ حسناً دائماً أو قبيحاً دائماً.

2- نفس وقوع التشاجر بين العلماء حول اعتباريتهما او عقليتهما.

3- يذكرون فى اثبات النفس أن الإنسان لو خلق من دون اعضاء أصلاً فإنه سوف يدرك ذاته وهذا يدل على مغايرة الذات للبدن، وهكذا فيما نحن فيه فلو خلق الإنسان وحيداً فى هذا العالم ولم يؤدب على العادات الحسنة ولم يلاق أى انسان آخر، فإنه سوف لن يحكم بحسن العدل وقبح الظلم فهذا يدل على أنهما ليسا تكوينيين بل هما امران جعليان.

4- ان العقلاء انما يحكمون بهذا الحكم من اجل مصلحة اجتماعهم ونظامهم، فلو انعدم الاجتماع والنظام لما حكم العقلاء بذلك. وبعبارة أخرى أن هذه الأحكام للوصول لإغراض أخرى بواسطة هذا الاعتبار.

5- ما ذكره المحقق الاصفهاني: - ان الفعل المقتضى للمدح والذم على أحد نحوين إما بنحو اقتضاء السبب لمسببه والمقتضى لمقتضاه وإما بنحو اقتضاء الغاية لذى الغاية.

اما السببية والمسببية فهى تكوينية لكنها ليست ناشئة عن النزعة العقلية وقوى الإنسان العقلية، بل هى ناشئة بداعوى حيوانية كالانتقام والتشفى والغيط. اما الغاية وذى الغاية فانها اذا ثبتت فهى تعنى وتدلل على الاعتبارية، لأن الغاية لهيئة الاجتماع الاعتبارية، والمدح والذم موجب لما فيه صلاح العامة فهو اعتبارى محض.



الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 69

6- ما ذكره ابن سينا والاصفهانى: ان الحسن والقبح لو كانا عقليين تكوينيين لما خرج عن احدى البديهيات الست وهى ليست بواحدة منها. فيبطل كونها من البديهيات.

7- ان المدح والذم يعده العقلاء من الانشائيات، والانشاء من سنخ الاعتباريات.

8- ما ذكره الشهيد الصدر ان تعريف العدل هو اعطاء كل ذى حق حقه، والظلم هو منع الحق، والحق امر اعتبارى قانونى فكذلك العدل والظلم، ومن هذا القبيل ما ذكره العلامة الطباطبائى من عروض الحسن والقبح على الأمور الاعتبارية كالتوقير والاحترام. وهذه الأدلة كلها مردودة و قبل ان نستعرضها نتعرض لما ذكره الاشعري بالتفكيك بين معانى الحسن والقبح و هو كما ذكرنا احد الاسباب التى ادت إلى مغالطة ابن سينا.

\* اننا يجب ان نلاحظ الحد الماهوى للمدح و الذم، فالمدح هو القضية المتكفلة لحمل كمال معين على موضوع معين والذم بخلافه، وعليه يعلم انه يجب ان يكون الممدوح آت بكمال فيكون المدح هو التوصيف بالكمال، والذم هو التوصيف بالنقص، ولا يمكن ان يمدح بغير كمال او يذم بغير نقص. فيجب ان يكون هناك واقع يطابقه المدح والذم.

وبتعبير آخر: فان وظيفة المدح هو الحكاية الحقيقية عن الكمال اى المحمول ذهنى الحاكي عن الكمال الحقيقى الخارجى، والذم كذلك، فالارتباط بينهما هو الارتباط بين الحاكي والمحكى عنهما، وهما متحدان هوية ومختلفان وجوداً، فالكمال الحقيقى وجود خارجى والمدح وجود ذهنى.

وحكاية وجود عن وجود أمر متسالم عليه، وأكمل صورة هو حكاية

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 70

الموجودات عن وجود الخالق اذ انها آيات عظمتهم وقدرته وكلما كان الوجود أكمل فحكايته عن الوجود الالهى اعظم وأتم. وقد قال عليه السلام: «ما لله آية أكبر منى» باعتبار ان الكمالات التى وصل اليها عليه السلام (بغير وجوده البدنى) حاكية عن وجود الحق اكثر من حكاية السماوات والأرضين. فالوجود الخارجى يكون حاكياً عن وجود خارجى آخر أكمل وأتم من الأول.

فالحكاية ليست مقتصرة على الوجود ذهنى. بل ان الافعال القبيحة الصادرة من الفاعل البشرى المختار حاكية عن الهيئات الرديئة فى النفس.

\* ثم إنه لا مضايقة فى ان يخلق الإنسان وجودات اعتبارية للامور الخارجية العينية وذلك لغرض الاحتياج إلى هذا الاعتبار من اجل الاجتماع والتفاهم، وهذا الوجود الاعتبارى لا يلغى الوجود التكوينى الخارجى العينى، ومثاله الواضح الوجود اللفظى والوجود الكتبى فهما وجودان اعتباريان دعت اليهما الحاجة وهذان الوجودان الاعتباريان يكونان حاكين عن الوجود العينى الخارجى. وقد تدعو الحاجة إلى اعتبار وجودات أخرى حاكية عن الوجود الغيبى

وهكذا نستطيع ملاحظة الهجاء الوارد فى القرآن فهو وان كان انشائياً لكنه حاك عن امور تكوينية وواقع خارجى وانما اظهره القرآن بانشاء الهجاء لاعلام الآخرين بما حصل فى للأقوام الآخرين.

\* ثم ان الشجار فى الأمر البديهي لا يؤدي إلى عدم البدهاء. نوضح ذلك فى علم المنطق إنه قد تعثر الإنسان أسباب تؤدي إلى انكار البديهية كالمغالطة والشبهة فى قبال البديهية، وهذا الانكار لا يؤدي إلى انكار بديهية القضية.

وقد يكون الانكار فى بعض الاحيان نتيجة حالة مرضية تصيب القوة العاقلة حيث لا ينصاع العقل العملى لمدرجات العقل النظرى، فيصاب بحالة التشكيك الدائم كما وقع للرازى. فهذا كله لا يؤدي إلى عدم بدهاء القضية.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 71

هذا كله جواب إجمالى عن ادلة اعتبارية الحسن والقبح، أما الجواب التفصيلى.

1- ان اختلاف العقلاء في التحسين والتقيح حسب اختلاف الازمنة والامكنة إما أن يكون ناشئا من اختلاف التشخيص أى عدم اصابة الكمال الواقى والنقص الواقى وذلك لاختلاف الافهام والعقول. واما ان يكون ناشئا من اختلاف الظروف البيئية المختلفة كالاختلاف بين الاماكن الباردة والحارة فانه فى الاولى يقبح لبس الملابس الخفيفة بخلاف الثانية.

2- اما وقوع التشاجر والخلاف بين العلماء فيعلم جوابه مما مر.

3- اما ما ذكره من ان الإنسان لو خلق وحيدا او لم يؤدب لما حكم بحسن أو قبح، فإن هذا كالمصادرة على المطلوب، بل أن العقل يحكم بحسن العدل وقبح الظلم ولولم يكن هناك اجتماع، ولو لم يؤدب فان الظلم كما سوف نبين هو ممانعة شخص لكمال آخر، فلو عرف العقل بذلك التعريف وفكر به فإنه سوف يحكم لا محالة بقبحه.

وابن سينا نفسه وقع فى التناقض حيث قال فى الهيات الشفاء فى مسألة استحابة الدعاء والتضرع والتوسل أن اكثر ما فى ايدى الناس من الحسن والقبح حق يقام عليه البرهان.

4- اما ما ذكره المحقق الاصفهاني من ان سبب الفل للمدح والذم تكون من مناشئ حيوانية، فهو غير تام وذلك لأن للعقل ملائمتا ومنافرات، وبالتالي يمكن أن يكون المنشأ هو داع عقلى محض، ويكون العقل سبباً للمدح والذم وهذا واضح فى الكملين من البشر حيث نلاحظ ان انفعالهم ومدحهم وذمهم ليس ناشئاً من دواع حيوانية، وذلك لأن قواهم كلها منصاعة تماما للقوى العقلية فتكون كل تصرفاتهم منبعثة عن العقل، فعندما يذمون ظالما مثلا لا يكون الذم بداعى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 72

الغريزة الحيوانية. ويمكن ان يكون تعبير القرآن عن موسى: «وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ» اشارةً إلى ذلك، اذ ان النطق والسكوت من خصائص الإنسان بخلاف الحركة والسكون العامة لمطلق الحيوان، فقد استخدم تعبير السكوت للدلالة على أن غضبه لم يكن ناشئا من القوى الحيوانية بل من القوى العاقلة وسره هو ما ذكرناه.

وهذا التحليل هو الذى يفسر لنا كيف أن الإنسان الكامل يكون رضاه رضا الله وغضبه غضب الله، لأن قواه كلها منصاعة لقواه العقلية التى هى معصومة فى ما تتلقاه من مدركات عن العوالم العلوية من مشيئة الله.

ومن الجهة الأخرى أى عندما نُخبر بأن رضا الله فى رضا فاطمة «ان الله يرضى لرضا فاطمة ويغضب لغضبها» فإن هذا يعنى عصمتها لأن هذا يعنى سلامة النفس والانقياد إلى القوة العاقلة التى هى فى اختيار مشيئة الله، والتعبير المزبور إنما يطلق ويصدق عندما يكون العبد تمام مظهر الطاعة والتبعية لربه.

5- اما اشكال الشهيد الصدر فجوابه بمخالفته لتعريف الظلم والعدل، فان التعريف الصحيح للعدل هو وصول كل موجود إلى كماله المطلوب من دون اعاقه وممانعة موجود آخر، والظلم هو مما نعه موجود من وصول موجود آخر لكمال.

فالعدالة الاجتماعية مثلا هى وصول كل افراد المجتمع فى حسن نظام المجتمع إلى كمالته الممكنة من دون اعاقه الافراد الاخرين. أما عندما تصل طبقة لكمالها على حساب طبقة أخرى فانه يكون من الظلم الاجتماعى، والتشريع انما يكون عادلا لأنه يكون كاشفا عن الكمالات المخبوءة فى الأفعال والتى بها يصل الإنسان لكمالته.

فالعدل كمال والظلم نقص، فيكون توصيف العدل والظلم بالحسن والقبح تكوينيا لا اعتباريا.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 73

اما الاحترام والتعظيم فنفس الاحترام والتعظيم ليس بشىء، بل المهم هو الداعى للاحترام والداعى للتعظيم لما فيه من ترويض النفس وهو فى الواقع تقديس واحترام للكمال المخبوء فى ذلك الشخص. فالتقديس لا للبدن بل للصفات العالية، ومن هنا نقول ان التقديس اذا كان للحقائق والكمالات فهو دعوة نحوها وسير حيث اتجاها.

وبهذا يختلف عن تقديس الاباطيل والخرافات فهذه قدسية باطلة، وتعبير آخر يمكن القول ان القدسية والتقديس هو خضوع قوى

الإنسان السفلى إلى قواه العقلية العملية، فإذا كانت تلك القوى العملية مصابة بحالة مرضية وتنصاع للباطيل فتكون قدسية مذمومة، أما لو كانت القوة العملية منصاعة للكمالات العالية والتي بها تكبح جماح القوى المادون فإنها قدسية محمودة.

٦- أما ما ذكر من ان المدح والذم من الانشائيات. فقد ذكرنا ان الانشاء لا يصدر إلا من داعي، وهذا الداعي أمر تكويني، فالهجاء هو اظهار للنقص التكويني والمدح ابراز للكمال الخارجي الحقيقي. والبلاغيون قد اذعنوا بان اقسام الانشاء هي عناوين لماهيات الدواعي. فتيين من كل ما سبق ان الحسن والقبح امران تكوينيان واقعيان وليسا اعتباريين كما ذهب اليه جل المتأخرين.

### أدلة واقعية الحسن والقبح ...: ص: ٧٣

#### إشارة

ونلت أخيراً إلى براهين أقامها صدر المتألهين تثبت تكوينية الحسن والقبح ذكرها بعد ان كان قد انكر واقعيتهما عندما تعرض لهما ابتداءً، وهذا يلفت إلى الخلط والتردد الحاصل لدى من أتى بعد ابن سينا، بسبب الاضطراب الحاصل في كلماته والبراهين التي ذكرها للدلالة على واقعية الحسن والقبح فيه ثلاث: -

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٧٤

### ١- العناية الالهية ...: ص: ٧٤

اي أن للحق تعالى عناية بخلقه والقاعدة الفلسفية المثبتة هنا هي ان علمه بالنظام الاتم والاكمل ورضاه به لهذا النظام. توضيح ذلك: ان البارى يكون على اكمل واشرف واعلى ما يمكن ان يكون في مقام ذاته، فالصادر من الحق يكون كذلك حيث ان ايات ومخلوقات الله تدل على صفة الكمال في البارى. والنظام الذاتى يكون علته للنظام الخلقى وافاضة الكمال على ما دون هو من العناية وهكذا يستفيد الملا صدرا أن علم البارى هو منشأ افاضة الكمالات للمخلوقات، وصفة العناية هذه هي التي تفيض ما يعرف بالنظام الأحسن والأكمل حيث يكون كل عالم من العوالم بنحو يؤدي إلى تحقيق الكمالات الوجودية بنحو اكثر وأرفع فعناية الحق توصل تلك الموجودات الفاعلة بالارادة إلى أكمل ما يمكن أن تكون عليه، ومن هنا يستدل على ضرورة التشريع والتقنين الالهى حيث إنه يرشد الفاعل الارادى إلى طريق هذا الكمال.

ومؤدى هذه القاعدة (العناية) يمكن ان يستبدل بقاعدة اللطف المعروفه إلا ان الاولى الحاكم بها هو العقل النظرى والثانية الحاكم بها هو العقل العملى.

ونعود فنقول ان الافعال يجب ان تؤدى إلى الكمال المطلوب، وهذا يقتضى ان يكون لهذه الافعال فى الواقع كمال معين (العلم تابع للمعلوم الذاتى وهو النظام الكمالى الذاتى، فالعلم (فعله الصادر) يتحدد طبقاً للكمال الذى فى المعلوم وهذا يعنى ان فى الافعال الإرادية فى حد نفسها كمال ونقص وأن الخير والشر تابع من واقع الفعل الإرادى، وأن الحكم التشريعى الإلهى على طبق ما فى الافعال من خير وشر، فهو كاشف عما هى عليه فى الواقع، لا كما يقوله الاشعرى ان واقع الفعل تابع لنمط التشريع ولا هوية له فى نفسه، أو لك أن تقول ما قدمناه من أن حقيقة المدح الاخبار عن الكمال، والذم الاخبار عن النقص فللافعال الإرادية فى نفسها مدح وذم أى حسن وقبح.

## ٢- تجسم الاعمال ...: ص: ٧٥

وهي قاعدة مهمة نقحها بوضوح فائق فلاسفة الامامية مسترشدين بالروايات الواردة في ذلك ومؤداها ان تكرار الفعل يولد ملكات اما حسنة نورانية او ملكات رديئة، وكلما ازدادت ترسخت في النفس اكثر حتى تصبح جوهرية، ومن هنا قالوا ان الإنسان ليس هو النوع الاخير بل يتلبس بعد الصورة الإنسانية بصورة وفعل اما ملكي أو شيطاني أو بهيمي أو سبعي. وهكذا وفي كل نوع هناك شعب أخرى.

بيان ذلك:

ان الإنسان في سعيه نحو الكمال انما يتغى ان يحصل على ما له ثبات، الكمال العرضي يكون في معرض الزوال فتعود حاله إلى ما كانت عليه قبل تحصيله.

فهو يسعى لأن يحصل على كمال ذاتي يكون بنحو جوهري لا يكون معرضا للزوال، وبهذا يتكامل ويصعد في سلم الكمالات ويثبت عند كل درجة، ويحصل هذا التغيير الجوهري عن طريق الافعال المؤدية للكمال حيث يحدث الفعل - عند تكراره والمواظبة عليه - حالات في النفس تنتقل إلى هيئات ثم تنتقل إلى ملكات فتشتد حتى تصل وتصبح فصولا جوهرية.

بالإضافة إلى ذلك فإن البدن يكون بشكل يتناسب مع القوة التي يملكها الإنسان وغيره، فمثلاً في الذئب الهيئة الجسمانية لها تناسب مع القوة التي يملكها، ودلت الروايات على ان الاجسام الاخرية هيئتها تابعة للفصول الجوهريه التي يتكامل بها الإنسان أو يتناقص.

اما تطبيق القاعدة على ما نحن فيه، فهو أن موارد الحكم بالحسن هي نفسها في موارد الفضائل والكمالات، حيث يتبين انها توجب تجسم تلك الأعمال بصورة نورانية، وموارد الحكم بالقبح هي نفسها موارد النقص التي تتجسم بصور رديئة ظلمانية، فيظهر من ذلك ان الحكم بالحسن والقبح ليس اعتبارياً بل امرأ عقلي له من مناشيء تكوينية.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٧٦

## ٣- قاعدة الغاية ...: ص: ٧٦

وهذه قاعدة تبحث في ابحاث العلل، وهي تعنى وجود ارتباط بين صدور الفعل وغايته، بمعنى ان تصور النتيجة المترتبة على الفعل القصدى تكون دافعاً لرغبته للقيام بذلك الفعل، فهناك ارتباط بين الوجود العلمى للغاية وفاعلية الفاعل، وهناك ارتباط بين الوجود الخارجى للفعل والتوصل للغاية، فالوجود العلمى هو فى سلسلة العلل المتقدمة على الفعل والثانى متأخرة عن وجود الفعل.

وقد وردت هذه القاعدة فى بيانات عدة «الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى» فهناك تقدير مقدّم على الخلق وهداية لهم بعد الخلق، فالمخلوقات فى سير تكاملية وهو الغاية التى من اجلها خلقت، وهذا البرهان بهذا النحو يختلف عن برهان النظم وان اقتربا من بعضهما. وانكار العلة الغائية يساوق انكار العلة الفاعلية.

اما تطبيق ذلك على الحسن والقبح فيبانه ان الفاعل الإرادى لا يفعل فعلاً إلا لأجل غاية وهذه الغاية هي تحقيق الكمال، فالكمال يتحقق بهذا الفعل وهذه هي الموارد التي يحكم بها العقل بالحسن، فالحسن راجع لكمال يتحقق بواسطة هذا الفعل فهو أمر واقعى، والكمال المقصود هو كمال للقوة العاقلة وما فوقها من درجات النفس وتكون موجبة للقرب الالهى، اما فى موارد القبح فان الكمال الذى تحققه بالافعال هي كمالات للقوى الشهوانية والغضبية.

فدعوى الاشعري ان لا حسن ولا قبح واقعى فى الافعال يساوق انكار العلة الغائية، وانكار العلة الغائية يؤدي إلى انكار العلة الفاعلية. فتلخص من مجمل البحث ان الحسن والقبح العقليين امران تكوينيان واقعيان بالادلة المثبتة سواء على مبنى المتقدمين كابن سينا او

على مبنى صدر المتألهين.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٧٧

### التنبيه الثاني: الخطأ في الفكر البشري ... ص: ٧٧

ومن الأمور المهمة التي يجب الإشارة إليها هو في كيفية نشأة الخطأ في الفكر البشري وقد اثار هذا التساؤل كثير من الفلاسفة والمناطقه واجابوا باجابات متعددة.

منها: ان علوم المنطق تتكفل عصمة الفكر عن الخطأ، ويبقى على عاتق الإنسان مراعاته عند التطبيق، فالخطأ الناشئ هو من سوء التطبيق.

ومنها: - أن الخطأ ينشأ بسبب خطأ نفس مواد الأقيسة حيث ان بعضها نظري، وكلما ابتعدت القضايا عن البداهه زادت نسبة الخطأ. ومنها: - ان الخطأ هو نتيجة عدم توازن في افعال النفس فقد ذكرنا سابقا ان الاذعان والجزم الحاصل لدى النفس هو غير النتيجة، وان وظيفة العقل النظري هو الادراك، فالخلل يحصل عندما يحصل تجزم واذعان غير متناسب مع درجة الادراك الحاصله لدى العقل النظري.

وقد سعى الفلاسفة والمفكرون لازالة هذا الخطأ أو على الأقل تقليل نسبة الخطأ. ومن تلك المحاولات ما دعى اليه السيد الشهيد الصدر رحمه الله باعتماد منهج الاستقراء وتراكم الاحتمالات في الفكر البشري بدلا من القياس الارسطي، والاستقراء طريقة رياضية عملية. حيث تتضاءل احتمالات الخلاف حتى تصل إلى نسبة قليلة جداً بحيث تقوم النفس بالغاء احتمال الخلاف، وتتعامل مع النتيجة

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٧٨

معاملة اليقين الصحيح التام وتكون النتيجة حينئذ يقينية برهانية.

ولنا على هذه النظرية تعليق لا يتصل في جوهرها فهي متينة وتامة لكن: -

١- ان ما توصل اليه السيد الشهيد بحساب الاحتمال وكيفية تضاءله ومن كون النتيجة الحاصله من الاستقراء برهانية، وهذا خطأ اذ ان النتيجة ليست برهانية بل العمل بهذه النتيجة برهاني، بمعنى أنه اقام البرهان على تعين العمل بهذه النتيجة، كما يقوم البرهان في علم الاصول عبر دليل الانسداد على وجوب العمل بالظن، وبعبارة أخرى النتيجة ليست يقينية وان كان العمل بها لا بد منه بالدليل اليقيني.

٢- لقد ذكر السيد ان بإمكان استخدام هذه النظرية لاثبات الغيبات وما وراء الطبيعة وهذا غير تام لأن هذه الطريقة تظل غير يقينية ونحن لا نحتاج اليها في اثبات الغيب اذ لدينا كثير من البراهين كبرهان الصديقين التي تورث اليقين.

٣- ان احتمال الخلاف يظل قائماً وجزم النفس على خلافه- لانه قليل جداً- لا ينفيه من اساسه بل يبقى قائماً ولا يتحول إلى يقين.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٧٩

### التنبيه الثالث: الثابت والمتغير ... ص: ٧٩

#### إشارة

من المسائل المهمة التي تبتنى على مسألة الحسن والقبح هي ثبات التشريع وتغيره. فبناء على اعتبارية الحسن والقبح وإنه لا واقع حقيقي وراء تطابق آراء العقلاء فإن الحسن والقبح يتغير بتغير الزمان والمكان وبالتالي لا يوجد ما هو ثابت في التشريع بل هو متغير. وبناء على انهما امران واقعيان فالنتيجة خلافها.

- وقد يصاغ هذا البحث بصياغة أخرى وهي ان ختم النبوة يعني أن لا حاجة إلى النبوة حتى يوم القيامة، وذلك لأن العقول تكون قد

تكاملت بواسطة تلك النبوة الخاتمة ولا تحتاج إلى رعاية نبي ولا وصي ولا هدايتهما.

- وقد تصاغ بنحو ثالث، كما ذكره العلامة الطباطبائي وخلاصته ان الارادة تنبعث من جهات اعتبارية لا حقيقية، وحسب تغير هذا الاعتبار تتغير وجهة سير هذا الإنسان.

أما جواب هذه الصياغات:

أولاً: بما مر بالبراهين التي اثبتت تكوينية الحسن والقبح.

ثانياً: ان دعوى تكامل العقول يعنى وقوف السير والبحث والفحص العلمى لدى البشرية لاطلاعهم على الحقائق واصابتهم لها، والحال اننا نجد من أنفسنا الازعان بعدم توقف هذا السير ولن يتوقف هذا السعى الحثيث لدى الفطرة

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٨٠

البشرية، وهذا يدل على أمرين:

الاول: وجود واقعية وحقيقة ثابتة تسعى البشرية للوصول إليها.

الثانى: عدم إمكان وصول البشرية إلى الاحاطة بتمام تلك الحقيقة الواقعية وان كانت الاصابة النسبية مستمرة وهذا وان لم يزلزل الحقائق المتوصل إليها إلا انها لا تعنى تمام الواقع.

وهذان الامران يستلزمان دوام حاجة البشرية إلى التشريع السماوى والنبوة المحمدية لأن رب الواقعية هو المحيط تماماً بها كما يثبت بذلك عدم احاطة البشرية بكنه غايات التشريع السماوى والمصالح المخبوة فيه.

ثالثاً: اما جواب ما يدعى من انبعثت الإرادة دوماً من الاعتبار والذى ذهب إليه العلامة الطباطبائي فهو يستدعى ان نلقى نظرة على ما سطره يراعه الشريف فى رسالته الاعتبار والتي تعتبر حصيلة البحث الأصولي فى ذلك الوقت.

### تحليل مختصر لنظرية الاعتبار ... ص: ٨٠

وملخص ما ذكره العلامة:

أ- ان الاعتبار يمثل جانباً من نشاطات العقل العملى ومدركاته وشأناً من شؤونه.

ب- ان كل موجود يسعى نحو كماله، فالفاعل غير الارادى يوجد له صراط معين يسير فيه، اما الموجود الارادى فانه يسعى نحو كماله من خلال ارادته.

ج- ان الفاعل الارادى فى تحريك ارادته يسعى نحو تحقيق ما هو غير موجود، اما ما هو موجود فلا يسعى لتحصيله كما هو واضح.

د- ان الارادة تنطلق من قضايا غير حقيقية أى لا واقع خارجى فعلى لها، فلا محالة تكون القضايا اعتبارية وهى التى تولد الارادة ومن دونها لا يمكن للإرادة ان تنطلق.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٨١

ه- اول اعتبار قام الذهن بتصويره حتى يحرك الارادة هو ايجاد نسبة الضرورة بين موضوع ومحمول لم تكن بينهما تلك النسبة من قبل، بيان ذلك:

ان الإنسان يرى وجود نسبة حقيقية بين ذاته وبين اعضائه، فيقوم بجعل نفس هذه النسبة بين نفسه وبين الأكل فيسعى نحو تحقيقه فيتحرك نحو الغذاء. وعبر عن هذا بانه أول خديعة.

بعض تلامذة العلامة يصور الخديعة بنحو اخر وذلك بان الخديعة التى تقوم بها هى تصوير ان حاجات البدن هى حاجات الروح، ويجعلها ضرورية لها، وتفسير هبوط آدم إنه هبوط ادراكى حيث جعلت الروح البدن جزء حقيقة نفسها، فجعلت كمالات البدن وحاجاته هى حاجات لها فأول خديعة هى من جعل البدن جزء من الروح. خدعت بها الفطرة الانسانية اياه لتتوصل بها إلى الخير

بالذات والكمال المطلق الحقيقي.

و- ان نسبة الضرورة تعنى الوجوب وهو متقدم على الحرمة كما ان الاستحباب متقدم على الكراهة وذلك لأن الشعور بالحاجات والضرورات متقدم على الشعور بالمضرات والمؤذيات التى نسبة الامتناع.

ز- مثال آخر على نشأة اعتبار آخر هو اعتبار الملكية وكيفية حصوله: هو أنه رأى وجود نسبة حقيقية بين الإنسان وسلطته على اعضائه وتصرفه بها كما يشاء، فجعل هذه السلطة بين الأمر الخارجى وبين نفسه حتى يستطيع التصرف والاستفادة منه وحده ولا ينازعه فيه أحد.

ح- وأول اعتبار اجتماعى نشأ هو اعتبار الالفاظ ودلالاتها على المعانى، ثم بعد ذلك تولد اعتبار العقد والمعاملات، واعتبار الرئاسة وذلك لأن فى الإنسان توجد قوة العقل التى تكون مهيمنة على بقيه القوى، فانزع العقل هذه النسبة وجعلها فى مملكة صغيرة هى مملكة الأسرة ورئاسة وهيمنة ربها ثم للمجتمع.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٨٢

ط- ان الاعتبار غير ثابتة و متزلزلة فلا يمتنع ان لا ياتمر ولا يتبع الإنسان ذلك الاعتبار، لذا مست الحاجة إلى ان تعتبر ما يدعم هذا الاعتبار ويجعله مؤثرا فى ارادة الإنسان، فاعتبر الثواب والعقاب واعتبر المدح والذم، فاعتبار المدح والذم انما هو لاجل أن يكون دافعا لأن يتبع الإنسان الاعتبار الأصلى حيث يضعف تأثيره وكما قوى تأثيره ضعفت الحاجة إلى الثواب والعقاب او إلى مدح وذم العقلاء. والعلامة الطباطبائى فى المقالة الثانية من رساله الاعتباريات يركز على أمر مهم، وهو كيفية نشأة التكوين من الاعتبار حيث أوضح فى مقاله الأولى كيفية نشأة الاعتبار من التكوين والحقيقة، وكيف ان الاعتبار هو اعطاء حد الشىء أو حكمه لشىء آخر بتصريف الوهم، وانه ينشأ بسبب النقص وهو امر حقيقى، اما فى المقالة الثالثة فيبين ان الاعتبار يولد الارادة والارادة تحقق الفعل التكوينى الخارجى، وهو إما كمال للانسان أو نقص، فينشأ حينئذ التكوين من الاعتبار، فولد العقل التكوين من خلال عنوان اعتبارى.

### وجوه التأمل فى نظرية العلامة ...: ص: ٨٢

لا- يخفى ما فى النظرية من ظرافة ودقة نظر ويظهر كذلك مدى أهميتها فى صياغة الفكر البشرى، وهذا لا يمنع من وجود بعض التأملات لنا عليها:

١- انا نتفق مع العلامة فى:

\* ان العقل النظرى لا- يحرك الارادة، لذا سوف يأتى فى الفصل الثانى ان التوحيد النظرى من دون التوحيد العملى، وهو تولى ولى الله الذى يهدى لإرادات الله ومشيناته، لا يوجب تحرك الإنسان بل توجد مراتب أخرى متوسطة حتى تصل إلى مدركات العقل العملى.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٨٣

\* ان الفاعل الارادى لا يتكامل إلا بتوسط ارادته.

\* ان الارادة لا تسعى إلى تحصيل ما هو متحقق بالفعل لانه تحصيل للحاصل.

لكن نختلف مع العلامة فى تحديد القضايا الحقيقية، فقد ذكر ان كل ما ليس له تحقق خارجى فعلى فهو قضية اعتبارية، وهذا غير صحيح وغفلة منه قدس سره، وذلك لأن القضية الحقيقية لا تساوى القضية الخارجيه بل هى تشمل ما يكون الموضوع فيها حاك عن وجودات فى ظرف الاستقبال، وما تكون حاكية عن وجود تقديرى، وما تكون حاكية عن موضوعات ممتنعة وهى القضايا غير البتية التى ليس فيها سوى فرض الوجود وهذا أمر متسالم عليه، وبناء عليه فإن القضية التى يتصورها العقل ويحكم بها العقل العملى هى غير حاصله فى الخارج فعلاً لكنها ليست اعتباراً محضاً بل تكون قضية حقيقية.

٢- لقد حصر العلامة رحمه الله الحاجة إلى الاعتبار لانه مولد للأرادة وهذا غير صحيح بل ان الحاجة للاعتبار هو امر آخر ذكره المتكلمون والأصوليون حاصله:

ان الارادة تنبعث من مدركات العقل العملى ومدركات العقل العملى هي من الكليات الفوقانية كحسن العدل وقبح الظلم، ومن هذه المدركات التى تمثل رأس مال العقل العملى ينطلق فى سلسله ادراكاته، وكذلك يستطيع ادراك الكليات القريبة وفوق المتوسطه كحسن الصدق وقبح الكذب، اما الكليات النازله والجزئيات الحقيقية فإن العقل العملى لا يصل اليها كما فى قبح القمار، ونكاح الشغار، ناهيك عن الجزئيات الحقيقية المتكثرة وغير المتناهية، من هنا يحتاج إلى ضابطة تكون كاشفه عن حسن هذه الأمور وقبحها وهذه الضابطة تكون بالاعتبار، فالاعتبار وظيفته الكشف عن الحقائق وما تخبأه من حسن وقبح، وحينئذ الارادة تنطلق من هذا الاعتبار الكاشف لا من كونه اعتباراً محضاً.

والاعتبار انما يكون كاشفاً صائباً للواقع فى حال صدوره من العقل اللامحدود

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٨٤

الذى يعلم بحسن وقبح جميع الافعال.

٣- ما ذكره من توسط الاعتباريين بين حقيقتين وتكوينين صحيح لكنه الاعتبار بما هو الكاشف لا بما هو اعتبار.

ونضيف على ما ذكره العلامة وتكملة لما ذكرناه من الحاجة للاعتبار.

- إنه قد يتساءل لماذا لجأ إلى الاعتبار- الذى هو انشاء- فى الكشف عن الحقائق ولم يلتجأ إلى الأخبار عن حقيقة الافعال الخارجية؟  
والجواب عنه:

أ- ان الجزئيات غير متناهية فاذا اعتمد اسلوب الأخبار التفصيلي فهذا يعنى اخبارات غير متناهية لعدم تنهى الافعال وعدم تنهى الاشخاص فيجب ان يكون اخبارا لكل أحد. ويترتب عليه ان يجعل كل الناس انبياء، وأن لا يخطئ الكل فى فعل وهذا يبطل عالم الامتحان والابتلاء.

ب- ان برهان النظام الأصلح يقتضى وجود مراتب فى العلم والوجود.

والأخبار التفصيلي لكل أحد يقتضى عدم وجود مراتب ويبطل النظام الأصلح.

ج- ان الأخبار قد يؤدي إلى اختلاط الجزئيات حيث ان الجزئى قد تكون له جهة حسن، وله قبح من جهة أخرى هي العامة، وقد يختلف الجزئى الواحد فى تقديم جهة على جهة عن جزئى آخر فلا تنضبط القضايا بضابط معين، بخلاف ما لو جعل ضابط يكون غالب المطابقة للواقع فانه ينظم حالة الإنسان بنحو افضل.

فالاختبار أحد أمثله القانون الوضعى حيث يراد من وضعه أن يكون كشفه غالباً.

د- ان وساطة الاعتباريين الحقيقين هي وساطة اثباتية باعتبار كشفه عن الواقع، ولا يتبعه الإنسان لأنه اعتبار بل لأنه كاشف من الواقع، وما ذلك إلا- لأن الإنسان لا ينطلق الا من الحقائق، وما ذكره من أن أول اعتبار هو الأكل ونحوه فمحل إشكال إذ لا داعى فيه إلى الاعتبار حيث ان الاكل يعتبر مكمل للبدن، ويشعر الإنسان

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٨٥

بحاجته ويقصد اليه وهذه حقيقة يتولد منها الشوق والارادة، وهذه الواقعية يدركها العقل سواء العملى او النظرى بسهولة فلا حاجة إلى الاعتبار.

وهنا قد يرد تساؤل حول ما يظهر من التناقض بين قولنا فيما سبق ان الارادة دوما تنطلق من الحقائق- القضايا الحقيقية- وبين ما ذكرناه فى الاسطر السابقة من انطلاق الفاعل الارادى من القضايا الاعتبارية.

وحل هذا الاشكال يتم بالتدقيق فيما بيناه من الحاجة إلى الاعتبار إذ انما يلجأ اليه العقل لجهة كشفه عن جهات الحسن والقبح فى



الفعل فهذا الاعتبار يساوق الحقيقة، لأنه يكون كاشفاً عن أمر واقعي، وليس بما هو اعتبار محض، ومن هنا لا يتبع الفاعل الارادى أى معتبر كان بل يتحرى المعتبر المطّلع على جهات الحسن والقبح. وخير مثال على ذلك الاعتبار التشريعى الإلهى فيتبعه الإنسان لأنه صادر من عقل لا محدود ومن المحيط بكل شىء، فهو كاشف عن الواقع والتكوين، وهكذا الاعتبار فى القانونى الوضعى لأنه يقتضى صدوره من الكُمَّلين فى مجتمع بشرى ما فيتبعه لهذا الكشف ايضاً، ومن ثمّ ذكر ارسطو أنه لا يمكن ان يصدر التقنين الا ممن يكون انساناً إلهياً.

اما ما ذكر من الاثارة وهى التغيير فى التشريع وعدم الثبات فيمكن الجواب عنه بما يلى:

- ١- ان الحسن والقبح واقعيان فأحكام العقل العملى ليست متغيرة وقد برهننا على ذلك.
- ٢- ان الاعتبار ليس امراً اعتبارياً يقوم به كل أحد بل لاجل الكشف عن الواقع فيجب ان يتولاه من تكون له تلك القدرة، وآية ذلك ان المقنن الوضعى لا يوكل كل من هب ودب بل يتخير من افراد المجتمع فئة خاصة تمتلك الخبرة والتجربة.
- ٣- هناك نظريتان مشهورتان احدهما المسماة بنظرية التضاد او الديالكتيكية،

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٨٦

والاخرى نظرية العقل التجريدى.

والأولى تفترض عدم الثبات والتغير الدائم، واما الثانية فتفترض الثبات ولو بنحو الموجبة الجزئية. وقد اثرى البحث فيهما بنحو تام وكامل، وثبت خطأ الأولى لأنهم لا بد ان يفترضوا ثوابت حتى فى نفس نظريتهم فيكون نقضا عليهم، اذن لا بد من الاستناد إلى ثوابت، واذا افترض ان كل شىء فى تغير ولا- ثابت، فما هو الهدف من البحث والاكتشافات فما دام لا ثبات فالسعى من اجل اكتشاف المجهول لن يصل إلى حد وغاية حيث لا واقع ثابت.

٤- انا نسلم بوجود ثابت وبوجود متغير، لكن المشكلة فى تحديد ضابط كل منهما. فمنطقة الثبات كما اشرنا اليها سابقا هى منطقة الكليات العالية كحسن العدل وقبح الظلم والكليات المتوسطة القريبة من العالية كالأخلاق الفاضلة المنبعثة عن الملكات الفاضلة. أما ما دونها وهى منطقة الاعتبار فهى تحتاج إلى ضوابط لمعرفة المتغير والثبات.

ونستطيع ان نستفيد من القانون الوضعى وتقسيمه لتقريب فكرة الثابت والمتغير فى الاعتبار بعد ثبوت أن لغة القانون والاعتبار واحدة. فإن القانون الوضعى على ثلاثة اقسام الدستور- التشريعات البرلمانية- التشريعات الوزارية، فالقسم الأول غير قابل للتغير عادة «١»، والقسم الثانى اقل ثباتاً اما الثالث فهو دائم التغير وهكذا فى الاعتبار فنجد بعض الاعتبارات غير قابلة للتغيير والبعض الاخر يحصل فيه التغيير والتبدل.

لكن ما هى ضابطة الأمور والاعتبارات المتغيرة. لقد ذكر هناك ضوابط متعددة نذكر منها:

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٨٧

١- ذكر الميرزا النائينى ان ما هو قابل للتغير هو الاحكام السياسية، أما بقية التشريعات فتأبته، وتوضيح المقصود من الاحكام السياسية. ان التسييس هو التدبير، وكيفية جعل الجزئيات متطابقة مع الكليات الفوقانية، حيث ان الامر الكلى الذى يكتشف بقوة العقل ينتزل حتى يصل إلى هذا الجزئى الحقيقى، فابتداءً هذا الجزئى لا يكون مندرجاً تحت قانون معين ولا محدود بميزان مخصوص، وانما يختلف باختلاف الاعصار والامصار ويتغير بتغير المصالح والمقتضيات، وبالتالي يجب ان تكون هناك قوة خاصة لدى الإنسان تُرجع هذه الجزئيات إلى كلياتها حسب جهات الحسن والقبح وهذا يكون بقوة الفطنة، وهذه الجزئيات هى منطقة البرهان العيانى. فالفطنة لا تتدخل فى الجزئى الخارجى بقدر ما تشخصه إنه تحت اى كلى وكيف ينتزل هذا الكلى فى مدارج النفس إلى العمل الجزئى.

٢- من الأمور التى تؤدى إلى تغير الاحكام هو تبدل الموضوع الجزئى.

٣- وجود التزاحم والورود بالعناوين الثانوية كالعسر والحرج والضرر على صعيد الاحكام الاجتماعية والأمور العامة، لكن ليلتفت ان

الحكم الثانوى لا يكون إلا مؤقتاً دائماً ولا ينقلب إلى الدوام لأنه خروج عن مقتضاه.

٤- الاختلاف فى الاحراز ومدى رعاية الضوابط الموضوعه سواء فى فهم القانون الالهى او القانون الوضعى فكم نجد من فقهاء القانون يختلفون فى تفسير القواعد القانونيه، وهكذا فى فقهاء الشريعه حيث يختلفون فى تفسير وفهم بعض النصوص الالهيه. وهذا الاختلاف لا يتناول الكليات الفوقانيه وذلك لانها ثابتة وغير متغيره، والأمور الثابتة أكثر وضوحاً والخفاء فيها يقل بل يندر والخفاء يظهر فى الجزئيات والمتوسطات- التى هى ذات درجات كثيره وعرض عريض- حيث تتداخل

الامامة الالهيه (٥)، ج ١، ص: ٨٨

الجزئيات مع بعضها البعض فيكون عنصر الغموض.

وتتفق هذه الاسباب الثلاث على ان مورد الاختلاف والتغير هو فى الجزئيات، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى فهم الضوابط التى تمنع الإنسان من الوقوع فى الاشتباه عند تمييز الجزئيات وهذه الضوابط تقع فى مباحث اصول الفقه. ويتلخص من كل ما مر:-

١- ان الاساس للأحكام الشرعيه هو الحسن والقبح العقليين وهما برهانان وهذا يعنى أن لا تبدل فيهما ولا تغير.

٢- ان منشأ الحاجة للاعتبار هو محدودية العقل البشرى، فتظهر عناية ولطف واجب الوجود بأن يبين لهم تشريعات ثابتة فى تلك المنطقه التى لا يدركها العقل المحدود.

٣- ان جهات التغير والتبدل فى الاعتبار هى غالباً فى منطقة الجزئيات.

الامامة الالهيه (٥)، ج ١، ص: ٨٩

### التبئيه الرابع: فى تبعية الولاية التشريعية للولاية التكوينية ... ص: ٨٩

#### إشارة

والمقصود من هذا البحث بيان ان من له صلاحية التشريع وسن القوانين

يجب ان يكون له مقام تكوينى خاص. فبعد اتفاق جميع الموحدين أن المشرع الأول والمحيط بالواقع وحقائق الوجود هو الله عز وجل. يرد التساؤل والبحث ان هل اعطيت صلاحية مقدار من التشريع للبشر؟ واذا كان بالايجاب فأى بشر هو الذى يمكنه سن القوانين؟

للإجابة عن هذا التساؤل يوجد مسلكان:

احدهما: النقل والاستدلال بالآيات القرآنية والروايات الشريفة الدالة على هذه التبعية من نحو قوله تعالى: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»، «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (١) «٢»

، «لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» (٣)

ومن امثلة الروايات ما ورد أن الصلاة الرباعية كانت ثنائية فأوكل التشريع للرسول فجعلها رباعية وغيرها من الروايات.

المسلك الثانى:- العقل وهذا هو المقصود بالبحث هنا فيمكن اقامه وجوه ثلاث لاثبات تلك التبعية.

الامامة الالهيه (٥)، ج ١، ص: ٩٠

### الوجه الأول ... ص: ٨٩

وهو ما ذكرناه سابقاً في التنبيه الثاني من وجه الحاجة إلى الاعتبار حيث بينا.

أ- الحاجة إلى التشريع والقانون لتنظيم الاجتماع ولمسيرة الإنسان في هذه الحياة.

ب- ان العقل البشرى لمحدوديته لا يستطيع التوصل إلى الواقع ولا يحيط بجهات الحسن والقبح والموازنة بينها.

ح- يحتاج العقل المحدود إلى من يسن له تلك القوانين، فتتم صياغة الحقائق عن طريق قضايا اعتبارية قانونية.

وحتى لا تكون هذه الصياغات جهلاً يجب ان تكون مطابقة للواقع فيجب ان يتصف من يسن تلك التشريعات ان يكون له علم متصل

ومرتبط بالذات المقدسة وإلا لأصاب التشريع والتقنين التغيير والتبديل كما نراه في التشريعات الوضعية الحديثة على مرّ الزمان.

د- ان من رحمة الله بعباده ورأفته بهم ان يوصل العباد إلى كمالهم ويبيدهم عن نقائصهم، فطبقاً لذلك ولما ذكره المتكلمون

بقاعدة اللطف او ما ذكره الفلاسفة بقاعدة العناية الالهية، يجعل البارئ تعالى في بنى الإنسان من له ذلك الاتصال الغيبي وتلك

المنزلة الرفيعة.

وبذلك يثبت ان من تكون له الولاية التشريعية وصلاحيه سن القوانين فان له ولاية تكوينية واتصال غيبي بالذات المقدسة.

## الوجه الثاني ...: ص: ٩٠

ويعتمد على:

١- ملاحظة الجهاز الادراكي للانسان وتفصيل قواه العقلية وكيفية توصله للنتائج، وقد ذكر الفلاسفة ان هناك جهازين يحكمان

ادراكات الإنسان احدهما الجهاز القلبي وهو يعنى بالعلم الحضورى ومراتبه اربعة قلب، وسر، وخفى وأخفى.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩١

والجهاز العقلى الذى يحكم ادراكاته الحسوليه ومراتبه: - العقل النظرى - والعقل العملى - وقوة الفطنة والروية - والقوة النازلة

الادراكية كقوة الوهم والخيال والحس.

والقوى العملية النازلة كقوى الغضب والشهوية.

وهذه القوى النازلة تكون منصاعة إلى قوة العقل العملى بحسب الفطرة الإلهية الأصلية وهو يمارس هيمنته وتوجيهه لها.

٢- ذكرنا في التنبيه الأول ما يميز العقل العملى عن النظرى، فالادراك لأى قضية يمر عبر افعال ثلاث احدها الفحص والبحث فى

الفكر، الثانى ادراك النتيجة المتولدة من المقدمات، الثالث الادعان بتلك النتيجة والتسليم بها

وقد اشار صدر المتألهين فى رسالته فى التصوير والتصديق وتبعه جل المتأخرين ان النتيجة والحكم فى القضية لا يعتبر جزءاً للقضية.

فالتصور وهو الصورة الحاصلة لدى الذهن تارة تكون مؤدية ومؤثرة فى حصول الحكم فتكون تصديقا وتارة لا تكون مؤثرة فتسمى

تصورا. وهاتان المقدمتان هى من ادراك العقل النظرى فهو يدرك النتيجة المتولدة من المقدمات، لكن هذا غير الادعان والحكم

الذى هو من افعال العقل العملى ويفسر العلامة الطباطبائى الحكم بأنه «١» قيام النفس بدمج صورة الموضوع مع صورة المحمول فى

صورة واحدة

وقد تقدم منا الإشارة إلى ان المراد من وجوب المعرفة هو الفعل الثالث ومن هنا قلنا بإمكانية كونه واجبا شرعياً.

٣- كثير من المفكرين يتوهمون بان العلاقة والارتباط بين المقدمات (الصغرى والكبرى) والنتيجة والعلاقة بين النتيجة والحكم

والادعان، هى علاقة عليية والمعلولية بمعنى استحالة تخلف النتيجة عن مقدماتها واستحالة تخلف الادعان عن النتيجة. لكن الحق ان

الفلاسفة اثبتوا خلاف ذلك. فقد ذكر السبزواري فى منظومته فى بحث القياس ان الرابطة ليست هى رابطة العلة والمعلول بل

المقدمات

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩٢

اعدادية فقط، والمتكلمون ذكروا بأن سنة الله جل وعلى قد جرت على أنه اذا أدركت تلك المقدمات فإنها تكون معدة لافاضة النتيجة على الإنسان. وهذه الافاضة من العقول العالية على العقل البشرى النازل.

والذى اوقع البعض فى هذا الوهم هو عدم التخلف وغفلوا عن أن هذا لا ينحصر بالعلية، وقد ذكر الحق سبحانه فى امثال الفلاح الذى يقوم بعملية الزرع حيث نص سبحانه على ان وظيفته ليست افاضة وجود الشجرة على البذرة بل يقوم الفلاح بالاعداد عن طريق تهيئة التربة ووضع البذرة ورئها اما المفيض لوجود هذا النبات هو الحق سبحانه «أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ» وقد اثبت الفلاسفة ان الجسم لا- يمكن ان يُفيض صورة جسمية أخرى. وهكذا الارتباط بين النتيجة والحكم والاذعان فالوظيفة التى يقوم بها العقل العملى هو الاذعان بالنتيجة فهذا هو الحالة الطبيعية وهى بذلك تكون معدة لحصول ذلك الاذعان وليست علة.

٤- ان ما ذكرناه سابقا فى تسلسل عملية الادراك فى الجهاز الوجودى للإنسان هى الحالة الطبيعية التى بمقتضاها ينصاع الاسفل إلى الاعلى، وتمارس القوى العليا هيمنتها على القوى النازلة، وتتساب عملية الفكر والادراك فى هذه المراحل المتسلسلة. لكن هذا التسلسل لعملية الادراك يواجه عوائق وموانع تمنع عن حصول الادراك الصحيح وتمنع من خروج التصرف الصحيح طبقا للادراك الصحيح، وتؤدى هذه العوائق إلى قلب عملية التفكير حيث تسيطر القوى النازلة على القوى العالية وتتحكم بادراكاتها بمعنى ان ما ندركه هو ما يحقق كمالات تلك القوى، فيندفع الإنسان حينئذ إلى تحقيق شهواته واشباع رغباته الفتاك.

ومن هذه الأمراض «١»:

مرض الجريزة وهى مقابل للبلادة وهى البطء الشديد فى ادراك النتائج بعد

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩٣

ادراك- المقدمات العناد- وهى عدم انسياق العقل العملى لمدرجات العقل النظرى مع العلم بصحتها- الوسوسة- الاضطراب.

فهذه الامراض التى تمنع من حصول اذعان النفس بمدرجات العقل النظرى.

وهذه الامراض هى التى تصيب قوى الإنسان فى ادراكاته الحسولية، وهناك امراض تصيب درجات اداركه الحسورية، حيث تمنعه من الترقى الوجودى وتمنعه من الوصول بل ومن الاتصال بالصقع الربوبى، فيتعد اكثر عن ساحة الحق وبصير بينه وبين الحقائق حاجبا وساترا لا يزول إلا بالتقوى والعمل الصالح ولقد قال عز من قائل «اتَّقُوا اللَّهَ يُعَلِّمَكُمُ اللَّهُ» «١»

.ومن هذه المقدمات الاربعة تنتقل إلى ما نريد التوصل اليه وهو إنه مع وجود هذه المراحل فى ادراك الإنسان، ووجود مثل تلك الموانع والعوائق التى تؤثر فى صدور القرار الصحيح والفعل النافع، كيف يمكن تقليده صلاحية التقنين والتشريع، فيجب ان يمتلك زمام التشريع والتقنين من يكون جهازه الادراكى فى مأمن من تلك العوائق والموانع ويكون محلا لافاضة العلوم عليها من العوالم العلوية وتنزلها فى مأمن من تشويش ومشاغبة قوى النفس الدنيا.

هذا أذ أردانا تشريعا يكون مظهرا للحقائق الواقعية ومطابقا وصحيحا.

وهذا الإنسان الذى يمتلك تلك القابلية هو الذى يكون مظهرا للرضا الالهى وللغضب الالهى وللعزائم الالهية وذلك لا يكون الا بأن تتساوى كل حركاته وسكناته بلحاظ التأثير بالعوالم العلوية.

ومن لا- يمتلك تلك المكانة والقابلية فلن يكون تشريعه سالما وصحيحا ومن هنا قلنا بأن الولاية التشريعية تابعة للمقام التكويني الخاص.

والمقام الأكمل الذى يصل اليه المشرع والمسئول للقوانين هو مقام العصمة، وهى كما لا يخفى على درجات فيعظم أصحاب شرائع، وبعضهم اولوا عزم،

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩٤

وبعضهم شرائعهم دائمة وأبدية وهكذا تختلف درجاتهم العصومية بالاختلاف درجات قربهم من الصقع الربوبى. وتنزل درجات

العصمة حتى تصل إلى العصمة في الإنسان العادي وتتمثل في حدود البديهيات الموجودة في العقل البشرى حيث ان عدم وجودها يؤدي إلى نوع من الاضطراب والخلل حيث لا يوجد حينئذ ما يتكأ عليها الفكر البشرى.

### الوجه الثالث ... ص: ٩٤

السنن التكويني والسنن التشريعي.

ذكرنا فيما سبق ان الإنسان يركز ويستند في علومه إلى نوع محدود من العصمة وذلك من خلال البديهيات الموجودة في العقل البشرى والتي ينتهي إليها في كل قضية، وبدونها يحل الاضطراب في الفكر البشرى، كما اشرنا فيما سبق إلى ان مدركات العقل العملي والنظري هي الكليات الفوقانية، ولمحدودية العقل البشرى احتاج إلى التقنين والاعتبار لضبط الجزئيات الخارجية وان التفكير البشرى في تنزل العلوم الكلية إلى الجزئيات يمر بمراحل متعددة وبجمله من البراهين التي يستعين بها لاحراز التفكير الصحيح. وهما البرهان النظري ورأس ماله العلوم البديهية او البرهان العياني الذي يتصل بالجزئيات، ويضمن اختيار الفعل الاصلح عن طريق قوة الفطنة والتروى التي تستلم من العقل العملي والبرهان النظري النتائج الصادقة الحقيقية. وتستخدم قوة الفطنة القوى الادراكية الجزئية والقوى العمالة السفلية حيث الغضب الرافع للموانع والشهوة المولدة للشوق وبهذا الشكل يصدر الفعل الجزئي صحيحاً غير خاطئ.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩٥

### التنبيه الخامس: العلاقة بين العقل العملي والعقل النظري ... ص: ٩٥

نلاحظ بعض الظواهر التي يتحد فيها حكم العقلين وان اختلف طريقتهما من امثلة ذلك قاعدة اللطف الكلامية المعروفة ومدركاها العقل العملي، وقاعدة العناية الفلسفية ومدركاها العقل النظري وهما قاعدتان ينتجان نتائج متشابهة بنحو كبير. وهكذا في بحث العقوبة الاخروية بمقتضى المعاد الجسماني وكون القبح والحسن عقليين، فان العقل العملي يحكم بالعقوبة الاخروية حيث ان مدح الله ثوابه وذمه عقابه أو أن مدح الفعل بالكمال المنتهى إليه وذم الفعل بالنقص، والعقل النظري يحكم به بالعقوبة الاخروية بتوسط نظرية تجسم الأعمال وهكذا سوف نجد موازاة بين قواعد أخرى يحكم بها العقلان. فهذا الارتباط بينهما ليس ارتباطاً عفويا وصدفة وانما له منشأ تكويني.

بيان ذلك: أن ضابطة مدركات العقل العملي هو ما ينبغي فعله وما لا- ينبغي فعله، وما ينبغي فعله هو الحب التكويني الفطري والانجذاب نحو الكمال فلذا هو يطلبه طلبا تكوينيا وبيتيه كغاية، وما لا ينبغي فعله هو خلافه أى ما تنفر منه تكوينيا. والكمال هو الخير والوجود والنقص هو الشر والعدم، وضابطة مدركات العقل النظري هي الوجود ونفى الوجود، فمباحث الحكمة النظرية مرتبطة بالكمال والوجود، ومباحثه تؤثر في العقل العملي الذي ينجذب تكويناً نحو الكمال الذي

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩٦

يحكم به العقل النظري وقد ذكرنا فيما سبق ان محمولات العقل العملي هي الحسن والقبح بمعنى المدح والذم، والمدح هو الحكاية عما يختزنه الفعل من الكمال والذم هو الحكاية عما يكتنزه من النقص.

وهكذا نلاحظ الارتباط الحاصل بين العقلين والاندماج بين مدركاتهما بحيث يفتح بابا جديداً في الاستدلال الحكمي البرهاني والمعرفة العقلية ويمكن استخدام الادلة الكلامية في المباحث الفلسفية حيث تكون كاشفاً كشفاً إنيا وكذلك العكس واستخدام الادلة الفلسفية في المباحث الكلامية.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩٧

## المبحث الرابع حجية المعارف القلبية ... ص: ٩٧

## إشارة

والبحث فيها من جهات: -

## الجهة الأولى: في بيان المراد من المعارف القلبية ... ص: ٩٧

ان الحديث عن المعارف القلبية متشعب وطويل وسوف نتناول منه ما يهمنا في بحثنا وعن المقدار الذى يكون فيه حجة متميزة عن غير الحجة.

يتفق الفلاسفة على أن هناك نحوين من الادراكات التى يتوصل بها الإنسان لمعرفة الحقائق الأول هى الادراكات العقلية والثانى هو الادراكات القلبية، وضابطه التفصيل بينهما يعتمد على كيفية الادراك فالأول يتم عن طريق الصور الحسولية للأشياء والثانى يتم عن طريق الادراكات الحسوية وهو الارتباط بالشىء ارتباطاً ما.

توضيح ذلك: ان الادراكات العقلية تعتمد على الصور ويختلف مدى ارتباط هذه الصور بالمادة حسب المراتب.

ففى الصورة الحسية فان نفس الصورة وان كانت مجردة عن الخارج إلا ان لها ثلاثة تعلقات:

١- من جهة الابعاد الطول والعرض والعمق.

٢- من جهة المشخصات والالوان.

٣- لا بد من محاذات وجود خارجى محسوس، ففيها تجرد عن نفس المادة ولها ثلاث تعلقات من لوازم المادة.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩٨

اما الصورة الخيالية ففيها شىء من اللطافة اذ يضاف اليها تجرد عن المحاذات لشيء محسوس لكن مع تعلق من جهة الابعاد ومن جهة العوارض المشخصة.

اما الصورة الوهمية فيضاف اليها تجرد عن الابعاد الثلاثة وعن العوارض لكن تبقى لها تعلق باعتبار وجوب اضافتها إلى الجزئى الحقيقى كحب زيد وبغض عمر وهكذا.

واما فى العقل العملى والنظري ففيه تجردات تامة لكن يبقى له تعلق بالصور.

والنفس فى ادراكها لهذه الصور المختلفة لها ايباب وذهاب وخلط وترتيب وربط بين هذه الصور المختلفة، فقد تغرب عن الصور الحسية اى الوهمية أو الخيالية وتحمل المعنى الوهمى على المعنى الحسى وهكذا.

وهذا ما يسمى فى الاصطلاح ان النفس لها حركة تجرد وتعلق.

اما المعارف القلبية فهى أشد تجردا حيث لا تتعلق بالصور كما فى الادراكات العقلية بل هو الارتباط بالشىء بنحو ما.

وللنفس أيضا ايباب وذهاب فى مراتب المعارف القلبية الأربعة وهى: -

١- القلب وهو الارتباط بحقائق الاشياء من دون توسط الصور المادية، نعم يدرك فى هذه المرحلة الصور العينية البرزخية كما فى سماع انين الموتى من الصالحين وكذلك تشمل ادراكات عالم المثال، و يقال حينئذ انها تدرك صور الجوهر المثالى.

٢- السر وهى الادراكات التى فوق عالم البرزخ والمثال فهى اكثر سعة من مرتبة القلب واكثر احاطة وجودية.

الخفى والاخفى وهى المرتبة المتعلقة بالانوار الربوبية وادراك الاسماء الالهية.

اذا اتضح ذلك نقول:

١- إنه كما ان الادراكات العقلية موجودة في كل انسان لكن قد لا يستطيع

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٩٩

البعض استخدامها ويعجز عن الوصول حتى إلى القوة الوهمية بل تظل نفسه محبوسة بين الحس والخيال، فهكذا المراتب القلبية فهي مراتب شأنيّة يستطيع كل انسان ان ينالها لكن تحتاج إلى قوة ايمانية وكمالات عالية حتى يكون للنفس سبوح في هذه المراتب ولا ينالها الا ذو حظ عظيم، والإنسان بعمله ومناعه نفسه يرتقى إلى هذه المراتب.

٢- ان التمييز بين المراتب القلبية الأربعة هو التمييز في الحدود الوجودية.

٣- ان مدرسة أهل البيت عليهم السلام تبنت الرؤية القلبية للذات المقدسة لا الرؤية الحسوية الوهمية ولا الخيالية ولا الحسية وأما الرؤية العقلية بتوسط المعاني المجردة فقد أثبتتها العديد من الروايات الواردة عنهم المتضمنة للتنبيه على لزوم الوحدة والبساطة في المعاني والصفات وعدم تطرق التركيب العقلي التحليلي فيها، وأنه الفارق في التوصيف العقلي للذات الواجبة عن الممكنات وهو متطابق مع ما قام عليه البرهان الحكمي.

وفي بعض الروايات «١» انه لو احيل الادراك بالمعاني العقلية لكانت المعرفة أمر لا يطاق عند عامة البشر، كما أن الروايات نهت على أن المعبود هو المحكي بالمعاني العقلية وهو المسمى لا نفس المعاني العقلية وهي الاسم. فالذات المقدسة لا تقتنص بحس ولا بوهم ولا بخيال لعدم الحدود والمقدار فيه. فكيف يمكن اقتناصها بتلك القوى واثبات الرؤية الحسية لها، نعم الادراكات العقلية هي الحالة الوسط بين الادراكات الصورية النازلة وبين الادراكات القلبية، ولذا فهي بوابة على الغيب لكنها تبقى معان حاكية وليست هي نفس المحكي أي ليست هي نفس الواقع، وهذه الادراكات العقلية بهذا المقدار، والحاكية عن أقصى غيب

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٠٠

الغيوب وهو الباري جل وعلا هو المقدار المكلف به الناس. اي العبادة عبر ادراكاتهم العقلية.

٤- فوائد المعارف القلبية:

أ- ان الإنسان لم يخلق للخلود في هذا العالم بل هو مخلوق لعوالم أخرى، فهو يعيش منذ ولادته عالمه البرزخي بمعنى إنه يصنع بأعماله وعقائده عالمه البرزخي، وعندما يتكامل ويبلغ ويرشد يصنع حياته الاخروية التي هي بعد الحياة البرزخية في عين عيشه حالياً للحياة الدنيوية، والمراتب القلبية تجعله مشرفاً على تلكم العوالم.

وقد يظن البعض أن هذا نوع من الخيال وتسطير الكلمات فما الحاجة إلى الاشراف على هذه العوالم وهو لم يعيشها بمعنى لم يحن طرفها الزماني فنقول: - خير مثال على ذلك الطفل الذي يعيش في بطن امه يكون له اذن وانف وفم ولسان وشفتين وكل شيء فلم كل هذه الاجهزة هل هي حتى يستعين بها في حياته داخل رحم أمه؟ بالطبع لا، من الواضح ان هذه الاجهزة لأجل ان يعيش بها في عالم آخر غير عالم الرحم. وهو عالم الدنيا. وهكذا الإنسان في مراحل القلبية فالانسان لا يحتاج اليها في ادارة شؤون عالم الدنيا إلا إنه محتاج لها في عالم الآخرة.

ب- ان المراتب القلبية هي السبيل لمعرفة الغيب فكلّ يستطيع ادراك الغيب وكلا يعيش الغيب ولو مرتبة ضامرة.

ج- الفائدة الجليلة والعظيمة في الادراكات القلبية هي رؤية أشرف مرئي وهو نور واجب الوجود.

٥- ان الإنسان اذا أدرك بلحاظ المراتب القلبية حقيقة من الحقائق وأراد لها ان تنزل إلى الادراك العقلي النظري فلا بد ان تنزل بمعناها لا بوجودها وحقيقتها، فالارتباط بين المراتب القلبية والعقل النظري هي بوحدة المعنى وبوحدة المفهوم،

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٠١

فالمراتب القلبية تدرك الشيء بوجوده العيني وهويته العينية اما القوة العقلية فهي اكثر لاصطياد المدرك بمعناه ومفهومه ويمكن التمثيل للفرق بين الادراكين بمن يدرك الشيء المقابل للمرأة تارة ويدرك تارة أخرى صورته في المرأة.

والمرآة هي القوى الإدراكية الحصولية العقلية.

٦- ان الإدراكات العقلية يتصور فيها التصور والشك والترديد والجزم، اما في المدركات القلبية فهي صحيحة دوماً على صواب أبداً لا مكان للشك فيها حال المعاينة القلبية. والسر في ذلك إنه في الإدراكات العقلية يكون المدرك هو صورة الشيء، والحاكي عن الشيء، فيرد التساؤل عن مدى مطابقته للواقع أو عدم مطابقته، (وقد ذكرنا في نهاية التنبيه الأول مشكلة الخطأ في الفكر البشري وكيفيه معالجته وان تحصيل اليقين في الامور النظرية من الأمور الصعبة) بخلاف ما اذا كان نفس الشيء وعينه حاضراً فإنه يكون يقينا لا لبس فيه ولا ترديد، ومن هنا نجد ان الكثير من رواد علم المعارف الإلهية اشار إلى ندرة الحصول على اليقين بل كلها ظنون متاخمة لليقين، وتطرق إلى ذلك السيد الصدر في بحثه عن الاستقراء «كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ».

ومن هنا نعرف السر في حث كثير من العلماء على تنزيه النفس وتربيتها لنيل تلك العلوم اليقينية، وألا يقتصر على تحصيل العلوم التي لا تتجاوز الصور. إذ الإدراكات القلبية أشرف من العلوم الحصولية وإن كانت هي البوابة المأمونة لها.

٧- ان مراتب الإدراكات القلبية تتفاوت شدة وضعفاً حيث أن الوصول إلى الحقائق تتبع سعة ظرفية الواصل (المدرك)، فقد يصل الانسان إلى هذه المراتب بنحو العرض، وقد يصل إلى تلك المراتب وتكون بالنسبة إليه كفصل جوهرى حيث يكون قد حصل لذاته تكامل ورقى وجودى أوصله إلى تلك المرحلة فيتصفح حيث ما شاء في العالم الغيبى.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٠٢

فالذى يدرك الغيب لا يعنى إنه ادرك كل الغيب، فالله عز وجل لا تحيطه الابصار والقلوب بل عرفته القلوب بحقائق الايمان.

٨- مما ذكرنا يتضح السر في أن المسلمين قد صرفوا النظر عن العلوم الحصولية والعلوم المادية، واوغلوا في بحوث الاعتقادات وفقه الأحكام من اجل تحصيل ذلك اليقين ونيل المراتب القلبية وذلك مع تهذيب النفس وانشغالها بالعبادة، حتى تنهيا النفس لتصفح انوار الملكوت وتقوى الإدراكات القلبية، فمنهم من وصل إلى المراد وهو المتبع لطريقه أهل البيت عليهم السلام ومنهم من ضل الطريق وأضل غيره.

٩- ان معرفة الإنسان لنفسه هي بوابة المعرفة الربوبية، وذلك لأن كل مخلوق هو آية لخالقه، وكل كامل نازل هو آية للكمال الصاعد فيقال ان كل غيب نازل له حكاية تكوينية لغيب صاعد، وهذه الحكاية ليست على نسق حكاية الصور الحصولية، بل هي حكاية الرقيقة عن الحقيقة، كما عبر بذلك الفلاسفة، او حكاية المظهر عن الظاهر كما عبر العرفانيون. لكن هذه الحكاية وان كانت غير قابلة للخطأ والصواب بل هي صواب دائم إلا انها ليست حكاية احاطة لأن الرقيقة لا تمثل كل كمالات الحقيقة.

١٠- من الأمور التي تدلل على أهمية الإدراكات القلبية هو رجوع جميع الإدراكات العقلية إليها بيان ذلك: -

إنه قد ثبت في محله رجوع جميع التصورات والتصديقات النظرية إلى البديهيات التصورية والتصديقية وهي رأس مال الإنسان في تحصيل علومه، وحينما نقوم بتحليل هذه البديهيات نرى انها في تكونها محتاجة إلى الإدراكات القلبية فعندما نقول إنه صادق فيعنى عدم احتمال اللامطابقة والسر في ذلك ان النفس تدرك ذاتها ووجودها والصورة نفسها مدركة لديها بالعلم الحضورى فالمحكى والحاكى كلاهما موجود لدى النفس فلا يحتمل اللانطباق، وهذا ببركة

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٠٣

العلم الحضورى.

ونفس الشيء يقال في أول البديهيات التصديقية وهو استحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما فموضوع القضية اجتماع النقيضين ومحمولها هو الامتناع.

حيث تقيس النفس بين مفهوم الوجود ونفى الوجود وحيث إن للوجود محكياً، فترى ان هذا المحكى مع نفى هذا المفهوم لا يجتمعان.



من خلال هذا العرض نصل إلى حقيقة في وجود الإنسان هي إنه في اتصاله بعالم المادة يكون عبر قنطرة الصور الحصولية اما اتصاله بالغيب فهو اتصال حضوري مباشر.

### الجهة الثانية: حول ضابطة حجة المعارف القلبية ... ص: 103

قد يترأى لغوية هذا البحث وذلك لما ذكرناه سابقا من ان المدرك بالقلب هو عين ومتن الواقع فلا يحتمل الخطأ، وبالتالي فهو حجة كله، بل كل ادراكه صدق، ولكن في الواقع نحن بحاجة إلى هذا البحث وذلك لأن العرفاء انفسهم في بحث المكاشفات يشيرون إلى ان المكاشفات على اقسام وان الادراكات الحضورية على درجات، وأن بعض الاشياء العينية قد تكون من تسويل وتمثلات العيانية من الشياطين أو كون قوى النفس قد اختلقتها. فلا يمكن القول بحجة كل الادراكات القلبية، فكما ذكرنا في العلوم الحصولية قد تحصل الحجب والامراض التي تمنع عن ادراك الحقائق فهنا كذلك تحصل حجب النفس التي تحجب الواقع عن ادراكه - وقد تعرضنا تفصيلا في بحث الرؤية القلبية (1) إلى تصرف الشياطين والجن في

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 104

قلب الكائن البشرى هو تصرف تكويني وفعل حضوري ولكن ليس حضور الحقائق العالية.

- وقد ذكر القيصري نفسه في مقدمات شرح الفصوص والسيد حيدر الآملي في نص النصوص، على ان من الكشف ما هو رحمانى ومنه الشيطاني ومنه النفساني ...

فقالوا: إن الميزان في تمحيص المكاشفة الصحيحة عن الخاطئة هو الكتاب والسنة باعتبار ان الكتاب ارتباط بعالم الغيب وان القرآن تنزل من الصقع الربوبي.

نلاحظ مما تقدم ان العرفاء ركزوا على نكتة ان المدركات قد لا تكون من الحقائق فلذا يجب الاعتماد على الميزان المعصوم وادراك معصوم.

ويتبقى جانب آخر نشير اليه وهو تنزل المدركات القلبية الى المدركات العقلية، حيث ان العلوم الحضورية يجب ان تنزل إلى القوة العقلية حتى يستطيع ان يستفيد منها الإنسان وتكون مؤثرة في واقعه الحياتي، وهذا التنزل يجب ان يكون مأموناً والمقصود بالأمن ان الصور الحصولية التي يلتقطها العقل يجب ان تكون متطابقة مع حقائق الاشياء التي توصل اليها بالعلم الحضوري.

فكما ذكرنا سابقا توجد امراض تمنع من تنزل ادراكات العقل النظرى وتمنع من سيطرة العقل العملى على القوة السفلى، فهنا ايضا توجد امراض واطار تمنع من حصول الادراكات العقلية الصحيحة. فالعقل هو كالمراة التي تنطبع عليه مدركات القلب فقد يكون المنطبع شبح الحقيقة لا عين الحقيقة وقد تكون الصورة مشوشة.

وبتعبير آخر: ان مراة العقل قد تصاب بسبب الاخلاق الرديئة او الأعمال السيئة تشوبها حجب فلا تنطبع فيها صور الحقائق بنحو صاف وسليم

ومن هنا نحتاج إلى ضابط وميزان لتمييز الحجة من اللاحجة. حيث ليس لنا أمان من الزلل والخطأ لا في نفس المدرك، ولا في تنزله، ويظهر من هنا الميزة

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 105

لل فرد المعصوم حيث إنه لا- يدرك الا- ما هو حق ولا- يتنزل إلا بتنزل من الحق. ومن هنا نرى ان القران يوصف بأوصاف متعددة «أَلَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ» فهو مدرك حق «فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» اي المعصومون من الذنوب والخطأ «بِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ» فالعصمة في صدوره لا تكفى بل عصمة في التنزل من العوالم العلوية.

فالقران الكريم سار مسيرة طويلة من العوالم العلوية إلى نفس النبي الاطهر صلى الله عليه و آله إلى ان يصل إلى رسم الخط فيجب ان

يحرز ان هذا الرسم والصوت مطابق لقوة الادراك الحسى وهى مطابقة لقوة المخيلة المطابقة لقوة العاقلة العملية المطابقة للعقل النظرى المطابق للقلب ومراتبه القلبية المطابق لما اوحى له من الله عزوجل.

لذلك نفى عن النبي صلى الله عليه و آله الجنون ونفى عنه الشعر ونفى عنه الكهانة فقواه العقلية تسيير بالسير الفطرى مطابقة للمادون للاعلى وعدم تصرف الشيطان فى قلبه، فكل ذلك الوارد فى وصف القرآن والوارد فى وصف الرسول صلى الله عليه و آله من اجل بيان ان هذه القنائة معصومة مأمونة من الخطأ والزلل. وهذا دليل على أنه ليست كل مدركات القلب حجة و الا لما احتيج إلى كل ذلك التأكيد ودفع الشبهات.

فالمضابطة الميزان فى كل ذلك هو الكتاب والسنة حيث يعبران عن الوحي المعصوم وكذلك العقل البديهي والنظرى فيمكن عرض التنزل على تلك البديهيات ليعلم الصحيح منها من السقيم.

وهذه النتيجة لا تعنى انكار الغيب او انكار للمدركات القلبية بل هى المضابطة التى تحتاج اليها النفوس البشرية غير المعصومة. ونحن لا نفيها بنحو مطلق بل نفى الحجية المطلقة لها.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 106

### خاتمة: حول العلاقة بين الحجج الاربعة ... ص: 106

لقد مضى الكلام فى هذا الفصل حول الطرق والحجج الاربعة اثنان نقليان هما الكتاب والسنة واثنان تكوينيان هما العقل والقلب والغرض من هذه الخاتمة هو الإشارة إلى الارتباط والعلاقة بين هذه الطرق.

وقد ذكر للعلاقة بينها امور: -

- ان الفلسفة وهى الباحثة عن مدركات العقل والعرفان وهو الباحث عن لغة الادراكات الحضورية، وهما تلميذان يؤهلان لفهم نكات الوحي.

- ان العقل والقلب يرجع اليهما فى رفع متشابهات النص، وانه يرجع إلى محكمات النص ليرفع متشابهات العقل والقلب فيرفع متشابهة كل منهما بمحكم الآخر.

- ان العقل والقلب شأنهما الادراك، اما الوحي فهو نفس المدرك.

- وقال البعض: - ان وظيفة العقل والقلب هو التصور، وأما الحكم فهو من وظيفة الوحي بمعنى ان المخاطب هو العقل والقلب اما نفس الخطاب هو الكتاب والسنة حيث انهما مواد الوحي. فالمخاطب ليس هو القوى النازلة بل المخاطب هو العقل والقلب، واللغة اللسانية وظيفتها احداث التصور، واللغة العقلية وظيفتها احداث أصل الادراك، والحكم والتصديق يكون من الشارع فالمدرك لهذا الحكم والتصديق والتصوير هو العقل، والمدرك لهذه الاشعاعات النورية هو القلب.

فكما أن الالفاظ موصلة للمعنى وبها يحتج فكذلك فى لغة العقل بهما يحتج على الإنسان فالعقل والقلب هما المخاطبان ولغة الخطاب هو الوحي.

بتعبير آخر: ان العقل ايضاً يحكم ويصدق ويدرك التصورات ولكن يتبع حكم الوحي والشارع. فليس فيه الغاء لدورهما.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 107

- ان هناك سنناً تكوينية جعلها الله عز وجل فى طريقة التفكير البشرى، فالعلم وان كان نورا يقذفه الله فى قلب الإنسان الا ان طريقه القذف تعتمد على أحد نحويين:

الاول: هى الوصول إلى الاستنتاج عن طريق تهيئة المقدمات والمواد وعبر مراعاة موازين ما يسمى بالمنطق، وذكرنا انها معدات تعد الإنسان لكى يفاض عليه النتائج.

والآخر: هو التصفية والتخليه عن الرذائل والتخليه بالفضائل والايمان والمعارف، فيصل الإنسان إلى العلوم الحضورية وهذا مسلك الاشرار والعرفاء...

فهاتان سنتان تكوينيتان في نيل الفكر والمعرفة الانسانية، ويضاف إلى هاتين السنتين سنة وطريقة ثالثة وهي الوحي (الكتاب والسنة). وهذه الطرق ليست متقابلة بل يجب الاستعانة بكل منها مع الآخر فاذا استمد الإنسان بالسنتين التكوينيتين دون الوحي فيعنى خسران المعارف الهائلة، وكذلك لا يستفيد تمام وكمال الفائدة من الرافد الاخير إلا بالرافدين الاولين لانهما قناتي وطريقي المعارف. - ووجه آخر لبيان العلاقة وهو ان الرياضه العقلية في العلوم العقلية، والرياضه القلبية في العلوم القلبية العرفانية بالغه الأهميه من حيث كونها معدة للتأهل وخوض الوحي لفهم اسراره.

والعمدة التي تدور حولها جميع هذه الاجوبه لبيان العلاقة هو بيان التلازم بين هذه الطرق المختلفه بوضع كل في دوره الموظف له بحيث لا يلغى أحدهما الاخر بل الوصول إلى الحاله الوسطية، وهذه الوجوه هي لبيان تلك الحاله الوسطية، ومنها جعل العقل والقلب الحجة الباطنة وجعل الوحي الحجة الظاهرة.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 108

وفي حديث طويل عن الصادق عليه السلام أن أول الأمور ومبدأها وقوتها وعمارتها التي لا تنفع شيء إلا به، العقل الذي جعله الله زينه لخلقه ونورا لهم، فبالعقل عرف العباد خالقهم وانهم مخلوقون... وعرفوا به الحسن من القبيح وأن الظلمة في الجهل وان النور في العلم فهذا ما دلهم عليه العقل. قيل له: فهل يكتفى العباد بالعقل دون غيره؟ قال: ان العاقل لدلالة عقله الذي جعله الله قوامه وزينته وهديته علم، أن الله هو الحق وانه هو ربه، وعلم ان لخالقه محبة وان له كراهية وأن له طاعة وان له معصية فلم يجد عقله يدل على ذلك وعلم أنه لا يوصل إليه إلا بالعلم وطلبه وأنه لا ينتفع بعقله إن لم يصب ذلك بعلمه... الحديث «1».

فبين الإمام عليه السلام أن مصدر الأمور وأسسها هو العقل، ثم سأل سائل هل يكتفى بالعقل فقال: إنه علم العقل بانه لا يصل الى الحقائق من رضى الله وغيرهما... بل يصل اليها بعلم الوحي.

فلا بد منهما كليهما ولا يتوهم ان الشريعة والمعارف تجريد وغيب محض بل هو غيب وشهادة وذلك اننا اذا حافظنا على موازين تلقى معارف الغيب حينئذ يكون التنزل سليما حتى الى عالم الحس والشهادة، فبيوت الغيب يجب ان تؤتى من ابوابها فلا بد من التدرج عبر بوابة العقل ثم بوابة القلب، فكما ان سنة الله مع عالم المخلوقات جرت بالتدرج فكذلك تنزل هذه المعارف.

فالتيجة ان التمسك بالوحي ورفض العقل والقلب هو رفض للوحي ايضاً وذلك لأن المخاطب بالكتاب والسنة هو العقل وجعل المخاطب غير العقل والغاء شرط العقل هو في الواقع الغاء للكتاب والسنة. وكذلك من تمسك بالعقل من دون الكتاب والسنة فقد ضيع العقل ايضاً،

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 109

ولذلك لأن التمسك بالعقل والقلب هو ابقاء الإنسان في الحدود النازلة وعدم ارتقائه إلى المعاني العالية وهو حرمان للعقل من المعارف الالهية، وكذلك من ادعى انه يفهم الكتاب والسنة من دون الالتفات إلى النكات العقلية فقد أنزل المعارف من مستواها العالي، فلا بد من الوسطية والتوازن.

وقد حاول العلامة الطباطبائي أن يذكر في كل مسألة الفحص في هذه الطرق الاربعة ولا يقتصر على جانب دون آخر، وممن حاول أيضاً الجمع بين هذه الطرق هو الملا صدرا في الحكمة المتعالية، وبغض النظر عن مدى موفقية كل منهما في النتائج التي توصل اليها إلا أنها محاولة جريئة وجديدة في بابه فلم يقصر فكره على طريقة واحدة ومنهجية واحدة، حيث إنه استفاد من نكات المذكوره في السنة في ايجاد براهين عقلية لأمر عجز العقل في السابق عن اثباتها كالمعاد الجسماني.

- اما الشيخ الانصارى فيذكر في الرسائل:

ان التنافي بين الأدلة النقلية والأدلة العقلية لو قدر وجوده لا يخرج عن صور ثلاث:

أما صورة التعارض للدليلين قطعيين.

وأما صورة تعارض نقلى قطعى وعقلى نظرى.

وأما صورة تعارض نقلى ظنى وعقلى قطعى (نظرى وبديهى).

أما الصورة الأولى: فلا وجود لها ولم يشر أحد من الباحثين إليها قط.

أما الصورة الثانية: فهي وإن كانت بدوا تعارض إلا أن الإنسان إذا دقق ولاحظ في مواد الدليل العقلى لوجد أنها ظنية وليست قطعية، والمشكلة تكمن أننا للوهلة الأولى لا نلتفت إلى ذلك بل بعد فتره من الزمن حيث نتصور استحكام التعارض والسر في عدم التعارض هو أن الوحي برهان وقطعى حيث ثبت واقعيته. وإنه من واجب الوجود فلا يمكن أن يتصادم مع العقل القطعى. وقد نبه الملا صدرا إلى أن

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١١٠

قول المعصوم يمكن أن يستخدم كوسط في البرهان لعصمته عن الخطأ.

أما الصورة الثالثة: إنه لو أعيد النظر في العقل القطعى وتأكدت من قطعيته فانه يكون قرينه على التصرف في الظاهر الظنى والتأويل. وتوجد صورة رابعة في التعارض بين الظنى النقلى والظنى العقلى وفي هذه الصورة نلاحظ ان العقل الظنى ليس بحجة أما النقلى الظنى فقد ذكرنا في بداية بحثنا إمكان اعتباره ووقوعه - كما يظهر من عبارة الشيخ في بحث الانسداد، ومال إلى ذلك كثير من علمائنا كالبهائى والشيخ الطوسى والميرزا القمى وغيرهم. ويشير الشيخ إلى توصية هامة وهي: -

انه فى بحوث المقام يجب التتبع وبذل الجهد للحصول على المعارف النقلية القطعية منها والظنية المعتمدة بناءً على اعتباره فى التفاصيل النظرية فى شعب المعرفة، فكما نجهد انفسنا فى البحوث العقلية البحثية أو القلبية فانه يجب بذل الجهد بعناية فائقة فى تحصيل القطعيات النقلية، ومما يؤسف له قلة الجهود المبذولة فى هذا المضمار بالقياس إلى حجم النقل الواصل بإيدنا وبالقياس إلى ما يبذل من جهود فى المجال الآخر، فإنه لو أثريت البحوث العقلية الاستدلالية فى المعارف النقلية لتوفّر تبويب كثير من الطوائف للأدلة النقلية ولأمكن العثور على جم كبير من القرائن والاستفاضات المعنوية فى كثير من المسائل.

\*\*\*

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١١١

## الفصل الثانى: نظرية الحكم على ضوء الإمامة الإلهية ... ص: ١١١

### إشارة

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١١٣

نظرية الحكم على ضوء الإمامة الإلهية

### المبحث الأول لمحة تاريخية ... ص: ١١٣

ان الناظر للتاريخ الاسلامى وللمذاهب التى نشأت فى هذا الدين وما ذكرته ل منها فى مسألة الخلافة والحاكمية، يرى كم هو البون الشاسع بين المبدأ والمنتهى وبين التنظير والتطبيق لدى اكثر المذاهب الاسلاميه، فكثير ممن رفعوا رايه الشورى لم يثبتوا على مبدأ

واحد وقول متحد منذ بداية الخلافة الاسلامية وحتى يومنا هذا، لا يوجد تطابق بين ما ادعوه من شورية الحكم وما طبق. كما ان بعض القائلين بالنص في عصرنا لم يثبتوا على مقولتهم بل نرى ذلك البعض يحاول ان يخفف من وطأتها ويدمجها مع الشورى ويحاول ان يجعلها شورى عند التطبيق وهكذا.

بعض الباحثين في شؤون الملل والنحل ذكروا لنا اتجاهاً ثالثاً بين الشورى والنص وهو التلفيق بين هاتين النظريتين، ولم يعدوها من القول بالنص بل يجعلونها من القول بالشورى، وأوضح مثال على ذلك هو ما سارت عليه الزيدية والاسماعيلية. حيث حسبوا ان هناك تصادماً بين القول بالنص وبين لزوم اقامة الحكم الاسلامي، وهذا التصادم هو الذي ألجأهم الى التلفيق. وهذا المنزلق استطاعت الامامية ان تخرج منه وحافظت على وتيرة القول بالنص من دون تليفيق مع الشورى. وقد يكون من الامور التي دفعت الى التلفيق هو احجام من نص عليه

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١١٤

عن اقامة الحكم السياسي، مع عدم الالتفات الى أن الأئمة عليهم السلام كانت لهم حكومة حقيقية مبسطة على كل من شاء الرجوع اليهم. وان المتتبع للروايات المتناثرة هنا وهناك يرى ان الأئمة كانوا يمارسون كل انواع السلطة وكافة شؤونها وأنهم لم يحجموا في واقع الأمر وانما قد أدبر الناس عنهم.

واكثر مؤلفي الشيعة ممن تعرضوا للملل والنحل ردوا شبه الزيدية فراجع اكمال الدين والغيبة للطوسي وأصول الكافي للكليني والكشي في رجاله.

فترى الشهرستاني في الملل والنحل يقول: والاختلاف في الإمامة على وجهين: أحدهما: القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار. والثاني: القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين. فمن قال: إن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار قال بإمامة كل من اتفقت عليه الأمة أو جماعة معتبرة من الأمة: إما مطلقاً وإما بشرط أن يكون قرشياً على مذهب قوم، وبشرط أن يكون هاشمياً على مذهب قوم «١». وقال: الخلاف الخامس: في الإمامة، وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الامامة، إذ ما سئل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان..

- ثم نقل كلام عمر حين حضر مع أبي بكر سقيفة بني ساعدة- فقبل أن يشتغل الأنصار بالكلام مددت يدي إليه فبايعته وبايعه الناس، وسكنت الفتنة، إلا أن بيعه أبي بكر كانت فلتة وقى الله المسلمين شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه، فأيا رجل بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فإنها تغرّه يجب أن يقتلا... وهذه البيعة هي التي جرت في السقيفة «٢».

وقال: الخلاف الثامن: في تنصيب أبي بكر على عمر بالخلافة وقت الوفاء

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١١٥

فمن الناس من قال: قد وليت علينا فظاً غليظاً. وارتفع الخلاف.. «١».

وقال في الباب السادس: الشيعة: هم الذين شايعوا علياً رضى الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته: نصاً ووصيةً إما جلياً وإما خفياً واعتقدوا أو الامامة لا تخرج من أولاده وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصيبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم السلام اغفاله وإهماله، ولا تفويضه الى العامة وارساله. ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر والقول بالتولي والتبري: قولاً وفعلاً، وعقداً، الا في حال التقية ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك «٢».

وقال في الزيدية: اتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة (رضى الله عنها)، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي، عالم، زاهد شجاع، سخي، خرج بالإمامة أن يكون إماماً واجب الطاعة.. وجوزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة.. ثم ذكر السليمانية

من فرق الزيدية- أصحاب سليمان بن جرير وكان يقول إن الإمامة شورى بين الخلق ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين وأنها تصح في المفضول مع وجود الأفضل وأثبت إمامة أبي بكر وعمر حقا باختيار الأمة حقاً اجتهادياً وربما كان يقول: إن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود علي رضي الله عنه خطأ لا يبلغ درجة الفسق.. قالوا: الإمامة من مصالح الدين، ليس يحتاج إليها لمعرفة الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١١٦

اللّه تعالى وتوحيده، فإن ذلك حاصل بالعقل لكنها يحتاج إليها لإقامة الحدود والقضاء» (١... ١).

وقال عن الصالحية والبترية من الزيدية وقوله في الإمامة كقول السليمانية..

وأكثرهم- في زماننا- مقلدون لا يرجعون الى رأى واجتهاد أما في الأصول فيرون رأى المعتزلة حذو القذة بالقذة ويعظمون الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت وأما في الفروع فهم على مذهب أبي حنيفة..» (٢).

ويقول سعد بن عبدالله الأشعري القمي، وهو من الفقهاء اخذ اصل كتابه في الفرق عن النوبختي وهو من المتكلمين له كتاب الفرق والمقالات، الا ان سعد اضاف على ما أخذه: واختلف أهل الاهمال في إمامة الفاضل والمفضول فقال أكثرهم: هي جائزة في الفاضل والمفضول اذا كانت في الفاضل علمه تمنع عن إمامته ووافق سائرهم أصحاب النص على أن الإمامة لا تكون إلا الفاضل المتقدم، واختلف الكل في الوصية فقال أكثر أهل الاهمال: توفي رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يوص الى أحد من الخلق... ثم عدّ البترية والسليمانية من فرق الزيدية من أهل الاهمال» (٣)، وقال عن الجارودية من الزيدية.. فقالوا بتفضيل علي ولم يروا مقامه لأحد سواه، وزعموا أن من رفع علياً عن هذا المقام فهو كافر، وأن الامه كفرت وضلت في تركها بيعته ثم جعلوا الإمامة بعده في الحسن بن علي ثم في الحسين بن علي ثم هي شورى بين أولادهما فمن خرج منهم وشهر سيفه ودعا الى نفسه فهو مستحق للإمامة» (٤).. وزعموا أن الإمامة صارت بالنص من رسول الله لعلي بن أبي طالب ثم الحسن بن علي وبعد أن مضى الحسين بن علي لا يثبت الا

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١١٧

باختيار ولد الحسن والحسين وإجماعهم» (١).

وفي المقالات لابن الحسن الأشعري المتوفى ٣٢٤ هـ في ص ٤٥١-٤٦٧ قال:

وأجمعت الروافض على ابطال الخروج وانكار السيف ولو قتلت، حتى يظهر لها الإمام، وحتى يأمرها بذلك..».

فهو يشير الى نفس النكتة التي ألمح إليها الشهرستاني من حصر الحاكمية لدى الإمامية في النص وفي قبالتهم المعتزلة والزيدية والخوارج والمرجئة حيث يرون خلاف ذلك.

ومن خلال هذه اللمحة التاريخية يتضح لنا امران:

١- هي ان الصياغات المختلفة للشورى والتلفيق بينها وبين النص معدود عند اصحاب التراجم والمؤرخين في منهج يقابل النص.

٢- ان بعض الفرق الشيعية- في الأصل- انتقلت من النص الى الشورى او الى التلفيق بسبب ما رأوه من تصادم بين النص وبين مسلمة لزوم اقامة الحكومة الاسلامية، حيث عجزت افكارهم عن ايجاد حل ضمن اطار النص بخلاف فقهاء الامامية الاثنى عشرية الذين مع بقائهم وتمسكهم بالنص استطاعوا ايجاد صيغ بديلة عن الشورى او التلفيق.

ومن أمثلة هذه الفرق: الزيدية الذين نتيجة هذا التصادم ذهبوا الى ما ذهبوا اليه، وقد عقد الشيخ الصدوق في كتابه اكمال الدين واتمام النعمة ص ٧٧ فصلاً في الجواب عنه.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١١٩

(١)

**١- النظرية الأولى المشهورة ...: ص: ١١٩**

من أن للأمة صلاحية البت في ولاية الحكم والقيادة من رأس الهرم الى كافة الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٢٠

الاجنحة، وهذه النظرية مع شهرتها إلا انها لا تجد أساساً تطبيقياً في التاريخ الاسلامي من انتخاب الخلفاء الثلاثة الى دولة بنى امية وبنى العباس، لذا نجد أن معالمها قد تكاملت مع العصور المتأخرة ويمكن التعبير عنها بالمصطلح الحديث: ان السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بيد الأمة.

ولكن بقى في هذه النظرية نقاط لم تحسم:

منها: أن المدار في الانتخاب هل هو على الأثرية الكمية او على الكيفية مما قد يصطلح عليه أهل الحل والعقد، وعلى الفرضية الأولى هل هي مطلق الكثرة النسبية ولا يلتفت الى الطرف المقابل ولو كان بنسبة ٤٠٪ فما فوق، حتى وإن كان الطرف الأقل أكثر وعياً وأبصر بالأمر.

ثم هل المدار على ما يهوى المنتخبون من دون ملاحظة شرائط ومواصفات في المنتخب أو أنهم مقيدون في انتخابهم بشرائط خاصة. وهل عليهم مراعاة توفرها بالنحو الاكمل في المنتخب أم بأى درجة كانت.

ومنها: أن الاساس القانوني او بتعبير آخر شرعية الحاكم في تولى السلطة لم يتم تشخيصه وتحديده.

فهل الحاكم المختار هو وكيل عن الجماعة في ادارة شؤونها العامة، وهذا يعنى وجود عقد وكالة بينهم، مع ما يستلزمه هذا من القول بأنه وكالة من نوع خاص اذ لا تسرى عليه كل احكام الوكالة.

أو أن سلطة الحاكم المختار هي ولاية على الأمة وهذه يتصور على نحوين:

احدهما: ان تنقل الأمة الولاية التي لديها على نفسها إلى هذا الحاكم.

والاخر: أن يكون له الولاية من قبل اهل الحل والعقد الذين يجعلون الحاكم المنتخب له الولاية، فتكون ولايته طولية كما في ولاية حاكم المدينة المعين من قبل الإمام المعصوم.

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٢١

فقهاء المذاهب مختلفون في تحديد شرعية سلطة الحاكم.

وقد ظهر متأخراً طرح ثالث للشورى وهو أن الشورى تكون كاشفة ومبينه عن له حق الولاية في علم الله عزوجل، والشورى تكون كاشفاً اثباتياً عن الاجدر والاكثر تأهلاً لنيل منصب الولاية، وان الولاية ثابتة له من الله عزوجل. ويظهر هذا الطرح في كتابات بعض المتأخرين من اتباع المذاهب غير الإمامية.

**النظرية الثانية ...: ص: ١٢١**

ان الولاية تثبت بالنص لشخص الولي إلا- أن فعلية ولايته منوطه بالبيعة والشورى، وعند فقد النص يكون الأمر شورى، وبالتعبير الحديث يقال ان السلطة التنفيذية بيد الأمة غايتها يكونون مقيدين بالمنصوص عليه وفي حالة عدمه يختارون من تنطبق عليه المواصفات والشرائط، أما السلطة التشريعية فهي بيد الأمة. فالولاية للمختار بالاصالة لا بالنيابة عن اختار المنصوص عليه.

**النظرية الثالثة ...: ص: ١٢١**

في حالة وجود النص فهو المتبع ولا- دور للشورى، وفي حالة عدمه او غيبه المنصوص عليه، فالأمر يعود للأمة لاختبار الحاكم لكن

ذلك مشروط بنظارة أهل الخبرة الشرعية وهم الفقهاء.

وفي عصر الغيبة يكون الأمر للأمة شورى تمارس السلطة التنفيذية والتشريعية غايته يكون ذلك تحت نظارة واشراف الفقيه. ولهذه النظرية صياغات:

١- ان دور الفقيه يكون كدور المحكمة الدستورية في التعبير الحديث، وهو فصل النزاعات والاختلافات الحاصلة بين السلطات. وامضاء التشريعات التي

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ١٢٢

تصدرها الهيئة التمثيلية للأمة، وهذا هو ما ذكره الميرزا النائيني في تنبيه الأمة وتنزيه الملة.

٢- أن الفقيه يكون له دور المشاهد والرقب على سير عمل السلطات الثلاث، فاذا ما انحرفت عن مسارها الصحيح تدخل لتقييم اعوجاجها وهذا ما يذكره الشهيد الصدر في عهد الغيبة.

٣- ان الفقيه هو المحور في الحكم غايته قد تعوزه الخبرة العملية في تحصيل الموضوعات فيستعين بأهل الخبرة في كافة المجالات التي يحتاجها في تسيير شؤون الدولة من سياسة واقتصاد وقانون وثقافة... وهذا نظير ما طرحه السيد الخوئي في الجهاد من كونه بيد الفقيه غايته يجب ان يستعين بأهل الخبرة من السياسيين والعسكريين في اعلان الجهاد.

وهذا التفسير الاخير يباين النظرية المزبورة وقد يتطابق مع النظرية الخامسة الآتية.

### النظرية الرابعة ... ص: ١٢٢

النظرية الرابعة:

أن ولاية الأمر هي بيد المنصوص عليه أو من ينيبه المنصوص عليه ولا يعود الاختيار للأمة.

غايته ان كليهما ملزمان في تسيير أمور الأمة بالشورى، ويكون رأى الشورى ملزماً لهما ولا يجوز لهما مخالفته.

وطبقاً للتعبير الحديث السلطة التنفيذية بيد المنصوص عليه أو من ينيبه والسلطة التشريعية في كلا الفرضين بيد الأمة.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ١٢٣

### النظرية الخامسة ... ص: ١٢٣

أن ولاية الأمر تكون بالنص ولا مناص منه حيث ان الولاية لله عزوجل يجعلها لمن يشاء من خلقه، فهي تابعة للمنصوص عليه أو من ينيبه، غايته يكون ملزماً في طريقة تسيير شؤون دولته وأمته بالاستشارة لكنه غير ملزم بنتيجة المشورة فيستطيع مخالفتها.

وتكون فائدة الاستشارة بالنسبة للمعصوم ما سوف نبينه فيما بعد اما بالنسبة لغير المعصوم فهي نوع من الاستعانة الفكرية.

وهذه النظرية هي التي يتبناها فقهاء الامامية وهي مؤدى نظرية النص، غايته فيها نوع من الاستعانة بالشورى في ادارة شؤون الأمة.

وهناك طرح اخير يتداول بين علماء الامامية وليكن نظرية سادسة حاصله أن الولاية هي بالنص دائماً، غايته في عصر الغيبة جعل المعصوم نيابة عامة ضمن من تتوفر فيهم شرائط خاصة. ويعود للأمة تعيين ذلك المصداق فيمن تتوفر فيهم الشرائط.

وشريعته سلطة ذلك الولي المختار من قبل الامة هي بكون الولاية له من المعصوم لا من الامة، غاية الأمر الاستنابة من المعصوم هي

لمن تتوفر فيه شرائط أحدها رجوع الأمة اليه المستفاد من: «فارجعوا فيها الى رواة حديثنا» «اجعلوا بينكم ممن قد عرف حلالنا وحرامنا، فإنى قد جعلته قاضياً» «فليرضوا به حكماً فإنى قد جعلته عليكم حاكماً».

وهذا الطرح الاخير يكاد يتطابق مع النظرية الخامسة، مع اناطة دور للامة في الاختيار والرجوع الى الفقيه.



وقد خالف الإنصاف من نسب النظريات الاخرى الى الامامية بل هي رأى عدة من المتأخرين، لا- المتسالم بينهم المنسوب الى الضرورة عندهم، ومن ثم لم يكن الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٢٤

من الانصاف ايضاً التعبير والاختصار على تلك النظريات مع كونها خلاف ظاهر المشهور بين الإمامية، فإن تصريحاتهم تنادى بالخلاف مع إطباقهم في كل الطبقات على حصر مشروعية الحكم بكل شعبه وفي كل الأدوار الزمانية بالنص.

وقد بحث الفقهاء جانباً من هذا الموضوع في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واقامة الحدود وكتاب القضاء، وكتاب الجهاد ومسألة التولى عن السلطان الجائر في المكاسب المحرمة.

ولابد أن نشير إلى أن النظريات الاربعة عندما تسند دور الشورى في تشريع القوانين فان ذلك يكون في الموارد التي سكت عنها الشارع ولم يكن له فيها حكم خاص، وبتعبير اخر أن الشورى تكون لسد منطقة الفراغ في التشريع.

بخلاف النظريتين الخامسة والسادسة حيث لا يكون لمجلس الشورى- مثلاً- اي دور تشريعي بل هو اشبه بالمجلس الاستشاري فتحتاج قوانينه الى امضاء الفقيه.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٢٥

### المبحث الثالث: الأدلة النقلية التي اقيمت على النظريات المختلفة ... ص: ١٢٥

#### إشارة

وتشترك النظريات الأربعة في اناطة جانب من الحكم- التنفيذى والتشريعى.

- بالأصالة للأمة، ومن هنا سوف نجعل ذلك هو المحور فى البحث، فهل يوجد للأمة مثل هذا الدور أم لا؟

والمستدل بهذه الأدلة تارة يستدل على أن الولاية لمجموع الامة وتارة للنخبة وهم أهل الحل والعقد، وقد يستدل بها على أن الولاية ثابتة للأمة فى عصر الغيبة فقط دون عصر النص.

#### أولاً: الأدلة المتضمنة للفظ الشورى ... ص: ١٢٥

#### ١ الآيات ... ص: ١٢٥

وقد ورد لفظ الشورى فى موضعين من القرآن الكريم:

أ- قوله تعالى: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ» (١)

ب- «وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ» (٢)

فالآية الاولى وردت بصيغة الأمر، والآية الثانية وردت فى سياق بيان صفات

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٢٦

المؤمنين وبعض هذه الصفات الزامى وبعضها ندبى.

وصيغة الامر فى الآية الاولى تجلى الخطاب اذ هو أمر فى وجوب المشاورة فى كافة الشؤون حتى بالنسبة للرسول، ويكون الهدف من ذلك تعليم الأمة وتثقيفها على هذا النوع من الاسلوب وهو المشورة.

اما الآية الثانية فورد فيه لفظان الأول: امرهم والمراد به الشأن او الشىء المهم، وعند اضافته الى المسلمين يكون المجموع دالاً على أن الأمر والشىء المهم هو الذى يرتبط بالمجموع، وهل يوجد ما هو أهم من تعيين الولي الذى يقوم بادارة شؤون المجتمع؟! اما الشورى فتعنى تداول الاراء بين المجموع، وكلمة بينهم تؤكد دخالة المجموع فى ابداء الرأى واستقلالية هذا الرأى عن العناصر الخارجة عنهم.

والآية الكريمة تعدد مجموعة من صفات المؤمنين أكثرها الزامى كاقامة الصلاة والانفاق الواجب والاجتناب عن الكبائر، وهذا الوصف طبيعى من حيث تعلقه بالوظائف العامة والامور التى تعنى المجتمع لا تقبل النديية، حيث أن بعض الامور ان شرعت وجبت ولا يمكن أن تكون مشروعة وغير واجبة، وبهذا يستدل على الزامية الشورى الواردة فى هذه الآية. ويلاحظ أن هذه الآية مكية وقد نزلت فى وقت لم يكن للمسلمين دولة وكيان بالمعنى المتعارف.

### ١٢ الاستدلال بسيرة الرسول ... ص: ١٢٦

الأكرم صلى الله عليه و آله حيث التزم بالشورى فى عدة مواضع:

١- واقعة بدر: حينما نزل الرسول فى موقع، قال له الحباب بن المنذر بن الجموح: يا رسول الله أرأيت هذا المنزل، أمترلاً انزلك الله ليس لنا ان تقدمه ولا تتأخر عنه، أم هو الرأى والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأى والحرب والمكيدة. فقال: يا رسول الله فان هذا ليس بمنزل، فانهض بالناس حتى نأتى اول

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٢٧

ماء من القوم فتنزله ثم تغور ما وراءه من القلب، ثم تبنى عليه حوضاً فتملؤه ماءً ثم تقاتل القوم فتشرب ولا يشربون، فقال له الرسول صلى الله عليه و آله: لقد اشرت بالرأى «١».

٢- غزوة أحد: حيث تشير كثير من كتب السير على أنه صلى الله عليه و آله كان رأيه البقاء فى المدينة، ورأى عامة المسلمين هو الخروج، وقد اختار ما رآه عامة المسلمين فى الخروج من المدينة، حيث دخل صلى الله عليه و آله بيته وخرج لابساً لامته وصلى بهم الجمعة، ثم خرج فندم الناس وقالوا: يا رسول الله استكرهنا ولم يكن لنا ذلك فان شئت فاقعد صلى الله عليك. فقال صلى الله عليه و آله: ما ينبغى لنبى اذا لبس لامته أن يضعها حتى يقاتل «٢».

### ٣- غزوة الاحزاب - الخندق ... ص: ١٢٧

فقد أخذ برأى سلمان الفارسى فى حفر الخندق. وقصته معروفة مشهورة.

وموقف آخر حينما أراد الرسول صلى الله عليه و آله عقد الصلح مع غطفان، فأرسل الى عيينة بن حصين والحارث بن عوف وهما قائدا غطفان فأعطاهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما عنه وعن اصحابه، فلما اراد أن يوقع معهما الشهادة والصلح بعث الى سعد بن مَعَاذ وسعد بن عُبَادَة، فذكر لهما ذلك واستشارهما فقالا:

يا رسول الله، أمراً تحبه فنصنعه أم شيئاً أمرك به الله لا بد لنا من العمل به، أم شيئاً تصنعه لنا؟ قال: بل شىء أصنعه لكم، والله ما أصنع ذلك الا- لأننى رأيت العرب قد رمتكم عن قوسٍ واحدة، وكالبوكم من كل جانب فأردت أن اكسر عنكم من شوكتهم الى امرٍ ما. فقال له سعد بن معاذ: يا رسول الله قد كُنّا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الاوثان لا نعبد الله ولا نعرفه، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها تمرة إلا قرىً أو بيعاً. أفحين أكرمنا الله بالاسلام وهدانا له واعزنا بك

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 128

وبه نعطيتهم اموالنا. والله مالنا بهذا من حاجة، والله لا نعطيتهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم، قال رسول الله صلى الله عليه و آله: فأنت وذلك فتناول سعد بن معاذ الصحيفة فمحا ما فيها من الكتاب ثم قال: يجهزوا علينا (1).

فهذه المواقف هي نبذ يسيرة من سيرة الرسول صلى الله عليه و آله في تعامله مع قومه وانه كان ينزل عند رأى من يستشارهم، ولو لم يكن ينزل عند رأيهم لكان الامر بالمشورة لغواً وعبثاً.

وعليه نعود الى الآيتين الكريمتين فان الامر الواردا للاستشارة فيه اما ان نعممه الى رأس الهرم السياسى وهو الخليفة والزعيم او لا أقل يستفاد منها الازمام فى الوظائف التى تهم المجتمع كالقوة التنفيذية والتشريعية.

3- الاستدلال بالعديد من الروايات الدالة على وجوب الشورى، ونحن نقسمها الى اصناف:

### الصف الأول ... ص: 128

روايات الشورى: قول على عليه السلام فى النهج/ قسم الكتب/ 6: «انه بايعنى القوم الذين بايعوا أبابكر وعمر وعثمان، على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وانما الشورى للمهاجرين والانصار فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضى، فان خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه الى ما خرج منه.

فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وان طلحة والزبير بايعانى ثم نقضا بيعتى وكان نقضهما كردهما فجاهدتهما على ذلك حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون فادخل فيما دخل فيه المسلمون» وقد ذكر صدرها ابن

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 129

مزاحم فى وقعة صفين: «أما بعد فإن بيعتى لزمتهك وأنت بالشام لأنه بايعنى..».

- النبوى: «إذا كان امرؤكم خياركم واغنياؤكم سمحاءكم وأموركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها» (1)

- النبوى: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» البخارى كتاب المغازى باب كتابه صلى الله عليه و آله الى كسرى.

- قوله عليه السلام عندما اريد البيعة له: «دعونى والتمسوا غيرى.. واعلموا ان اجبتكم ركبت بكم ما اعلم، ولم اصغ الى قول القائل

وعتب العاتب، وان تركتمونى فأنا كأحدكم ولعلى اسمعكم واطوعكم لمن وليتموه أمركم وانا لكن زوير خير لكم من امير» (2)

- تاريخ يعقوبى 2: 9 فى احداث غزوة مؤتة قال رسول الله صلى الله عليه و آله: أن أمير الجيوش زيد بن حارثة فإن قتل فجعفر بن

أبى طالب فإن قتل فعبداً لله بن رواحة فإن قتل (فليترضى المسلمون من أحبوا).

- وفى الطبرى 6/ 3066 عن ابن الحنفية «كنت مع أبى حين قتل عثمان فقام فدخل منزله، فأتاه أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله

فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل ولا بد للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحق بهذا الامر منك، لا اقدم سابقة ولا اقرب من رسول الله

صلى الله عليه و آله فقال: لا تفعلوا فانى اكون وزيراً خير من أن أكون أميراً، فقالوا: لا والله، ما نحن بفاعلين حتى نبايعك.

قال: ففى المسجد، فان بيعتى لا تكون خفية ولا تكون الا عن رضى المسلمين».

- وفى الكامل 3/ 193: «أيها الناس عن ملأ وأذن إن هذا امركم ليس لأحد فيه حق الا من أمرتم، وقد افترقنا بالأمس على أمر وكنتم

كارهاً لأمركم فأبيتم الا أن اكون عليكم، ألا

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 130

وانه ليس لى دونكم الا مفاتيح ما لكم وليس لى أن أخذ درهماً دونكم».

- كشف المحجة لابن طاووس / 180 قوله عليه السلام: «وقد كان رسول الله صلى الله عليه و آله عهد اللى عهداً فقال: يا ابن أبى طالب

لك ولاء امتى، فان ولوك فى عافية واجمعوا عليك بالرضا فقم بأمرهم، وان اختلفوا عليك فدعهم وما هم فيه».

- النبوى فى شرح ابن أبى الحديد ١١ / ١١: «ان تولوها عليا تجدوه هاديا مهديا».
- كتاب سليم بن قيس / ١١٨ عن النبى صلى الله عليه وآله قال: «ما ولت امه قط أمرها رجلاً وفيهم أعلم منه الا لم يزل أمرهم يذهب سفاًلًا حتى يرجعوا الى ما تركوا».
- كتاب سليم بن قيس / ١٨٢ عنه عليه السلام، والواجب فى حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت امامهم أو يقتل ... أن لا يعملوا عملاً ولا يحدثوا حدثاً ولا يقدموا يدا ولا رجلاً ولا يبدؤوا بشىء بل أن يختاروا لأنفسهم اماماً عفيفاً عالماً عارفاً بالقضاء والسنة يجمع أمرهم».
- مقاتل الطالبيين / ٣٦ عن الحسن المجتبى عليه السلام فى خطاب لمعاوية «ان علياً لما مضى لسبيله.. ولأنى المسلمون الأمر بعده، فدع التماذى بالباطل وادخل فيما دخل فيه الناس من بيعتى فإنك تعلم انى أحق بهذا الأمر منك».
- بحار الأنوار / ٤٤ / ٦٥ ب ١٩ كيفية المصالحة من تاريخ الإمام الحسن عليه السلام: «صالحه على أن يسلم له ولاية أمر المسلمين، على أن يعمل فيهم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسيرة الخلفاء الصالحين وليس لمعاوية بن أبى سفيان أن يعهد الى أحد من بعده عهداً، بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين».
- إرشاد المفيد / ١٨٥ - الكامل فى التاريخ ابن الأثير ٤ / ٢٠ - كتاب وجهاء الكوفة لسيد الشهداء عليه السلام: «أما بعد فالحمد لله الذى قسم عدوك الجبار العنيد الذى انتزى على هذه الامه فابتزها أمرها وغضبها فيئها وتأمّر عليها بغير رضى منها»
- الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٣١
- فأجابهم عليه السلام: «انى باعث اليكم أخى وابن عمى وثقتى من أهل بيتى مسلم بن عقيل فان كتب الى انه قد اجتمع رأى ملائكتكم وذوى الحجى والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم وقرأت فى كتبكم فإنى اقدم اليكم وشيكاً».
- الدعائم ٢ / ٥٧٢ كتاب آداب القضاء عن الصادق عليه السلام: «ولاية أهل العدل الذين أمر الله بولايتهم، وتوليتهم وقبولها والعمل لهم فرض من الله».
- قوله عليه السلام لطلحة والزبير: «ولو وقع حكم ليس فى كتاب الله بيانه ولا فى السنة برهانه لشاورتكما» (١)
- سنن أبى داود ج ٢. كتاب الجهاد باب القوم يسافرون يؤمرون أحدهم.
- عن النبى صلى الله عليه وآله اذا خرج ثلاثة فى سفر فليؤمر أحدهم. وفى مسند أحمد بن حنبل ج ٢ / ١٧٧ لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة، إلا أمروا عليهم أحدهم.
- فى كتاب الوثائق السياسية ص ١٢٠ الوثيقة ٣٣ معاهدته مع أهل ومضمون المعاهدة هو أنه ليس عليكم أمير إلا من انفسكم او عن أهل رسول الله والسلام.
- فى خطبة الإمام على عليه السلام رقم ٧٣.
- «ولعمري لأن كانت الإمامة لا تنعقد حتى تحضرها عامة الناس فما الى ذلك بسبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها ثم ليس للشاهد أن يرجع ولا للغائب أن يختار».
- وفى الخطبة ١٢٧: «والزموا السواد الاعظم فإن يد الله مع الجماعة واياكم والفرقة».
- وفى وقعة صفين عندما كان القرءاء يتوسطون بين الامام ومعاوية قال معاوية:
- إن كان الأمر كما يزعمون فما له ابتز الأمر دوننا على غير مشورة منا ولا- ممن هاهنا معنا، فقال على عليه السلام: «انما الناس تتبع المهاجرين والانصار، وهم شهود المسلمين
- الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٣٢
- على ولايتهم وأمر دينهم، فرضوا بى وبايعونى، ولست استحل أن أدع حزب معاوية يحكم على الامه ويركبهم ويشق عصاهم».

فرجعوا الى معاوية فأخبروه بذلك فقال: ليس كما يقول، فما بال من هاهنا من المهاجرين والانصار لم يدخلوا في الأمر فيؤامروه، فانصرفوا الى على عليه السلام فقالوا له ذلك واخبروه فقال عليه السلام: «ويحكم هذا للبدريين دون الصحابة وليس في الارض بدرى الا وقد بايعنى وهو معى، أو قد أقام ورضى فلا يغرركم معاوية من انفسكم ودينكم» (١) فهذا الجواب للإمام يدل على مدى قيمة رأى النخبة فى المجتمع أو أهل الحل والعقد.

وأمر الإمام معروف عندما أقبل عليه الثائرون من الامصار بعد مقتل عثمان وارادوا مبايعته فقال: انما ذلك لاهل الشورى وأهل بدر. ولا يتصور أن اجوبه الامام هى فى مقام المحاجة فقد ورد عن الإمام الرضا عليه السلام عن ابائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله: «من جاءكم برأيه يفرق الجماعة ويغصب الامه امرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه» (٢) فهى ليست فى مقام المحاجة بل ذكرها ابتداءً وتأسيساً لقانون وجوب اتباع رأى الامه وهو الشورى وعدم جواز الخروج عن رأيهم.

### الصف الثاني ... ص: ١٣٢

روايات الاستشارة: وهى روايات كثيرة متظافرة من جهة المعنى تؤكد على ضرورة المشاورة والاستشارة فى كافة الامور نحو قوله عليه السلام: «لن يهلك امرؤ عن الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٣٣ مشورة»، «خاطر نفسه من استغنى برأيه»، وذكرت الروايات فضيلة المشاورة والشروط الواجب توفرها فى المستشار من الايمان والعقل وهى مفصلة يمكن ملاحظتها فى وسائل الشيعة كتاب الحج. ابواب احكام العشرة باب ٢١-٢٦ وفى بحار الانوار الجزء ٧٢ باب ٤٣-٤٨.

وتقريب الاستدلال بهذه الطائفة:

أ- ان التأكيد الوارد فى هذه الروايات يدل على محبوبية الاستشارة ولزوم اتباع نتيجتها، ولو كانت نتيجتها غير واجبة الاتباع لكان الامر بها والحث عليها بهذا النحو لغوا وعبثاً.

ب- انه قد ورد فى بعض الروايات على نحو القضية الشرطية من لم يستشر هلك. فقد يقول قائل ان الوقوع فى الهلكة فى بعض الحالات قد يكون له وجه لكن اذا عممنا الامر بالاستشارة للوظائف العامة التى تهتم صالح المجتمع فان الوقوع فى التهلكة لا يكون جائزاً بأى نحو كان. فهى تدل على وجوب الاستشارة ولزوم نتيجتها.

ج- بعض الروايات توجب اتباع اراء المستشارين وفى بعضها التحذير «اياك والخلاف، فإن مخالفة الورع العاقل مفسدة فى الدين والدنيا» (١)

. فهذه تدل على لزوم الاخذ بالاستشارة.

د- ورد فى رواية انه قيل: «يارسول الله ما الحزم؟ قال: مشاورة ذوى الرأى واتباعهم» (٢)

فلاستشارة لها ارتباط بالحزم وهو استجماع العزم والارادة فالارادة فى مثل هذه الامور التى تهتم المجتمع والتى يجب أن يؤخذ بها بالحزم يجب أن تكون صادرة

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٣٤

ومنبعته عن الاستشارة.

ه- ان العقل العملى يحكم بلزوم الاستشارة وذلك لأن عقل الانسان وحده غير محيطة بجهات الحسن والقبح فى الافعال فإذا أراد أن يقدم على أمر ما يجب عليه مشاورة الآخرين والاخذ بارآئهم حتى يظهر له وجوه الحسن والقبح، وتزداد أهمية الاستشارة كلما ازدادت أهمية المورد الذى يريد الانسان أخذ قرار فيه، فكيف اذا كان شأناً من شؤون المجتمع العامة والمصالح العامة. والحكم

والعلل المذكورة في الروايات انما هي ارشاد لهذا الحكم العقلي.

وقد يقال: ان الآيات والروايات الواردة في الشورى لا تدل على المطلوب وذلك لانها اكتفت بذكر العنوان فقط مع الاغفال عن ذكر تفصيلات الاستشارة وكيف تكون؟ وما هو دور أهل الحل والعقد؟ وماذا يحصل عند الخلاف؟ وهذا مع عظم أهمية الشورى حسب مدعى القائل ودخالته في تلك الامور الهامة فلماذا سكت الشارع عن تحديد كل هذه التفصيلات؟

والجواب: انه مما لا شك فيه أن هذه القاعدة تدخل في تنظيم شؤون المجتمع فهي تتأثر بظروف المجتمع الخاصة، فلو كان الرسول صلى الله عليه وآله قد اتخذ عدداً معيناً للمشورة فهو عدد يتلائم مع تعداد المسلمين في ذلك الزمان ومع ذلك فانه سوف يتمسك بهذا العدد حتى مع بلوغ عدد أفراد المجتمع الآف الاضعاف، فلذلك لم يشأ الرسول صلى الله عليه وآله أن يجعل هناك ضوابط جزئية لهذه المسألة الهامة حتى يكون لكل مجتمع في كل زمان ما يرتأيه طبقاً لظروفه الخاصة وحتى يكون الاسلام متلائماً مع التطورات الحاصلة في كل مجتمع.

هذا تمام ما يمكن الاستدلال به من الطائفة الاولى وهي أهم الطوائف، يبقى كيفية الاستفادة من الشورى في اتخاذ الاراء والقرارات هل يتبع الكم ام الكيف؟

فمن جهة يقال انه من اجل حفظ النظام واستقامة الامر لا يمكن طرح رأى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 135

الاكثرية فيجب أن يؤخذ به على حساب الاقلية.

والمشكلة تنشأ من أن الأقلية لو كانت متضمنة لرأى نخبه المجتمع من المفكرين والعلماء، فكيف يمكن غمض النظر عن هذا الأمر وترجيح رأى الاكثرية.

فذهب كثير الى محاولة التلفيق بين هذين الرأيين:

- فقال البعض إن الامة يجب أن تقوم بانتخاب النخبه وهؤلاء ينتخبون الولي.

- أن توضع حدود لانتخاب واختيار الامة اى لا تكون الامور مطلقة على عنانها بالنسبة للامة بل يجب أن يتقيدوا بقوانين وأحكام اسلامية.

**التقييم ... ص: 135**

**أولاً: رأى آخر فى فهم الأدلة ... ص: 135**

فى مقام تقييم هذه الادلة من آيات وروايات وقبل أن نبدأ بالاجابة على كل نقطة من النقاط السابقة فانا نذكر ان نفس الآيتين اللتين استدل بهما على الشورى يوجد لهما تفسير آخر وهو مشهور وشائع بين المفسرين والمفكرين وحاصل ذلك:

ان الاستفادة من الآيات والروايات هو حث المكلف - الذى هو فى موضع المسؤولية عن الامة وادارة شؤونها بل حتى فى اموره الخاصة - على الاستشارة وتوسعة افق التفكير ومناعبه، وعدم التعنت برأيه والتوحد به بل يلزم الانسان بفحص اراء الآخرين مع تمسكه بأن يكون الرأى النهائى له والا يكون متحركاً تبعاً لارادة المجموع.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 136

بيان ذلك:

ذكرنا سابقاً فى الفصل الاول عن وجود قوتين مفكرتين فى النفس البشرية أحدهما النظرية والاخرى العملية فالاولى تقوم بدور البحث

بين المعلومات المتوفرة لأجل تهيئة مقدمات استكشاف المجهول وادراك النتيجة.

والاخرى عملية تقوم بدور الازعان والتسليم والجزم بتلك النتيجة وتسيير القوى السفلى وممارسة دور الامير والتوجيه لها. وبتعبير آخر ان الانسان فى منهجية تفكيره يتبع ما هو متداول فى العصر الحديث من سلطات الشورى والتشريع حيث دور البحث والتنقيب، ثم دور القضاء القانونى الذى يقوم بالاذعان والجزم بهذه النتيجة وعدمها ثم دور التنفيذ وتوجيه القوى العمالة. فالانسان فى تفكيره ينطوى على تلك السلطات التى تدير شؤون المجتمع المدنى. لذلك عبر عن المجتمع بالانسان المجموعى، وكلما دققنا النظر وتأملنا فى سير عملية التفكير فى الانسان الصغير سوف يتضح لنا حلاً لملايسات كثيرة فى الانسان المجموعى. فالمدعى هو أن الشور والتشاور فعل ومادة وعنوان لفعل القوى الفكرية النظرية، وليس عنواناً لفعل القوى العملية وسلطتها العمالة على القوى النازلة وهى الارادة، ثم ترد مرحلة الجزم والتسليم والاذعان وهى مرحلة قضائية اذ تكون فيصلاً بين التسليم بتلك النتيجة وعدمها وهو فعل مزدوج بين القوة الفكرية والعملية فالقضاء يقوم بتحديد الكبرى وهو عمل فكرى وليس بعملى ثم تطبيق الكبرى على النزاعات والموارد الموجودة والمعروضة امامه. وعلى كل حال فالمشورة والتساؤل يقابله الفعل الاول من افعال العقل وهو البحث والتنقيب، والفعل الثانى هو ادراك النتيجة فهو أمر غير مسألة البحث وان

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 137

اختص بها العقل النظرى أيضاً إلا- انه ليس عين الفعل الأول، ويبقى الفعل الثالث وهو الجزم والتسليم والاذعان وهو ما اطلقنا عليه بالقضائية.

إذن فالمشورة والتشاور ماهية لفعل ادراك المعلومات لا ماهية لفعل عملى فكيف يناسب عنوان السلطة والولاية والقدرة التى هى عناوين لأفعال القوى العملية، فهناك جمع للآراء تارة واخرى جمع للارادات فالشورى عنوان للأول لا للثانى، بل ليست هى فى حقيقتها ايضاً جمع للآراء ولى للجمع والاجتماع مدخلية فيها بل هى كما سيأتى فى معناه المقرر فى اللغة تقلاب الآراء لاستخراج الصواب سواء كان هو رأى الواحد أو الأقل أو الاكثر فصبغة الرأى المنتخب هو لصوابيته لا لكثرتة فهى لا تعنى حسم الامر فى اتخاذ قرار فى مسألة ما بل هو مقدمه لفعل آخر يقوم به المستشير.

وإذا عدنا الى مفسرى العامة فى القرون الاربعة الاولى لا نلاحظ وجود نظرية معينة حول الشورى أو تفسير كلا الآيتين بمعنى ولاية الشورى، بل على العكس تراهم يذهبون فى تفسيرها الى معنى المشورة اللغوية ويشكك الطبرى انه كيف يؤمر النبى باتباع الشورى مع انه صلى الله عليه وآله غنى عن المسلمين بالوحى «1». ويذكر فوائد الشورى من اقتداء الامه به، وتأليف قلوبهم وينقل ذلك عن قتادة وابن اسحاق والربيع والضحاك والحسن البصرى، والسيوطى فى الدر المنثور يورد روايات كثيرة فى ذيل الآية الكريمة على حسن الاستشارة واستحبابها، وان المشاورة من الامور الموصلة للحق ومنها ما عن الامام على عليه السلام: يارسول الله اذا نزل بنا الأمر من بعدك وليس فيه قران وليس فيه من قولك ومن سنتك فماذا نصنع؟ قال: اجتمعوا وليكن فيكم العابد فترشدون الى أصوب الآراء.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 138

فقد استفاد منها أنه فى مورد منطقة الفراغ يكون التشريع بيد الشورى. إلا ان الامر ليس كذلك بل المشاورة من أجل معالجة الأمر من كافة جوانبه وتبادل الرأى للوصول الى ما هو الصواب فى نفسه لا من جهة نسبه للاكثرية أو شبهها.

والزمخشري فى ذيل «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» ان الشورى كالفْتيا بمعنى التشاور، وفى ذيل «وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ» يعنى فى أمر الحرب ونحوه مما لم ينزل عليك فيه وهى لتستظهر برأيهم ... ويذكر من فوائده لثلا يثقل على العرب استبداده صلى الله عليه وآله بالرأى دونهم، «فَإِذَا عَزَمْتَ» يعنى قطعت الرأى على شىء بعد الشورى «1».

فالجزم والرأى النهائى يكون للرسول صلى الله عليه وآله وهو قد يخالف اكثرية الاراء.

وما نلاحظه من استدلال العامة بالآيتين على ولاية الشورى بدأ فى العصور المتأخرة بكتابات الآلوسى ورشيد رضا وابن الخازن. اذن خلاصة ما يذهب اليه هذا الرأى انه يوجد منحى فى فهم هاتين الآيتين غير ما استدل به اصحاب ولاية الشورى، وأن أوائل المفسرين لم يجعلوا هذه الآية دليلاً على ولاية الشورى.

مضافاً الى أن مبدأ ولاية الشورى يقترب من مبدأ سيادة الامه، وهو المصطلح الحديث فى النظم السياسيه المعبر عن حكم الامه، وتدخل الامه فى ادارة شؤونها بنفسها، وهذا المبدأ من المبادئ الحديثه التى ظهرت فى القرنين الاخيرين وما زالت تتدخل فيه يد القانونيين حتى يسدوا الثغرات التى تظهر بين آونه واخرى، فلا نجد مظهراً واحداً معبراً عن هذا المبدأ مع أن اغلب دول العالم تتمسك به وان الديمقراطيه هى الاساس الذى تستند عليه الدوله الحديثه إلا ان الثغرات والعيوب

الامامة الالهيه (5)، ج 1، ص: 139

الكثيره التى ظهرت فى هذه الممارسه للسلطه دعتهم الى أن يعيدوا النظر مره وثانيه وثالثه ليغيروا فى طريقه الانتخاب وأهليه المنتخب وما ذلك إلا لأنهم يرون أن هذه الديمقراطيه تؤدى الى مظهر من مظاهر الدكتاتوريه الحديثه بسيطره اصحاب رؤوس الاموال وظهور طبقه معينه تتداول الحكم فيما بينها.

### ثانياً: الجواب عن تلك الأدلة ...: ص: 139

#### اشاره

بعد استعراض السير التاريخى لنظريه الشورى والرأى الآخر فى فهم الآيتين الشريفتين وهو الحق فإننا نذكر الجواب عن الأدله السابقه وهى فى نفسها تكون دليلاً على الفهم الآخر الذى ذكرناه وقويناه.

### الوجه الاول ...: ص: 139

وهو العمده حيث أن المعنى اللغوى لماده الشور والمشاوره معاً هو الموضوع لهذا المصطلح.

- الراغب الاصفهانى فسر الشورى بأنها من التشاور والمشاوره والمشوره وهى استخراج الرأى بمراجعه البعض الى البعض الآخر. وقولهم: شرت العسل اذا أخذته من موضعه واستخرجته منه «١».

- وابن منظور فى لسان العرب يذكر ان الاصل اللغوى هو من شار العسل اى استخرجه من الوقيه واجتناه. ويقال: شرت الدابه اذا أجريتها لتعرف قوتها.

وحمله البعض على قوله تعالى: «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ» بمعنى لتعلم الامين والمخلص من غيره واستشاره اى طلب منه المشوره.

الامامة الالهيه (5)، ج 1، ص: 140

فالمدار فى الاشتقاقات تشير الى عمليه الفحص والبحث الفكرية عن حقيقه الأمر والوصول الى نتيجة صحيحه «١».

- تاج العروس: فلان شيرك وزيرك، يقال: فلان وزير فلان وشيره اى مشاوره. وجمعه شورا كما فى شعراء، وأشرنى عسلاً وأشرنى على عسل أعنى على جنيه وأخذه من مواضعه «٢».

وهذه تؤكد أن المشاوره هى أحد اساليب الفحص والبحث قبل اتخاذ الرأى النهائى والعزم الارادى فى المسأله، وهو ما اشرنا اليه وأنه الفعل الأول للفكر.

- وأوضح من كل من مضى ما يذكره ابن فارس ان شور وضعت لأصلين مفردين الأول: ابداء شىء وأظهاره وعرضه. والآخر أخذ



شئ «٣».

وكلا المعنيين شاهدان على ما ذكرناه فالاول عملية استكشاف واختبار وفحص، والثانية أخذ الرأى الصائب من تصفح الاراء. فتكاد كلمات اللغويين تشير الى هذه الحقيقة فى الشورى ولم يرد منها ذكر وإشارة الى جهة سلطة أو إرادة أو ولاية أو قدرة تتحلى بها الشورى.

- ومن كتب اللغة المتأخرة نرى ما ذكر فى المعجم الوسيط شار الشئ عرضة لئيدى ما فيه من محاسن، وأشار اليه بيده، أو ما إليه معبراً عن معنى من المعانى كالدعوة للدخول والخروج. اشتور القوم: شاور بعضهم البعض، والمستشار:

العليم الذى يؤخذ رأيه فى أمر هام علمى أو فنى أو سياسى أو قضائى ونحوه، هو اصطلاح محدث (إلا انها ليست مرتجلة بل منقولة عن الاصل اللغوى لمناسبة بين المنقول منه والمنقول اليه بل قد يقال انه نفس المعنى القديم وليس معنى جديداً

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٤١

منقولاً «١».

وانما اسهنا فى استعراض كلمات اللغويين لأن عمدة ما يستدل به على عدم وجود ولاية أو سلطة فى مادة الشورى هو أصل وضعها اللغوى فاذا ادعى مثل ذلك فى ظهور اللفظة فيجب أن يكون بمؤنة زائدة على مجرد ورود اللفظ فى الكلام.

وكل ما تفيده الكلمة انها شبيه ما يسمى ب (بنك المعلومات او بنك الخبرات).

ويمكن أن نضيف بعض الشواهد المؤيدة لما ذكره اللغويون:

١- ان البشرية تعتمد على نظام المستشارين فى ادارة اى عمل وقلما يوجد مدير أو مسؤول خال عن المستشارين وفى نفس الوقت لا يكون لهم أية سلطة على المستشار بل وظيفتهم مجرد ابداء الرأى والنصح.

٢- ان الفقهاء من الفريقين يذكرون أن أحد أنواع الاستخارة هى الاستشارة وهذا يدل على أن فهمهم لمادة الشورى هو بمعنى انتقاء الرأى الصائب لا وجود سلطة للمستشار على المستشار.

٣- سوف نشير فيما بعد الى التحليل الماهوى لمادة الشورى حيث نذكر انه لا ملازمة بين ابداء الرأى ووجوب الأخذ به. وانما الملزم هو حقانية الرأى واستصوابه.

٤- أن الآية الشريفة فى مقام بيان صفات خاصة يتحلى بها المؤمنون ومن هذه الصفات عدم استبدادهم بالرأى وعدم نبذهم لاراء الاخرين، فهى تشير الى ما يجب أن يتحلى به المسلم فى شؤونه الخاصة من تحريه للصواب والحكمة وهى ضالته أينما وجدها أخذها، وليس الامر محصوراً بالشؤون العامة التى تهم جميع المسلمين.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٤٢

٥- أن القران اعتنى بمسألة الولاية ومن تكون لهم الولاية على الاخرين ولذا فى أى موضع ارادها أشار اليها صراحة «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ».. فالولاية من الامور المهمة سواء كانت فردية أو جماعية فلو كان الشارع قد ارادها فى الشورى لصرح بها بمادتها بنحو لا يعتريه شك.

٦- قد ورد فى القران الكريم فى قوله تعالى: «فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا....»

فالحديث فى الآية حول خصام الزوج والزوجة حول الطفل، والفقهاء متفقون على أن الولاية للأب وأن الحضانه هى للام ومع ذلك ورد التعبير بالتشاور فمع اختصاص الولاية ندب الى التشاور بين الزوجين فى أمر الرضاع، وهذا لا يعنى كون المشورة ملزمة للولى وهو الأب بل هى معرفة اراء الاخير من أجل اتخاذ الرأى النافع لمصلحة الطفل.

٧- ما ورد فى قصة بلقيس ملكة سبأ عندما جاءتها رسالة النبى سليمان عليه السلام فانها استشارت قومها مع أن الحكم بيدها فاشاروا اليها: «نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَسِ سِدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ».

فواضح انهم عرفوا موقعهم فى الدولة وان الأمر بيد الملكة ووظيفتهم بيان ما يرونه من الرأى، والتصميم على الحرب او السلم بيد الملكة. وهى لم تأخذ برأىهم فى المواجهة بل اختارت طريق السلم والدبلوماسية. والغرض ليس الاستدلال بفعل بلقيس بل الاشارة الى أن مسألة الشورى والاستشارة أمر عقلانى منذ القديم، وأسلوب فى الادارة متبع منذ الازمنة الغابرة.

والشارع قد أكد على ذلك الامر المهم وحثّ عليه.

٨- فى سورة الحجرات (٤٩:٦): «وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ..».

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ١٤٣

حيث انها واضحة الدلالة فى أن الرسول لو لزم بالاخذ بنتيجة ارائهم دائماً لوقع المسلمون فى العنت والشقة.

والآية واقعة فى سلسلة من الآيات التى ترشد الامة الاسلامية الى كيفية التعامل مع الرسول صلى الله عليه وآله وكيفية الخضوع والمتابعة والتوقير وعدم رفع الصوت فوق صوته صلى الله عليه وآله، ويظهر من الآية أن الرسول كان يدارى قومه فى بعض الشىء لأجل تطيب خاطرهم وتحبيب قلوبهم لاجل تمهيد الطاعة له صلى الله عليه وآله.

٩- ما ورد فى اول سورة الحجرات: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ».

اي لا- تتقدموا على رسول الله فى البت فى الامور فضلاً عن تنفيذها فانها ليست من وظيفتهم بل هى وظيفة القيادة فى حسم الامر واتخاذ القرار النهائى. فهم تابعون حتى مع طلب المشورة منهم.

بل إن ملاحظة ما تقدم هذه الآية من قضية اخبار وليد بن عقبة حول بنى المصطلق وتريث الرسول الاكرم فى الاخذ بقوله، وعدم تريث المسلمين بل تصميمهم على العمل بقوله، فالآية تنهاهم عن مثل هذا العزم المتقدم على عزم الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله.

١٠- ان الحكمة من المشاورة بناء على هذا هو ربط القيادة بالقاعدة وتحفيز المواطنين على المشاركة فى الشأن العام.

تلك عشرة كاملة تدعم وتثبت الاصل اللغوى لاصطلاح الشورى وهو مداولة الاراء وتكون جسراً للتفاهم والتحاوور وايصال المرادات حتى يصل القائد والمستشير الى نتيجة أقرب الى الصواب ويقل احتمال الخطأ فيها.

وبناء على هذا التحقيق فى المعنى اللغوى نصل الى ان التعبير السائد بولاية الشورى غير صحيح وذلك لأن الولاية تدل على القوة العملية والتنفيذية وجهه

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ١٤٤

الحسم واتخاذ القرار. والشورى تدل على أصل بداية المداولة الفكرية فيوجد تدافع وتنافى بين اللفظين فهذا تعبير ركيك وأعجمى والأعجب صدور من ادباء عرب يدعون العلم بموازين البلاغة واللغة.

## الوجه الثانى ...: ص: ١٤٤

ما استدل به فى «وأمرهم» من ان الاضافة دالة على أن الشأن المستشار فيه هو ما يهم مجموع المسلمين.

فجوابه بعد بيان مقدمة ان علماء اصول الفقه واصول القانون يتفقون على أن القضية لا تتكفل اثبات موضوعها بمعنى أن القضية تدل على ثبوت المحمول والحكم للموضوع ويكون الموضوع مفروض الوجود والتحقق، اما تحديد الموضوع وتعيين موارد ومصاديقه فهو قضية اخرى لا تصدى لها نفس القضية.

وبناء عليه فاذا نظرنا الى الآية الكريمة التى تشير الى «وأمرهم» فغاية ما تدل عليه ان الامر والشأن مضاف الى المسلمين ولكى يترتب عليه المحمول كما يدعيه المدعى يجب توفر امران:

احدهما: أن يكون الامر مما يهم جماعة المسلمين.

والثاني: أن يكون صلاحية النظر في هذا الأمر اليهم أى مضاف اليهم مختص بهم. وهذا شرط مهم حتى يمكن تطبيق الآية والحكم بشورائية الأمر. فيجب ان نحرز أن هذا الأمر المجموعى مفوض وموكل الى الجماعة ومما لا شك فيه ان تعيين الامام وثبوت النص وعدم اقحام الامة فى اختيار قيادتها سيما فى عصر النبى صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام أمر مسلم لا يختلف فى الأول أحد من المسلمين ولا فى الثانى أحد من الشيعة، فانه يدل على أن هذا الشأن وهو اتخاذ القائد والزعيم ليس من الامور التى تعود صلاحيتها بيد الشورى وعلى كل حال فنفس الآية ومجرد

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 145

تعبير «أمرهم» لا يثبت المراد.

### الوجه الثالث ...: ص: 145

ملاحظة ذيل الآية «فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ».

فان العزم يغير الشور وهما ليسا بمعنى واحد، فالأول متأخر عن الثانى زماناً اذ أنه حاصل بعد الاستشارة فى سياق الآية الكريمة، وهو بحسب بياننا لمراحل التفكير يمثل الفعل الثالث فى افعال النفس للانسان الصغير أو الكبير، وهو عنوان للقوة الاجرائية والتنفيذية وهى تسند العزم له وحده صلى الله عليه وآله دون بقية المسلمين.

فاتخاذ القرار بيده.

مضافاً الى أن الشورى جعلت فيها للمجموع أما هنا فانه مسند اليه وحده. فهذه مقابلة بين الفعلين مادة واسناداً.

وثالثاً: ان الأمر بالتوكل هو للنبي صلى الله عليه وآله والخطاب له وحده.

ورابعاً: ان مادة التوكل يؤتى بها لأجل استمداد القوة ورباطة الجأش، فهو يدل على انه صلى الله عليه وآله لو خالف رأيهم فعليه ان يعزم عليه ويتوكل على الله.

وخصوصاً اذا ما قارنا هذه الآية مع ما ورد فى سورة الشعراء: «وَإِخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ».

ففيها ندب للرسول الاكرم ان يربى المسلمين ويجذبهم بلطيف المعاملة وحسن السيرة وخفض الجناح. وليس هذا معناه أن يكون لهم سلطة عليه بل يبقى الامر بيده وعليهم المتابعة والانقياد. فادارة شؤون الامة والحاكمية ليست أمراً فردياً يقوم به شخص واحد ولو كان رسول الله صلى الله عليه وآله بل هو واجب مجموعى يتقاسمه الحاكم والمحكوم كل حسب دوره، ولذا حرص الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله على

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 146

تربية المؤمنين وحثهم على القيام بهذه المهمة وتكون الشورى وقيامه صلى الله عليه وآله باستشارتهم لاشعارهم أن الأمر يهملهم وان كان عليهم الطاعة المطلقة لقيادته ويكون له الرأى النهائى والعزم طبقاً للرأى الصائب فى نفسه وان كان مخالفاً لهواهم واكثرتهم. فاذا كانت سيرة المعصوم عليه السلام مع أمته هى سيرة اللين والمدارة والاستشارة فكيف بغير المعصوم الفاقد للعلم اللدننى فهو الزم باتباع طريقته وعدم الاستبداد بالرأى وان كان اختيار الرأى النهائى راجعاً اليه وبيده زمام الامور.

### الوجه الرابع ...: ص: 146

وهو جواب عما قيل انه لو لم تكن نتيجة الشورى ملزمة لكان الأمر بها مع الآية الكريمة عبثاً. وهذا يقودنا الى البحث عن الحكم والمصالح المترتبة على الشورى وهى كثيرة:

منها: تطيب القلوب وتآليفها.

ومنها: اختبار القيادة للقاعدة وتمحيصهم لمعرفة المؤمن الذي يشير من واقع الاحساس بالمسؤولية من غيره الذي يتبع هواه.  
ومنها: اشراكهم في الأمر وأن للأمة دور في ادارة دفة الحكم وأن القرار الصادر وإن كان بيد القائد إلا أن لهم دور في صنعه مما يجعلهم يتعاملون معه في تنفيذه ونشره والدفاع عنه بين الناس بشكل أكبر وحماس أكثر حيث يكون عملهم على بصيرة وقناعة.  
ومنها: أن الاستشارة تكون نوعاً من تربية القائد للامة على كيفية التعامل مع الحوادث المختلفة وأن المحور في كل الاستشارات هو الرأى الصائب والحقاني.

ومنها: أن في الاستشارة حداً من الاستبداد البشرى والدكتاتورية المطلقة التي

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ١٤٧

تجعل الانسان يستبد برأيه مع أنه حقيقة الفقر والاحتياج وان الاستبداد المطلق هو من الصفات الالهية. أما بنى البشر فهم الفقر المطلق والحاجة المطلقة، ولا يكون معصوماً عن الخطأ إلا من عصمه الله عزوجل، فالنبي والإمام مع أن لهم هذه الخصوصية إلا انهم أرادوا تعليم وتربية أمتهم على عدم الاستبداد بالرأى وأنّ بالمشاورة يمكن الوصول الى أرجح الاراء ومعالجة المشكل من كافة جوانبه، فيقلّ فيه احتمال الخطأ.

ومنها: ان الاستشارة تؤدي الى افشال ما يقوم به المعارضون والمنافقون حيث انهم يستغلون الغموض الذي يكون في القرارات والاحكام للتلبس على الامة، فلاستشارة تؤدي الى رفع ذلك الغموض بحيث يكون ملاسبات الحكم وخلفياته واضحة معروفة.  
فهذه الحكمة وغيرها التي تظهر بالتأمل يتضح ان لا لغوية في التبين وهي حكم ومصالح مهمة في نفسها يهتم بها الشارع ومن أجلها يكون تشريع الاستشارة والحث عليها. وسوف يأتي مزيد بيان لهذه النقطة في البحث العقلي.

فاتضح من خلال هذه الوجوه الاربعة أن المستدل اذا استدل بالآية الكريمة على لزوم رأى الاكثرية من اصطلاح (الشورى وشاورهم) فهو غير دال على ما ذكر.

اما اذا استدل على مراده من خلال بيان ان الولاية هي للمجموع فإنه لم يقدّم الدليل عليه ونفس الآيتين لا تثبتان موضوع نفسيهما. كما تقدم بيانه بل يجب أن يقيم دليلاً آخر على أن هذا الامر والشأن هو لمجموع الأمة وحينئذ يكون لهم الولاية. والمستدل يستفيد من هذه المغالطة في الاستدلال بالآية الكريمة.

### الوجه الخامس ... ص: ١٤٧

لو أغمضنا العين عن حقيقة معنى الشورى، وسلمنا أنها بمعنى الارادة والولاية

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ١٤٨

لشورى فإن مقتضى استعراض الآراء ومداوتها هو تمحيص الصواب من الخطأ والحق من الوهم والسداد من الخطل، وحينئذ فاللازم أن تكون الولاية للصواب والصائب وإن كان مخالفاً لرأى اكثر وهوام وميولهم الشخصية فانه كثير ما يصحح الصواب ويتبين السداد ويلتفت الاكثر الى صواب القلة لكن تمنعهم ذواتهم من الاستجابة الى ذلك، فللازم ولاية لا شورى ليس هو نافذية رأى الكثرة وكون المدار على الاكثرية بل هو نافذية الرأى الصائب والسديد ومحوريته، والا لكان استخدام عنوان ومادة الشورى في الأدلة خاطئاً وكان الصحيح التعبير بأن الأمة أو المؤمنون املك بأمرهم او أولى به ونحو ذلك مما يعطى محض معنى السلطة والقدرة والصلاحية الذي لا ربط له بالفحص والتنقيب الفكرى.

### الوجه السادس ... ص: ١٤٨

فقد استشهد بالعديد من الوقائع والحوادث التي تمسك بها الرسول الكريم صلى الله عليه وآله برأى الاكثرية المشاورة ولم يخرج عنها. وفي مقام الجواب نشير من باب المقدمة الى حقيقة تاريخية يجب أن يلتفت اليها عند تحقيق الحال في الحوادث التاريخية. بيان ذلك:

أن المدقق في سيرة النبي الأكرم وما جرى بعد انتقاله الى الرفيق الاعلى يلاحظ ان الملتفتين حول الرسول الاكرم لم يكونوا على نسقٍ واحد من الجهة الايمانية بل كانوا على درجات مختلفة وأهواء متعددة، وان كان وجود النبي صلى الله عليه وآله قد منع البعض من اظهار ما يكتنه لكنه بعد وفاته صلى الله عليه وآله رأى متسعاً لظهور حقيقة أمره واتباعه لاهوائه فظهر خطان مختلفان تمام الاختلاف، وكان من تقدير الله عزوجل أن يتولى قيادة الامة طيلة سنوات متمادية بل قرون طويلة الخط المناوئ لعلى عليه السلام وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 149

ومن الساعة الاولى عمل هذا الخط الحاكم على توطيد سلطانه وملكه على حساب خط آل محمد صلى الله عليه وآله المتمثل بعلى عليه السلام وشيعته والمؤمنون ب خط الامامة، وكان من الركائز التي استند عليها الخط الحاكم هو أن زعامة الامة ليست نصية بل هي شوروية. ولذا حشد الكتاب والمحدثين والمؤرخين وكل الاجهزة الاخرى لبيان هذه النظرية وتجذيرها في المجتمع الاسلامي، ومن هنا فاننا نقول ان التاريخ المكتوب ما هو إلا- صورة لما اراده الحكام. وعليه لا يمكننا في مقام التحقيق والتمحيص القبول بكل ما هو مكتوب بل يجب الرجوع الى المصادر الخاصة واستنطاق الآيات الكريمة لمعرفة الحق من الباطل في تلك الحوادث التاريخية.

ويرى أحد الباحثين طرح منهجية جديدة في دراسة التاريخ، وهي مراجعة القرآن الكريم الذي يعتبر كتاب تاريخ وسيرة لحياة الرسول صلى الله عليه وآله والتأمل في الترتيب التاريخي لنزول الآيات الكريمة وملاحظة سياقها يعطينا صورة كاملة للسيرة النبوية، كما يجب مقارنة الروايات المختلفة ودفع ما بينها من تعارض حتى نستنتج رواية تاريخية مقبولة عقلاً ونقلاً. بعد ذلك نقول:

أولاً: كان أهم ما استند عليه المستدل هو غزوة أحد وما قام به الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله في الاستشارة والنزول عند رغبة القوم وإن كان مخالفاً لما يراه.

وخصوصاً أن آية «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ» قد نزلت في هذه الواقعة. فلذا يجب التفصيل في بيان هذه الواقعة.

أنه لما سمع الرسول صلى الله عليه وآله بخروج قريش قال للمسلمين: انى قد رأيت واللّه خيراً. رأيت بقرا ورأيت في ذباب سيفى ثلماً، ورأيت أنى ادخلت يدى فى درع حصينه، فأولتها المدينة.

ثم انه استشار قومه فى قتال المشركين وكان رأى عبدالله بن أبى بن سلول مع رأى النبي صلى الله عليه وآله وهو البقاء فى المدينة. وقال له: يارسول الله، أقم بالمدينة لا تخرج

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 150

اليهم فوالله ما خرجنا منها الى عدو لنا قط إلا اصاب منا ولا دخلها علينا أحد الا أصبنا منه، فدعهم يارسول الله فإن أقاموا بشر فحبس وإن دخلوا قاتلهم الرجال فى وجههم ورماهم النساء والصبيان بالحجارة من فوقهم وان رجعوا رجعوا خائبين كما جاءوا. وقال رجال ممن أكرمه الله بالشهادة يوم أحد وغيره ممن كان قد فاته يوم بدر: يارسول الله اخرج بنا الى اعدائنا لا يرون أنا جئنا وضعفنا.

فلم يزل الناس برسول الله صلى الله عليه وآله الذين كان من أمرهم حب لقاء القوم حتى دخل بيته ولبس لامته ثم خرج عليهم وقد ندم الناس وقالوا: استكرهنا رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن لنا ذلك. فلما خرج الرسول صلى الله عليه وآله عليهم قالوا: يارسول الله استكرهناك ولم يكن ذلك لنا، فإن شئت فاقعد صلى الله عليك، فقال الرسول صلى الله عليه وآله: ما ينبغى لنبى إذا لبس لامته أن يضعها حتى يقاتل. فخرج النبى فى ألف من اصحابه حتى اذا مشوا مسافة رجع عنه عبدالله بن أبى بن سلول بثلاث الناس وقال: أطاعهم وعصانى (1).

هذا هو التقرير الرسمي لما جرى في حادثة الاستشارة في غزوة أحد. ونشير مصادر اخرى كما في الكامل في التاريخ ابن كثير في (٣: ٢٣) وأبى كثير من الناس إلا الخروج الى العدو ولم يتناهاوا الى قول رسول الله ورأيه ولو رضوا بالذى أمرهم كان ذلك، ولكن غلب القضاء والقدر وعامة من أشار اليه بالخروج رجال لم يشهدوا بدرأ قد علموا الذى سبق لاصحاب بدر من الفضيلة.

ويدل ما ذكره ابن كثير أن كبار الصحابة كانوا يرون رأيه والشباب المتحمس هو الذى أصر على الخروج.

اذن فالآية وردت في هذه الغزوة وقد طبقها الرسول صلى الله عليه وآله حيث استشار قومه

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٥١

ونزل عند رغبتهم بالخروج مع كراهته لذلك.

وهذا هو ما ادعى في المقام. وفي مقام التحقيق في هذه الحادثة التاريخية المهمة التى نزلت فيها آيات عديدة فيجب الرجوع إلى عرض هذه الحادثة على ما ورد من نصوص قرآنية ومقارنتها ليحصل الغرض النهائى وهو الوصول للحقائق الناصعة.

وعدم الاخذ بالأمر على عواهنه من دون غربلة وتحقيق ومن خلال تشعبنا واستخدامنا لهذا المنهج اعنى العرض على القرآن الكريم ومقارنة الروايات المختلفة نستنتج:

١- ان رأى الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله لم يكن البقاء فى المدينة بل الخروج منها.

٢- ان الصواب من الناحية الحربية والقتالية هو الخروج لحرب المشركين خارج المدينة.

٣- ان سبب هزيمة المسلمين فى أحد لم يكن الخروج من المدينة- كما يظهر من بعض الكتياب- بل هو تخلف المسلمين عن التوصيات العسكرية لرسول الله صلى الله عليه وآله.

٤- أن البقاء فى المدينة كان رأى عبدالله بن ابي بن سلول وهو رأس المنافقين والذى اثنى ثلث جيش المسلمين عن القتال مع الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله. وقد وافقه على ذلك أكابر الصحابة وهم الذين كانوا على رأس عقد البيعة لأبى بكر وهم اصحاب الصحيفة السبعة، اثنين من الانصار وخمسة من المهاجرين.

٥- ان القرآن امتدح القتال خارج المدينة وذم البقاء داخلها.

٦- أن الله عزوجل قد وعد المسلمين بالنصر المؤزر قبل غزوة أحد اذا هم خرجوا للحرب.

أما القرائن التى يستفاد منها هذه المدعيات:

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٥٢

القرينة الاولى: ما ورد فى تفسير على بن ابراهيم فى ذيل قوله تعالى: «إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا» (١)

. حيث يذكر انها نزلت فى عبدالله بن ابي بن سلول واصحابه اتبعوا رأيه فى ترك الخروج والعودة عن نصره رسول الله صلى الله عليه وآله، عن الصادق عليه السلام قال: وكان سبب غزوة أحد أن قريشاً لما رجعت من بدر الى مكة وقد أصابهم ما أصابهم من القتل والاسر. قال أبو سفيان: يامعشر قريش لا تدعوا النساء تبكى قتلاكم فان البكاء والدمعة اذا خرجت أذهبت الحزن والحرقة والعداوة لمحمد ويشمت بنامحمد واصحابه. فلما غزا رسول الله صلى الله عليه وآله يوم أحد أذن لسنائهم بعد ذلك بالبكاء، ولما ارادوا أن يغزوا رسول الله فى أحد ساروا فى حلفائهم من كنانة وغيرها وجمعوا الجموع والسلاح، وخرجوا من مكة فى ٣٠٠٠ فارس وألفى راجل، وأخرجوا معهم النساء يذكرنهم ويحثنهم على حرب الرسول صلى الله عليه وآله، وأخرج أبو سفيان هند بن عتبة وخرجت معهم عمرة بنت علقمة فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك جمع أصحابه وأخبرهم أن الله عزوجل قد أخبره أن قريشاً قد تجمعت تريد المدينة، وحث اصحابه على الجهاد والخروج، فقال عبدالله بن ابي بن سلول: يارسول الله لا نخرج من المدينة حتى نقاتل فى أزقتها فيقاتل الرجل الضعيف والمرأة والعبد والأمة على أفواه السكك وعلى السطوح، فما أرادنا قوم قط فظفروا بنا ونحن فى حصوننا ودورنا وما خرجنا على عدو لنا قط إلا كان لهم الظفر علينا. وقال سعد بن معاذ وغيره من الأوس: يارسول الله ما طمع فينا

أحد من العرب ونحن مشركون نعبد الأصنام فكيف يطعمون بنا وانت فينا، لا حتى نخرج اليهم فنقاتلهم. فمن قتل منا كان شهيداً ومن نجا كان في هدى. وقبل رسول الله قوله.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 153

فيلاحظ من هذا النص:

- أن رأى بعض الاكابر كان هو الخروج كما يظهر من سعد بن معاذ وهو من الانصار.

- ان دعوى الانصار كانت مستندة الى دلائل على أن الخروج افضل منها:

أ- أن بقاءنا يطعم فينا أعدائنا ويضعف شوكة المسلمين من الجهة السياسية والعسكرية.

ب- أن ذلك سوف يحرمنا من الاراضى التى حول المدينة حيث سوف يمنعونا من الاستفادة منها مضافاً الى طمع كثير من القبائل فى هذه الأراضى.

ج- ان عدتنا فى بدر كانت أقل من ذلك وكان النصر حليفنا، فكيف فى هذه المعركة التى تضاعف فيها عدد المسلمين وقويت شوكتهم.

هذا مضافاً الى أن بعض كتب السير قد عبرت عن أصحاب الرأى بالخروج أنهم من ذوى البصائر والرأى وعن اصحاب الرأى فى المكث والبقاء فى المدينة بالمتخاذلين فكيف يكون الصواب هو المكث وكيف يكون ذلك هو رأى الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله.

القرينة الثانية: وهى العمدة فى الباب حيث نستنتق الآيات الواردة فى هذا الباب وهى فى سورة آل عمران (121-160).

وهذه الآيات الكريمة تتحدث عن الواقعة بنحو مفصل وسوف نورد أهم النقاط الواردة حسب ترتيبها:

1- «وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» حيث أن الله عزوجل يذكر النبى صلى الله عليه وآله عندما خرج يهيبى أماكن القتال، ومواقع الرماة والفرسان فى غزوة أحد، فهذا مدح لما فعله النبى صلى الله عليه وآله من الخروج للقتال وتحريضه للمؤمنين على ذلك، وفى ذيلها يشير البارى عزوجل الى أنه سميع

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 154

لأقوالكم وما ذكره المسلمون فى المدينة من البقاء والخروج عليهم عليهم بنياتهم، ويعلم المخلص من المتخاذل.

2- «إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ» وقد ورد فى تفسيرها أن المقصود بهذه الطائفة اما عبدالله بن أبى بن سلول وأصحابه وقومه. أو بنو سلمة من الخزرج وبنو الحارث من الأوس أرادوا الرجوع الى المدينة مع ابن سلول إلا أن الله عزوجل اثنى ذلك عن قلوبهما. وعلى كل حال فالآية تدم المتخاذل والمتراجع الى المدينة، فكيف يدعى أن البقاء فى المدينة هو الصائب.

3- «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» 123 إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ.. لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ»، وفى هذه الآيات تذكير للرسول بما جرى يوم بدر حينما خرج لمحاربة الكفار وكانوا قلة ومع ذلك انتصروا ودحروا الكفار وذلك بالامداد الغيبى وبالملائكة الذين كانوا يقاتلون ويدخلون فى قلوب الكفار العرب.

فهذه الآيات وان كانت نازلة بعد غزوة أحد إلا أنها تعكس الموقف الذى جرى قبل الغزوة وتخاذل بعض المسلمين وتذكير الرسول لهؤلاء ان الخروج للقتال هو الافضل حيث ان الامداد الإلهى حاصل بلا شك كما حصل فى غزوة بدر، فما كان البعض يصر عليه من ضرورة البقاء فى المدينة لأنه أحفظ للأنفس وأمنع لا داعى له إذ أن المدد الإلهى متيقن والله يعد رسوله بالنصر فى حال الخروج لمقاتلة الكفار.

ثم تتعرض الآيات (١٢٩-١٣٨) الى مواضيع اجنبية عن البحث ويعود الى محل الكلام فى الآية ١٣٩.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٥٥

٤- «وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ». وفى هذه الآية بيان لما تراجع المسلمون عن مواقعهم العسكرية التى ابانها الرسول صلى الله عليه و آله لهم فسيطر الكفار على ساحة المعركة فحثهم على الصبر وعدم الضعف عن الجهاد اذ مع هذه الخسارة المؤقتة فانتم الاعلون، وان كنتم قد أصبتم فقد اصاب الكفار فى بدر أكثر مما أصبتم الان، ويذكر سنه من سنن الله فى الكون وهى أن الايام يصرفها بين الناس فتارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء.

٥- ثم يبين الحكيم والمصالح التى تظهر من تلك المداولة والفوز والخسارة فانها امتحان للمسلمين «وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَاافِرِينَ ء ١٤١ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَغْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهِدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ» فالحكمة واضحة والابتلاء ظاهر، فليس جميع المسلمين فى مرتبة واحدة من الايمان والاعتقاد فيجب تمحيصهم وابتلاءهم بشتى صنوف الاختبار واذا ما انتصر الظالمون يوماً فهذا مؤقت ولا يدل على حب الله لهم، بل هو امتحان وابتلاء للمؤمنين، ودخول الجنة ليس بالايمان اللفظى بل بالعمل والجهاد والصبر.

فما حصل من تضعف فى صفوف المسلمين يجابهه القرآن ويرفعه ويذكرهم «وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ» وقد ورد ان المؤمنين عندما اخبرهم الله تعالى بمنزلة شهداء بدر قالوا: اللهم ارنا قتالاً نستشهد فيه. وقد نقلت كتب السير بعض مواقف هؤلاء الثابتين والمشتاقين الى لقاء الله.

٥- «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَيَاتٍ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ».

وهذا هو الامتحان الأهم فبعد أن سيطر الكفار على ساحة المعركة لأسباب سوف تشير اليها الآيات القادمة. ولم يبق مع الرسول الاكرم إلا الخالص مثل أمير

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٥٦

المؤمنين وأبو دجانه سماك بن خرشة، وأشيع بأن الرسول قد قتل وهنا انقلب عدد من المسلمين ورجعوا.

وكان من المنقلبين بعض الصحابة كما تشير اليه رواية الطبرى «١» قال: انتهى انس بن النضر عم انس بن مالك الى عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله فى رجال من المهاجرين والانصار وقد القوا بأيديهم، فقال: ما يجلسكم؟ قالوا: قتل محمد رسول الله، قال: فما تصنعون بالحياة بعده فموتوا على ما مات عليه رسول الله صلى الله عليه و آله، ثم استقبل القوم فقاتل حتى قُتل.

وفشا فى الناس أن رسول الله صلى الله عليه و آله قد قتل فقال بعض أصحاب الصخرة: ليت لنا رسولاً الى عبد الله بن أبى فياخذ لنا أمانه من أبى سفيان، يا قوم ان محمداً قد قتل فارجعوا الى قومكم قبل أن يأتوكم فيقتلوكم» «٢».

ومنهم عثمان بن عفان وعقبه بن عثمان وسعد بن عثمان وهما رجلا من الانصار فقد فروا حتى بلغوا الجلبجبل بناحية المدينة، فأقاموا به ثلاثاً «٣» ومن اراد المزيد (الصحيح من سيرة الرسول الاعظم ٢ / ٢٤٠ - ٢٥٠).

فالاية الكريمة تصف فرقتان من المسلمين.

احدهما المنقلبة والاخرى الثابتة مع رسول الله صلى الله عليه و آله وقد وصف الله عزوجل الاولى انها لا تضر الله شيئاً بل الضرر لأنفسهم أما الثانية فمنهم الشاكرون الذين سيجزيهم الله.

وفى الآيات التالية يؤكد على ذلك ويكرر البارى تعالى «وَسَيَجْزِي الشَّاكِرِينَ» ويستمر القرآن فى وصف الفئة التى ثبتت مع النبى صلى الله عليه و آله على قول الحق ولا يصيبهم

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٥٧



الضعف والحزن والوهن ولا يقعدوا عن الجهاد.

٦- «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُزِدُواكُمْ عَلَىٰ أَغْقَابِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ سَلِّقُوا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا».

فهو نهى للمسلمين عن اتباع الكفار الذين استغلوا ما أشيع عن موت النبي صلى الله عليه وآله فقالوا للمسلمين: ارجعوا الى اخوانكم وارجعوا الى دينهم، فالله هو الناصر وهو المؤيد والمعز.

ومع سيطرة المشركين على المعركة إلا أن الله قد ألقى في قلوبهم الذعر والخوف وعادوا الى مكة.

٧- «وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعِدَّةَ إِذْ تُحْسِنُونَ» فهذا يدل على وعد سابق من الله لرسوله بالنصر، وبالفعل تحقق هذا النصر في بداية المعركة وقتل عدد كبير من المشركين «حَتَّىٰ إِذَا فُتِنْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَحْمَرِ» اى ملتم الى الغنيمه وتركتم مواقعكم وخالفتم أوامر الرسول وكان الرسول الا-كرم قد نبههم وأمرهم عند بداية المعركة فقال للمراء: لا- تبرحوا مكانكم إن رأيتمونا ظهرنا عليهم وإن رأيتموهم ظهروا علينا فلا تغيثونا يجب عليكم الثبات فى مواقعكم»

لكنهم شغلوا أنفسهم بجمع الغنائم «وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ» وهم الثابتون عبد الله بن جبير ومن ثبت معه من الرماء الذين بقوا فى مواقعهم حتى قتلوا. «ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ» تفضلاً «وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ».

فالآيات واضحة فى بيان سبب الهزيمة ولا مجال حينئذ للاجتهد بأن سبب الهزيمة هو الخروج من المدينة.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 158

٨- «إِذْ تُضْعِدُونَ وَلَا تُلَوِّنَ عَلَىٰ أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَتَابَكُمْ عَمَّا بَعِمُمْ لِكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ».

والآية تستمر فى بيان حال المسلمين بعد سماعهم لشايعة موت الرسول صلى الله عليه وآله فاذا هم قد هموا بالفرار والرسول يناديهم يقول: إلى عباد الله ارجعوا أنا رسول الله الى اين تفرون عن الله وعن رسوله، من يكرهه الجنة. ثم تبين صفة هؤلاء الذين «يُظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ»، وهو الاعتقاد بأن الله لا قدره له وأن يد الله مغلوله ولا بد من الاستعانة باللات والعزى وهبل فهذا هو اعتقاد الجاهلية.

«قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ» وهو مالك كل شىء.

فيتضح أن الله قد وبخ المسلمين فى ثلاثة مواضع:

١- عصيان الرماء لأوامر الرسول صلى الله عليه وآله وتركهم لمواقعهم.

٢- الفرار عندما أشيع موت الرسول صلى الله عليه وآله.

٣- ظن البعض بالله ظن الجاهلية ونسبه العجز إليه جل عن ذلك وعلى علواً كبيراً.

٩- ثم يتعرض الحق تعالى لما يقولون «يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ».

وهذا التصريح بأنهم فى ساعه الهزيمة كرروا قولهم أن لو كنا فى المدينة لكنا أمنع وأحصن متناسين تقدير الله وقضاه الذى لا راد له حتى لو كان فى أمنع الحصون فهذا ذم لهم على تفكيرهم، وسوف يرد ذم آخر لهم: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسِيرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحِبُّ وَيُمِيتُ

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 159

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ».

فتبين خطأ هذا التفكير وأن سبب الهزيمة ليس هو الخروج من المدينة بل العصيان، والموت والأجل أمر محتوم وقضاء الله.

وبعد هذا التوبيخ تبين الآيات مصير المجاهدين والمستشهدين هو الجنة والقرب الالهي، ثم في هذا السياق ترد آية وشاورهم في الامر في سياق بيان صفات النبي التي تحلى بها من حسن الخلق ولين الجانب.

١٠- تعود الآيات للتذكير بين واقعه أحد وواقعه بدر.

«إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ» حيث نسب البعض الى النبي هذه الخيانة في المغنم «وَمَنْ يُغْلَلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ».

«أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا» وذلك في غزوة بدر حيث انكم قد اصبتم الكفار بعض ما اصابوكم الان «قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا» اي من أين هذا اصابنا وظننتم بالله ظن الجاهلية «قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ» اي بسبب فعلكم وعصيانكم «إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

«وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيَا ذَنْ لِي وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ» ١٦٦ «وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَاتَلُوا قُلُوبًا فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»...

ثم تبين الآيات صفات المؤمنين من الثبات ورباطة الجأش وعدم الخوف ثم

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ١٦٠

يذكر صفه اخرى لها صلة بما تقدم «الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ».

فالفئة المؤمنة هي التي رجعت مع الرسول الأكرم، وعندما جاء النداء مرة اخرى بأمر الله لرسوله بالخروج في أثر القوم وأن لا يخرج معه إلا- من به جراحه، فنادى مناد: يامعشر المهاجرين والانصار من كانت به جراحه فليخرج به ومن لم يكن به جراحه فليقم فأقبلوا يضمدون جراحاتهم ويداونها، فخرجوا على ما بهم من الألم والجراح. فلما بلغ الرسول صلى الله عليه وآله حمراء الاسد، وقريش قد نزلت الروحاء قال عكرمة بن أبي جهل والحارث بن هشام وعمرو بن العاص وخالد بن الوليد: نرجع ونغير على المدينة قد قتلنا سراتهم وكبشهم يعني حمزة، فوافاهم رجل خرج من المدينة فسألوه الخبر فقال: نزل محمد وأصحابه في حمراء الاسد يطلبونكم جد الطلب. فرجعوا الى مكة وسميت بغزوة بدر الصغرى.

وهذا الاستعراض الطويل للآيات الكريمة ١٢١- ١٧٤ خير شاهد على ما جرى ودار في هذه الغزوة التي تدل على حنكة الرسول الاكرم في استخبار نيات القوم ومعرفة المنافقين وما يسعون اليه من تشييط عزيمة المسلمين، كما اتضح من ذلك أن الخروج كان هو الحل الأمثل وان المنافقين ارادوا الايقاع بالمسلمين من خلال البقاء في المدينة والتكاسل عن الخروج والجهاد في سبيل الله.

وأخيراً نشير إلى رواية أن الرسول قال بعد نزول الآية: أما أن الله ورسوله لغنيان عنها، ولكن جعلها الله رحمة لأمتي، من استشارهم لم يعدم رشداً، ومن تركها لم يعدم غياً «١».

ثانياً: غزوة الخندق فقد استدلل بها على الشورى والزاميتها في موطنين، الاول:

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ١٦١

في حفر الخندق حيث نزل الرسول عند رأى سلمان الفارسي، والعجيب اعتبار ذلك من الشورى بالمعنى الذي اصطلحوا عليه حيث أنه رأى فرد واحد وليس اكثرية مضافاً الى أنه دليل على أن الرسول صلى الله عليه وآله يختار دائماً الرأي الصائب وإن قلّ قائله. ومنه يتضح الجواب عن سائر الموارد التي استشهد بها لمتابعة الرسول لرأى الأكثرية.

الثاني: في مداولاته مع عيينة بن حصين والحارث بن عوف لاستجلابهما ومساومتها على تمر المدينة ورفض سعد بن معاذ وسعد بن عباد ذلك. ونزوله عند رأيهما.

والجواب: أنه بعيد عما يدعونه من ولاية الشورى بل أن الرسول الاكرم انما اراد مساومة بني غطفان من أجل التخفيف عن أهل

المدينة وازالة الحصار شأنه شأن أى قائد يريد فك الحصار عن قومه، ولكنه عندما رأى عزيمة وثبات الاوس والخزرج لم يجد أى داعى الى مثل هذه المساومة فالموضوع قد تبدل والامر بعيد عن ولاية الشورى.

### الوجه السابع ...: ص: ١٦١

انه توجد حوادث تاريخية تثبت ان الرسول صلى الله عليه و آله استشار اصحابه ولم يتبع رأى الاكثرية كما فى:

- صلح الحديبية

حيث تنقل كتب السير ان كثيراً من المسلمين كانوا على خلاف الصلح بينما أصر رسول الله صلى الله عليه و آله على الصلح مع تعنت الكفار ورفضهم ذكر اسم الله تعالى فى بداية الصلح واصرارهم على كتابته اسم النبي مع ابيه دون عبارة (رسول الله) ومع ذلك كان يرى ان فى الصلح خير المسلمين، مع ان الصلح لم يكن أمراً سماوياً

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٦٢

بمصطلح الوحي حتى تمنع المعارضة، وان كان اصل التوجه للعمرة أمراً إلهياً اما الصلح وما تضمنه من بنود فإنها من تدبير النبي الاكرم صلى الله عليه و آله.

- تأمير زيد بن حارثة فى وقعة مؤتة ويدل عليها ما ذكره الرسول الاكرم عند تأمير اسامة حيث خالفه عدد من المسلمين فقال صلى الله عليه و آله "ما تلومونى فى تأمير اسامة إلا كما لمتمونى فى تأمير أبيه زيد.

ففيه اشارة الى مخالفة عدد منهم لتأمير زيد وابنه اسامة فهذا يُظهر أنه صلى الله عليه و آله لا يرى نفسه ملزماً بالشورى.

### الوجه الثامن ...: ص: ١٦٢

ان آية: «وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ» مكية كما ينص عليه المفسرون ومن المعلوم انه لم تكن للمسلمين فى مكة دولة أو شأنًا عامًا بالمعنى الذى يحتاج فيه الى اعتماد الشورى كتنظيم يستند عليه المسلمون، فاستفادة كون الولاية للشورى مع عدم وجود مورد لها فى ذلك الوقت أمر بعيد عن الصواب، خصوصاً اذا لاحظنا أن الآية تعدد الصفات الفعلية للمسلمين فهذا يدل على أن هذه الصفة فعلية أيضاً، مضافاً الى أن حاكمية الرسول صلى الله عليه و آله فى ذلك الوقت بجعل الهى وليست نابعة من تولية المسلمين له وهذا أمر لم يختلف فيه أحد فهذه الامور تدلل على أن المراد من الشورى هو نفس المفاد اللغوى، وهو المداولة الفكرية وأن من صفات المؤمن الاستفادة من خبرات الاخرين وعدم الاستبداد برأيه ولو كان فى مسألة خاصة.

وما يذهب اليه البعض فى الاستدلال بهذه الآية على أحد صياغات نظرية الشورى مجانية عن الحق.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٦٣

### الوجه التاسع ...: ص: ١٦٣

مضمون ما ذكره الشهيد الصدر وحاصله:

ان نظرية الشورى بالمصطلح المزعوم تعبر عن نظام حديث فى تولى السلطة السياسية فى المجتمع وهو سلطة الجماعة، وهو نظام نشأ فى القرنين ١٩ و ٢٠ الميلادى وكان المجتمع الغربى مهد هذا النظام وما زال حتى الان يتطور بين آونة واخرى وتتعدد صياغاته. ويبقى منه الاطار العام فقط وهو أن الجماعة تحكم نفسها بنفسها أما كيفية هذا الحكم وكيف يتم تداول السلطة وكيف يتم التشريع؟ واسئلة كثيرة اختلف الجواب فيها.

وقد تصل أشكال النظم التى تطبق هذا المبدأ الى ما يزيد على سبعة اشكال تتمركز فى دول العالم الجديد أوروبا وامريكا. وما تعدد

هذه الاشكال الا دليل على ما يعثر عليه العقل البشرى من سليات وثغرات اثناء التطبيق.

وبناء عليه فانه عند نزول القرآن لم يأنس المجتمع المكى بل لم يعرف مثل هذا النظام على العكس كان النظام السائد هو النظام الفردى حيث نجد أن القبيلة هي المجتمع الخاص، وسلطة رئيس القبيلة هي المطلقة ومن غير المعقول أن يقوم الاسلام بتشريع نظام يخالف فيه تماماً النظام السائد آنذاك ولا يبين فيه سوى آية أو آيتين تثبتان الإطار العام بل تثبت العنوان فقط، اما المعنون والطريقة والكيفية فلا- نرى لها اثر لا- فى القرآن ولا فى السنة، فيعلم من ذلك بل يجزم بأن ما ورد فى الآيتين الكريمتين لم يكن طرحاً لنظام جديد، وانما أرادت الآيتين أن ترشد الانسان المؤمن الى طريق جديدة فى التوطئة ومقدمات التصميم والحزم ويقع فى حيز المداولة الفكرية واستجماع المعلومات.

وقد حاول البعض الاجابة من هذا الامر:

ان الدين الاسلامى حينما يصوغ قاعدة فانه يؤطرها بعنوانها العام تاركاً

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٦٤

التفاصيل والجزئيات لكى يتم استنباطها بما يتوافق مع زمان مسار التطبيق، والسر فى هذه الطريقة ان الاسلام لو جعل التفاصيل الجزئية فان القاعدة سوف تكون موافقة لتلك التفاصيل ولشرائط ذلك الزمان ولا تستطيع مواكبة كل الاعصار.

ولكن هذه الاجابة مدفوعة من جهة أن هذه القاعدة التى ذكرها وان كانت مقبولة فى بعض القواعد إلا ان الشارع لم يكتف فيها أيضاً بذكر العنوان فقط، بل كان يجعل أسساً وضوابط خاصة تمثل الإطار العام للقاعدة التى يريد تطبيقها، أما ان يكتفى بذكر العنوان فقط فهذا مما لا نظير له فى الفقه الاسلامى بل لا نظير له فى القانون الوضعى. لا سيما فى مثل هذه المسألة الخطيرة التى هى دعامة كل المجتمع والأفراد.

وما نحن بازائه فى مسألة الشورى بالمعنى المصطلح المزعوم من هذا القبيل بل ان القول بأن الشارع قد جعل نظرية الشورى يعنى ان الشارع مع حكمته قد جعل المجتمع يتخبط فى عالم من العشوائية لا تناسب مع بدء نشأته للدولة الاسلامية التى يريد لها البقاء حتى قيام الساعة.

فمن البعيد عن الانصاف القول ان الشارع يترك تابعيه من دون تأهيل ومن دون أن يعيد لهم طريق آخر للسلطة والقيادة وذلك من خلال نظرية النص لكن لا- بالمعنى المألوف من رئاسة المجتمع القبلى الاستبدادى بل من خلال التنصيب على الفرد الاكمل على الاطلاق والاشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وهو حكم فردى يقوم على اساس اشراك الناس فى مهمات الامور من دون ان يكون لهم السلطة والولاية بل الرقابة والمتابعة.

### الوجه العاشر ...: ص: ١٦٤

من الادلة التاريخية الثابتة والتى تدلل على عدم دلالة الآيتين على ولاية

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٦٥

الشورى هى طريقة اختيار الخليفة الاول والثانى والثالث.

فما جرى فى سقيفة بنى ساعدة واحتجاج ابى بكر بالقرابة من النبي الاكرم، فإن هذه الجهة تعتمد على أسس قبلية جاهلية أزالتها الإسلام وحاربها إلا أنهم أعادوا استخدامها خصوصاً اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما كان قد استعد له تكثّل السقيفة من حشد القبائل المحيطة بالمدينة وإيجاد جو من الارهاب بحيث لا يمكن أن يجابههم احد.

وهكذا طريقة انتخاب الثانى فإنها كانت بتعيين الاول، أما الآن بعد ما وقع ما جرى فترتفع اصوات لتأول فعله بأنه قد استشار الامة وأنها أوكلته فى الاختيار بدليل البيعة التى لا تدل على الشورى المصطلحة بأى نحو كما سوف نشير فيما بعد الى مدى دلالة البيعة فضلاً عن

البيعة التي كانت تؤخذ فرضاً ورهبةً ولا يحق لأحد الاعتراض فأين هي الأكثرية وأين هي سلطة وولاية الشورى. فمن الجهل ان نعتبر المنحى القبلى البدائى الذى ساد هذه الخلافات هو تنظير لنظام عصرى وهو نظام سلطة الجماعة.

### الوجه الحادى عشر ... ص: ١٦٥

مع التنزل عن جميع الاشكالات والوجوه السابقة المقتضية لأجبية دلالة الآيتين عن ولاية الشورى، فإنها سوف تقع فى طرف المعارضة مع آيات كثيرة تبين أن الولاية فى الأصل لله عزوجل ثم للرسول الاكرم صلى الله عليه و آله ومن بعده لطائفة خاصة من الأمة وهم أولوا الأمر الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راعون وهى آيات كثيرة تامة الدلالة. فهذا إما أن نعتبره تخصيص (لأمرهم) أى ان الولاية والقضاء والتشريع ليس من شؤون المسلمين التى تخضع للشورى بالمعنى المزعوم. أو نقول بتقديم الطائفة الاخرى على آيتى الشورى.

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٦٦

أما طوائف الروايات التى استدلت بها على نظرية الشورى وعمدتها ما ورد عن امير المؤمنين فى بعض احتجاجاته حيث يستند الى الشورى واختيار الأمة. وقبل الدخول فى تفصيل هذه الخطب واجوبتها نذكر ثلاث نقاط مهمة:

١- أن ما يظهر من كلام الامام مؤيداً به للشورى ومعتبراً أن سلطة الجماعة هو ما أسسه الاسلام فى الفقه السياسى هو من باب التنزل والجدل مع الخصم والزامه بما التزم به من نظرية الشورى، حيث إن الامام فى كل هذه الموارد كان يواجه من يتشبه بالشورى فهو عليه السلام يبين أحقيته حتى على مذهب الشورى.

٢- أن المستدل يأخذ بقسم خاص وقليل من كلام الامام عليه السلام بينما نجده يترك القسم الاوفر من كلامه عليه السلام الذى يبين أحقيته بموجب النص القاطع. ففى كثير من خطبه يبدأ عليه السلام ببيان أحقيته ووجود النص على امامته ثم يتعرض بعد ذلك لاثبات أحقيته على فرض التنزل وغض النظر عن النص، فنلاحظ المستدل يقتطع جزءاً من كلامه ويأخذ بالذيل تاركاً الصدر.

فمع قطع النظر عن هذا التقطيع الذى يؤدى بدلالة السياق نلاحظ انه يجب اعمال المعارضة بين كلا الطائفتين التى تنسب اليه الاستدلال بالشورى والتى يتمسك بها بدلالة النص. لكن المستدل حتى هذه المعارضة نجده يغفل عنها مع كثرتها وان الامام ما كان يترك أى فرصة الا ويبين فيها ذلك.

٣- من الثابت تاريخياً والذى لا مجال لإنكاره أن الإمام عليه السلام امتنع عن البيعة لأبى بكر حتى وفاة الصديقة الزهراء، وانه لم يبايع إلا مكرهاً، وهذا يدل على أنه ل يقبل شورى بنى ساعدة كأساس لانتخاب الخليفة، فكيف يُسند إليه القول بنظرية الشورى مع هذه المخالفة الشديدة.

ومن المصادر التى ذكرت عدم بيعة الإمام للأول:

- مسلم فى صحيحه كتاب الجهاد باب: ١ / ٧٢ / ٥: ١٥٣، الاستيعاب وأسد

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٦٧

الغابة فى ترجمة أبى بكر - كثر العمال ٣: ١٤٠، أنساب الأشراف ١: ٥٨٦. تاريخ ابن عسك ٣: ١٧٤ مسند بن حنبل ١: ٥٥، فتح البارى فى شرح صحيحه البخارى ٥: ١٤٣. سيرة ابن هشام ٤: ٣٣٨، الإمامة والسياسة ١: ١٢، مضافاً الى المصادر الخاصة التى تطبق على هذا الأمر.

- فى الخطبة (٢): «هم موضع سره ولجأ أمره وعيبه علمه وموئل حكمه وكهوف كتبه وجبال دينه بهم اقام انحناء ظهره وأذهب ارتعاد فرائص دينه..» ثم يصف آخرين اعداء آل محمد.. «رزعوا الفجور وسقوه الغرور وحصدوا الثبور لا يقاس بآل محمد من هذه الامة أحد، ولا- يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه ابداءً، هم اساس الدين وعماد اليقين إليهم يفىء الغالى وبهم يلحق التالى ولهم خصائص

حق الولاية وفيهم الوصية والوراثة الآن اذا رجع الحق الى أهله ونقل الى متقله».

وهذه الخطبة كانت اثناء انصرافه من صفين ففيها تصريح أن الحق كان مغتصباً والان قد عاد الى أهله، فهو تنديد بما كان قد جرى سابقاً مما يسمى بالشورى.

- وفي الشقشقية: «فيا لله وللشورى» فاذا كان هذا تعبيره عن الشورى بالمعنى المصطلح المزعوم وتقريره لها فكيف يكون قد أقر بالشورى. فالشورى في نظر الامام عليه السلام استصواب الرأى فى الامر المجهول الحال. «ومتى اعترض الريب فى مع الاول منهم حتى صرت أقرن الى هذه النظائر». اما اذا كان الامر بين ومعالمه واضحة لا غبار عليها فلا حاجة الى استصواب الرأى وما بعد الحق الا الضلال.

- وفى خطبته عليه السلام: «بنا اهتديتم فى الظلماء وتسمنتم ذروة العلياء، وبنا أفجرتم عن السرار..» (خطبة ٤).  
فبأى مناسبة يتعرض عليه السلام لحقه وحقوقه آله المغضوبه.

- خطبة ٨٧: «فأين تذهبون وأنى تؤفكون والاعلام قائمه والايات واضحة والمنار منصوبه فأين يتاه بكم وكيف تعمهون وبينكم عتره نبيكم وهم أزمه الحق. وهم اعلام الامامه الالهيه (٥)، ج ١، ص: ١٦٨

الدين والسنة الصديق أنزلوهم بأحسن منازل القرآن. وردوهم ورود الهيم العطاش..

ألم أعمل فيكم بالثقل الاكبر وأنزل فيكم الثقل الاصغر (اشاره الى حديث الثقلين) قد ركزت فيكم رايه الايمان ووقفتكم على حدود الحلال والحرام.

انظروا اهل بيت نبيكم فالزموا سمتهم واتبعوا اثرهم فلن يخرجوكم عن هدى ولن يعيدوكم فى ردى فإن بعدوا فابعدوا وان نهضوا فانهضوا ولا تسبقوهم ففضلوا ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا لقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وآله فما أرى أحد يشبهه منكم».

- خطبة ١٠٠: «ألا ان مثل آل محمد صلى الله عليه وآله كمثل نجوم السماء اذا هوى نجم طلع نجم فكأنكم قد تكاملت من الله فيكم الصناع واراكم ما كنتم تأملون».

- خطبة ٧٤ حينما عزموا البيعة لعثمان: «لقد علمتم أنى أحق الناس بها من غيرى ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا على خاصة».

- خطبة ١٠٩: «نحن شجرة النبوة ومحط الرسالة ومختلف الملائكة ومعادن العلم وينابيع الحكمة، ناصرنا ومحبنا ينتظر الرحمة وعدونا ومبغضنا ينتظر السطوة».

فهنا يظهر الامام وجود صنفان فى المجتمع الاسلامى وهذان تياران ليسا من جهة الدين فقط، بل تياران سياسياً ودينياً.

- خطبة ١٥٢: فى بيان صفات الله جل جلاله وصفات أئمة الدين:

«قد طلع طالع ولمع لامع وراح رائح واعتدل مائل واستبدل الله بقوم قوماً وانتظرنا الغير انتظار المجدب، وأن الأئمة قوام الله على خلقه وعرفائه على عباده ولا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه. وهذا معنى: من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية».

- الخطبة ١٥٤: فى فضائل أهل البيت عليهم السلام:

«فيهم كرائم القرآن وهم كنوز الرحمن ان نطقوا صدقوا وإن سكتوا لم يسبقوا، فليصدق رائد أهله وليحضر عقله وليكن من ابناء الآخرة فإن منها قدم واليهما ينقلب».

ففيها دلالة على العصمة وهى محصورة بهم.

الامامه الالهيه (٥)، ج ١، ص: ١٦٩

- الخطبة ١٧٢: «الحمد لله الذى لا توارى عنه سماء سماء ولا أرض أرضاً، وقد قال قائل: انك على هذا الأمر يابن أبى طالب لحريص،

فقلت: بل انتم والله لأحرص وأبعد وأنا أخص وأقرب، وانما طلبت حقاً لى وانتم تحولون بينى وبينه وتضربون وجهى دونه، فلما قرعته بالحجة فى الملاء الحاضرين هب كأنه بُهت لا- يدرى ما يجينى. اللهم انى استعديك على قريش ومن اعانهم فانهم قطعوا رحمى وصغروا عظيم منزلتى واجمعوا على منازعتى على أمر هو لى ثم قالوا: الا أن فى الحق أن تأخذه، وفى الحق أن تتركه..

فهل يوجد اصرح من هذا البيان على أحقيته ورفضه للشورى وما يسمى بسلطة الجماعة.

خطبة ١٧٨: «أيها الناس ان الدنيا تفر المؤمل لها والمخلد لها ولا تنفس من نافس فيها، وتغلب من غلب عليها وأيم الله ما كان قوم قط فى غض نعمه من عيش فزال عنهم الا بذنوب اجترحوها وإنى لاخشى عليكم ان تكون فى فترة (والفترة فى الاصطلاح المدة الفاصلة بين رسول ورسول بعده) وقد كانت أمور مضت ملتم فيها ميله كنتم فيها عندى غير محمودين ولان رد عليكم أمركم انكم سعداء وما على إلا الجهد ولو أشاء أن اقول لقلت عفى الله عما سلف».

وانظر ايضاً الى كتاب (٦٢) لأهل مصر مع مالك الاشرى وكتاب (٢٨) الى معاوية. وفيه يقول: «فاسلامنا قد سمع وجاهليتنا لا ترفع وكتاب الله يجمع لنا وما شذ عنا وهو قوله تعالى: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله».

وما ورد فى كتاب سليم بن قيس ص ١٨٢ فى جواب كتاب معاوية حيث طلب منه قتله عثمان ليقتلهم قال لمن حمل كتاب معاوية: «ان عثمان بن عفان لا يعدوا أن يكون أحد رجلين اما هو امام هدى حرام الدم. وواجب النصره لا تحل معصيته ولا يسع الأمة خذلانه أو امام ضلالة حلال الدم لا تحل ولايته ولا نصرته فلا يخلو من احدى خصلتين والواجب فى حكم الله وحكم الاسلام على المسلمين بعدما يموت امامهم أو

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٧٠

يقتل ضالاً او مهتدياً مظلوماً كان او ظالماً، حلال الدم او حرام الدم، ان لا يعملوا عملاً ولا يحدثوا حدثاً ولا يقدموا يداً ولا رجلاً ولا يبدؤا بشيء قبل ان يختاروا لأنفسهم اماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء والسنة.. ان كانت الخيرة لهم ويتابعوه ويطيعوه وان كانت الخيرة الى الله عزوجل والى رسوله فإن الله قد كفاهم النظر فى ذلك والاختيار ورسول الله قد رضى لهم إماماً وأمرهم بطاعته واتباعه وقد بايعنى الناس بعد قتل عثمان وبايعنى المهاجرون والانصار بعدما تشاوروا بى ثلاثة أيام وهم الذين بايعوا أبابكر وعمر وعثمان وعقد إمامتهم، ولى ذلك أهل بدر والسابقه من المهاجرين والانصار غير أنهم بايعوهم قبلى على غير مشورة من العامة وان بيعتى كانت بمشورة من العامة فان كان الله جل اسمه جعل الاختيار الى الامه وهم الذين يختارون وينظرون لأنفسهم واختيارهم لأنفسهم ونظرهم لها خير لهم من اختيار الله ورسوله لهم وكان من اختاروه وبايعوه بيعه وبيعه هدى وكان إماماً واجباً على الناس طاعته ونصرته فقد تشاوروا فى واختارونى باجماع منهم وان كان الله عزوجل الذى يختار له الخيرة فقد اختارنى للامة واستخلفنى عليهم وأمرهم بطاعتى ونصرتى فى كتابه المنزل وسنة نبيه صلى الله عليه و آله فذلك أقوى لحجتى وأوجب لحقى».

فهذه تدل على أن حجاجه بالشورى حجاج تنزىلى وان الشورى يجب أن تكون على ميزان، والميزان هو الضوابط العقلية والشرعية وليست سلطة الجماعة وأهواء الكثرة وانما تكون وظيفة الامه فى اكتشاف وجود هذه الصفات والضوابط فى المختار فليست الولاية والسلطة للشورى بل هى استكشاف.

ففى هذه الرواية يبين الامام أن البيعه على نحوين بيعه هدى وبيعه ضلال، فالبيعه اذا كانت على الموازين وكان الامام واجداً للشرائط فتكون بيعه هدى أما اذا كانت على خلاف الضوابط فانما تكون بيعه ضلال. ونلاحظ أن البعض اقتطع من هذه الرواية جزءاً استدل به على الشورى تاركاً بقيه الرواية التى توضح تمام موقف

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٧١

الامام عليه السلام.

ومما استدل به فى المقام ما ورد فى شرح النهج للمعتزلى ج ٧ / ٤١ ان طلحة والزبير قالوا للامام عليه السلام: اعطيناك بيعتنا على ألا

تقضى الامور ولا تقطعها دوننا وان تستشيرنا فى كل أمر ولا تستبد بذلك علينا. فقال عليه السلام: «ولو وقع حكم ليس فى كتاب الله بيانه ولا فى السنة برهانه لشاورتكما».

وقد استدل بها أيضاً على أن الشورى مشروعة فى منطقة الفراغ التشريعى حسبما يزعم من وجود ذلك الفراغ. وهذا الاستدلال ممنوع - بيان ذلك:

1- أن لو تقييد الامتناع للامتناع اى امتناع الجواب لامتناع الشرط فالعبارة تقييد أن مشاورتكما قد انتفت لامتناع خلو الواقعة من حكم فى كتاب الله والسنة والذى اوقع هذين الشخصين فى هذه الملاسة هو ان الخلفاء السابقين على الامام كانوا يستشيرون بعض الصحابة فى بعض الأحكام وفى كيفية اعمال المرجحات، أما الإمام فلم يقيم بهذا العمل، والسرف فى ذلك ان الاعتقاد الحق هو انه ما من شىء يقربكم الى الله إلا وقد امرتكم به، وما من شىء يبعدكم عند الله إلا وقد نهيتكم عنه، فالقاعدة ان لا تخلو واقعة من حكم لله إلا أن هذا الحكم قد يخفى على العقول القاصرة غير المطلعة، أما من له احاطة بأحكام الله وسنة نبيه ومن عايش النبى فى حله وترحاله لا يخفى عليه حكم حتى يحتاج فيه الى مشاورة البعض، نعم قد يكون للمشورة مجال فى باب تطبيق الاحكام الكليّة على مصاديقها واختيار أفضل الأساليب فى كيفية تطبيق الحكم الموجود إلا ان هذا بعيد عن مرام القائل اذ لا تكون الشورى منسئة للحكم حينئذ. ومما ذكره عليه السلام فيه تعريض لمن كان قبله حيث كثر جهلهم بالاحكام الشرعية وليست المسألة بالنسبة اليه عليه السلام من باب الاستبداد فى شىء.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 172

- ومما استدل به أيضاً ما أشرنا اليه من محاولة توسط بعض القراء بين الإمام ومعاوية والكتاب السادس فى نهج البلاغة والجواب عنه مضافاً الى ما مضى وإلى الاجوبة العامة وانه لم يرض بمن بايعه الانصار فى سقيفة بنى ساعدة انه اشترط لتحقق البيعة «فان اجتمعوا وسموه اماماً» فان الشرط المهم هو حصول الاجتماع المطلق ولا أقل عدم الاعتراض وهذا لم يحصل فيمن سبقه، أما معه عليه السلام فقد حصل ذلك الاجتماع ومن سكت فانه لم يعترض كعبدالله بن عمر وابوموسى وسعد بن أبى وقاص. ففى هذا التعبير تعريض بمن يشترط الاكثرية.

- ومما استدل به قوله عليه السلام: «اذا كان امراؤكم خياركم وأغنياؤكم سمحائكم وأموركم شورى بينكم فظهر الارض خير لكم من بطنها».

الظاهر ان هذا النص مقتطع من جواب الامام عليه السلام المتقدم لكتاب معاوية، وقد قام الشريف الرضى بتقطيع بعض النصوص لمناسبتها لأبواب مختلفة.

مضافاً الى أنه ذكر عنوانين امراؤكم خياركم وأموركم شورى بينكم فمورد الأمراء غير مورد الشورى وهما من واديان يختلف احدهما عن الاخر، وفى هذه العبارة أيضاً يرد البحث الذى ذكرناه فى «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» وان الاضافة لا تعنى أن لهم الولاية والسلطة فى كل شىء بل ما يضاف اليهم فقد يكون فى بعض الصور لا تكون لهم القابلية فى البحث فى هذا الأمر وهو خارج عن اختصاص الامة، كما يرد فيها نفس البحث فى لفظ الشورى وقد ذكرنا انها ندب وارشاد الى صياغة فكرية فى كيفية الاسترشاد فى الامور المختلفة واستصوابها.

- ومما استدل به ما ورد فى عيون أخبار الرضا عن الرضا عليه السلام عن النبى صلى الله عليه وآله: من جاء يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الامة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه فان الله قد أذن بذلك:

وهذا الحديث لا يدل على مرادهم أيضاً، وذلك لأنه مهما كانت النظرية

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 173

المدعاة فيجب على الأمة أن تقاوم امام الضلال الذى يتولى امورها غصباً بقوة السلاح، وفى هذا جواب على أحد نظريات العامة التى



اجازت تولى السلطة بالسيف، فالغاصب مهدور الدم حيث أنه قد غضب أعظم وأخطر الأمور في المجتمع الاسلامى وهو ولاية الامر، وقد عنى عليه السلام (من غير مشورة) الغصب وعدم رضا الناس به، لا أن للشورى سلطة وولاية في هذا الأمر، ولا دلالة فيه على ارادة اعطاء الشورى سلطة وولاية، وذلك لان نفي الشيء لا- يعنى إثبات ما عداه، لاسيما إذا كان محتملا لوجوه لكنه ذكرها من باب الحجاج مع القوم، والتعريض بسلطة بنى العباس وغيرهم الذين تولوا الامور بالسيف والقوة والقهر.

- ومما استدل به على الشورى ما ورد عن الصادق عليه السلام: «من فارق جماعة المسلمين قيد شبر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه» «من فارق جماعة المسلمين ونكث صفقة الامام جاء الى الله تعالى اجذم» اصول الكافي ١/ ٤٠٥.

وما ورد في النهج خطبة ١٢٧ «والزموا السواد الاعظم فإن يد الله على الجماعة واياكم والفرقة فان الشاذ من الناس للشيطان كما أن الشاذ من الغنم للذئب».

وهذه الروايات يتضح المقصود منها اذا عرفنا المقصود من الجماعة.

ففى رواية عن ابى عبدالله عليه السلام: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن جماعة امته؟ فقال: جماعة امتى أصل الحق وإن قلوا.

وفى اخرى قيل: يارسول الله صلى الله عليه وآله ما جماعة امتك؟ قال: من كان على الحق وإن كانوا عشرة.

وفى رواية عن الامام على عليه السلام: الجماعة أهل الحق وان كانوا قليلاً والفرقة أهل الباطل وان كانوا كثيراً.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٧٤

وعن الرسول صلى الله عليه وآله: ان القليل من المؤمنين كثير «١». وهذه الروايات واضحة الدلالة فى كون المدار هو على الصواب والسداد للأمر بحسب الواقع وعدم القيمة الموضوعية للكثرة بذاتها.

- ومما استدل به أيضاً الروايات الكثيرة الواردة فى فضائل الاستشارة والحث عليها فى كتاب الوسائل فى كتاب الحج فى أبواب أحكام العشرة باب ٢١-٢٦ ويلاحظ على الاستدلال:

أ- انها واردة بعموم يشمل الامور الفردية الشخصية التى ليس لها بُعد اجتماعى حيث لا توجد سلطة للجماعة على الفرد، فيجب ان يكون معناها الوحيد العام هو الاراءة نحو: «من لا يستشر ندم» «من استبد برأيه هلك ومن شاور الرجال شاركها فى عقولها» «ولا ظهر كالمشورة» «خاطر بنفسه من استغنى برأيه» فحينئذ الاستشارة هى اصابة الواقع والوصول الى نتيجة صائبة، وليس فيها جهة تحكيم سلطة الجماعة أو إرادة خارج إرادة الفرد، بل هى تمد جهة التفكير الانسانى بالاراء الاخرى فتمكنه من استكشاف اصوب الاراء.

ب- ان الروايات المذكورة تورد صفات فى المستشار من الورع والعقل و «ان مخالفة الورع العاقل مفسدة فى الدين والدنيا» وانها تارة تكون نافعة وتارة ضارة، واذا كانت بمعنى سلطة الجماعة فأى معنى للضرر والنفع، فالحق أنها نمط من التفكير، وفى بعض الروايات يشترط ان يكون المستشار حراً متديناً.

فلا ارتباط بين هذه الشرائط مع الحقوق العامة وانما تريد الروايات بيان من له اهلية الاستضاءة بخبراته وتجاربه، وان يكون رأيه الذى يدلى به خالصاً ومحضاً عن النزعات الاخرى. ولذا ورد «من استشار اخاه فلم ينعمه محض الرأى سلب الله

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ١٧٥

عزوجل رأيه».

- ومما استدل به ايضاً: «اذا خرج ثلاثة فى سفر فليؤمروا احدهم».. ونحوها مما ورد فى مصادر غير الإمامية كسنن أبى داود ٢: ٣٤.

وهذه الروايات لم يقل فقهاؤكم فيها بالوجوب، بل قالوا: انها من باب الندب فينظر الى ارجح القوم عقلاً فيؤمره ويستهدى برأيه، وفى كتاب الوثائق السياسية ص ١٢٠ فى معاهدته مع أهل مصر «وان ليس عليكم امير إلا من انفسكم او من اهل رسول الله صلى الله عليه و

آله».

وواضح منها ان الرسول قد خولهم في ذلك الطرف الزماني والجغرافي المكاني على أن يكون الأمر بيدهم في اتخاذ امير عليهم، ومفاده يدل على أن الامر لا يكون بيدهم ابتداءً بل بتحويل من الرسول.

ويلاحظ في هذه الطوائف أنها وردت بصيغ الاستشارة الاستفعال والمشورة مفعلة والشورى فعلى وهي كلها بمعنى واحد لاتحاد المادة. وفي نهاية هذه الروايات نذكر روايات صحيحة تؤكد ما ذكرناه من معنى الاستشارة:

١- صحيحة معمر بن خلاد قال: هلك مولى لأبي الحسن الرضا عليه السلام يقال له سعد، فقال: أشر عليّ برجل له فضل وأمانه، فقلت: انا أشير عليك؟ فقال- شبه المغضب-: ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يستشير أصحابه ثم يعزم على ما يريد.

٢- صحيحة الفضيل بن يسار قال: استشارني ابو عبدالله عليه السلام في أمر فقلت:

اصلحك الله مثلي يشير على مثلك؟ قال: نعم اذا استشرتك.

٣- في موثقة الحسن بن جهم قال: كنا عند ابي الحسن الرضا عليه السلام فذكر أباه عليه السلام فقال: ان عقله لا توازن به العقول وربما شاور الاسود من سودانه فليل له تشاور مثل هذا؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى ربما فتح على لسانه. قال: فكانوا ربما أشاروا عليه بالشئ فيعمل به من الضيعة والبستان.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 176

٤- وفي النهج ان الامام عليه السلام قال لابن عباس وقد اشار عليه في شئ لم يوافق رأيه: عليك ان تشير عليّ فإذا خالفتك فاطعني (١).

فالخلاصة التي نخرج بها من هذه الروايات الكثيرة هي أن المراد من الاستشارة والشورى والمشورة، هو المداولة الفكرية للوصول الى نتيجة أكثر دقة واقرب الى الصواب لا ان للمستشار سلطة وولاية على المستشار.

ونختم الكلام حول هذه الطائفة بالحديث حول قوله تعالى:

«فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ» فالآية تتناول قضية مهمة وتعالج وظيفة من الوظائف التي تهم المجتمع وهي وظيفة القضاء، وهي من الوظائف المشتركة بين افراد المجتمع حاكماً ومحكوماً فيجب أن يشترك الجميع في تطبيقها والعمل بها ولا ينفع الالتزام من طرف واحد.

وبيان آخر نشير إلى ان الوظائف والتكاليف سواء الاجتماعية او العبادية على نحوين: أحدهما ما يقوم به فرد واحد كما في الصلوات والعبادات المختلفة.

والنحو الثاني: الوظائف المشتركة كما في صلاة الجمعة حيث لا يكفي وجود الامام العادل لاقامتها بل يجب أن يتواجد افراد المجتمع لاقامتها، ويقع على عاتق كل طرف منهم قسم من اداء هذه الوظيفة المهمة السياسية العبادية، وهكذا الجهاد فهو وظيفة مشتركة بين الافراد والقائد، وهكذا في كثير من الوظائف التي تهم الاجتماع فلا بد من اجتماع واتحاد ارادات في الأطراف المختلفة لأداء هذه الوظيفة والقيام بالتكليف المراد. والقضاء الوارد في الآية الكريمة من هذا القبيل فإن الرسول الاكرم هو المنصوب من قبل الله قاضياً وحاكماً فيما شجر بين المسلمين،

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 177

لكن التحقق الخارجي لهذه القضية لا- يكون إلا اذا التزم المسلمون بذلك وهي وظيفتهم إذ عليهم واجب الرجوع الى الرسول فيما شجر بينهم وعليهم الالتزام بما يحكم به، وهذا لا- يعني أن رجوعهم اليه تنصيب منهم له صلى الله عليه وآله ولا- انه الذي اعطاه صلاحية القضاء، بل التنصيب وصلاحية القضاء هي من عند الله عزوجل وهذا مما اتفق عليه كل المسلمين فليس المراد من (يحكموك) هو انشاء منصب الحكومة لك، بل يعني اقدارك خارجاً تكويناً ومعاونتك على تنفيذ قضاءك وفصلك للخصومات

بينهم.

ونفس المعنى الوارد في الآية الكريمة يذكر في مسألة الشورى وألسنة بعض الروايات التي وردت بها صيغة: «ولأني المسلمون الامر بعده» «فانّ ولوك في عافية» «... ان تولوها علياً». فهو لا يعنى انشاء الامة للولاية وتنصيبهم للوالي بل هي في صدد وجود واجب وتكليف استغراقى على كل أفراد المجتمع بالرجوع لمن نصبه الله عليهم والياً وحاكماً، فالانصياع لاحكامه والانقياد لأوامره وظيفه افراد المجتمع، فكل من الطرفين يتحمل عبئاً من المسؤولية وشرطاً منها.

ومن هنا يمكننا ان نعود لاية: «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» فنضيف اشكالا مهماً الى الاشكالات السابقة وهو أن الامر المهم المسند الى المجموع يختلف تحديده ونمطه حسب نوعه وماهيته، فاذا كان الأمر يشمل مسألة الولاية والحاكمية فذلك بمفرده لا يدل على سلطة الأمة في امر الولاية بل يبقى السؤال والاجمال أنه ما هو طبيعة الامر المهم المسند اليهم وما هي وظيفتهم اتجاهه هل بنحو الفاعلية والاصدار والتنصيب أم بنحو القابلية والمتابعة والإعانة كأيدى وسواعد للوالي المنصوب من الشريعة المقدسة، أو ان الاية مهملة من هذه الجهة؟!

والمعهود في الشرايع السماوية كون دور المجتمع هو القبول والانصياع وقد جاءهم التأييب على التقصير في ذلك «أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٧٨

اسْتَكْبَرْتُمْ».

فتعاسهم عن اقامة صرح الهداية واستكبارهم عن متابعة الرسول سبب توجيه هذا الذم والتوبيخ للمجتمع.

وهذا هو طبيعة كل فعل مشترك بحيث يكون صدوره من طرف على نحو الفاعلية ومن طرف آخر على نحو القبول والانصياع. ومن هنا عندما يخاطب بعض الأئمة عليهم السلام الناس بأنكم ولتيمونا فهو صحيح من الجهة والحيشية التي ذكرناها وهي انكم عملتم بوظيفتكم التي أوجبها الله عليكم وهي الرجوع الينا، والامام على عليه السلام في رواية سليم بن قيس يذكر كلا الطريقتين ان كانت الخيرة للامة وان كانت الخيرة لله. وأنه الحق فالامة قد عملت بوظيفتها من الايتام وإعانة وتمكين ولّى وخليفة الله.

فهذان خيطان متقابلان أحدهما يسند الامر للأمة على نحو يكون لها الولاية وهو ما رفضناه منذ بداية البحث والآخر أن الامر بيد الله يجعله حيث يشاء وعلى الامة تطبيق ذلك خارجاً بنحو القبول والانصياع لأوامر من نصبه الله. وتمكينه من نفوذ قدرته التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وعلى ضوء ذلك اذا فسرنا (امرهم) بهذا النحو يكون كيفية تقبل هذا الامر وكيفية القيام بهذه الوظيفة المهمة تكون بالتداول والتشاور، والانصياع والمتابعة للقائد المنصوب ويجب أن يكون برزاهم.

وقد ورد عن الصادق عليه السلام: ان الأئمة أهل العدل الذين امر الله بولايتهم وتوليتهم وقبولها والعمل لهم فرض من الله «١».

وبهذا يتضح تمام المراد من آيات وروايات الشورى.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ١٧٩

وقد ذكرت بعض الاشكالات:

١- انه لو كان المراد من الشورى هو المداولة الفكرية فقط من دون لزوم اتباعهم فان عقد الاستشارة في الامور المهمة سوف يؤدي أولاً الى عدم تفاعل المستشارين في ابداء الرأي. وثانياً سوف يخلق مشكلة اجتماعية حيث تتعدد الاراء ولن يكون هناك حسم لهذا الامر المهم، بخلاف ما اذا قلنا بولاية الشورى والاكثرية فسوف تكون ضابطة وميزان الاكثرية هي لحسم مثل هذه المشاكل الاجتماعية الهامة.

والجواب عن هذا الاشكال يكون بملاحظة التطور الحاصل في حضارات المجتمع البشرى منذ بداية تكوّن أول اجتماع من الاسرة الى

القبيلة الى القرية الى البداوة الى التحضر والتمدن، وقد تعددت وسائل الاتصال بين أفراد الانسان خلال فترات التطور هذه، حتى أصبح مجتمع القرن العشرين والواحد والعشرين الميلادي قد طوى حضارة التكنولوجيا والتصنيع وحضارة الذرة، فانهى به المطاف حالياً الى حضارة المعلومات من الارتباط والاتصالات، والهدف من جعل الارتباط والاتصال هو محور حضارة هذا العصر هو سرعة انتقال المعلومات والأفكار بين أفراد الإنسان، وهذا يدل أن أحد أبرز وسائل السيطرة هي الهيمنة على المعلومات واستقصاء البحث. والقرآن الكريم قبل ما يزيد على الالف عام ندب الى هذا الأمر المهم، وأن يكون القائد مهيمناً على افكار الناس جامعاً لمعلوماتهم ومستمعاً لارائهم فهذا منهج مهم في حد ذاته لا يمكن الاستهانة به.

أما بالنسبة للنقطة الثانية فقد عولجت من جهتين، الاولى: ان أحد ثمار الشورى هو كون الجميع على مستوى من الوعي الثقافى والمعلوماتى بحيث يستطيع المشاركة فيما بهم المجتمع، وهذا أمر يقفز بالمجتمع على طريق الرقى، وبعد استقصاء الاراء المختلفة سوف يتضح لدى المستشار ولدى الاطراف الرأى المتين

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 180

من الهزيل.

ومن جهة أخرى تعمل الاستشارة على توحيد الارادة فى مجتمع المستشارين فقد عالجت نظرية الولاية بحصر الارادة والعزم بالشخص المنصوب خليفه لله تعالى «فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» فإرادته هي التي تكون لها السيطرة على جميع الارادات وتخضع لها كل الارادات، وكذلك الحال فى نائبه العام وهو الفقيه، وإن كانت ولايته على نطاق محدود بدائرة التطبيق للأحكام الشرعية فى مجال القوى الثلاث.

٢- وقد يشكك انه اذا كان المراد «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» هو الامر المهم الذى يمس المجموع فهذا يعنى انه من الامور الخطرة، فكيف ينسجم هذا مع كون الاستشارة فى نفسها مستحبة.

والجواب عنه ان الشورى تكون فى كل مورد بحسبه فان كانت فى الامور التي طبيعتها خطيرة وطبيعتها الغرض الشرعية فيها بالغ الأهمية عند الشرع، فان الشورى والفحص عن الصواب وواقع الحال تكون واجبة، ولا يمكن للقائد غير المعصوم النائب من قبله أن يستبد برأيه، كما لاحظنا فى فتوى الفقهاء فى باب الجهاد فمع ان الافتاء بالجهاد هو بيد الفقيه الا أنه ملزم بالرجوع الى اهل الخبرة العسكرية فى ذلك، وإذا لم يكن الامر المجموعى بهذا الوقع والخطورة فتكون الاستشارة نديبة وتكون فوائدها هو ما ذكرناه سابقاً.

٣- وقد استدل محمد رشيد رضا بذيل آية الشورى على سلطة الجماعة وولاية الشورى وذلك بقوله تعالى: «فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» حيث ان متعلق العزم غير مذکور فهو مطلق، لكن لما كانت الآية فى صدد بيان ما يميز رأى الجماعة فيكون المراد منه هو رأى الجماعة اى فاذا عزم على ما يرون وما يريدون فتوكل على الله.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 181

وهذا مردود حيث انه من الواضح ان العزم فاعله هو الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله والظهور العرفى «1» شاهد على ان المراد هو تصميم نفس فاعل العزم اى بعد ان نظرت أنت الى هذه الاقوال المختلفة والاراء المتضادة فاختر منها ما شئت واستصوب منها ما تراه مناسباً واعزم.

ويؤيد ذلك ما ورد فى الامر بالتوكل على الله وعدم خشية الآخرين، أى أن مورد العزم قد يكون على خلاف ما عليه اراء الاكثرية فتوكل على الله فيما عزمتهما كان ذلك وان كان على خلاف ما يرونه، وواضح ان الآيات الكريمة وردت فى غزوة احد حيث ظهر فرار بعض المسلمين وتخلف البعض الاخر عن ميدان الحرب، وطمعهم فى الغنائم، وسوء ظنهم بالله بعد ذلك، وتصديقهم موت رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا كله يدل على أن الرأى هو ما اختاره الرسول الاكرم وما عزم عليه بغض النظر انه وافق الاكثرية ام لا.

مضافاً الى أن الرسول الاكرم هو القسطاس المستقيم «مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى» والجادة الواضحة والذي يجب أن يتبعه الآخرون وقد امره الله عزوجل «فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ» عندما يحددون عن جادة الصواب، فكيف يتصور بمن يكون بهذه المرتبة وبهذا المقام يلزم بأن يتبع رأى الاكثرية والاعليية وإن كان على خطأ.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 182

### الخلاصة ...: ص: 182

ان التعبير بلفظ الشورى المشتق من تشاور واشتور، والاشارة والمشورة هي اراء المصلحة، وشاورته في كذا راجعته لأرى رأيه، وشرت العسل اشوره جنيته، وأشار بيده اشارة أى لوح بشيء يفهم من النطق.

فمادة الشورى تعطى معنى الاستفادة من الخبرات والعقول الاخرى لكي يكون العزم على بصيرة تامة، فهي نظير ما جاء من أن اعقل الناس من جمع عقول الناس الى عقله، واعلم الناس من جمع علوم الناس على علمه، فهي توصية بجمع الخبرات وتنضيج وتسديد الرأى وتصويبه بكشف كل زواياه الواقعية عبر الازهان المختلفة، وقريب من ذلك ما قاله اللغويين انها استخراج الرأى بالمفاوضة فى الكلام ليظهر الحق.

سواء كان الأمر بيد الفرد الواحد أم لا، كما هو الحال فى سلطة الانسان على أمواله اذا اراد ان يقدم على بيع او عقد معاملى، فان استبداده برأيه يؤدى به الى الجهالة بخلاف ما اذا اعتمد المشورة والاستشارة، ولكن ذلك لا يعنى فى وجه من الوجوه قط سلطة المشير على المستشار، أو سلطة المشير مع المستشار وانما يعنى اعتماد الوالى على منهج العقل الجماعى فى استكشاف الموضوعات والواقعات العارضة.

وهذا هو مفاد الروايات المستفيضة فى باب الاشارة والمشورة والاستشارة والشورى، أى التوصية باعتماد تجميع الخبرات والعقول، لا جعل السلطة بيد المجموع بل الفيصل والنقض والابرام والترجيح بين وجهة النظر يكون للولى على الشىء بعد استطلاعها على الآراء المختلفة، كما هو دارج قديما وحديثا فى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 183

الزعامات الوضعية البشرية حيث تعتمد على لجان وخبرات- مستشارين- «1» فى كل حقل ومجال مع عدم افادة ذلك لدى المدرسة العقلية البشرية ولاية لأفراد تلك اللجان يشاروكون فيها ذلك الزعيم.

ولذلك عد الفقهاء تلك الروايات المستفيضة أحد أنواع الاستخارة بل افضلها، والاستخارة هي طلب الخير لا تولية المشيرين مع المستشار، فلا يتوهم ان فتح باب الاستشارة والشورى فى الرأى لغو اذا لم يكن بمعنى التشريك فى الولاية وتحكيم سلطة المستشارين، إذ أى فائدة أبلغ واتم من استكشاف الوالى واقع الاشياء وحقائق الامور عبر مجموع الخبرات والعقول، واعتماده منهج جمع العلوم الى علمه، فان ذلك يصير نافذ البصيرة، سواء كان ذلك على الصعيد الفردى كولاية الفرد على أمواله أو على الصعيد الاجتماعى كولاية الشخص على المجتمع.

فمجيء مادة المشورة فى قوله تعالى يعطى هذه التوصية للمؤمنين فى التدبير، بأن يكون البت فيه بعد استخراج الرأى الصائب من العقول المختلفة بالمداولة والمفاوضة مع العقول الاخرى، اما من يكون له الرأى النهائى فليست الاية فى صدد، لاختلاف ذلك التعبير مع «وَأَمْزُهُمْ سُورَى» حيث ان اليد هي من أقرب الكنايات عن السلطة، وكذلك يختلف مع التعبير فى قوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، وغيرها من التعبيرات القرآنية والمتعرضة للولاية فى الاصعدة المختلفة.

ومما يعزز ما تقدم قوله تعالى: «فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 184

مُجَنَّاحَ عَلَيْهِمَا» فانه تعالى ندب الى التشاور بين الزوجين فى رضاءة الطفل مع ان ولاية الرضاءة ذات الاجرة بيد الزوج فقط، وان كانت الحضانه فى غير ذلك من حق الزوجة.

وكذا قوله تعالى: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ» ففیه ندبه من الله للرسول صلى الله عليه وآله الى مشورة المسلمين فى سياق الرأفة والرحمة بهم واللين معهم والعفو عنهم والاستغفار لهم، لا لتحكيم ولايتهم عليه صلى الله عليه وآله (والعياذ بالله) إذ ذيل الآية صرح بان العزم على الفعل مخصوص به صلى الله عليه وآله.

بل ان الامر بالتوكل فه اشعار بنفوذ عزمه وحكمه صلى الله عليه وآله وان خالف آراءهم، ولذلك ذكر أكثر المفسرين وجوهاً فى امره بالمشاوره.

احدها: ان ذلك لتطيب انفسهم والتألف لهم والرفع من قدرهم.

الثانى: ان يقتدى به فى المشاوره، كى لا تعد نقيصه لىتميز الناصح من العاش، وكتشاوره صلى الله عليه وآله قبل واقعه بدر- الكبرى والصغرى- وغيرها من الوقائع.

الرابع: لتشجيعهم وتحفيزهم على الادوار المختلفه والتسابق الى الخيرات والاعمال الخطيرة المهمة، وتنضيج عقول المسلمين وتنميتها، ولكى يتعرفوا على حمة قرارات الرسول وفعاله صلى الله عليه وآله.

ومن الغفلة الاستدلال بمورد نزول الآية فى غزوة أحد على كون الشورى ملزمة له صلى الله عليه وآله، بدعوى أن رأيه صلى الله عليه وآله كان هو اللبث فى المدينة وعدم الخروج، ورأى بقیة أصحابه على الخروج ومع ذلك تابع رأى الأكثرية وخرج الى جبل أحد. وقدمنا مفصلاً خطأ هذا الاعتقاد.

ومما يستأنس لكون معنى الشورى بمعنى المشورة والاستشارة لا تحكيم السلطة الجماعية أن الآية مكیة ولم يكن ثمة كيان سياسى للمسلمين، بل ان ظاهر

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 185

الآية ترغيب المؤمنین حين نزولها فى الاتصاف بتلك الصفات، فكيف يلتئم مفاد السلطة الجماعية مع ولاية الرسول صلى الله عليه وآله و آله المطلقة، ولذلك ترى أن كثيرا من مفسرى العامة فسروا الآية بمعنى الاستشارة واستخراج الرأى لا تحكيم السلطة الجماعية.

### مناقشة الاستدلال على نظرية التلغيق بين النص والشورى ... ص: 185

#### إشارة

قام بعض المفكرين بمحاولة الجمع بين ادلة التعيين والنصب- ككثير من الايات القرآنية الدلة على ان الامامة عهد وجعل الهى، وان المنسوب هو على عليه السلام وذريته- وبين ما يزعم من مفاد آية الشورى ودلالاتها على أن السلطة للامة، بأن مورد الادلة الاولى هو مع وجود المعصوم عليه السلام وتقلده للزعامة الاجتماعية السياسية، ومورد الثانية هو مع عدم وجوده عليه السلام كما فى زمن الغيبة.

وهذا الرأى مردود لأنه ان جعل المدار لسلطة الامة والشورى عدم تقلد المعصوم الزعامة بالفعل فذلك يعنى شرعية سلطة الامة فى الفترة التى كان فيها على عليه السلام مبعدا عن السلطة، وكذلك فى فترة ما بعد صلح الحسن عليه السلام الى عصر الغيبة، حيث انهم عليهم السلام لم يكونوا متقلدين بالفعل زمام الحكم، وهذا مناقض لمبدأ النص.

وان جعل المدار على وجودهم عليهم السلام وان لم يتقلدوا زمام الامور والحكم بالفعل، فوجودهم لا تخلو منه الارض «اللهم بلى لا تخلو الارض من قائم لله بحججه اما ظاهر مشهور او خائفاً مغموراً لكى لا تبطل حجج الله وبيئاته» «1»

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 186

ولا فرق بين حضور الامام وغيبته بعد كون عدم تقلده زمام الامور بالفعل غير مؤثر في كونه اماما بالفعل - بما للامامة من عهد معهود إلهي ذات شؤون عظيمة بالغئة - كما في الحديث النبوي المروي عن الفريقين «الحسن والحسين امامان ان قاما او قعدا» فقعودهما عليهما السلام بسبب جور الامة لا يفقد هما الجعل الالهى والخلافة الالهية على الامة.

وهل من الامكان ابداء الاحتمال انه (عج) في غيبته يفقد هذا المنصب والجعل الالهى، اذ هذا لا ينسجم مع مبدأ النص والتعيين، ومن هنا كان تمسك الفقهاء في نيابتهم في عصر الغيبة الكبرى بنصبه لهم نوابا في قوله المروي مسنداً في غيبة الشيخ الطوسى «واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله» فقوله عليه السلام «فانهم حجتي عليكم» استنباه منه عليه السلام للفقهاء.

وهل يتعقل ان يكون لله حجتان بالاصل في عرض واحد بالفعل، بان يكون الحجة في غيبته حجة بالاصل، ومنتخب الامة حجة اخرى بالاصل ولكن بالانتخاب لا بالنيابة عنه، ومن هنا كان دأب فقهاء الإمامية على ضوء مبدأ النص والتعيين ان ولاية الفقيه مستمدة منه عليه السلام وعجل الله فرجه الشريف في الغيبة لا انها للفقيه بالاصالة مع خلعه عليه السلام عن ذلك المنصب.

هذا ولا يغفل عن ان سبب عدم تقلده (عج) زمام الامور والحكم وعدم الظهور هو المذكور في قوله عليه السلام «لو كنتم على اجتماع من امركم لعجل لكم الفرج» ولذلك قال السيد المرتضى والخواجه وغيرهما ان سبب غيبته منا.

نعم اذا أمكن ان تخلو الارض من الحجة المعصوم، وان يترك الله البشر وحالهم مع قوانين دينه على اوراق وتكون يد الله مغلولة - والعياذ بالله تعالى - امكن حينئذ ذلك الاحتمال والجمع المزعوم بين الادلة.

ومن الطريف ان الدعوى المزبورة تدعن في طياتها بشروط المرشح بالانتخاب

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 187

من الفقاهة والكفاءة والامانة والعدالة والضبط وسلامة الحواس الى غير ذلك من الشروط التي لا تتوفر بنحو الاطلاق والسعة وبنحو الثبات الذي لا تزلزل فيه الا في المعصوم عليه السلام، وكان ذلك أوب الى النص مرة اخرى، اذ الاشتراط في جذوره تعيين.

نعم نصبه (عج) للفقهاء كنواب بالنيابة العامة قد استفيد من قوله «فارجعوا» الايكال للامة في اختيار احد مصاديق النائب العام الجامع للشرائطولا يعنى ذلك أن النصب بالاصالة من الامة بالذات، بل منه (عج) بالاصالة ومن الامة بتبع ايكال وتولية المعصوم لها، كما هو الحال في القضاء والافتاء عند التساوى في الاوصاف.

ولا يتوهم ان تولية الامة ذلك يلزمه امكان توليتها السلطة على نفسها بالاصالة من الله تعالى في اختيار خليفة الله في ارضه، إذ بين المقامين فيصل فاصل وفاروق فارق، حيث انه لا بد من العصمة في قمة الهرم الادارى للمجتمع دون بقيه درجات ذلك الهرم، اذ بصلاح القمة يصلح مجموع الهيكل.

كما لا يتوهم انه حيث لا بد للناس من امير برّ او فاجر تدار به رحى ادارة النظام الاجتماعى البشرى وهذه اللابديّة والضرورة العقلية التي نبه عليها على عليه السلام في النهج تقتضى تنصيب الامير على الناس بالذات بالاصالة من دون حديث النيابة عن المعصوم.

ووجه اندفاع التوهم: أن الضرورة العقلية تقتضى الزعيم، أما شرائط كونه امير برّ لا فاجر هو كون امارته من تشريع الله تعالى واذنه اذ الولاية لله تعالى الحق، والامارة تجرى على يد الفرد البشرى المخول منه تعالى في ذلك.

ولذلك ترى أن عدة من الفقهاء قدس سرهم استدلووا بتلك الضرورة في الكشف عن اذنه وتنصيبه للفقهاء باعتبار انهم القدر المتيقن، أو غير ذلك من التقريبات المذكورة

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 188

في كلماتهم.

وبذلك تنتهي الى أن الاية هي في صدد الاشادة بصفة ممدوحة مهمة في المؤمنين وهي عدم الاستبداد بالرأى، واعتماد العقل المجموعى فى استخراج الرأى الصائب وفتح الافق، وأما أين هي منطقة السلطة الجماعية وأين هي منطقة السلطة الفردية ومن هو من هم فذلك يتم استكشافه من مبدأ السلطات وهو الله تعالى ومن ثم رسوله صلى الله عليه وآله وخلفائه المعصومين، بالوقوف على حدود نصوص الجعل والتنصيب كما ذكرنا لذلك مثالا فى النائب العام والقاضى والمفتى.

والمهم التركيز على هذه الجهة فى الاية ان مادة الشورى هي لاستطلاع الرأى الصائب والمداولة مع بقية العقول، وفرق بين استطلاع رأى الاخرين وبين جمع ارادة الاخرين، فالاول هو موازنة بين الافكار والاراء من المستطلع والمستشير، والثانى سلطة جماعية، فلا يمكن اغفال التباين الماهوى بين الفكر والارادة، وان الشركة فى الاول لا تعنى الشركة فى الثانى بتاتا.

فالتوصية فى الاية هي فى اعتماد التلاقح الفكرى فى اعداد الفكرة، أما مرحلة البتّ والعزم والارادة فلا نظر إليها من قريب ولا من بعيد، ومجرد اضافة الامر الى ضمير الجماعة لا يعنى كونها فى المقام الثانى، بعد كون مادة المشورة صريحة فى المقام الاول.

بل غاية ذلك هي أهمية اعتماد المفاوضة فى استصواب الرأى فى الموضوعات التى تخص وتعلق بمجموعهم، هذا لو جمدنا على استظهار الموضوع المتعلق بالمجموع من لفظه (امرهم)، ولم نستظهر معنى الشأن من الامر- كما استظهره كثير من المفسرين- أى بمعنى شأنهم وعادتهم ودأبهم على عدم الاستبداد بالرأى واعتماد طريقة الاستعانة بالمستشارين.

ونكتة الاضافة الى ضمير الجماعة هي وحدة سوق الافعال فى الايات كما فى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 189

«وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ» «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ» «وَالَّذِينَ يَخْتَبِتُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ»، وأما لفظه (بينهم) فهي ظرف لغو متعلق بمادة الشورى لكونها مداولة بين الآراء ومفاوضة لا تقل عن كونها بين اثنين، فهي فعل بينى وفيما بينهم.

بعد هذا الاستعراض المطول للطائفة الاولى من ادلة نظرية الشورى بالمعنى المصطلح وهي ما ورد من الآيات والروايات من مادة الشورى والاستشارة توصلنا الى نتيجة ان مفاد الشورى هو بيان منهج عقلايى وهو جمع الخبرات والتجارب والاستضاء بمعلومات الاخرين. وان لا يكون اقدام على مهام الامور الا بعد المداولة الفكرية وهي بعيدة عن تشريع سلطة للجماعة بل تبقى السلطة لذلك الفرد الذى يقوم بغزبه هذه الاراء واختيار الأصح منها والأوفق مع ما عليه قواعد الدين. وهذا المنهج أصبح الان منهجاً حضارياً متبعاً بعيداً عن الدكتاتورية المطلقة والاستبداد بالرأى الواحد.

### ثانياً: عنوان الولاية والأمر بالمعروف ... ص: 189

وقد ورد ذلك فى آيتين:

أ- قوله تعالى: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (1)

أن الظاهر من الآية الكريمة اسناد الولاية الى الكل فالمولى هو الكل والمولى عليه كذلك فهي ولاية الكل على الكل وهذا يعنى أن أمر الامة بيدهم، وهذه الولاية تعم ولاية النصرة (2) وولاية الاخوة والمودة. والامر بالمعروف معنى عام شامل

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 190

(ويذهب محمد رشيد رضا الى ان الولاية معنى عام يشمل كل معنى يحتمله ولا يختص بأمر دون آخر) ويدخل فى هذا السياق جميع الآيات الواردة فيها معنى الولاية كما فى الانفال 8/ 73.

ب- «وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» (1)

فهو امر لكل المسلمين بأن تكون منهم جماعة خاصة وقوة معينة تأمر بالمعروف وتدير فيهم دفة الامور حيث ان الامر بالمعروف عام



يشمل كل ما فيه صلاح الأمة الاسلامية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في درجاته الأولى مثبت لنحو من الولاية من للأمر وللناهي على الطرف الآخر، فكيف في درجاته القصوى المستلزمة للضرب او المنع الخارجى بالقوة. وبتقريب آخر أن الأمر بالمعروف له صورتان، أحدهما: صرف الامر والنهي الانشائي والقولى والاخر: ان يراد منه الأمر التنفيذى وتطبيق ذلك المعروف والردع عن المنكر. فإن كان الأمر الأول فلا خصوصية فيه حتى تختص به طائفة معينة بل هو عام شامل لجميع المسلمين. فلا بد أن يكون المراد منه هو الصورة الثانية وحينئذ يتعقل تخصيصه بجماعة خاصة تقوم بهذا الامر. بل ان محمد رشيد رضا «٢» يرى أن هذه الآية في دلالتها على كون الشورى اصل الحكم فى الاسلام اقوى من دلالة آيتى الشورى. وفى كل ما ذكر نظر بيان ذلك:

١- مادة (اولياء) و (ولى) ورد استعمالها فى القرآن فى موارد كثيرة جداً «٣»

الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ١٩١

عديدة واختلفت معانيها تبعاً لموارد استخدامها، ويمكن من خلال نظرة عامة الى تلك الموارد القول ان اكثر مواردها التى بصيغة الجمع كان معناها النصره والمجبة.

والمراد من هذه الآية هو ذلك بقرينه نفس الآيات المحيطة بهذه الآية فإنها قد وردت ضمن آيات يقارن فيها الحق تعالى بين فئتين من الناس هم المنافقون والمؤمنون ومورد هذه المقارنة فى غزوة تبوك «١» حيث تخلفوا عنه صلى الله عليه وآله واستهزؤوا به فذكر ابتداءً وصف المنافقين بأن بعضهم من بعض يأمرن بالمنكر وينهون عن المعروف ويستمر فى ذكر صفاتهم وبعدهم عن الحق تعالى والعذاب فى الآخرة. وفى قبال هذه الفئة يقف المؤمنون وهم كالبنيان المرصوص فى توادهم وتناصرهم وتحابهم. ويذكر صفاتهم التى هى على طرف النقيض من المنافقين فهم يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر، وعندما يقال المؤمن ولى المؤمن معناه أنه ينصر اولياء الله وينصر دينه والله ولىه بمعنى أولى بتدبيره وتصريفه وفرض طاعته عليه.

وبقية الصفات المذكورة من عباداتهم اقامة الصلاة وإيتاء الزكاة واطاعة الله ورسوله. والنتيجة الآخروية وهى رحمة الله تعالى والوعد بالجنة وهذه كلها فى قبال صفات المنافقين.

فالمنافقون يأمرن بالمنكر والمؤمنون يأمرن بالمعروف.

والمنافقون ينهون عن المعروف والمؤمنون ينهون عن المنكر.

والمنافقون يقبضون ايديهم والمؤمنون يؤتون الزكاة.

والمنافقون نسوا الله فسيهم والمؤمنون يطيعون الله ورسوله وسيرحمهم الله.

والمنافقون وعدهم نار جهنم والمؤمنون وعدهم جنات تجرى من تحتها

الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ١٩٢

الانهار.

فالمنافقون كتلة واحدة لهم نفس الوصف والجزاء والمؤمنون بنصر بعضهم بعضاً ولهم نفس الوصف والجزاء.

فالآية الكريمة غير ناظرة الى الولاية بمعنى الحكم وادارة الشؤون كما هو مورد الاستشهاد بها.

ومما يدل على ما ذكرناه أيضاً أن اقامة الصلاة وإيتاء الزكاة واعمال فردية وليست متفرعة عن ولاية البعض على البعض، مضافاً الى أن ذيل الآية ويطيعون الله ورسوله فإذا كانت بصدد بيان سلطة الجماعة على مجموع الأمة فكيف يلتزم مع الحث على طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وانصياعهم ومتابعتهم.

٢- اما الآية الثانية فإن غاية ما تدل عليه أن الامة يجب عليها تشكيل مثل هذه الجماعة لتدير دفة الدولة، ولكن هذا لا يفيد أن السلطة من الامة بل السلطة تكون من قبل الله تعالى وأن التولية الفعلية العملية هى بيد الامة وهذه وظيفتهم من حيث أن الحكم وظيفه يقوم

بها الحاكم والمحكوم، فالحاكم تكون سلطته من قبل الله تعالى وعلى المحكوم الرجوع وتمكين الحاكم من ذلك. وبتعبير آخر أن الآية تبين الدور الذي يجب أن تقوم به الامة في مجال الحكومة وهو تمكين صاحب الصلاحية والسلطة لا ان التشريع والقدرة هو بيد الامة. فالآية لا تتعرض لهذا المقام بل تذكر ما هو تكليف الامة وكيف تتعامل مع مسألة الحكم وتمكين الحاكم.

٣- أن هذا الدور لا يعنى أن لها تحويل من تشاء وتسلمه على نفسها، كيف والآية تصف الجماعة الآخذة بزمام الأمور انها داعية الى الخير كل الخير لمكان اللام الجنسية أو الاستغرافية، أمره بالمعروف كل المعروف لمكان اللام أيضاً، ناهين عن المنكر كل المنكر لذلك أيضاً عن المنكر الاعتقادي او الاقتصادي او المالى او

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 193

الاجتماعى فى كل المجالات والشؤون، ومن الظاهر ان الداعى الى كل سبل الخير والامر بكل معروف دق او جل وعظم وتوقفه خبر بماهية المنكر، وحائزاً على العصمة العملية كى لا يتوانى عن الأمر بكل معروف والنهى عن كل منكر لا تأخذ فى الله لومة لائم، ولا يعدل به هوى عن ذلك. فتنحصر وظيفتهم أى الامة فى التكوين والرجوع الخارجى الى تلك الجماعة غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

٤- ان الآيات الحاصرة للولاية فى فئه خاصة تكون مفسرة وحاكمه فى الدلالة ومبينه للفئه الخاصة التى يجب على الامة الرجوع اليها وتمكينها خارجاً.

٥- ان فى الآية احتمالاً آخر وهو كونها فى صدد بيان الوجوب الكفائى للامر بالمعروف غير المشروط بالعلم بالمعروف بل العلم قيد واجب فيه وهو مغاير للوجوب الاستغراقى المشروط بالعلم بالمعروف نظير وجوب الحج الكفائى غير المشروط على كل المسلمين فى كل سنة أن يقيموا هذه الشعيرة لثلا يخلو البيت هو مغاير للوجوب الاستغراقى العينى المشروط بالاستطاعة. ويمكن تقريبه بأن الشرط العام الذى يذكره الفقهاء فى وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر هو العلم بأحكام الشريعة فالجاهل لا يتأتى منه ذلك. فاشترط العلم هو شرط وجوب وبضميمة أن التعلم لجميع الاحكام أو غالباً غير ما يتلى به نفس المكلف واجب كفائى فهذا يعنى ان الواجب هو قيام فئه من المجتمع بالتعلم المزبور فيتحقق موضوع الوجوب الآخر المشروط به وهو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

فالآية الكريمة محتملة أن تكون بصدد الاشارة الى ضرورة حصول ذلك التوجه لدى فئه من المجتمع للقيام بهذه الوظيفة نظير الوجوب الكفائى لإقامة الحجج غير المشروط بالاستطاعة لثلا يخلو بيت الله الحرام عن إقامة هذه الشعيرة ولثلا يعطل.

وبتعبير آخر اننا تارة ننظر الى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر بمعنى اقامه

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 194

العدل والحدود وحفظ النظام الذى هو وظيفة الدولة وتارة ننظر اليه بنحو شامل وعام لجميع الافراد والآية ناظرة الى الثانى والدليل على ذلك هو ما سبق الآية من قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ... وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا...» وهذه كلها ناظرة الى تكاليف اجتماعية يقوم بها افراد المجتمع ويتوجب على المجتمع اقامتها والعمل على ايجادها خارجاً، وان الآية ليست فى صدد بيان واجبات الدولة اتجاه المجتمع.

وقد ورد فى تفسير هذه الآية قوله عليه السلام: «انما الامر بالمعروف والنهى عن المنكر على العالم». فوجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر على هذا الاحتمال وجوباً كفائياً وهو واجب على الامة بنحو الكفاية.

ثالثاً: البيعة... : ص: 194

- ١- «إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا» (١)
- ٢- «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَشْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (٢).

### تقريب الاستدلال ... ص: ١٩٤

ينطلق المستدل من المعنى اللغوي للبيعة. فالبيعة الصفقة على ايجاب البيع وبايعته من البيع، والمبايعه عبارة عن المعاقده والمعاهده كأن كل واحد منهما باع

الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ١٩٥

ما عنده من صاحبه واعطاه خالصه نفسه (١).

فالبيع تمليك من جهة الباع للمشتري ونقل الولاية على هذه العين للمشتري ولا يصح البيع إلا ممن له الولاية والصلاحيه للتصرف في المبيع. والبيعة هي انشاء ولاية من المباع للمبايع على نفسه، واسناد هذه المبايعه للامه يدل على أن الولاية هي للامه وهي تنقلها الى الرسول صلى الله عليه وآله او للمعصوم في نظرية النص.

وقد استدل من الروايات:

- عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: ثلاث موبقات نكث الصفقة وترك السنة وفراق الجماعة (٢).

وقال العلامة المجلسي نكث الصفقة نقض البيعة وانما سميت البيعة صفقة لأن المتبايعين يضع احدهما يده في يد الاخر عندها. ويؤيد ما مضى السبر التاريخي حيث نرى الالتزام بالبيعة، فبيعة العقبه الاولى والثانية، وبيعة الامام على وابنه الحسن والحسين عليهم السلام. ومبايعه الامام الرضا عليه السلام وما ورد في مبايعه الامام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) (٣).

وتقريب الاستدلال بالروايات:

١- نفس المعنى اللغوي المتقدم والذي يجعل البيعة نوع تولية وانشاء ولاية فالطاعة وانشاء الولاية للحاكم في مقابل تقسيم بيت المال والغنائم كما يظهر من مفردات الراغب، وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته الفصل الثالث - فصل ٢٩ ان

الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ١٩٦

البيعة هي العهد على الطاعة كأنما المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وامور المسلمين وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهداً جعلوا أيديهم في يده تأكيد للعهد فأشبه فعل الباع والمشتري فسمى بيعه مصدر باع وصارت البيعة مصافحة بالأيدي.

٢- ما ورد من التعبير انه عهد الله وهذا ينسجم مع قوله تعالى: «لَا يَبَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ». ومنه يعلم ان الامامة والحاكمية تنوجد وتتولد من البيعة.

٣- ان السيرة العقلانية الجارية في فترة ما قبل الاسلام مقتضاها أن البيعة وسيلة لعقد التولية وتأمير الحاكم. وهذه الحقيقة والماهية أمضاها الاسلام.

٤- من تكرر السيرة على أخذ البيعة عند الاستخلاف يدل على ضرورة وجود نوع من المناسبة بين البيعة وبين تسليط وتأمير الآخرين، وهذا يدل على أنه كما نشئ بالتأثير والولاية بالنص فإنها تنشأ بالبيعة فكأنه يوجد طريقان لحصول التأثير والاستخلاف أحدهما النص والاخر البيعة، فإذا ما وجدا معاً فإن يكون من باب التأكيد والثبوت. كما في تولية الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله حيث لم يقل أحد أن توليه كان بالبيعة بل بنص الله عزوجل الذي أوجب حاكمية الرسول صلى الله عليه وآله وأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، كما أوجب رسالته ونبوته، أما كون البيعة له هي المنشئة لتوليه وإمرته فهي بعيدة عن أقوال العامة والخاصة، ومن ادعى ذلك من

المتأخرين فهو غن غفلة عن تلك النصوص ومخالفة لضرورة الذين عند الفريقين.

وفي هذا الاستدلال تأمل من جهات:

١- اننا نطلق من نفس مدلول البيع. فان المحققين والفقهاء «١» نصوا على ان البيع ليس من الاسباب الاولية لحصول الملكية فهو ليس كالحيازة والابتكار

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 197

والارث. بل هو يكون فرعاً عن ملكية سابقة، ففي الرتبة السابقة يجب ان يكون للبايع (المبايع) صلاحية وسلطان معين على مورد المبيعة ثم ينقله الى آخر.

فنفس دليل البيعة لا يدل على وجود تلك الملكية السابقة والسيادة السابقة للأمة.

اي اذا فرض كون سيادة موجودة فحينئذ تكون المبيعة نقل لتلك السيادة من الامة الى الحاكم «١»، ويؤيد ذلك ان نفس المعاني التي ذكرها اللغويون بعيدة عن انشاء الامرة والحاكمية بل غاية ما تدل عليه هو الالتزام ببذل الطاعة، وفي مسند أحمد بن حنبل قلت لسلمة بن الاكوع: على أي شيء بايعتم رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الحديبية؟ قال: بايعته على الموت. فلم تكن المبيعة على الترشيح او التولية.

٢- لو لاحظنا ما ذكر في الآيتين الكريمتين من مورد البيعة، وان المسلمين عندما بايعوا على ماذا بايعوا وان المؤمنات عندما بايعن على ماذا بايعن، هل بايعوا على امور لهم صلاحية تركها والالتزام بها فاختاروا الثاني. ام ان المبيعة كانت على الحاكمية.

اننا نلاحظ انه في الآيتين وفي غيرها لم يرد ذكر للحاكمية على الاطلاق، بل وردت المبيعة على المناصرة والالتزام بأمر أو جها الاسلام كعدم الشرك وترك الزنا وعدم العصيان، وهي أمور يجب الالتزام بها ويحرم عليهم تركها فما الذي أفادته البيعة؟ اذن البيعة تعبير ظاهري وخارجي عن ذلك الالتزام. فهي أولاً: لم يكن موردها الحاكمية فان حاكمية الرسول هي من الله، وثانياً: لم تكن فيه عملية نقل او انشاء ولاية على الاطلاق، وهذا يعني ان للبيعة معنى آخر ليس هو نفس المعنى المأخوذ في البيع.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 198

٣- النقض بالنذر والعهد واليمين فإن مورد هذه الأمور قد يكون المباحات وقد يكون الواجبات أيضاً، فالصلاة الواجبة والثابت وجوبها قبل النذر يجعلها المكلف مورداً للنذر وحينئذ يكون الوجوب أكد ويكون وجوبان، أحدهما: سابق على النذر، والآخر: لاحق عليه. ويفسر الفقهاء ذلك بانه انشاء عهد لله عزوجل ومورد البيعة قد لا يكون امراً اختياره بيد المكلف بل يكون من الواجبات ويكون النذر بها تعهداً زائداً. والبيعة كذلك فالمبايع يُنشأ التعهد بالالتزام حاكمية ذلك المبايع مع أن اصل الحاكمية ثابت في رتبة سابقة وليس سبب الحاكمية هو المبيعة بل قد تكون في بعض صورها أداء لامر واجب عليهم كما في مبايعة الرسول صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام.

فاليعة تكون نوع توثيق وزيادة تعهد وتغليظ التكليف والثبات على من نُص على ولايته. وغاية ما يفرق بينها وبين النذر واخويه، أن الاخير في الامور العبادية، والاول في الامور الاجتماعية والسياسية. ويشير لذلك عدة من الروايات منها موثقة مسعدة بن صدقة عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: انه قال له: ان الايمان قد يجوز بالقلب دون اللسان؟ فقال له: ان كان ذلك كما تقول فقد حرم علينا قتال المشركين، وذلك أنا لا ندرى بزعمك لعل ضميره الايمان فهذا القول نقض لامتحان النبي صلى الله عليه وآله من كان يجيئه يريد الإسلام، واخذه إياه بالبيعة عليه وشروطه وشدة التأكيد، قال مسعدة: ومن قال بهذا فقد كفر البتة من حيث لا يعلم. (البحار ج 68 / 241 نقلا عن قرب الاسناد للحميري) ومفاده: ان الايمان لو كان في القلب دون اللسان لتوجه النقض على رسول الله صلى الله عليه وآله - والعياذ بالله - في قتاله للمشركين اذ قد يكون آمن وتحقق الايمان في قلبه دون لسانه، ونقض آخر أنه لم يطالب صلى الله عليه وآله من أتاه يريد الاسلام بالتشهد بالشهادتين وأخذ البيعة بعد تشهده التي هي زيادة استيثاق وتأكيد للالتزام بالتشهد.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 199

4- ان ما ذكر من موارد المبيعة في الآيتين أمور يجب على المبيع الالتزام بها عند انشائه للشهادتين ودخوله في الإسلام ولا تحتاج الى البيعة لأجل ايجابها عليه، ففي بيعه الشجرة كان الجهاد مفروضاً على المسلمين قبلها وكان واجباً عليهم الاطاعة مما يدل على أن البيعة لم تنشأ اصل الالتزام بل هو تغليظ وتعهد ظاهري.

5- من المسلمات والبديهيات الدينية ان منشأ السلطة هو الله عزوجل (ان الحكم إلا لله)، وهذا لا يتلائم مع ما استدل به المدعى من أن ماهية البيعة هي نقل سلطة الفرد للمبيع وهذا يعنى وجود سلطنة للفرد على مورد البيعة في رتبة سابقة وهذا ينافى تلك المسلمة البديهية وان السلطنة لله عزوجل وقد استخلف الرسول صلى الله عليه وآله في أيام حياته.

6- ان القائل بالبيعة لا يقول بها بنحو مطلق بل يجعلها مقيدة بقيود أوجبها الشارع والعقل فلا تجوز بيعه الظالمين، وكذلك يجب توافر الشروط التي أوجبها الشارع في الوالى وتدور حول محورين هما الكفاءة والأمانة، وهاتان الصفاتان لا تكونان بنحو واحد عند كل الأفراد بل تختلف بنحو متفاوت، فإذا انطبقت على أحدهما دون الآخر فإن العقل سوف يعين من هو أكفأ وأكثر أمانة. وإذا ثبت توفر الصفتين بنحو تام الكمال الى حد العصمة بأدلة أخرى ونصوص تامة السند والدلالة- طبقاً لنظريته النص- فإنها سوف تكون هي المعينة. وعلى كل حال فإن التعيين إما أن يكون للعقل أو الشرع.

فيعود الامر الى ان الشارع هو الذى يعطى الصلاحية لا الفرد ويكون دور الفرد هو الكاشفية فقط.

7- ان الروايات طافحة بعبائر امثال «الأمر لله يضعه حيث يشاء»، وهذا يعنى ان البيعة ليست تولية وخصوصاً إذا لاحظنا ما دار بين الرسول صلى الله عليه وآله وبين عامر بن

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 200

صعصعة حيث دعاهم الى الله وعرض عليهم نفسه فقال له رجل منهم: إن نحن بايعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك، أيقون لنا الأمر من بعدك.

قال صلى الله عليه وآله: الأمر لله يضعه حيث يشاء.

8- ان البيعة نوع من العقود والعهود وهذا يعنى انها تصنف في باب المعاملات فيجب ان نعود قليلاً الى الادلة الواردة في باب المعاملات، فإن الفقهاء يصنفون الادلة هناك الى قسمين أدلة صحة وأدلة لزوم. ويعنون بأدلة الصحة هي الأدلة التي تتعرض الى ماهية المعاملة وحقيقتها وأنها صحيحة أم لا، والثانية تتعرض الى المعاملة الصحيحة وانها لازمة ولا يجوز فسخها. وبتعبير آخر الفرق بينهما موضوعاً ومحمولاً.

أما موضوعاً فموضوع ادلة الصحة هي الماهية المعاملية، بفرض وجودها عند متعارف العقلاء، وموضوع ادلة اللزوم هو المعاملة الصحيحة عند الشرع. أما محمولاً ففي ادلة الصحة المحمول هو صحة المعاملة واثبات وجودها الاعتبارى في اعتبار الشارع أما ادلة اللزوم فمحمولها هو لزوم المعاملة وعدم جواز فسخها، والتفريق بين هذين الصنفين من الادلة مهم جداً حيث لا يمكن التمسك ب «المؤمنون عند شروطهم»، اذا شك في صحة ماهية معاملية، فهي ليست من أدلة الصحة. بل من ادلة اللزوم التي يؤخذ في موضوعها ماهية معاملية أولية صحيحة ويتعرض لوصف يطرأ عليها وهو وصف اللزوم.

وبناء عليه يطرح التساؤل بأن ادلة البيعة اين يمكن تصنيفها في أدلة الصحة أم في أدلة اللزوم؟ بمقتضى التعاريف اللغوية وانها بمعنى العهد فانها تصنف في الثانية وهذا يعنى أن هذه الادلة لا تتعرض لمورد البيعة وان المبيعة لهذا الوالى صحيحة أم لا؟ بل يجب أن يثبت في مرتبة سابقة ومن أدلة اخرى أن التولية لهذا الشخص ممكنة وواجبة، ثم تكون البيعة نوع توثيق وتوكيد لذلك الأمر الثابت

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 201

سابقاً، فعنوان البيعة كعنوان العقد والشروط تعرض على ماهيات اولية مفروغ عن صحتها.

والخلاصة ان البيعة انشاء الالتزام بمفاد ثابت صحته في رتبة سابقة.

### نقض ودفع ... ص: ٢٠١

وهنا قد يورد نقض او تساؤل ان الرسول الاكرم صلى الله عليه و آله لم يهاجر إلا- بعد أن أخذ البيعة من اهل المدينة، وأن امير المؤمنين عليه السلام لم يرض أن يستلم السلطة إلا بعد البيعة، وهذان التصرفان يدلان على وجود خصوصية في البيعة. والجواب عن ذلك: أن الرسول الاكرم صلى الله عليه و آله قبل اخذ البيعة قام بالدعوة الى نفسه وبيان حقيقة رسالته فحصل انجذاب افراد المجتمع اليه ومن ثم أخذ منهم البيعة، وهكذا يقال في امير المؤمنين عليه السلام فبعد ايمان العامة بالامام على وأنه الشخصية التي تنقذهم من التفكك والانهار الذي صادف الدولة الاسلامية حصلت المبايعه.

فالغرض من المبايعه هو التغليظ والتوكيد وحصول الاطمئنان للرسول الاكرم حيث أنه ينتقل الى مرحلة المواجهه مع المجتمع المكي، فيجب ان يطمئن الى التزام جماعته وتعهدهم بذلك الالتزام.

وهكذا يقال في ولاية امير المؤمنين عليه السلام وولاية الحسن عليه السلام وبيعة أهل الكوفة وحواليها للحسين عليه السلام بتوسط نائبه مسلم بن عقيل، وهكذا يمكن تصوير اخذ البيعة للحجة المنتظر (عجل الله تعالى فرجه) فالبيعة في كل هذا ضرب من التوثيق والتغليظ في المتابعة.

- واما ما ورد في مبايعه المسلمين للرسول الاكرم في الحديبية فسيبه ان المسلمين لم يريدوا ايقاع الصلح مع المشركين خلافاً لرأى الرسول الاكرم صلى الله عليه و آله الذي كان يرى فيه انتصاراً للمسلمين واذلاً للكافرين حيث اعترفوا  
الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٠٢

للمسلمين بكيان ودولة، فيكون أكبر انتصار سياسى للمسلمين لكن غالبية من كان مع الرسول لم يتفطن لذلك، وازدادت الشقة بينهم، وبعد تمامية الصلح وقبل رجوعه للمدينة أراد الرسول أن يجدد المسلمون التزامهم وتعهدهم بمناصرته التي هي في الأساس واجبة عليهم بحكم وجوب الطاعة.

وما ذكر من الروايات الاخرى تؤكد كلها هذا المطلب.

- واما خطب الامام عليه السلام ففي بعضها يقيم الامام الحجة على مبنى الخصم وهو اعتبار البيعة شرط في تولى الحاكم وان كانت على خلاف ماهية البيعة وخلاف ما يعتقد به عليه السلام.

- واما قوله للذين تخلفوا عن بيعته: ايها الناس انكم بايعتموني على ما بويع عليه من كان قبلي وأن الخيار للناس قبل ان يبايعوا فاذا بايعوا فلا خيار لهم، وهذه بيعة عامة من رغب عنها رغب عن دين الاسلام واتبع غير سبيل اهله.

فبالاضافة الى ذلك الجواب فإن هذا المقطع من خطبته مقتطع من صدره المذكور في كتاب سليم حيث يتدأها: ان كانت الإمامة خيرة من الله ورسوله فليس لهم ان يختاروا وان كانت الخيرة للناس فقد بايعنى الناس بالشورى..

### رابعاً ... ص: ٢٠٢

الاستدلال بآيات كثيرة وردت في الكتاب العزيز يخاطب الحق تعالى الناس عموماً بوجوب الجهاد واقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقضاء واقامة الحدود «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» (١) . وقوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٠٣

نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (١)

«الزَّائِيَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ» (٢)

فاجلدوا ولا تأخذكم اقطعوا الخطاب فيها للمجموع.

«لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيُقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ» (٣)

. وغيرها من الآيات التي تخاطب الناس بما هو من وظائف الدولة.

وتقريب الاستدلال بها ان هذه الآيات تحدد وظيفة الانبياء والرسول بالتبليغ أما نفس الحكومة وادارة أمور المجتمع والوظائف العامة فهي للناس يجب عليهم القيام بها.

والجواب عنها:

١- قد ذكرنا سابقاً وظائف الدولة كجهاز لا يمكن أن يقوم به فرد واحد بل لابد أن يقوم به الجماعة والناس كافة، وبتعبير آخر إن الدولة والحكم جهدمشترك بين الناس والحاكم ولا- يستطيع الحاكم أن يقوم به بمفرده، ومن دون تفاعل الناس مع جهاز الدولة وطاعتهم له لا يمكن لهذا الجهاز أن يقوم بمهمته.

٢- لو سلمنا بدلالة الايات على المدعى فتساءل كيف يمكن للناس ان يقوموا بتلك المهام فهل يؤدونها بنحو المجموع وهذا غير ممكن بل لابد أن يكون هناك جهاز يتولى هذه المهمة، فمع قيام هذا الجهاز نتساءل ان الواجب هل يسقط عن الامة وبقية الناس؟ الجواب بالطبع لا، فالواجب يبقى مع وجود هذا الجهاز.

وبتعبير آخر ان وجوب هذه الأمور على الناس لا يعنى عدم وجود جهاز خاص يقوم بتنفيذ هذه المهام فانه يبقى على الناس الطاعة والالتزام بما يقرره هذا

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 204

الجهاز. فهذه الايات على فرض تمامية دلالتها لا تنافي وجود جهاز خاص يقوم بتنفيذ هذه الأمور.

٣- إن أى فعل له جهات ثلاثة أحدها ماهية الفعل وكيفية ادائه وشرائطه. والثانية الذى يقوم بالفعل، والثالث الذى يقع عليه الفعل (القابل).

والأدلة التي تذكر في بيان أداء وظيفة أو فعل ما، تكون في صدد بيان احدى هذه الجهات ولا يمكن الاستفادة منها في بيان الجهة الاخرى فقولته عليه السلام: نهى النبي صلى الله عليه وآله عن بيع الغرر، لبيان الجهة الاولى ولا يمكن الاستفادة منها لمعرفة شرائط المتعاقدين، وما ذكر من الايات في صدد بيان الجهة الاولى وهى ما هى الأمور التي يجب تنفيذها في المجتمع الاسلامى. أما من هو الذى يقوم بهذا العمل فإن الآيات غير متعرضة له. فهذه وظائف خاصة واجبة على عامة المجتمع بنحو الوجوب الكفائى وهو لا ينافى كونه واجباً عينياً على الزعيم والمدير والرئيس وهو نظير تجهيز الميت إذ أنه واجب كفائى على عامة المسلمين ولا ينافيه كونه واجباً عينياً على الولي او الوصى، وهذا النحو من الوجوب مشترك بين نظرية النص والشورى.

٤- ورد في ذيل آية سورة الحديد: «وَلْيَعْلَمِ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ»، فالآية الكريمة فيها دلالة واضحة أن الأمر في الواقع بيد الرسل والمبلغين عن الله وأن وظيفة الناس هى المناصرة والطاعة وليميز الله الخبيث من الطيب. ٥- إن المستدل استدل بظاهر هذه الايات وأن هذه الامور عامة للناس لكن غفل عن آيات اخرى كان المخاطب فيها الرسول صلى الله عليه وآله وحده «جَاهِدِ الْكُفَّارَ- فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْعَدْلِ».

وهذا يعنى انه لا يمكن الاغفال عن هذه الايات، ووضعها بجانب تلك الايات

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 205

حتى يظهر لنا ما هو الواجب على الامة، وما هو الواجب على المرسلين، ولا يمكن النظر اليها بنحو منفصل عن بقية الآيات التي تثبت الولاية ووظائف الولاية، وادلة الولاية لا تكون معارضة لهذه الآيات بل تكون قرينة على تعيين مفادها.

**خامساً: آيات الاستخلاف ... ص: ٢٠٥**

«وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ..» (١)  
 «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ..» (٢) «أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاً وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ» (٣)  
 . «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ» (٤)  
 . «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ..» (٥)

وتقريب الاستدلال بها بأن بنى البشر قد ولوا عمارة الارض من قبل الله جل وعلا ومن بين الأمور التي تقتضيها الخلافة هو تولى احدهم وتأميره واعطاء الولاية له.

وهذا الفهم للآية يقابله فهم آخر طبقاً لنظرية النص أن هذه الآيات هي اذن عام بالاستفادة من خيرات الارض وإعمارها في قبال بقية الكائنات التي ليست لها هذه القابلية ولم يفوض لهم تكويناً ذلك. اما الولاية الخاصة والتأشير فهو أمر آخر لا

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٠٦

يستفاد من هذه الخلافة العامة.

وهنا ملاحظات حول هذه الطائفة:

١- ان غاية تقريب هذه الطائفة لا يفوق ما ذكر من الآيات والوجوه السابقة من تكليف الامة بالوظائف العامة فيرد عليها ما أوردناه

هناك والوظيفة التي تظهرها هذه الآيات هي أن وظيفتهم اعمار الارض والاستفادة من مواردها الطبيعية في قبال الافساد والاهمال.

٢- يصرح كثير من المفسرين ان هناك نوعين من الاستخلاف احدهما عام يشمل جميع البشر والآخر خاص وهو الذي يتعرض فيه للولاية وهو خاص بمن يصطفيه الله تعالى (البقرة: ٣٠-٣٥)، وخص من اصطفاه بخصوصيات منع منها الاخرين كالعلم اللدني واسجد الملائكة له. وكذلك راجع سورة ص اية ٢٦ والنور آية ٢٥.

والآيات المذكورة في هذا الوجه هو في الاستخلاف العام وهو غير ناظر للولاية.

٣- ان آيات الخلافة العامة مدلولها هو تفويض اعمار الارض للبشر تكويناً، اما تشريعاً فانه لم يفرضها لمطلق البشر بل لمن توفرت فيه شرائط من قبيل التوحيد والعمل بأحكام الله وطاعته، وأن الله لا يريد صرف ومجرد الاعمار البشري المادي «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبَدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ» (١)

. وهذا وجه التعبير بالفی على ما استولى عليه الرسول صلى الله عليه وآله من أموال يهود خيبر ونواحيها، وكل مال للكفار لم

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٠٧

يوجف عليه بخيل ولا ركاب بمعنى المال الراجع فلم يعتبر للكفار صلاحية التملك، واعتبر لخليفة الله نبيه صلى الله عليه وآله ولاية الاموال العامة في الارض.

**سادساً: آية الامانة ... ص: ٢٠٧**

قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» (١)

. يوجد للآية تقريران:

الاول: ان يكون المراد من الامانة هنا هو خصوص الحكم بين الناس بقريته التفريع «وَإِذَا حَكَمْتُمْ» بمعنى ان الحكم بين الناس امانة، وأن من يملك تدبير هذا الحكم هو الناس حيث أنهم المخاطبون بذلك، فاذا ولى بعضهم على بعض يجب أن يحكموا بين الناس



بالعدل.

الثانى: ان الامانة وهى الحكم بين الناس بالاصالة، وعند وجود المعصوم فان الولاية تكون له بموجب النص، وعند عدمه فإنها تعود للامة.

وقوله تعالى: «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا» وقد فسرت الامانة تارة بالتكاليف وأخرى بالأحكام وعلى كليهما ينفع فى المقام، اذ تفيد شمولها للتكاليف الولاية وأنشطة الدولة التى هى نوع من التكاليف الكفائية فى المجتمع المدنى، فالامانة بيد الأمة اما بالاصالة مطلقه أى فى عرض النص أو انها فى طول النص.

والجواب عن هذا كله:

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 208

لو لاحظنا آية سورة النساء لوجدنا انها ابتدأت بضمير المخاطب «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ» وفى ذيلها: «يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» وقد تغير الاسلوب إلى الخطاب بالصفة، وهذا يقرب ما ورد من الروايات أن المخاطب فى الأولى هم ولاة الأمر، فالإمامة هى أمانة الحكم إلا أن المخاطب بها هم ولاة الأمر.

وفى الثانية خطاب الى عامة الناس لطاعة أولى الأمر. وقد ورد فى ذيلها رواية عن الباقر عليه السلام: «إن احدى الآيتين لنا والاخرى لكم» وقد ذهب بعض الكتاب إلى تفسير الرواية ان الآية الاولى هى للناس والثانية للأئمة. وهذا عجيب إذ أن الخطاب فى الثانية ب «يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا» وهو خطاب عام، والآية الاولى وان كان الخطاب فيها عاماً إلا انه لا يعقل توجيهه لكل الناس لأنه ليس وظيفتهم حكم كل الناس، وواضح أن المخاطب فيها هم الحكام.

وعلى فرض التنزل وان المخاطب فى الآية الاولى هم عامة الناس فهى أصرح على نظرية النص حيث يكونون مطالبين بأن يولوا عمليا ويمكنوا من هو أهل لذلك وهم الواجب طاعتهم.

أما بقية الآيات فهى بصدد بيان الأمانة العامة ومطلق التكاليف الفردية منها والاجتماعية، وليست فى صدد التعرض الى ولاية الامر بالخصوص.

وبعبارة أخرى أن ذيل الآية من لزوم طاعة أولى الأمر المقرونة طاعتهم بطاعة الله وطاعة رسوله - مما يدل على أنها متفرعة منهما لا من تنصيب الناس - شاهد على أن الأمانة والحكم بين الناس ليس من صلاحية الناس وتنصيبهم لاین اللانزم على الناس المتابعة والانقياد، ومن بيده النصب لا يكون تابعا منقادا، فالأمانة عهد الله الذى لا يناله الظالمين كما فى سورة البقرة لا العهد من الناس.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 209

### سابعاً: آيات تدل على نفى مسؤولية الرسول عن الأمة ... ص: 209

«مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا» (1)

، «وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ» (2)

، «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ» (3)

، «أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ» (4)

، «فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ» (5)

، وغيرها من الآيات ق 45، النحل 125، الغاشية 21، يونس 99.

وتقريب الاستدلال أن هذه الايات تحصر مهمة الرسول فى التبليغ وهداية الناس ونفى مسؤوليته عن تولى زمام الامنة وانه ليس مسؤولاً

عنهم اذا اختاروا طريقاً آخر، فهي تدل على انه ليس من مهام الرسول الولاية في الاصل.

والجواب عن هذا الاستدلال انه يجب ملاحظة شأن نزول هذه الآيات وملاحظة ما يحيط بها من آيات تكون قرينة على بيان معناها، حيث ان الآيات بصدد الإشارة الى مطلب مهم بعيد عما يشهدون بها عليه، وهو أن الايمان الذي هو مدار النجاة في الآخرة لا يمكن للرسول أن يلجأ أو يُقسر عليه «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ»، وكان الرسول صلى الله عليه وآله يتألم لما يرى من صدود المنافقين وهو الذي أرسل رحمة للعالمين، وما يتحلى به من رأفة وشفقة عليهم «لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ» «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ».

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢١٠

مضافاً الى ان الرسول كان رحمة للناس وكان يظهر شفقتة وحزنه حتى على المنافقين، وان الحفاضة والوكالة المنفية هي في مورد الايمان والدين لا في مورد ادارة المجتمع ونحوه، كما ان هذا التفسير لا ينسجم مع الآيات الصريحة بأن على الرسول اقامة العدل سواء في مجال الاقتصاد والاموال أو في الحقوق والمنازعات السياسية أو الفرديّة، والحكم بين الناس والقضاء شعبه ركنية من شعب الدولة. والآيات التي تأمر النبي بالجهاد «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ» فإنها صريحة في وجوب اقامة الحكم الاسلامي وحمل الناس على العيش في ضمن قوانين الدولة الاسلامية والتسليم الخارجي لهم، أما من جهة القلب والايمان الباطني فإن هذا أمر غير قابل للإكراه فيه، وفي هذا المجال نرى تلك الآيات التي تنفي مسؤولية الرسول صلى الله عليه وآله عنهم، أما الجانب الاول فإن الآيات صريحة في وجوب اقامة الحكم على الرسول صلى الله عليه وآله وجعل كلمة الله هي العليا.

ثامناً ... ص: ٢١٠

«إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّائِيُّونَ وَالْأَحْبَابُ بِمَا اسْتَخْفُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَمَّا تَخَشَّوْا النَّاسَ وَأَخْشَوْا وَلَمَّا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» استدلت البعض بهذه الآية الشريفة على ان الحكم عن طريق الشورى، وأنه يكون في طول النص حيث أن الآية ذكرت انه أنزل التوراة ليحصل بها الحكم وهو غير الهداية بل يشمل التشريع والقضاء، وهو للنبي أولاً ثم يأتي دور الربانيين وهي صيغة مبالغة، ورباني المنسوب الى الرب وهم المطيعون لله عزوجل طاعة خالصة غير مشوبة بمعصية غير المغضوب عليهم ولا الضالين وهم أوصياء كل نبي، ثم يأتي ثالثاً دور الاحبار وهم العلماء الذين عليهم مسؤولية استلام سدة

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢١١

الحكم وان هذه السنة الالهية في تولى الحكم جارية في جميع الاديان.

وهذا الحكم العام يستفاد من مجموعة من القرائن:

أ- قوله تعالى: «فَلَمَّا تَخَشَّوْا النَّاسَ وَأَخْشَوْا» فالمخاطب بها المسلمون وهذا يدل على جريان هذه السنة الالهية فيهم أيضاً.

ب- ان القرآن ليس كتاب تاريخ أو قصص بل هو كتاب اعتبار وتشريع، فكل ما يذكره إنما يأتي به الله عزوجل من أجل العبرة، والتشريعات تكون ثابتة ما لم ينص على خلاف ذلك. فهذه السنة العامة التي ذكرها القرآن في بني اسرائيل غير مختصة بهم بدليل عدم ذكر القرآن لهذا الاختصاص، بل ان ذكرها للدلالة على ارادتها من المخاطبين.

ج- الآيات الواردة بعد ذلك في بيان حكم أهل الانجيل إذ يعيد الحق سبحانه نفس المفاد حيث تنص على وجوب الحكم بما جاء في الانجيل «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» ومن ثم تستمر الآيات في بيان وجوب أن يحكم الرسول صلى الله عليه وآله بما أنزل الله.

والخلاصة: ان الآيات تبين سنة إلهية جارية في جميع العهود والأزمان وأنه اذا انزل كتاباً سماوياً فمراده من ذلك هو أن يكون دستوراً

إلهياً على الأمة أن يتخذوه في تصرفاتهم على كافة الأصعدة الفردية والاجتماعية والقضائية والتشريعية والولائية. وتظهر الآية تسلسل ترتب الحاكمية فهي للنبي ثم لوصيه ثم للأئمة والاحبار أي العلماء الذين هم جزء من الأمة، مع اشتراط توفر العلم والكفاءة والأمانة وهي امور لا ريب فيها.

وفي هذا الاستدلال تأمل ب:

١- إن الآية لا تنافي نظرياً النص بل تدل عليها، وذلك: لأن ايكال سدة الحكم للأحبار هل هو بالاصالة عرضاً مع الربانيين ام بالنيابة عنهم؟ والآية تصلح

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢١٢

للائتباط على كلا المعنيين.

٢- أن الترتيب في الذكر الوارد في الآية ليس اعتبارياً بل هو للدلالة على نيابة المتأخر عن المتقدم بمقتضى ولاية المتقدم ذكراً على المتأخر لأن المتأخر من رعية المتقدم، فتكون ولاية المتأخر متفرعة عن المتقدم، وحيث ان العلماء مستقى علمهم من المعصومين فتوليهم للحكم يكون بالنيابة عن المعصوم، والدليل على تسنمهم سدة الفتيا هو آية النفر «١» فاسناد سدة الفتيا للفقهاء هو من عصر الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله غاية أنه في طول المعصوم عن الرسول، حيث أن أصل العلوم كلها هي للرسول صلى الله عليه وآله وهو الذي يُطلع المعصوم عليها، وإن كان تشريع فتياهم أي الفقهاء هو من قبل الله عزوجل لكنها عن المعصوم عليه السلام عن الرسول صلى الله عليه وآله.

ان قلت: ظاهر الآية ان ولاية الاحبار ليست نيابة وذلك لأن الله عزوجل اسند الحكم اليهم فالتحويل هو من قبل الله.

قلت: إن لهذا نظائر كما في طاعة الله وطاعة الرسول، وولاية الله وولاية الرسول، فان المزاجه بين الولايتين لا يدل على انها في عرض واحد بل انها جعلت للمعصوم بتحويل من الله عزوجل استخلافاً. ومن نظائرها ما ذكر في موارد الخمس والزكاة وأصنافها فان الولاية على الأموال هي للرسول والمعصوم لا للأصناف، فالفقراء ليست لهم الولاية على اموال الزكاة.

ان قلت: هل تتصور- بناء على نظرية النص- ولاية الرسول صلى الله عليه وآله على المعصومين بعد وفاته صلى الله عليه وآله.

قلت: إن ولاية الرسول صلى الله عليه وآله باقية على من بعده حتى بعد وفاته وذلك لان الرسول الاكرم هو الطريق لوصول العلوم اليهم عليهم السلام ويذكر مضافاً الى نفوذ

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢١٣

أحكامه صلى الله عليه وآله في كل المجالات على من بعده الى يوم القيامة كمثال على ذلك ما جرى بين الحسين عليه السلام وابن عباس عندما سأله الأخير عن خروجه مع علمه بما فعلوه بأبيه وأخيه، فأجاب عليه السلام: إنه قد رأى النبي صلى الله عليه وآله في المنام وأخبره بالخروج الى العراق، حيث أن رؤيا المعصومين صادقة فهذه تمثل استمرار ولايته عليهم وبقاء تلك الطولية بينهم.

٣- قوله تعالى: «بِمَا اسْتِخْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ» فإن هذه العبارة في الآية ليست متعلقة بالأحبار بل متعلقة بالنبين والربانيين وذلك:

- ان مادة الحفظ واردة في القرآن غالباً بمعنى الايكال العهدي الخاص الشبيه بالتكويني من الله عزوجل الى الملائكة المسمون (بالحفظ)، ولفظة (استحفظوا) لم ترد الا في هذا المورد وهذا يدل على أن المراد منه هو العهد الخاص، ويقابل الاستحفاظ لفظ (التحميل) حيث ورد وصفاً لعلماء بنى إسرائيل في سورة الجمعة «مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا» فالتعبير بالحمل هو بمعنى ا لتكليف وهو غير الاستحفاظ والثاني ورد في علمائهم لا الأول.

- ورد عن الصادق عليه السلام في ذيل الآية: «الربانيون هم الأئمة دون الأنبياء الذي يربون الناس بعلمهم، والأحبار هم العلماء دون

الربانيين». قال: «ثم أخبر عنهم فقال: بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء ولم يقل بما حملوا منه- تفسير الصافي ٢: ٣٨.

وهذا أيضاً يدل على أن المراد من الاستحفاظ هو عهد خاص من الله عزوجل.

- وقد يتساءل عن السر في تأخير (بما استحفظوا) وإيرادها بعد الاحبار وكان الانسب ذكرها بعد الربانيين. والجواب عن ذلك:

أ- مثل هذا التعبير وارد في مواضع اخرى في القران مثلاً في سورة النساء (٧٢)-

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 214

(٧٣): «وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مِصْرَةٌ بِيَهُ قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيداً وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً». فجملة (كأن لم تكن بينكم وبينه مودة) متعلقة بالآية السابقة عندما يقول المنافقون إذا هُزم المسلمون الحمد لله الذي لم تكن معهم فوجود الفاصل لا ينفي الارتباط بين الجملتين.

ب- ان هذا التعليل بين ان المحورية والمركزية في الحكم للنبي والربانيين وذلك لأن لهم العهد الخاص من قبل الله عزوجل، ويكون موضع الاحبار هو النيابة عنهم، وبمنزلة الايدي والاعوان ولا يكونون مستقلين بالحكم والأمر بل يصدر الأمر عنهم، نعم يكون لهم نوع من الاستقلالية في ما لم يُنظَر بهم كما في ولاية الإمام عليه السلام لملك الاشراف فقد زوده بالخطوط العامة للحكم وعليه التصرف ضمن تلك الحدود ولا يرجع في كل صغيرة للإمام، وهذا مقام لا يعطى لكل أحد بل لمن يمتلك الكفاءة العلمية والأمانة ولذا عبر عنهم بالاحبار، فعدم الاستقلال بالولاية يرجع الى عدم توفر التعليل فيهم حيث ان منحصر في النبيين والربانيين.

٤- واخيراً يرد على المستدل بهذه الآية الكريمة للجمع بين الشورى والنص وانه مع انتفاء النص تصل النوبة للشورى، ان ذلك يتنافى مع ما هو مقرر في العقيدة الشيعية من أن الارض لا تخلو من حجة ظاهرة أو باطنة وان الولاية مع وجود المنصوص عليه تكون فعلية وليست اقتضائية ولا تقديرية، وهذا يعني ان موضوع النص لا ينتفى اصلاً حتى يمكن أن نفرض الشورى عند انتفاء النص، ولا يمكن اعتبار عدم تسلم الامام لسدة الحكم لجور الامة وضلالها لا يعني انتفاء النص فهو كما في تصريح الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله: الحسن والحسين امامان إن قاما وان قعدا.

وكذلك غيبة المعصوم لا تعني انتفاء النص لأنه موجود ومؤثر بتسديده للامة

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 215

وهدايته لها من ستار الغيب كما يظهر من الروايات الكثيرة في هذا المجال.

منها: قوله عليه السلام: انى لازلتم راعٍ لكم ولست بغافل عما يدور حولكم. فضرورة المذهب السائدة ان الفقهاء هم نواب الامام وشرعيتهم من شرعية الامام، لا أن لهم ذلك بالاصالة مع اختلافهم في مساحة تلك النيابة سعة وضيقة، وهذه النيابة للفقهاء بالنصب العام لا الخاص لجماعة واشخاص بخصوصهم، نعم أو كل أمر تعيين هذا المصداق النائب للامة، فهو نوع من التحويل سواء كان هذا الانتخاب بنحو مفرد أو لمجموعة واجدة لشرائط النيابة، وهذا نظير صلاحية القاضي فإنها استنباطية عنه عليه السلام إلا أنه جعل تعيين المصداق بيد المتخصصين.

وهذا المعنى ليس ايكالاً للامة باختيار القائد بمعنى ان الامة تختار من ينوب عنها، بل هو تفويض للامة في تعيين المصداق من بين هؤلاء العلماء. فما يذكره بعض المتأخرين من ان للفقهاء الولاية بالاصالة في عصر الغيبة مخالف لضرورة من ضروريات المذهب.

### تاسعاً: سيرة الأئمة عليهم السلام ... ص: 215

وقد ذكرت وجوه اخرى للدلالة على الشورى بعضها قد مضى في تضاعيف الاستدلال بالآيات السابقة.

١- الاستدلال بالسيرة: ان الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام جرت سيرتهم وعملهم على عدم استلام سدة الحكم إلا بعد حصول البيعة ورجوع الناس اليهم وإن الامام نقل عنه انه يكون وزيراً ومرشداً أفضل من أن يكون اميراً. وأن حكومة الرسول

صلى الله عليه وآله هي حكومة معنوية أقرب منها أن تكون حكومة سياسية. ولذا قيل ان الموروث من الرسول صلى الله عليه وآله ليس بذاك الحجم الذى يمكن أن يؤسس به دستور لدولة سواء فى الجانب القضائى او التشريعى او التنفيذى.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 216

1- ان الائمة عليهم السلام كانوا يتعدون عن السلطة ولا يسعون لاقامة الحكم بل على العكس كانوا يدفعون من يأتى لبياعهم. فالامام على عليه السلام عندما اتاه الناس لمبايعته صدهم وامتنع اول الأمر وهذا يعنى ان الامر بيد الامة فان انتخبتم فقد اصابت طريق الرشاد والصالح. كما ان ابا مسلم الخراسانى قد عرض الحكم على الامام الصادق عليه السلام وقد رفض ذلك، والامام الرضا قد عرض عليه المأمون الحكم وقد رفض فهذا يعنى انهم لم يكن يرون أنفسهم منصوبين من قبل الله.

2- ان السياسة وتسيير الامور ليست جزءاً من الدين والشريعة، بل هى امور عامة ترجع الى تقدير الناس وحسن رويتهم فالحكومة تستمد مشروعيتها من الامة والمجتمع.

3- ان المعصومين مبشرون ومبلغون وهداة، والنص على امامتهم يعنى وجوب الرجوع اليهم فى معرفة أحكام الدين أصولاً وفروعاً، وان الحكومة ليست تكليفاً الهياً وليس من مراتبه ومقاماته الحكومة ووضح مثال على ذلك انبياء بنى اسرائيل اذ لم يكونوا يديرون شؤون الناس.

4- ان الكتاب الكريم لم يحتوى الا على جزء قليل من أحكام الدولة.

5- ان مفهوم النبوة والامامة يعتمد على العلم الخاص وليس فيه دلالة او ايماء الى الحكم والولاية.

### والجواب عن هذه الوجوه ...: ص: 216

أولاً: قد ذكرنا سابقاً الجواب عن السيرة ونكره هنا:

1- ان الآيات التى تأمر النبى بإقامة القسط والعدل والقضاء والجهاد والنشاط العسكرى والدفاع عن المجتمع الاسلامى كثيرة وهذه خطابات لا تصلح إلا للحاكم والوالى، واما البيعة فقد ذكرنا نكتها وأنه لا يكفى مجرد التكليف من دون حصول

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 217

الوثوق والاطمئنان وقد ذكرنا ان البيعة ليست تفويضاً او توكيلاً بل هى اظهار الالتزام وأخذ العهد والتغليظ.

2- وهكذا فى سيرة الامام على عليه السلام فإنه فى كثير من كلماته يشير الى احقيقته بالخلافة والحكومة، وأن مماطلته فى استلام الخلافة بعد مقتل عثمان لحكمته تتضح لمن له أقل تتبع فى التاريخ، حيث أنه أراد قطع العذر لمن يشق عصا المسلمين والطاعة عليه وحتى لا يكون هناك مجالاً لمن أراد أن ينكث البيعة.

3- وقد يشكل بما روى عن الامام الحسين عليه السلام من أنه فى ليلة العاشر من المحرم قال لأصحابه: وإنى قد اذنت لكم فانطلقوا جميعاً فى حل ليس عليكم منى ذمام وهذا الليل قد غشيكم فاتخذوه جملاً.

4- وجوابه: أن الامام الحسين واجب النصره لأنه مظلوم فضلاً عن كونه إماماً مفترض الطاعة، فنصرته لم تجب بالبيعة فقط بل بدونها نصرته واجبة. وقد ذكروا وجوها لهذه المقالة منها انه أراد امتحان أصحابه ليعلم الثابت منهم عن غيره.

ومنها: أنه يكون إذن خاص منه عليه السلام حيث علم أن سوف يستشهد.

5- ومنها: ان اصحابه ليسوا كلهم على درجة واحدة من الثبات، فلذا تنقل بعض الروايات انه قد ذهب بعض منهم - ولكن يسير جداً - فهؤلاء لم يلزمهم بالبقاء.

ومنها: ان الاستشهاد معه عليه السلام مرتبة لا ينالها إلا من اتى نصيباً وافراً من المعرفة الحقيقية بمقامهم عليهم السلام ولذا كان هذا

التحليل هو لذوى النفوس الضعيفة التى ليس من مقامها الاستشهاد معه عليه السلام. وهؤلاء كانوا يظنون ان بقاءهم معه عليه السلام مرتبط ببيعتهم له فعاملهم الامام عليه السلام على اعتقادهم.

- اما بالنسبة للامام الصادق عليه السلام فلقد عرض عليه ابو مسلم الخراسانى البيعة ولكن الإمام رفض ذلك وسره واضح لأن ابامسلم لم يرد تحكيم وتولية الامام، وانما اراد التستر والاستفادة من شخصية الامام عليه السلام لأنه يعلم أن التغيير غير ممكن إلا إذا كانت الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢١٨

هناك شخصية ذات نفوذ وسلطة فى قلوب الناس والامام عليه السلام كان له احاطة بالأوضاع الاجتماعية وعلى دراية بخبايا ابي مسلم. ولذلك ما أن أعرض عنه الامام فبادر ودعى الى بنى العباس.

- اما بالنسبة للرضا عليه السلام فأولاً عندما امتنع عن قبول الولاية حقق هدفاً مهماً وهو اتضاح أن المأمون ولايته لا أساس شرعى لها. وثانياً عندما قبل الولاية تحت الإكراه والإجبار مع شرط عدم التدخل فى أمور السلطنة فانه يتجنب امضاء مشروعية افعال السلطنة الحاكمة حيث يتضح أن المأمون لا شرعية لسلطته حتى يوليه ولاية العهد. وبهذا يكون قد خلص من الهدف الذى توخاه المأمون من استغلال مكانة الامام الدينية فى دعم شرعية سلطته.

- أما ما استشكله البعض من انصراف الأئمة عليهم السلام عن الجانب السياسى وعدم سعيهم لإقامة الدولة والحكم فجوابه يتضح من خلال النقاط التالية:

أ- ان الأئمة عليهم السلام انصرفوا الى اعمال تعتبر أهم ملاكا من إقامة الحكم عند التزامهم وهى بيان أحكام الدين ومعارفه، أى تدبير الجهة العقلية والمعرفية عند الناس وهى مقدمة على تدبير الابدان، واضح أن نشر الدين وبيان الاحكام تعم منفعتهم جميع المسلمين فى كافة الازمنة، بينما تدبير الحكم وإقامة الدولة يفيد الاجيال المعاصرة لتلك الحقبة فقط فإذا دار الأمر بين النفع والفائدة الاطول زمانا مع آخر ذى فائدة اقصر زمانا فالتقديم للأول.

ب- ان المجتمع الاسلامى قد توسع بشكل كبير فى القرنين الاول والثانى وانفتح على حضارات مختلفة واختلط بأمم متعددة مما اثار جملة كبيرة من الاسئلة والاستفسارات والشبهات التى احتاجت الى اجوبة شافية دامغة لكل ما يمس الدين الحنيف، وقد عجزت الازدهان العادية التى تنهل من العلوم الكسبية عن الاجابة عليها واحتاجت الى من يكون له علم لدنى يجيب عنها، خصوصاً ان الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢١٩

الحركة المسيحية واليهودية لم تألوا جهداً على ضرب الإسلام فكراً وعقائدياً بعد أن عجزت عن الاطاحة به عسكرياً، فقامت بيث التشكيك فى معارف القران والجبر والتفويض وتجسيم الله عزوجل ومعاجز النبى صلى الله عليه وآله و...

ج- ان إقامة الحكم ورياسة الامة وظيفته مشتركة بين القائد والأمة فاذا لم تتمثل الامة للواجب الملقى على عاقتها من رجوعها الى الامام المعصوم فإنه لا يجب على الامام اجبارهم على ذلك. وقد تخاذلت الامة عن القيام بواجبها فاتجه الامام الى الوظيفة الاخرى.

- ان الائمة لم يغفلوا الجانب السياسى البتة، وكانوا لا يفوتون الفرصة من حين لآخر لاثبات أحقيتهم بالخلافة. فالامام الكاظم عليه السلام عندما حج هارون الرشيد وزار المدينة وجعل الاخير يسلم على الرسول: السلام عليكم يا بنى العم. قال عليه السلام فى السلام: السلام عليكم يا جداه. للإشارة الى ان المشروعية اذا كانت بالاقربيه فإننا اقرب اليه منكم. وغيره من مئات الوقائع التى رصدها التاريخ لهم عليهم السلام مع سلاطين بنى أمية وبنى العباس.

- ان الائمة عليهم السلام كانوا يمارسون نوعاً من الحكومة الخفية ويأمرون وينهون شيعتهم ومن هذه المواقف:

أ- نهى الكاظم عليه السلام لصفوان عن ايجار جماله- والتى كانت له أكبر مؤسسات النقل فى العالم الاسلامى آنذاك- للدولة الحاكمة آنذاك.

ب- جباية الاموال فى ذلك الزمان من الأمور المختصة بالدولة، ومع ذلك فانهم عليهم السلام كانت تجبى إليهم الأحماس

والزكوات، واتفاق الفقهاء على أنه مع حضور الامام لا تبرأ ذمة شخص إلا بتسليمها للامام عليه السلام. لما كان على بن يقطين يدفع زكاته للامام الكاظم عليه السلام مع كونه وزيراً للسلطان العباسي، حتى ان جواسيس بنى العباس خاطب يوما هارون بما مضمونه هل للمسلمين خليفتان تجبى لكل

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 220

منهما الاموال، وان الثاني هو موسى بن جعفر عليهما السلام، وان معه من شيعته عشرات آلاف السيوف تنصره. مما ينذر الخليفة العباسي بتنامي نفوذ الكاظم عليه السلام في المجتمع الإسلامي.

ب- نصب الوكلاء في المناطق المختلفة وهؤلاء يرجع اليهم الناس في كل من معرفة الأحكام وفي خصوماتهم القضائية وفي كل توابع ولواحق القضاء من انفاذ الاوقاف والوصايا وتقسيم الموارث وادارة اموال القصر وأخذ القصاص أو الديات وغيرها.

وكان النصب على نحو نصب خاص ونصب عام ونجد أن فقهاء الشيعة يجعلون المناصب ثلاثة: الافتاء- القضاء- المرجعية، حيث يرون لكل منها شروطاً تختلف عن الآخر وقد تتداخل بعضها وهذا التفصيل استفيد من روايات الائمة عليهم السلام فعن تقرير يرفعه أحد عيون الجاسوسية للدولة العباسية- يرويه لنا الكشي في كتابه الرجالي- يصف الشيعة في الكوفة انهم على ثمان طوائف أحدها زرارية بن أعين والآخرى مسلمية اتباع محمد بن مسلم وهشاميه اتباع هشام بن الحكم وبصيرية اتباع ابي بصير وهذا يذكر في الحقيقة تعداد الجماعات الشيعية التي ترجع الى فقهاء الرواة عن الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام كما نجد أن الائمة قد أجازوا اقامة الحدود بما يتناسب مع هذه الحكومة الخفية كالاب علي ابنه والزوج علي زوجته والسيد علي عبده.

ج- الممانعة من الجهاد الابتدائي مع السلطة الاموية والعباسية كما في رواية زين العابدين عليه السلام في الرواية المعروفة عندما اعترض عليه أحد أقطاب العامة قائلا- تركت الجهاد وخشونته ولزمت الحجج وليونته والله تعالى يقول: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ... هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» فأجابه عليه السلام اكمل الآية فقال: «التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 221

بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ» فقال عليه السلام:

إذا وجدت من هذه أوصافهم من المجاهدين فحينها لا ندع الجهاد والقتال، وهو عليه السلام يشير الى أن الفتوحات التي تقوم الدولة بها حينذاك هدفها لم يكن نشر الاسلام بل جنى الغنائم وتحصيل الجاه والاموال والجواري...

د- ما ورد في رواية ابن حمزة عن ابي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: من احلنا له شيئاً اصابه من أعمال الظالمين فهو له حلال وما حرمناه ذلك فهو له حرام. وهذه ممارسات ولائيه حكومية في تحليل ما يؤخذ من السلطة الجائرة التي كانت تقوم بجباية الاموال من خراج وزكاة ومقاسمة.

ه- الاشراف على تولى المناصب في الدولة القائمة من قبل بعض الشيعة حتى يسهل ادارة امور الشيعة. كما في الامام الصادق عليه السلام مع داود الزربي والكاظم عليه السلام مع علي بن يقطين، والصادق عليه السلام مع النجاشي في توليه للاهواز والامام الرضا مع محمد بن اسماعيل بن بزيع.

و- الاذن لاصحابهم في التصدي للفتيا.

ز- تقنينهم لبعض التشريعات الولائية التي هي مقتضيات منصب الحاكمية وليست تشريعات ثابتة. فكما في احياء الموات والامور الخاصة بها، والتفويض الخاص بالأراضي هو نوع من الممارسة الولائية وليس تشريعاً ثابتاً بدليل ما في بعض الروايات المشيرة الى أنه عند ظهور الحججة عليه السلام سوف يتغير هذا النظام في الاراضي.

ح- اعفاؤهم شيعتهم من اعطاء الخمس في بعض الموارد وفي بعض السنين كما في رواية علي بن مهزيار عن الجواد عليه السلام. وما

ورد عن الباقر عليه السلام في تقنين نظام التضمين وعدم ضمان الاجير.

ط- حث الشيعة على التمسك بالأحكام الخاصة بالمذهب من التولى والتبرى،

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٢٢

وعدم الولاء للسلطة الحاكمة وعدم مشروعيتها، من قبيل التقيء، ومتمعه الحج والنساء، واقامة الاحكام الفقهية الخاصة في الاعمال اليومية. وحث الامام الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام لاصحابه على اقامة الجمعة فيما بينهم.

وبنظرة استقرائية لأحد المجاميع الروائية القديمة أو لكتاب الوسائل مثلًا يجد الناظر مشجرة كاملة في الابواب الفقهية المروية لممارسات الأئمة عليهم السلام في المجال التنفيذى الولائى والقضائى فضلاً عن التشريعى، فرسم صوررة كاملة عن انشطة الحكومة الشرعية في كل المجالات التي تقوم بدورها في الخفاء عن الظهور أمام السلطة الظاهرية آنذاك.

ثانياً: الدين والسياسة:

اما ما ذكر من ان السياسة ليست من الدين وان الحكومة من الأمور الخارجة عن التكليف الالهى وان الكتاب غير حاوٍ لاحكام السياسة فيجاب عنه:

أ- ان القران عالج جوانب عدة من كيفية اقامة النظام في المجتمع، فوضع نظام الاحوال الشخصية، وقواعد القضاء وهذه القواعد التي تتفرع منها الاف القضايا الفرعية، وكذا الحدود الجنائية والتعزيرات، والجهاد وأحكامه والذي هو نظام علاقة المسلمين بالكفار وبأهل الكتاب في الحرب والسلم، والخطوط العامة للنظام الاقتصادى الذى تقوم عليه الدولة في دائرة القتصاد الكلى والجزء (الدولة والمدينة والريف) ونظام المنابع المالية العامة، وقد أعدت دراسات حديثة لاستخراج نظام القانون الدولى بين الدول من القران.

فهل يعقل ان يقال ان من اهتم ببيان هذه الموارد اغفل عن ذكر نصوص تتعلق بالحاكم وشروطه وتعيينه.

ب- ينقض على المستشكل بأن حكومة الرسول صلى الله عليه وآله في تلك الفترة الحرجة

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٢٣

وصلت وحققت الكثير من الاهداف والانجازات، فهذا يعنى أن هذا النظام مع وجود الشخصية المؤهلة قادرعلى تأدية وظائف الحكومة و تنفيذها بأحسن حال.

كيف وقد انتشلت المجتمع البدوى القبلى المتخلف الى درجة أعظم نظام دولة يناهض القوتين العظميين حينذاك الكسروية والقيصرية.

ج- إن القول بكون مشروعيه الحكومة مستمدة من الأمة يناقض فصل الدين عن السياسة، لأن المشروعية تعنى الأمر الذى شرعه الشارع واعتبره وصححه والذى لا حرج فى التعامل والأخذ به، فإذا كانت الحكومة المنبثقة من الأمة مشروعة أى اعتبرها الشارع، فكيف لاتعرض الشريعة للحكم السياسى، وكيف تكون تلك الحكومة تستمد كل صلاحيتها من الأمة دون الشارع، وبعبارة أخرى ما المعنى المحصل للمشروعية فى كلامه ان لم ترجع الى عدم التأثيم والعذر عند مالك يوم الدين، وأى معنى للحديث عن المشروعية حينئذ.

ثم ان مقتضى أن الله سبحانه وتعالى مالك للمخلوقين ولأفعالهم أن مبدأ وأصل الولاية هو لله تعالى وان كل الولايات تتشعب من ولايته «الولاية لله الحق» و «ان الحكم الا لله»، وهذا أصل غاية الأمر حيث جعل للإنسان الاختيار لا القسر كانت الولاية الربانية عليه من نمط تكوينى غير قاسر ونمط تشريعى اعتبارى قانونى فمنطق التوحيد ومنطق الشرعية الإلهية يبنى على أن أصل الولاية لله وأن كل شعبة لابد وأن تنتهى الى ذلك الأصل.

نعم، المنطق الوضعى غير المتقيد بالملة والنهج السماوى وأن للكون خالقاً مالكاً، يجعل مصدر الولاية هو الانسان وسلطة الفرد على نفسه، فيجعل من العقد الفردى والاجتماعى مصدر السلطات والولايات كما يفصل ذلك الدكتور السنهورى فى (الوسيط) فبين



المنهجين بعد المشرقين.

د- إن أحدث النظريات فى القانون الوضعى تشير الى أن تعيين القائد الذى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 224

تنتخبه الامه ليس اعتبارياً، بل يجب أن تتوفر فى القائد المواصفات والاهلية اللازمه التى وضعها الدستور من الكفاءة والامانه وغيرها. وحينئذ فاذا رشح من له هذه الصفات وانتخبته الامه يكون الانتخاب صحيحاً، فحقيقه الانتخاب هى استكشاف من ترى الامه ان توفر هذه الصفات فيه بنحو اكمل وافضل، فمنشأ ولايته هو توفر تلك الشروط فيه لا اختيار الامه وانما هو استكشاف فقط، وهذا يقترب من نظريه النص التى تدعى ان السماء هى التى تتكفل ببيان هذه الصفات وتحديدتها ويكون بيد الامه تشخيصهم فى الخارج.

وقد أثار هذا وأن الباحثون من فقهاء القانون الوضعى أن العقد ليس هو مبدأ نشوء السلطنة سواء على الأفعال أو الأعيان، بل السلطنة التكوينية على الأولى والحيازة أو العمارة للثانية هو المنشأ، وأما فقهاء الشرع من الفريقين فقد نصوا على لزوم امضاء الشارع لهذا الاعتبار البشرى للسلطة إذ ان لله ما فى السموات والارض. فلا يملك الفرد البشرى فى الاعتبار من الافعال والاعيان الا ما حدده الشرع له، لأن الشارع الاقدس مبدأ السلطات والولايات، لا أن الانسان فاعل ومالك لما يشاء ومطلق العنان، الا ما ينقله هو باختياره عن نفسه بالعقد الفردى او العقد الاجتماعى (الانتخاب) أو العقد السياسى (البيعه) الى الغير. فبين المنهج التوحيدى والمنهج الوضعى بون بعيد. وبذلك يتضح أن اساس الحكومه فى المجتمع بين المنهجين مختلف، فعند المنهج التوحيدى هو متشعب من ولاية الله تعالى على المخلوقات البشرى، وعند المنهج الوضعى هو مستمد من سلطة الفرد والأفراد على أنفسهم.

بل ان الدراسات القانونية فى الفقه الوضعى تكاد تصل كما ذكرنا آنفا الى هذه النتيجة وهى أن الاساس فى الحكومه هو حكم العقل الفطرى، وذلك لأن العقد الاجتماعى (الانتخاب) الناشئ من سلطة الفرد على نفسه لا يبرر حكومه الأغلبه

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 225

على الأقلية ولو بتفاوت يسير. وكذلك لزوم توفر شرائط فى الشخص المنتخب بالعقد الاجتماعى وليس هو من وضع سلطة الأفراد على أنفسهم، بل كلاً- الأمرين وغيرها من النتائج التى لا تتلائم مع فلسفة السلطة الفردية والعقد هى من قضاء العقل كمادة قانونية مرعية عند الكل. فمثلاً لزوم كون الرئيس المنتخب ذو خبرة وكفاءة عالية (العلم بمعناه الواسع) وذو أمانة فائقة (العدالة) واذا ترقى أصبحت عصمة) لا بد منه، وليس للفرد والأفراد تخطى هذا القانون تحت ذريعة السلطة الفردية المطلقة العنان، وهذا ما يقال من غلبة النزعة للمذهب العقلى فى القانون الوضعى الحديث على المذهب الفردى.

ومن ذلك يتضح أن العقد الاجتماعى والسياسى (سواء الانتخاب أو البيعة) ليس الا عبارة عن عملية توثيق وإحكام وعهد مغلظ للعمل بالقانون، سواء على المنهج التوحيدى الدينى او الوضعى أخيراً، فضابطه للصحة للحاكم ليس هو العقد السياسى بل هو توفر شرائط القانون الالهى فيه، أو الوضعى الالهى حيث انه يشعب الولاية من المالك المطلق الخالق طبق موازين الكمال والعصمة والاصطفاء، فهو يعين المصداق الذى تتوفر فيه الشرائط ويكسبه ولاية الحكم، وتكون البيعة والعقد السياسى معه من قبل الناس ما هو الا زيادة تعهد وإلزام بالعمل نظير النذر والقسم المتعلق بأداء صلاة الظهر أو صيام رمضان تغليظاً للوجوب.

وأما المنهج الوضعى فهو يترك مجال تعيين المصداق لاختيار الامه لكن يظل هذا التخيير له لون صورى غير واقعى فى حاله تخلف الشرائط والمواصفات فى الشخص الحاكم التى يعينها القانون، ويظل التخيير غير صائب فى حاله توفر الصفات بنحو أكمل فى شخص لم يقع عليه الاختيار، وهذا الجانب السلبي فى المنهج الوضعى قد عالجه المنهج الربانى الالهى بجعل الانتخاب بيد العالم بالسرائر وبمعادن البشر «وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ».

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 226

فكون العقد السياسى وثيقة إلزام والتزام وسبب لزيادة التعهد، لا انه عملية مولدة لصحة الشئ الذى تم التعاقد عليه بل الصحة

والسلامة آتية من الشارع أو القانون، وكون العقد هذا مفاده من اوليات الأبحاث القانونية فالعقد السياسى والبيعة لا يؤمنان صحة الانتخاب وسلامة المنتخب والمبايع، وانما الذى يؤمنه تعيين الشرع فى المنهج التوحيدى والقانون فى المنهج الوضعى. فالعقد لا يؤمن الصحة والسلامة، وهذا ما نجده عند فقهاء القانون من تمييزهم أدلة الصحة عن أدلة الزوم.

ثم كيف يتلائم قول القائل بأن الحكمة الإلهية فى المعصوم عليه السلام هى تجسيده للقانون الإلهى على كل الاصعدة السياسية والاجتماعية والفردية وغيرها، مع قوله بعدم نصب الشارع له حاكماً ووالياً على الأمة، وهل يكون ناطقاً حياً بالقانون الا يجعل الزعامة له على الأمة.

هـ- إن من الضرورى معرفة الفرق الجوهرى بين القانون الوضعى والقانون الإلهى، ففى القانون الوضعى يكون المحور هو الفرد والانسان بما هو هو، وفى القانون الإلهى يكون المحور الله جل وعلا أو الفرد بما هو عبد لله، وهذا المائز مهم جداً فى فهم عملية التقنين وما يمكن أن يوضع ويقنن إذ يضيف آثاره على بنوده والأهداف المتوخاة.

ففى القانون الإلهى يكون الالتفات الى القوى الناطقية والإلهية فى الانسان، وفى الوضعى يكون الالتفات الى القوى النازلة والحيوانية له، ولذا تكون نظرية النص اكثر انسجاماً مع القانون الإلهى. ونظرية الشورى تنسجم مع القانون الوضعى حيث تجعل السلطة للفرد.

وفى القانون الوضعى تختلف الرؤية الكونية، وفى القانون الإلهى تراعى الكمالات التى توصل الى الحق تعالى وهى غير محدودة. ومن هنا يمكننا القول ان

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٢٧

هناك مائزين جوهرين بين نظرتى النص والشورى:

- ان نظرية الشورى تكاد تشترك مع القانون الوضعى من زاوية فصل الدين عن السياسة، حيث ان الدين لا يقع منهاجاً وتقنياً للنظام السياسى الحاكم، لأن النظام المتكامل هو الذى يتكفل بنصب الحاكم وبيان خصائصه وشروطه وامتيازاته، بخلاف نظرية النص التى تتكفل هذه الجهة وتطرح نظاماً سياسياً تاماً يعتمد على أسا الوراثة الملكوتية والتنصيب والتأهيل السماوى.

- ان أصحاب نظرية الشورى يجدون فراغاً كبيراً فى التشريع اذ انهم يعتمدون على ظاهر الكتاب وما ورد عن الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله، أما أصحاب نظرية النص فالتشريع لديهم مستمر عشرات السنين على يد الأئمة المعصومين الذين أثروا الفكر الاسلامى بالتشريعات المناسبة، وأكملوا مسيرة الرسول الأكرم واستخرجوا كنوز القرآن الكريم التى لا تفتح للأذهان العادية ولذا يكون اندماج الدين فى السياسة واضح وجلى.

و- ما ذكر من خلو الكتاب الكريم من النصوص المتعلقة بالسياسة العامة باطل، لكن قد يقال بأن السياسة ليست هى معرفة تلك الأمور الكلية، بل هى فن من الفنون قائم على الفصل بين الجزئيات المختلفة التى تحتاج الى كياسة وخبرة وتجربة والسائس يكون مؤهلاً إذا حصلت لديه تلك الممارسة، ولذا صنف الحكماء السياسة فى باب الحكمة العملية.

والجواب عن هذا:

- أن السياسة كما لها جانب عملى فإن لها جانب نظرى أيضاً، وتحكمه اصول كلية وهذه الأصول الكلية موجودة فى الدين (وقد أوضحنا ذلك مفصلاً فى بحث الاعتبار والحسن والقبح) ثم ان الدين لا يختص بالأمور النظرية العقائدية فقط بل يرتبط بالجانب العملى وفروع الدين تمثل هذا الجانب.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٢٨

- إن السياسة علم يدرس فى الجامعات الاكاديمية ويحتوى على كليات مسطورة فى الكتب. نعم الجانب التطبيقى منها يعتمد على الخبرة والكياسة، وفى نظرية النص يكون المعصوم هو صاحب الخبرة حيث أن علمه اللدننى لا حاجة معه الى اكتساب خبرة من الأجيال البشرية لما قد يصوره البعض فى غيبة الحجة عليه السلام «وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا»، والعلم نور يقذفه الله فى قلب من يشاء وما التجارب

والممارسات إلا معدات لذلك الفيض الالهي. هذا بجانب علمه المحيطاً لموضوعات بتسديد من البارئ وترفره على كمال الصفات في قواه النفسية الاخرى.

ثالثاً: ان الانبياء لم يكونوا هداة ومبلغين فقط بل يديرون دفة الحكم والاية المذكورة في سورة المائدة (44) أوضح دليل على ذلك غاية الأمر ان الانبياء في اداء هذه الوظيفة بالذات يحتاجون الى مؤازرة الناس واقدارهم وبدون رجوع الناس اليهم لا تتم هذه الوظيفة. رابعاً: ما ذكر من أن الحاكمية خارجة عن معنى الامامة والنبوة باطل وجوابه يتضح من قوله تعالى: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا»، «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ»، «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ»، «يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ»، «وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ»، «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ»، «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ»، «وَاغْلَمُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ»، «مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كُنْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»، «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ» فكل المنابع المالية العامة والضرائب المالية هي بيد الرسول صلى الله عليه وآله والإمام، مضافاً الى آيات

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 229

الولاية العامة الكثيرة «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ»، «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» وغيرها.

خامساً: النص والعقل: ان القول بالحاكمية التعينية يلازم ويسوق الى الحجر على عقل الانسان وفكره وتقييد لسطة العقلاء، فحتى في المعصوم يحتاج الى انتخاب الناس وإلا فالولاية عليهم من دون الانتخاب هو حكم بقصورهم العقلي. وتعبير آخر فإن النص يحمل في طبيعته التناقض وذلك لأن جعل الولاية يقتضى التعين، والقيومة موردها القصور والحجر وكونهم قُصر يعنى عدم جواز توليتهم وتنصيبهم مع أنها وظيفتهم، فالتولية يلزم منها عدمها. ومع افتراض ان الناس عقلاء فلا معنى لجعل الولاية عليهم فالعصمة التي في الأئمة هي عصمة التبليغ والهداية لا الولاية الحاكمية، والجانب السياسي في حياة الانسان أمر دنيوي لا يرجع فيه الى السماء والحاكم ليس إلا وكيل عن الجماعة في ادارة شؤونها.

وجوابه: ان يكون الانسان عاقلاً لا يعنى أن له الولاية المطلقة على نفسه وعلى كل جزء من بدنه، بل ان الولاية المطلقة هي لله عزوجل وتتصل به ولاية الرسول والامام أى المعصوم فبمجرد كونه عاقلاً لا يعنى عدم ثبوت ولاية عليه من أحد، بل إن هذا العقل ينقصه الكثير الكثير لى يحيط خبراً بكافة الامور غير المتناهية سواء المحيط به أو داخل ذاته، فولاية الله ورسوله وخليفته هي ولاية الحكيم المطلق على العاقل بعقل محدود في حدود نسبية يسيرة.

فلو قلنا ان الولاية تابعة لمدى عقلانيته لازمه أن تعطى الولاية للاخرين في الامور التي لا يحيط بها عقله. فتبين أن صرف ثبوت الولاية لأحد على أحد لا يعنى أن الاخر محجور عليه. بل للفرد العاقل ولاية في حدود عقلانيته، والمعصوم عقله محيط بجميع الامور فولايته أقوى من ولاية الانسان على نفسه. «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ»، مضافاً الى أن المستشكل يرى أن الفرد عندما ينتخب

اخر

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 230

ويعطيه الولاية على نفسه فهذا لا يجعله متنافياً مع عقلانيته، والبعض فراراً من هذا الاشكال ذهب الى ان الحكم والانتخاب هو وكالة وليس ولاية، لكن الصحيح انه لا يمكن تصوير الوكالة بالمعنى المصطلح الجارى عليه في باب المعاملات وذلك لأن الحاكم يقوم بالزام المجتمع بنوع خاص من القوانين والتصرفات ولا يمكن تصوير ان الوكيل يُلزم الموكل بما لا يريد فضلاً عن لزوم هذه الوكالة. إذ مقتضى أن الوكالة جائزة هو أن الامة يمكن ان ترجع في اختيارها حتى من دون سبب وهذا لا يقول به أحد في هذا المقام.

مضافاً الى العديد من الشواهد التي لا تنسجم مع الوكالة الاصطلاحية كالتعبير عنها بالنيابة والتولية. والقسم الدستوري الذي يؤديه

الحاكم، وعدم امكان الحاكم الثانى ابطال أعمال الحاكم الأول. وغيرها من الشواهد الكثيرة التى تبطل كون الحاكم وكيلا عن الفرد. وعلى كل تقدير يبقى المجال امام الولاية فاذا كان القول بأن نقل ولاية الفرد على نفسه بنفسه لا تنافى عقلانيته فكذلك جعل الوالى من قبل الله لا ينافى عقلانيته.

سادساً: النص والاستبداد: إن البعض ذكر أن نظرية النص تودى الى الاستبداد والاستبداد من المعانى المذمومة فى القرآن والسنة، اذ قد وردت كثير من الآيات التى تدم ظاهرة الفرعونية التى تجعل المحور ذات الفرد ولذا قال البعض فراراً من هذا الاشكال ان المعصوم ملزم بالشورى والاستشارة وملزم ايضاً بنتيجة الشورى.

والجواب عنها:

أ- ان الاستبداد ينشأ تارة من أصل النظرية وتارة ينشأ من تطبيق النظرية.

ولاجل ابطال النظرية يجب اثبات الاول.

ب- ان المشرع فى نظرية النص وضع وسائل تمنع حصول الاستبداد وذلك عن

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٣١

طريق ضمانات اجرائية:

منها: ان المنصوص عليه هو المعصوم من الزلل والخطأ ولا ينساق وراء الذات والشهوات، وسوف يأتى فى الحديث فى غير المعصوم. ومنها: لزوم التقيد بالأحكام الالهية بعيداً عن الهوى والاحاسيس، وهذه قاعدة فوقانية تشبه المواد الدستورية التى يبطل كل تصرف مخالف لها.

ومنها: رقابة الامة تحت اطار الامر بالمعروف والنهى عن المنكر. وحرمة طاعة المخلوق فى معصية الخالق. ورقابته بالنسبة الى حكومة نائب المعصوم ظاهرة وأما بالنسبة الى حكومة المعصوم فأجنحة الدولة وأفراد جهاز الدولة ليسوا بمعصومين، فتكون الامة معينة للمعصوم على مراقبة جهاز الدولة كما هو الحال فى سيرة على عليه السلام.

ومنها: لزوم اتصافه بالمواصفات المؤهلة له كالعادلة والامانة والكفاءة هذا فى غير المعصوم الذى ينوب عنه وإلا فهى فى المعصوم بالنحو الكامل المتصاعد الى العصمة العملية والعصمة العلمية. وقد قال الامام عليه السلام: لا تكلمونى بما تكلم به الجابرة ولا تتحفظوا منى بما يتحفظ به عند أهل البادرة.

ومنها: ان الحاكم فى نظرية النص له فى الجانب التشريعى - مضافاً الى الجانب التكويني الخاص - حيثان حقوقية بما هو رسول او امام او نائب امام، والاخرى حقيقية ومن هذه الحثية يعتبر كسائر افراد المجتمع، له ما لهم وعليه ما عليهم، وهذا لما مر فى النائب عن المعصوم واما فيه فانه كذلك سوى ما خص به من امتيازات فى التشريع الالهى مما شرف وفضل به على سائر الناس. فكل تصرف ينبع من شخصيته الحقيقية يكون نافذاً، وكل تصرف ينبع من الاخرى لا يكون نافذاً هذا فى النائب غير المعصوم والا فففيه لا مجال لاحتمال التصرف الاقتراحي.

وبتعبير آخر ان ولاية شخص ما ينوب عن المعصوم هى لعقيدته وفقاهته وعدالته

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٣٢

أنيب فى الولاية لا لخصوصية شخصه، وفى نظرية النص الحاكم (المعصوم او نائبه) ينظر الى الحكم كمسؤولية وامانة وخدمة ووظيفة. ومنها: المساواة أمام القانون فالجميع يقفون أمام القانون على حدٍ سواء وتطبق العدالة عليهم، وهو لا يعنى ان يتساوى الجميع فى العطاء - مثلاً - بل يعطى كل على حسب ما هو مقدر له فى الشرع فالتفاضل والتمايز حاصل، لكنه تمايز وتفاضل رضى عليه الشرع، وهو بلحاظ عالم الاخرة لا عالم الدنيا.

ومنها: المحورية فى نظرية النص ليس للفردى بما هو بل بما هو عبد الله بينما فى القانون الوضعى تكون المحورية للفرد بما هو

هو، وقد ذكرنا سابقاً ما يترتب على هذه التفرقة وأهمها أنها فى التقنين تؤمن ما يسد رغباته وحاجاته الشخصية وغرائزه الدانية من ملكية وحرية.. وهذه كلها تعتبر من درجات الانسان السفلى.

بينما فى التقنين الالهى يكون الانطلاق من الجهة العقلية والتأليهية أى قوى الانسان العليا وهى المحور فى التقنين، فمصلحة المجموع قبل المصلحة الشخصية والحرية ليس فى اشباع الإنسان لرغباته وشهواته، بل الحرية الحقيقية هى فى سيره اللامحدود نحو الكمال المطلق ونيل الكمالات اللامحدودة، والاستبداد يأتى من حرص الانسان على نفسه وخصوصيته وهذا إنما يرد فى النظريات الأخرى لا نظرية النص التى تجعل الله هو الأصل والمقصد والغاية.

فهذه الأمور والضمانات الاجرائية المانعة من الاستبداد، وهى كالقواعد الدستورية التى يبطل كل تصرف يخالفها.

أما الاستبداد فإن نشأته تعود الى عوامل: آ- جهل وقلة وعى بالقانون. ب- وجود طبقة من العلماء والمفكرين يروجون لمحورية ذاتهم والصلاحيات المعطاة لاصحاب المناصب. ومحورية الفرد.

الامامة الالهية(٥)، ج ١، ص: ٢٣٣

ج- التفكك والاختلاف فى صفوف الامة.

د- اشاعة الرعب والرهبه من الولاة.

ه- جعل منابع الثروة بيد طبقة معينة مما ينشأ استبداد طبقى.

وهذه العوامل تجد أرضية خصبة فى عالمنا اليوم فى الانظمة الغربية المدعية للديمقراطية ولانتخاب الأمة وسيادتها حيث تجد الفارق الطبقاتى شديداً واسع الهوة والمال دولة بين الاغنياء وفرعنة للطبقة الثرية تحت عنوان سيادة الأمة وتحكيم آرائها (ولاية الشورى)، وهذا ما اطلعنا عليه التاريخ قديماً فان اكثر من جاء تحت هذا الغطاء الى سدة الحكم كان فى الحقيقة بالتغلب والفتك بينما تقاوم نظرية النص نشأة مثل هذه العوامل بعد كون مركز القوى السياسية والمالية والقضائية والعسكرية والامنية هى بيد من عصم علما وعملا كما بيناه مفصلاً وكما اطلعنا التاريخ على حكومة الرسول صلى الله عليه وآله والامير عليه السلام وبرهه من حكم الحسين عليهما السلام.

### الامر الرابع: الأدلة العقلية على الشورى ...: ص: ٢٣٣

#### إشارة

وله تقريبات ثلاثة:

التقريب الاول: ينطلق من أن الانسان مدنى بطبعه، ويعلم من ضرورة العقل انه لابد فى كل اجتماع مدنى من نظام وادارة تقيم هذا الاجتماع وهو المشار اليه فى قوله عليه السلام: لابد للناس من أمير بر أو فاجر. كما ان الواجبات الكفائية الملقاة على عاتق المسلمين لا يمكن تعطيلها فى زمان ما، فهذه الحكومة التى تدير شؤون هذا الاجتماع لا تخلو إما ان تكون منصوبة من قبل الله عزوجل، أو تنصبها الامة، أو تنال الحكم بالقهر والغلبة، وهذا الثالث باطل بالتأكيد لأنه ظلم واستئثار، فينحصر الأمر بين الاولين والفرص ان النصب من قبل الله منتفٍ اما مطلقاً أو على الاقل فى عصر الغيبة فيتعين انتخاب الامة.

الامامة الالهية(٥)، ج ١، ص: ٢٣٤

التقريب الثانى: ان السيرة العقلانية والبناء العقلانى جاريان على ان الناس ينتخبون حُكَّامهم بانفسهم، ولا يوجد ردع عن هذا البناء العقلانى، وهى سيرة عقلانية جارية حتى زماننا هذا، وهى ليست سيرة فحسب بل تقنين مركزوز فى عالم الاعتبار لدى العقلاء.

التقريب الثالث: وحاصله انه قد ثبت أن الناس مسلطون على أموالهم، والسلطنة على المال فرع من السلطنة على فعل النفس، فهذا

كافٍ في اثبات سلطنة الناس على أنفسهم، وقد يقال استدلالاً على هذه المقدمة ان الانسان مسلط على نفسه بحكم العقل العملي، حيث ان الانسان مسلط على نفسه تكويناً فهو مالك لتصرفاته وحركاته وسكناته بيده ومع وجود تلك الملكة التكوينية لا حاجة للاعتبار، ومن هنا قالوا في الاجارة ان عمل الاجير لا يملكه المؤجر قبل عقد الايجار، وهذه المقدمة قد يستدل عليها بنحو آخر بالقول ان الله تعالى ذكر ان الرسول اولى بالمؤمنين من انفسهم، فهو يثبت ولاية الانسان على نفسه في مرتبة سابقة، غايتها ان الشارع جعل الرسول اولى منه بذلك وهذا خاص بالرسول او المعصوم، ومقتضى تسلط كل فرد على نفسه انه لا يجوز لأحد أن يقهرهم، وعندما تقام الحكومة لابد من حصول تنسيق بين حريات الافراد المقتضى للحد من اطلاقها، وهذا التحديد لحرية الفرد يخالف تلك السلطنة المطلقة التي للفرد على نفسه فلا بد ان يحصل ذلك يا ذنه أو بتوكيل منه.

ويرد على هذه التقريبات:

اما الاول فإننا مع التسليم بالمقدمات ولكننا نختر من شقوقه نصب الله عزوجل بل نفس لا بديء الحكم نستخدمها لقلب الاستدلال لصالح نظرية النص، حيث أن تعيين الحاكم والقائد من الامور التي يتحقق بها لطف الله حيث انه يدخل في الهداية، وهو أطف بالبشر وأكثر عناية بهم، وهذا وان كان ينطبق على المعصوم

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٣٥

إلا أنه بنفسه يمكن ذكره في الغيبة، أي ترتب المقدمات بعينها بعد فرض وجود المعصوم حياً وان كان في ستار الغيبة فنستكشف من اللابديء المزبورة نصب الفقيه العادل نائباً من قبل المعصوم، إذ الولي في الأصل هو المعصوم فلا معنى لولاية الفقيه العادل بالاصالة بل بالنيابة عن إمام الأصل فيقال: ان الله لا يترك مجتمعه هكذا بدون ارشاد وبدون تعيين بل يذكر لهم الشروط والطريقة الفضلى في تعيين القائد، وهذا يستلزم استكشاف نصب المعصوم للنائب الفقيه العادل وينسجم مع نظرية النيابة عن المعصوم.

وخصوصاً ان المعصوم حي وما زال يمارس دوره في هداية الامة وحفظها سواء عبر نوابه بالنيابة العامة، أو عبر دائرة الابدال والواتاد والسياح المغمورين بين الناس كما تشير اليه الروايات الكثيرة الواردة من طرق الخاصة والعامة، لكنهم نشطون في مجريات الأمور المتغيرة في العالم البشرى اجمع فضلاً عن العالم الاسلامي، ولك أن تمثل لذلك بالتنظيم السياسي السرى الذي يقوم بدور فعال في مجريات الامور من دون ظهور بارز على منصة السياسة في العلن. وقد أشار الى ما يقرب من ذلك كل من الشيخ المفيد والطوسي والسيد المرتضى في كتبهم المتعلقة بغيته (عج).

وما يقال من أن الامة الاسلامية قد وصلت الى مرحلة الرشد العقلي التي به تستغنى عن الهداية الالهية المباشرة من خلال المعصوم أو نائبه مردود بأن الكمالات الالهية والهداية الربانية لا حدود لها، وأن الحامل لهذه الكمالات لا بد أن يكون شخصاً لا محدود فينحصر العترة الطاهرة، وبعدهم تصل النوبة لهؤلاء الذين يهتدون بهداية العترة، وهذا التقريب حينئذ لا يتأتى إلا في نيابة الفقيه عن المعصوم. مع أن ما يشاهد حالياً في الأمة من تحكيم الاهواء والامراض الفكرية والاجتماعية الفتاكة خير شاهد على ضرورة المعصوم.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٣٦

أما التقريب الثاني فيرده ان هذا البناء العقلاني ليس بممضى بل ورد الردع عنه في آيات وروايات تقدم ذكرها تشير أن الحكم لله فقط، وأنه يضعه حيث يشاء، ويجب التنبه الى أن السيرة العقلانية ليست هي حكم العقل فالسيرة تعنى تواضع ووضع العقلاء الاعتباري وانشاؤهم الفرضي لأجل تنظيم مجريات أمورهم وحياتهم، وبعضه يقع موضع امضاء الشارع وبعضه لا يقع كذلك وما نحن فيه من هذا القسم.

وقد يقال بامضاء البناء العقلاني من جهة ما ورد في نهج البلاغة (الكتاب ٥١) حيث يصف عمال الخراج: من عبد الله على الى أصحاب الخراج أما بعد..

فأنصفوا الناس من أنفُسكم واصبروا لحوائجهم فإنكم خزّان الرعية و وكلاء الأمة:

فالتعبير بوكلاء الأمة يعنى ان الأمة قد أوكلت الإمام وهو بدوره أو كل هؤلاء.

والجواب:

أ- فى التقنين الاقتصادى الاسلامى يعتبر الخراج ضريبة توضع على الأراضى، وهى ملك المسلمين وليست ملكاً للإمام ولا الحاكم، فمن يكون على أموالهم له نوع من التوكيل وهذا غير من نحن فيه، وهذا التقنين غير وارد فى الفىء والانفال حيث انها ملك لولاية المعصوم نظير ما يقال حالياً ملك الدولة لا الأمة.

ب- ان الامام قال: «وكلاء الأمة وسفراء الأئمة». فهؤلاء لهم لحاظان فمن حيث كون المال للمسلمين فهو بمنزلة الوكيل، ومن ناحية الولاية على التصرف والتدبير فهو بيد الحاكم وهو سفير له.

ج- الايكال له معنى آخر غير الاصطلاحى وهو يحصل بأن يوكل الانسان أمراً الى آخر مع أنه ليس تحت يده كما فى التوكل على الله وايكال الأمر إليه، وإنما يعنى جعل همّ وتدبير ذلك الشىء بيد الآخر.

وما قيل من دلالة قوله تعالى: «فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٣٧

أَحْسَنَهُ» (١)

، على مشروعية الانتخاب ومدح وتحسين غريزة الانتخاب وهو دليل على امضاء السيرة العقلائية مردود. بان الاية فى صدد بيان ممدوحية متابعة القول الحسن فالمحورية ليس لانتخاب الفرد وأعمال سلطه وولاية وارادته وانما انتخاب قوته الفكرية وانتقائه أصوب وأحسن الآراء كما تقدم فى الاستشارة والشورى، وهذا هو مضمون الآيه، ثم ليس أن ما انتخبه هو الحسن بل المحورية للحسن فى نفسه وانه يجب على الفرد اتباع ما هو حسن لا أن ما ينتخبه يصبح حسناً.

اما التقريب الثالث: وهذا التقريب تارة يستدل به على الشورى فى قبالات النص وتارة فى طول النص، وعلى كل حال فانطلاقه هذا التقريب هو من أن الناس مسلطون على انفسهم، لكن الرواية لم تذكر ما هو مورد السلطنة هل هو التصرفات الفردية الخاصة، أم التسلط على النفس فى الامور العامة التى تمس منافع الاخرين من الاموال العامة كالمباحات وإقامة اركان الدين فى المجتمع وبث الهداية بتوسط جهاز الدولة والرقابة والاشراف على مسير الامة فى كل المجالات لتأخذ طريق الكمال، والرواية غير ناظرة للأمر الثانى بل تتعرض فقط للأمر الأول، وحتى هذه السلطنة ليست مطلقة له بل هى محدودة بما أجاز له الله، والدليل على ذلك مضافاً الى ما تقدم ذكره من ان الولاية فى الاساس هى لله واكل الولايات بما فيها الولاية للفرد على نفسه متشعبة من الولاية الاولى. ان الله عزوجل حرم بعض التصرفات التى يكون فيها ربا واحل البيع وهو نوع تصرف، وغيرها من القيود التى جعلها الله على تلك التصرفات فهذا أدل دليل على أن هذا النوع من السلطنة على تصرفه غير مطلقة بل هى لله عزوجل أحل له التصرف فى نطاق وحدود معينه، ومن هنا نقول

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٣٨

ان الله عزوجل يمكن ان يجعل الولاية فى الأمور العامة لمن يشاء وأن يمنعه من التصرف فيها كيف يشاء.

وقد يصور البعض هذا التقريب بحكم العقل العملى بحسن تصرف الانسان بما يتولاه، أو أن الواقعية التكوينية تدل على أنه مسلط على نفسه وعلى عمله تكوينياً فضلاً عن الاغيار.

ويجاب عن هذا التصوير أن حكم العقل العملى بتحسين او تقييح التصرف يعود ويدور مدار الكمال الواقعى وهو مدى أحقية هذا الفرد بالتصرف وهذه الأحقية تعلم من كتاب الله. فى مثل هذا المورد الخفى جهاته مع تكررها.

أما لو اريد الاستدلال بالتقريب على الشورى فى طول النص فجوابه انه مع وجود النص فهو تقييد وتخصيص للرواية وللقاعدته العقلية فيجب أن يعلم ان هذا التخصيص هو استثناء طارئ او استثناء دائم، مضافاً الى انه فى عصر الغيبة لا نعدم وجود الامام فالولاية له

وليست منقطعة أو متوقفة كما هو ضروري مذهب الامامية ومقتضى الأدلة كتاباً وسنة. مع ان لازم هذه الدعوى من كون منتخب الأمة له الولاية بالأصالة من قبل الامة لا من قبل المعصوم لعدم بسط يده فى الخارج، هو أنه فى فترة الخمس والعشرين عاما التى لم يتسلم كان الامير عليه السلام مقاليد السلطة فيها وكذا بقية الأئمة عليهم السلام تكون الولاية للأمة ولمنتخبها لا للإمام المعصوم عليه السلام، وهو كما ترى يناقض أوليات المذهب والأدلة القطعية.

### إشكالان ودفعهما ... ص: ٢٣٨

من الأدلة على الشورى وهى فى كنهها اشكالات على نيابة الفقيه عن الإمام، وأن النيابة انما تكون للمجموع، أى أن النيابة عن المعصوم لا بد أن تكون هى المجموع لا الفرد (الفقيه) فالشورى ان لم تكن صياغة بديلة عن النص فى الغيبة الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٣٩

وفى طول النص، فلا محالة هى المتعينة لنيابة المعصوم، وانها تستمد الولاية منه نيابة لا بالأصالة من الأمة. وبعبارة اخرى ان الادلة المتقدمة التى لم تتم لإثبات الشورى الا أن هناك نمطين آخرين لإثباتها غير ما تقدم:

الاول: عدم تمامية أدلة النيابة للفقيه.

الثانى: أن أدلة النيابة توكل الأمر الى الامة.

– الاشكال الثانى الذى اعترض على نظرية نيابة الفقيه هو عدم امكان حصر السلطات بيد الفقيه لأنه ليس بمعصوم، وقد يقرب الاشكال بنحو آخر وهو أن يقال ان الشيعة فى تجويزهم للفقيه بتولى السلطات مع انه غير معصوم يكونون قد تراجعوا عما دافعوا عنه فى زمن ظهور الأئمة من وجوب تولى المعصوم سدة الحكم، وعليه فاذا جاز للفقيه تولى الحكم، فالعصمة ليست شرطاً فبطلت ضرورة خلافة الأئمة، و اذا كانت العصمة شرطاً كيف يجوز للفقيه تولى السلطة.

والجواب عن كل ذلك ان هذا الاشكال يرد لو قلنا بالولاية المطلقة للفقيه نيابة عن الامام وأن ما للامام له، أما على ما يقوله مشهور علماء الإمامية من أن تولى الحكم ليس يعنى توليه لكل الصلاحيات الثابتة للمعصوم، بل الفقيه فى توليه للسلطة فى زمن الغيبة حال الولاية النوب فى زمن ظهور الامام عليه السلام من كون صلاحياته النيابية هى فى تطبيق الأحكام الشرعية فى مجال الولاية التنفيذية كما له منصب القضاء ومنصب الافتاء واستنباط الاحكام.

ثم ان اختيار مصداق وفرد الفقيه الذى يتولى سدة الحكم او كله المعصوم للأمة، فهم الذين يختارون من تجتمع فيه الشروط لكن منشأ ولايته تكون بإنبابة المعصوم له بالنيابة العامة، والأمة بعد ذلك تظل فى رقابتها للفقيه وحيازته وواجديته للشروط العلمية والعملية.

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٤٠

وبعبارة أخرى حيث أن الأئمة عليهم السلام لم ينصبوا نائباً خاصاً كما فى عصر الحضور والغيبة الصغرى، كان جعلها نيابة عامة يفيد تخيير الأمة فى اختيار أحد المصدايق ممن ينطبق عليه شروط النيابة العامة عن المعصومين عليهم السلام.

واما ما ذكر من التقريب الآخر فهذا نابع من جهل بمقام الامامة وما يرادفها، فإن الامامة لا تساوى تسلّم سدة الحكم، وبالتالي فلو كانت تعنى الامامة التسلم الفعلى لسدة الحكم لكان عدم تسلّم الأئمة عليهم السلام السابقين لسدة الحكم يعنى عدم فعليّة امامتهم وعدم فعليّة ولايتهم، مع انا ذكرنا أن الحكم ليس منحصرأ فى الحكومة الظاهرية فان ممارسة الحكومة الخفية والنفوذ على الاتباع فى الابعاد المختلفة هى نوع من المباشرة للولاية وكذا للحال فى الامام الثانى عشر (عج) فإن مباشرته للأمر ليست منحصرة فى العلن فراجع. بل ان هناك شؤون ومقامات اخرى للإمامة- وهذه الشؤون والمقامات ليس للفقيه منها حظ:-

منها: السلطة والولاية المعنوية والتكوينية، وهذه لها شعب لا مجال لبسطها فى المقام.



ومنها: وجوب المودة بنص القرآن «قُلْ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى».

ومنها: الإقرار والاعتقاد بهم، وهو ركن في تحقق الإيمان قال صلى الله عليه و آله: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» (١)

فأوجب المعرفة للإمام وهو عنوان غير عنوان الطاعة الواجبة، وحذر صلى الله عليه و آله بأن من لم تتحقق لديه تلك المعرفة فسيموت على الكفر الجاهلي الذي ما دخل الإسلام.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 241

ومنها: عرض اعمال العباد عليهم، قال تعالى: «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ»، فان عرض اعمال كل الاممة المخاطبة في هذه الاية لا يكون على الاممة المخاطبة وانما على عدة خاصة من المؤمنين الذين يتلون مقام رسول الله صلى الله عليه و آله.

وغيرها من المقامات والمناصب الاخرى.

- ومن الاشكالات: عدم وجود نص على نصب الفقيه نائباً عن المعصوم وعندئذ نعود الى مقتضى القاعدة عند عدم النص وهو كونه بيد المجموع والأصل عدم تسلط أحد على أحد.

وبتقريب آخر انه مع الايمان بوجود الامام عليه السلام في سماء الغيب إلا انه مع عدم تمامية النص على فقيه معين يعنى عدم وجود النائب الخاص.

والجواب: ان النص ثابت وجلى في نصب الفقيه كما تقدمت الإشارة اليه من الآيه والروايات والدليل العقلى وقد حرر في محله، وقد نشير اليه بنحو أوفى مؤخرًا.

مضافاً الى انه عند عدم النص على النائب كيف يصل الامر الى ولاية الشورى والحال أن المعصوم الحي هو الولي بالفعل بل تصل النوبة طبقاً لقاعدة الحسبة، وهي إما يستكشف منها نيابة الفقيه العادل كما قدمناه، واما يستكشف مجرد مأذونه التصدي وتجعل القدر المتيقن هو الفقيه، وهذا واضح من الفقهاء الذين لم تتم لديهم أدلة النيابة العامة للفقيه طبقاً لقاعدة الحسبة أسدوا جواز التصدي والتصرف من باب مجرد المأذونية لا المنصب والتولية في الجهاد ونحوه للفقيه.

وبين التخرجين فروق مذكورة في تلك الأبواب.

وعليه فيمكننا القول إن المذهب الرسمي لفقهاء الامامية لا- ينتهي إلى قاعدة الشورى بل لا يمكن ملائمة تلك القاعدة مع القول بالامامة.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 242

فلنستعرض الان النظرية المختارة والهدف منها هو القراءة العقائدية للطرح الموجود في الفقه السياسى أى ان الاطروحة هل تتلاءم مع الأسس التى اسست فى علم الكلام ام لا.

والوجه الاخر الذى نريد الإشارة اليه هو أن ادلة النص على نيابة الفقهاء تامة وهى توكل تعيين المصداق الواجد للشرائط بيد الأمة وأنها تظل على مراقبته له.

وهذه الطريقة لها نظائر فى الفقه الامامى.

\*- فى تولى سدة القضاء فقد تسالم الفقهاء على ان للمتخاصمين وللمتنازعين ان يعينوا من يشاؤون من القضاء الجامعى للشرائط فيختارون من شاؤوا ويرجعون اليه.

\*- ما ورد فى المرجعية وسدة الفتيا اذ من اجتمعت فيه الشرائط يصح للناس الرجوع اليه فيختار الناس من يشاؤون ممن اجتمعت فيه الشرائط وجواز فتياه لا يكون بسبب رجوع الناس اليه بل بالنصب العام من الامام عليه السلام لمن اجتمعت فيه شرائط الفتيا.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 243

### المبحث الخامس: أدلة نصب الفقهاء ... ص: 243

#### إشارة

- اما ما ورد من النصب للفقهاء بنحو عام فيمكن الاستدلال به بما يأتي:

1- فى سورة المائدة: «إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً» (1)

سبب النزول: يكاد يجمع المفسرون من العامة والخاصة على أن سبب النزول هو اختلاف بنى النضير وبنى قريظة، فقالت بنو قريظة انه اذا قتل منهم واحد شخصاً من بنى النضير قتلوا القاتل، واذا كان القاتل من بنى النضير والمقتول من بنى قريظة اعطوا الدية. وكان اليهود اذا كان الزانى من الاشراف لم يقيموا عليه الحد، واذا كان من غيرهم اقاموا عليه الحد. فنزلت هذه الايات الشريفة لبيان ماذا يجب على علماء بنى اسرائيل وربانيهم من الحكم.

- ان الاية تدل على ان العلماء مخولون طويلاً فى طول الربانيين، وهم أوصياء الأنبياء بقرينته ذكرهم بعدهم وقبل الأحبار- وغيرها من القرائن التى تقدمت الإشارة إليها- لتولى سدة القضاء والفتيا والتى اجملت فى سدة الحكم وهذه النيابة ثابتة بإذن المعصوم.

- ان هذا التفويض ليس مختصاً بعلماء بنى اسرائيل بقرينته كونه خطاباً

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 244

لرسول صلى الله عليه و آله من بداية اية 41 وانما ذكر التوراة لانها هى التشريع الالهى الذى يقضى به الأنبياء والربانيون والعلماء فى ذلك الموقف فكذلك القرآن فيه التشريع الالهى الذى يحكم به هؤلاء وإن هؤلاء هم الذين يصلحون للحكم.

- ان الحكم المذكور أعم من القضاء بل يشمل الفتيا، والحكم انما يقام لأجل أن يُعمل به ويُنفذ.

2- رواية عمر بن حنظلة:

جرى الكلام فى مدى وثاقه عمر بن حنظلة حيث لم ينص على توثيقه فى كتب الرجال المعروفة، ولذا يعتبر البعض رواياته من المقبولات. ولكننا نذهب الى وثاقته، بل نعدّ هذه الرواية من الصحيح الاعلاى تبعاً لما ذهب اليه عدة من الفقهاء منهم الشهيد الثانى والدليل على ذلك:

أ- ما رواه فى الكافى عن يزيد بن خليفة، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: ان عمر بن حنظلة اتانا عنك بوقت، فقال ابو عبدالله عليه السلام: إذا لا يكذب علينا.

وهذه الرواية واردة فى مسألة حساسة كانت محل خلاف بين كبار فقهاء الشيعة فى الكوفة، فعندما يكون لابن حنظلة رأياً يرويه عن الصادق عليه السلام فهذا يدل على مكانة علمية له ومرجعته لثلة من الشيعة، كما لا يخفى على من أحاط خبراً بمسألة الوقت التى ثارت بين جماعة زرارة وجماعة أبى بصير وجماعة محمد بن مسلم.

وروايات يزيد بن خليفة متينة.

ب- نفس الرواية التى هى مورد الاستشهاد نلاحظ فيها التشقيقات الواردة، وجواب الامام عن كل منها يدل على فقاهاة وعلمية للسائل، وان الامام جراه فى تشقيقاته ولم يمانع.

ج- يروى عن محمد بن مسلم بسند صحيح (1) أن مشكلة حصلت لدى آل المختار فحملوها ابن حنظلة ليسأل الامام عنها واذا علم ان

ديدن الشيعة هو تحميل

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 245

المسائل للكبار المعروفين بالفضل لاسيما من البيوتات المعروفة. وان نفس محمد بن مسلم مع منزلته ومكانته هو الذي يروي الرواية ولم يذكر مغمزاً في ابن حنظلة مما يدل على ارفعية منزلة ابن حنظلة على ابن مسلم إذ العادة في الأقران عدم التصريح بوقوع مراجعته لقرينه في مسألة علمية مهمة من وجهاء الشيعة.

د- رواية اصحاب الاجماع عنه.

ه- ان 21 راويا مسلم بوثاقتهم يروون عنه.

د- ان أخيه على بن حنظلة نصّ على توثيقه وهو دون أخيه وجاهة وعلمية «1».

اما فقه الرواية

فالبعض كالسيد الخوئي قدس سره أصرّ على ان مورد الرواية هو في قاضى التحكيم والمشهور هو دلالتها على قاضى التنصيب، والدليل على ذلك أن القاضى الذى ينصبه الامام حيث يحتاج فى انفاذ حكمه وبسط يده الى مؤازرة الناس، وعبر عليه السلام ب «فليرضوا به حكماً» الا انه قد جعله حاكماً فى الرتبة السابقة معللاً الأمر فى «فليرضوا..» والان تصل النبوة للناس حتى يرضوا به حكماً. ويؤيد ذلك انه فى معتبرة أبى خديجة حيث وردت بنفس اللسان يعترف السيد الخوئي انها فى قاضى التنصيب ولا يعلم وجه التفرقة بينهما.

وبعبارة أخرى انه فى المعتبرة ذكر بعد «فليرضوا.. فىانى قد جعلته»... وليست الفاء للتفريع بل هى تعليل لوجه الأمر بالرضا ولو كان قاضى تحكيم لما كان للتعليل وجه.

ويؤيده انه ورد فى المعتبرة: «فالراد عليه كالراد علينا»، ولو كان قاضى التحكيم لما كان هناك وجه لاعتبار الراد عليه كالراد علينا، بل الوجه هو لأنه قاضٍ منصوب من قبل الامام فالراد عليه هو راد على مقام الطاعة والولاية.

ومادة الحكم كما ذكرنا ليست خاصة بالفقهاء بل الترافع سابقاً كان يجرى لدى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 246

السلطات والقاضى على حد سواء، مضافاً الى أن القاضى كان يمارس جميع الامور الحسينية والفتيا بالجهاد وهو أمر تنفيذى كما فى الفتيا الملعونة لابن شريح بقتل سيد الشهداء عليه السلام، وكذا إقامة الحدود والقصاص، وهو جانب تنفيذى يتعلق بأمن الدولة والمجتمع وغيرها من المجالات التى يجدها المتصفح لعصر صدور الرواية، والتفكيك بين القضاء والفتيا وبين الممارسة السلطوية غير تام.

3- التوقيع الشريف الصادر عن الناحية المقدسة.

فقد اعتبره البعض ضعيفاً لوروده فى الاحتجاج مرسلًا، لكن الشيخ الطوسى أورده فى الغيبة بسند عالٍ.

حيث يورده عن الكلينى، وكان يتشدد فى التوقيعات اكثر من تشدده فى الرواية العادية، والسر فى ذلك أنه صادر عن الامام الحى الفعلى فهو يعين التكليف الفعلى للسائل، مضافاً الى ظروف التقيّة، ووجود النائب الخاص الذى يستطيع تكذيبه، وأن اجابة الناحية المقدسة للسائل يعتبر نحو تشریف له، فلو لم يكن التوقيع موثقاً لما رواه الكلينى.

نعم قد اشكل انه لم يورد الكلينى هذا التوقيع فى الكافى، وجوابه ان الكافى خالى من التوقيعات تماماً مع أنه معاصر للنواب الخاصين ويُعزى سبب ذلك ان الكلينى اراد ان ينشر كتابه ومع ظروف التقيّة واختفاء الامام نقل التوقيع يعلم منه وجود الامام ونحوه.

ثم ان الكلينى يروى عنه الطوسى كثيراً من الروايات وهى غير موجودة فى الكافى، فهذا يعنى انه لم يودع كل ما يرويه فى الكافى مضافاً الى ضياع بعض مؤلفات الكلينى وعدم وصولها الينا.

أما فقه الرواية:

فإن التوقيع يحمل اجوبة عن اسئلة متعددة لا ارتباط بينها، ومحل الاستشهاد الفقرة «وأما الحوادث الواقعة».

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٤٧

أ- المحقق الاصفهاني في حاشية المكاسب يصرف ظهور هذه الفقرة عن محل الاستشهاد، ويذكر ان لها ارتباطاً بما ذكر سابقاً في التوقيع ويتعرض فيه لوقت الظهور، وأن الوقتين كاذبون أو المقصود بالحوادث أى الأمور المرتبطة بعلامات الظهور لا- ارتباط لها بجعل الفقهاء فى سدة الحكم والقضاء والفتيا.

ويجاب عنه: بأن الفاصل بين الفقرتين فقرات ترتبط بمواضيع اخرى فلا يعقل أن تعود الحوادث لعلامات الظهور.

ب- واحتمل ان يكون المراد من الحوادث هى الشبهات الواقعة من قبيل حكمها الكلى، فيرجع فيها الى رواة الحديث والفقهاء. أو يقال يراد منها بالاضافة الى ما سبق الشبهات الحكمية من حيث حكمها الجزئى، أى من جهة فصل الخصومة وهو القضاء وجعل سدة القضاء للفقهاء.

لكن الجمع بينهما غير ممكن لأن الشبهة الحكمية من حيث حكمها الجزئى تتبع موازين القضاء، ومن حيث حكمها الكلى تتبع موازين الفتيا.

وقد استدل البعض للتعميم بقوله: «هم حجتى عليكم» وهذا لا- يناسب مقام الفتيا اذ لا- موقعية لكلام المعصوم، فالفتيا اخبار عن المعصوم وهو مخبر محض عن الرسول عن الله.

فيكون المقصود الولاية فى القضاء أو الولاية فى تدبير الشؤون وهذا ايضاً غير تام لان فى فتيا الفقيه، ونقله عن المعصوم- فى مقام الفتيا- موضوعية وليس طريقاً محضاً إذ فتيا الفقيه هى دراية للحديث لا رواية للحديث. وأما كون فهم الفقيه فتيا مستندة الى ما فهمه من قول المعصوم فله موضوعية أيضاً لحجية قول المعصوم لا من باب أنه راوٍ بحث للحكم كبقية الرواة، بل انهم عليهم السلام يلبغون عن الله بقنوات ربانية مسددة لا يداخلها الوهم والخيال ولا وساوس الشيطان ولا الهوى ولا الجهل، فمستسقى علمهم لدنى معصوم من الزلل والخطأ ينقلونه بالحق والصواب، ويؤدونه الى الخلق بالحق والصواب، فعلمهم ليس مرهون بدرجة

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٤٨

التبعية والفحص وقوة التدبر والاستظهار نظير أفراد الفقهاء والمجتهدين فلا يصح التنظير لحكمهم واخبارهم عن الله ورسوله وتقدمه على حكم واخبار غيرهم برواية الأعدل والاضبط عند المعارضة برواية الأقل عدالة وضبطاً فإن هذا التنظير مرتكز على نظرة بقية المذاهب لا نظرة الإمامية والنصوص القرآنية والنبوية فى حقهم.

ج- ان (ال) فى الحوادث ليست عهدية او اشارة الى حوادث معينة بل هى مطلقة تشمل كل الحوادث، ويدل على ذلك أن هذا التعبير متخذ كالأصطلاح فى الاوساط العلمية من العامة والخاصة آنذاك بل منذ القرن الثانى يدل على مجريات الامور الحادثة وسدة الحكم. فراجع كلمات العامة عن متقدميهم.

- انه قد ورد فى التوقيع: «انهم حجتى عليكم وانا حجة الله» فهذا تصريح بالطولية وأن حجتهم منبثقة عن حجية المعصوم وهى وان لم تكن عينها بل بينهما فوارق.

لكن اطلاق المتعلق للحجية يفيد الشمول لكل من الحكم والقضاء والفتيا. وبعبارة أخرى أن متعلق حجيته (عج) سارية فى الموارد الثلاثة، ومع إطلاق النيابة المدلول عليها بالطولية فى التعبير المزبور تشمل الموارد المزبورة مع التحفظ على عدم الاطلاق بنحو التطابق كما ذكرنا سابقاً لموضوعية العصمة كما لا يخفى.

وهنا اشكال معروف له صياغتان:

إحداهما: انه كيف يتصور فى عهد الغيبة الصغرى ومع وجود النواب الخاصين تجعل النيابة العامة والولاية للفقهاء.

والاخرى: ان رواية ابن حنظلة ومعتبرة ابي خديجة اذا استفيد منها النصب العام فهو نصب من قبل الامام الصادق عليه السلام فكيف يبقى ذلك التنصيب الى زمن الحجة عليه السلام والمعروف انه بموت المنوب عنه تبطل النيابة.

وجواب هذا الاشكال يعلم من التأمل في حالة النيابة العامة وفلسفتها حيث ان الائمة عليهم السلام واتباعهم كانوا يعيشون ظرفاً خاصاً فمع انهم ارادوا المحافظة على المذهب وتعاليمه ارادوا الا يظهروا بمظهر المخالف حتى لا ينالوا عقاب السلطة

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٤٩

الحاكمة آنذاك، فمع هذه الظروف كان هناك وكلاء خاصون للائمة لكنهم كانوا محط نظر لا يستطيع الشيعة الرجوع اليهم دائماً، فجعل النصب العام والنيابة العامة حتى يكون للائمة عليهم السلام أذرع مختلفة فيسهل الامر على الشيعة في الرجوع اليهم.

مضافاً الى ان الحكم الولاى التنفيذى يلزم أن يكون موقتا بل يمكن ان يكون دائماً فاذا وجدت القرائن على ذلك كصيغة الحكم هنا ووردت على نحو القضية الحقيقية فتدل على عمومته وديمومته. نعم اذا وجدت قرائن تدل على توقيته فانه يبطل بوفاة الامام مباشرة.

وإذا كان على هذا النحو لا يسمى تنصيباً بل يكون نحو من الوكالة والمأذونية اما الديمومة فانها تتصور في التنصيب.

هذا كله مضافاً الى ما تقدم في المناقشات السابقة من الاشارة الى الوجه العقلى للنيابة، ووجه قاعدة الحسبة في استكشاف النيابة للفقهاء العادل وغيرها من الوجوه المحررة في موضعها من علم الفقه.

### الخلاصة ...: ص: ٢٤٩

١- ان للفقهاء الولاية بحسب بسط يده، وهذه نظرية مشهورة بين علماء الامامية، فلاحظ ما ذكره في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما صرح بذلك المفيد في أوائل المقالات وغيره من الفقهاء، فهم يقومون بالرقابة التنفيذية على شؤون الحاكمين اذا اتيح لهم المجال، وهذه الرقابة لا تكون في مورد النزاع والتخاصم فقط بل في المجال التنفيذي، نعم ذلك لا يعنى عدم استعانتهم بالخبرات الكفوءة، بل لا بد منه كل حسب مجاله وخبرته واستشارتهم أو ايكال بعض الامور في تلك المجالات لهم مع رقابته، وبعبارة أخرى شكل الجهاز والنظام هو بحسب آليته بحسب الظروف مع مراعاة الموازين العامة.

٢- في حالات عدم بسط اليد لا تكون الولاية لغيره، لأن بسط اليد من قبيل قيد الواجب وهو فرض امكان تنفيذ الوظيفة، نعم في الامور التي لا يستطيع مباشرتها يوكلها للمتخصص الكفؤ.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥٠

٣- التعبير الوارد «فارجعوا.. فليرضوا.. واجعلوا» خطاب عام لكل المكلفين بوجوب السعى الى تعيين المصدق من بين الفقهاء كما مر بيانه.

٤- ان الاستشارة لازمة وان كانت غير ملزمة له وافضليتها من باب ان الاستعانة بالعقل الجماعى أسد وأفضل مما يتوصل اليه العقل الفرد، وهو ما يسمى حديثاً بالاستعانة ببنك المعلومات.

٥- ذكر بعض اصحاب التلفيق بين نظرية النص والشورى في كيفية الحكم في عصر الغيبة من ان النصوص عمومها مجموعى وبالتالي يصل الى شورى الفقهاء.

وان ارادة العموم الاستغراقى يلزم الترجيح بلا مرجح اذ ترجع كل فئة الى واحد فترجح احدهما على الاخر يكون بلا مرجح.

والجواب عن هذا:

أ- ان ظاهر لسان الدليل: «فاجعلوا رجلاً..» هو الاستغراق لا المجموع، وديدن الفقهاء على استظهار الاستغراق منها، وتكون النتيجة ان يتصدى الكل للفتيا ولو في عرض واحد ويمارس الكل الجانب التنفيذي وان كان في منطقة محدودة والا لزم في القضاء أن لا ينفذ

الا الحكم الصادر من المجموع وهو كما ترى.

ب- ان استظهار الاستغراق لا ينافى امكان اخذ شورى الفقهاء اذ قد يرى الفرد والأمة الصلاحية في فقيهين او اكثر، وقد اثير نظيره في بحث القضاء في احكام اتخاذ قاضيين او اكثر. ويذكرون هناك كيف يكون الحل عند الاختلاف. وللمسألة تفريعات وتشقيقات تستعرض في مواضعها.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥١

### الفصل الثالث: المقام الغيبى فى الإمامة ... ص: ٢٥١

#### إشارة

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥٣

المقام الغيبى فى الإمامة

كما ذكرنا فى بداية الكتاب أن الحديث حول الإمامة له جوانب متعددة وجهات مختلفة، وقد تناول علماءنا المتقدمون والمتأخرون- رضوان الله تعالى عليهم- البحث حول اثبات النص وإفحام الخصم وإقامة الأدلة المتنوعة على إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وخلافته عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أمثال الإرشاد والغدير وعبقات الأنوار والمراجعات وغيرها كثير، وكانت نتيجة هذه الجهود المتواصلة أن أصبح البحث حول صحة وتواتر حديث من أحاديث الولاية من السهولة واليسر مما لا ينكره إلا مكابر أو معاند. والبحث الذى نريد أن نتناوله هنا هو حقيقة الإمامة وما هيتهما وكنهها، وهو ليس أمرا مبتكرا فى بابه، فقد تناوله الأعلام لكن بنحو مضغوط ومبعثر فى ذيل تفسير بعض الآيات القرآنية، وفى شرح بعض الأحاديث الشريفة، ونسعى إلى طرح ذلك من خلال نهج واضح وأسلوب يرفع الستار عن كثير من الحقائق التى خفيت فى كتب الأقدمين ويعتبرها بعض أهل العصر من العجائب والغرائب، وقبل الشروع فى ذلك نقدم ذكر بعض الامور التى لها مدخلىة فى البحث:

#### أولاً: تحرير محل النزاع ... ص: ٢٥٣

يعتبر مصطلح الإمامة من الموضوعات التى كانت مثار بحث وجدل بين المتكلمين والفقهاء من الصحابة والتابعين وغيرهم منذ بدأ عصر الرسالة، وعندما

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥٤

يحررون محل النزاع يقال: إن الإمامة ترادف الزعامة الدنيوية، وأن البحث حول الإمامة هو البحث حول من يجب أن يتولى إدارة أمور المسلمين ومن يكون له الأمر والنهى، وبالتعبير الحديث حصر محل النزاع فى ما يصطلح عليه اليوم بالفقه السياسى. وتوسع بعض المتكلمين من الامامية بل أكثرهم فى محل النزاع، وأضافوا إليه الزعامة الدنيوية بمعنى أنه بالإضافة إلى دور الإمام فى إدارة شئون المجتمع فهو يقوم ببيان الدين والذب عنه ونشر الأحكام الشرعية، فيعد قوله وتقريره مصدرا من مصادر التشريع الإسلامى. ونحن لا ننكر هذين الموردين- وإن كان العامة قد انكروهما وأصبح موردا للنزاع- لكن نقول أن الأمر لا ينحصر بهما، بل أن الإمامة تحمل فى طياتها معنى أوسع وأكبر مما ذكره هؤلاء جميعا، ويمكننا القول أن علماءنا رضوان الله تعالى عليهم ألجأتهم ظروف التخاصم والتقية إلى ذكر ذلك كمحل للنزاع ولا يحصرون اعتقادهم بالإمامة فى هذا النطاق.

فالإمامة فى حقيقتها هى محور الاتصال بين الأرض والسماء، حيث أن الاتصال الغيبى بين الخالق ومخلوقه لم ولن ينقطع منذ بدء الخليقة حتى قيام الساعة، ف دائما يوجد من يمثل تلك الصلة الروحية والمعنوية ومن هنا اعتبروا الإمامة امتدادا للنبوة والرسالة، فهى من

تلك الجهة تؤدي نفس وظيفة النبوة في عالم الدنيا.

فإن الأدلة قائمة على ضرورة وجود حجة لله عز وجل في كل زمان، وأن الاتصال لا ينقطع بوفاء النبي صلى الله عليه وآله، وهذا هو المقام الإلهي الذي يثبته الامامية الأثنى عشر، وهو من الأمور التي انفردوا بها عن بقية المذاهب حتى الاسماعيلية والزيدية، وهنا يكمن النزاع والخلاف مع المذاهب الأخرى، وتلك الحقيقة هي

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥٥

التي نريد إباطة اللثام عنها.

ومن الشواهد التي تؤيد ما ذكرناه: أن الأئمة في دعواهم للإمامة لم يكونوا ليقتصروا حديثهم على زعامة المسلمين، بل كانوا يركزون على مقامات أكبر من ذلك ويذكرون في كلماتهم اتصالهم بالغيب، وتحديث الملك لهم، وأن علومهم من نور، وإطلاعهم على أعمال العباد، وأن ما لديهم هو علم لدني.

والجدير بالذكر أن مثل هذه الدعاوى لم تصدر عن غيرهم ممن عاصروهم أو من أتى بعدهم، بل غاية ما ادعوه هو تصديهم للزعامة الدنيوية، ومن هنا نرى بعض المنحرفين يرمون الأئمة بدعوى الألوهية والنبوة، وذلك لأن الأئمة كانوا يركزون على مسألة الاتصال بالغيب وهي أعم من النبوة والإمامة.

بل في موقف عمر بن الخطاب مع سلمان المحمدي ما يدل على أعمق من ذلك فقد روى الشيخ الطبرسي «١» أن سلمان قال - لعمر - : أشهد أني قد قرأت في بعض كتب الله المنزلة أنك باسمك ونسبك وصفتك باب من أبواب جهنم. فقال لي: قل ما شئت أليس قد أزالها الله عن أهل هذا البيت الذين قد اتخذتموه أربابا من دون الله «٢».

وفي ذيل قوله تعالى: «وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا» «٣»

يذكر البحراني في البرهان وكذلك الطباطبائي في الميزان أن نافع كان على خط الخليفة الثاني جالسا في المسجد الحرام في موسم الحج، إذ رأى أن الناس قد تجمعوا حول شخص (وهو الإمام الباقر عليه السلام) فسأل هشام بن عبد الملك: من هذا الجالس الذي اجتمعت عليه الناس؟ فقال: هذا نبي أهل الكوفة.

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥٦

فهم كانوا يعرفون أن عقيدة الامامية هي بأن هؤلاء هم الرابط بين السماء والأرض، فالتهمة بالربوبية ليست تهمة جديدة بل لها جذورها من العصر الأول، والسبب في ذلك أن دعوى الربوبية - في أذهانهم - تختلف عن دعوى الألوهية، فالربوبية تعني اتحاد الوسائط بين الأرض والسماء، وذلك لأن الإنسان بنفسه يذعن بعدم إمكانيته الاتصال بالغيب وفي نفس الوقت يشهد عقله بأن الاتصال بالغيب لا بد منه.

فحكم الفطرة يوجب ان تكون هناك واسطة، ولكن يجب في هذه الوسائط أمران:

أحدهما: أن تكون مجعولة من قبل الخالق الواحد الأحد، لا أن يختلقها بنو الإنسان كما كانوا يفعلون في الأصنام.

والثاني: أن لا تصل هذه الوسائط إلى رتبة الألوهية فهي مخلوقة لله وهي ذليلة لله تعالى «إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا» «١»

وخاضعة له سبحانه في السر والعلانية، وسوف يأتي مزيد بيان لهذا المطلوب.

### ثانياً: الإمامة ورائه نسيبة أم روحية ... ص: ٢٥٦

ينسب إلى الشيعة القول بأن الإمامة وراثية، وبالتالي فهم يقولون أن الزعامة تنتقل بالوراثة كما تنتقل الرئاسة بين الملوك وأبنائهم. وهذا لا أساس له من الصحة إذ بناء على ما ذكرنا من أن الإمامة مقام إلهي واتصال بالغيب، وبالتالي فهي بعيدة عن التوريث النسبي،

بل هي مقام تكويني ووراثه روحية بمعنى وجود استعداد في روح أخرى للكلمات التي أفيضت على روح سابقه، وعندما يقال: أن الإمامة وراثه فإن ما ذكرنا هو المقصود منه، قال تعالى «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥٧

إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» (١)

### ثالثاً: الإمامة نصّ أم شوري ... ص: ٢٥٧

مما ذكرنا في الأمر الأول يتضح أن مثل هذا المقام لا يكون بيد الانسان بل لله عز وجل يجعله حيث يشاء، أما إذا اقتصرنا في محل النزاع على الزعامة الدنيوية فواضح أن ما يطرحه العامة من جعله بيد الناس وباختيارهم يكون أوهم إلى العقول وأميل إلى النفوس، وكأنه اشبه بلغة العصر، لنفرة الإنسان من تسلط فئة معينة على إرادته وتقييدها في إدارة شئون مجتمعه، فطرح محل النزاع بتلك الصورة يخدم العامة، أما على ما ذكرناه من حقيقة الإمامة يتضح السبب في ايكال ذلك الأمر إلى الله عز وجل، وما إن يجعل الحق تعالى إماماً فلا- معنى للجوء إلى طرق أخرى لتعيين من له الزعامة الدنيوية بل يكون هو المتعين، وبتعبير آخر أن من تثبت فيه الكمالات الروحانية العالية ومن يتصل بالغيب لا يمكن أن يلجأ الناس إلى غيره لإدارة شئونهم، وبهذا ترى أن مركز الزعامة الدنيوية متفرع على ذلك المقام وتابع، كما رأينا في حياة الرسول صلى الله عليه وآله فإنه بعد ثبوت نبوته وإيمان الناس به لم ينازع أحد في حاكميته، والخلاصة أنه يمكننا القول أن مقام الزعامة الدنيوية هو أدنى مراتب الإمامة ومقاماتها.

### رابعاً: الإعتبار والتكوين ... ص: ٢٥٧

إن وظيفة النص في تعيين الإمام لا تنحصر في الجعل والاعتبار والإنشاء كما يقوم أي حاكم في تعيين حاكم آخر، بل إن النص سوف يكون كاشفاً عن الإرادة التكوينية والجعل الإلهي.

ومن هنا يتضح أن نصب الرسول أو الإمام السابق للإمام اللاحق لا يقوم به من

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥٨

تلقاء نفسه بل هو بايحاء من الله عز وجل فهو جعل اعتباري كاشف عن الجعل التكويني.

### خامساً: الإمامة من أصول الدين ... ص: ٢٥٨

من الامور المهمة التي تترتب على تغيير محل النزاع هو أن مسألة الإمامة تدخل في ضمن المسائل الاعتقادية الأصلية في الدين، لأنها تكون بمنزلة النبوة وإن اختلفت عنها، وتكون هذه المسألة ما بها النجاة يوم القيامة، بخلاف المسائل الاعتقادية غير الأصلية وهي التي لا تكون النجاة يوم القيامة مرهونة بها.

بيان ذلك: أننا ذكرنا أن الركن الاساسي في مقام الإمامة هو مقام السفارة الإلهية ومن يكون سفيرا من قبل الغيب ومن هو حجة الله على خلقه، فالأمر الرئيسي هنا هو في الاعتقاد والتسليم بهذه السفارة والسفير وهذا أمر اعتقادي وليس مسألة عملية فرعية، نعم هذا المقام تلحقه شؤون عملية وفرعية، لكن الأمر الاساس هو الأمر الاعتقادي، كما هو الحال في بحث النبوة.

وللأسف الشديد نجد البعض يعبر بأن مسألة الإمامة خارجة عن الأصول وداخله في الفروع، وهذا بلا شك غفلة عن حقيقة الحال، وله لوازم فاسدة من نحو عدم وجود فائدة عملية لهذا البحث في زماننا الحاضر وذلك لأن الامام غائب فينتفي موضوع الزعامة ولو انتفاء مؤقتا، كما انه لا فائدة من البحث عن من كان يجب أن يخلف النبي صلى الله عليه وآله فهذا حدث تاريخي قد مضى، اما على ما ذكرنا فإن البحث تبقى له أهميته القصوى، إذ قضية الاعتقاد لا ترتبط بحضوره وعدم حضوره ولا بحياته وعدم حياته.



ومثل هذا في الوهن أن يقال: أن أهمية بحث الإمامة تنحصر في أن الإمام هل هو مصدر من مصادر التشريع الإسلامي أم لا؟ فهذا وإن كان صحيحاً إلا أن فائدة البحث لا تنحصر به بل البحث في أمر اعتقادي جانحي كما يُبحث حول النبوة مع الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٥٩

عدم وجود نبي على قيد الحياة إلا أن البحث له أهمية وخطورة من حيث وجوب الاعتقاد على كل مسلم. فليس البحث حول من يكون رئيساً وزعيماً فقط، وليس البحث عن ميزان استنباط الأحكام الفرعية، وهل السنة تشمل النبي والأئمة أم يقتصر فيها على النبي، فهذه كلها أمور فرعية تبني على ذلك الأصل الاعتقادي، وهو أن الإمامة استمرار لمسيرة النبوة فالاعتقاد بها على نحو الاعتقاد بالنبوة.

### سادساً: مقامات الأئمة عليهم السلام ... ص: ٢٥٩

أن البحث قد يتعمق إلى البحث حول مقامات الأئمة سلام الله عليهم، وليعلم أن مقام الإمامة من أهم هذه المقامات كما أن مقام الزعامة أدناها وأقلها، فتوجد مقامات أخرى تتجاوز الإمامة ككونهم كلمات الله «١» وأسماء الله الحسنى، وغيرها من المقامات العالية التي تعد من أسرار معارف أهل البيت، وفي كل هذه المقامات لا يخرجون عن زى العبودية بل أن خضوعهم وتذللهم التام وفنائهم في المعبود هو الذي جعلهم يتلون هذه المقامات. وبعض هذه المقامات يشاركون فيها غيرهم من الأنبياء والمرسلين، وفي بعضها يتفردون ويشاركون بها الخاتم صلى الله عليه وآله، وكذلك الزهراء عليها السلام تشاركهم في بعض هذه المقامات كمقام حجة الله، كما ورد في الخبر المتواتر معنى «وفاطمة حجة الله علينا» أو كون مصحفها مصدر من مصادر علومهم.

### سابعاً: الوظيفة الشرعية ... ص: ٢٥٩

إذا تم مقام الإمامة فسوف يتوجه إلى المكلفين عدد من الوظائف الشرعية، بدءاً من الاعتقاد والمعرفة والتسليم إلى التولى والتبوي القلبي والعملية، ووظائف الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦٠ أخرى سوف نأتي على ذكرها في الخاتمة. ولا يخفى أن هذه المقامات الأخرى لا يتوقف عليها الإيمان، فكثير من علمائنا في علم الرجال يشيرون إلى أن الاعتقاد بأدنى مراتبه وهو إجمال الزعامة الدينية والدينية - كما هو حال كثير من الناس والرواة - كاف في اعتبارهم من الإمامية.

### ثامناً: تحليل الإقتداء ... ص: ٢٦٠

وقد يطرح هاهنا إشكال حاصله: إن اثبات المقامات الغيبية للنبي والأئمة وتعميق هذا الجانب في شخصيتهم البشرية يتنافى مع جعلهم قدوة للبشرية ولا يتلاءم مع أمر الله عز وجل باتباعهم واتخاذهم أسوة. بيان ذلك: أن طبيعة الاقتداء والإتباع أن يأمل المقتدى من الوصول إلى مرتبة المقتدى، وأن يجعل همه الأول هو الوصول إليه والسير على هدايته، وهذا يعني أن يكون المقتدى بمرتبة ومقام يمكن الوصول إليه، أما إذا كان مقامه مما لا يمكن الوصول إليه بل هو ممتنع المنال فكيف يجعل قدوة وتؤمر باتخاذ أسوة! فعليه يجب حصر الجانب الغيبي في ما يظهره من معجزة لاثبات الرسالة والإمامة فقط.

وقد يطرح الاشكال بنحو آخر أن تعميق هذا الجانب الغيبي في أحكام الدين سوف يبعد الدين عن الجوانب الاجتماعية والمادية التي جعلها ضمن اهتماماته، وبتعبير آخر أنه لو قلنا أن ملاكات الأحكام أمور غيبية بعيدة عن تأثيرات وضعية دنيوية سوف يفقد المكلف الدافع المحرك للسعي وتحصيل تلك الملاكات.

وفى الواقع ليس هذا الاشكال بصياغته شيئاً جديداً مبتكراً بل هو اشكال يعود فى جذوره إلى ما قبل الاسلام، حيث كان الناس يعتقدون أن الوصول والاتصال

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦١

بالله سبحانه وتعالى ذى القدرة المطلقة اللامحدودة متعسر وممتنع فيجب توسط وسائط تعد أرباباً وآلهة صغيرة تكون وسيلةً وواسطةً. أما الجواب:

أولاً: أن طبيعة الاقتداء تقتضى أن يكون هناك فارق بين المقتدى والمقتدى، فإذا كان المقتدى مساوياً للمقتدى، فإن الاقتداء يكون ممتنعاً، إذ لا توجد مزية للمقتدى حتى يقتدى به، فالسعى والحركة والانبعث الذى يحصل للمقتدى إنما هو من أجل تحصيل أمور وكمالات هو فاقد لها لكنها متوفرة وحاصلة فى المقتدى، إذن يجب أن يكون المقتدى غير مساو للمقتدى.

ثانياً: كما أن الحاصل لا يسعى الإنسان إلى تحصيله، كما أن الممتنع أيضاً لا يسعى الإنسان إلى تحصيله، فيجب أن يكون المقتدى له مرتبة بين هذين الأمرين، وفى نفس الوقت يجب أن يكون هذا الاقتداء ملازماً للإنسان فى كل مسيرته بمعنى أن المقتدى يجب أن يكون متفوقاً دائماً على المقتدى، وإلا- لو فقد هذا التفوق لتوقف الاقتداء فى فترة من فترات حياة الإنسان، وذلك فيما إذا نال كل كمالات المقتدى، وحينئذ لا يكون هناك سعى ولا يكون هناك هدف يحرك هذا الإنسان، فيجب أن يكون هناك باعث ومحرك دائمى للإنسان وللإنسانية قاطبة، وفى نفس الوقت لا تكون كل درجات كمالات المقتدى ممتنعة، كى يمكن السعى والتحصيل.

وهذا هو معنى الحالة الوسطية بين الأمرين أى لا كمالاته كلها ممتنعة ولا كل كمالاته بكل درجاتها حاصلة، فيسعى الإنسان لتحصيل تلك الكمالات فقد يصل بجهدته إلى تحصيل بعضها وقد لا يستطيع «ألا أنكم لا تستطيعون على ذلك فأعينونى بورع واجتهاد وعقل وسداد».

فتحصيل كل كمالات المقتدى أمر مستحيل غير ممكن أما تحصيل بعض

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦٢

درجات كمالاته فهو أمر مرجو ممكن الحصول عليه، فلماذا لا يصح الاقتداء ولماذا لا يمكن السعى نحوها!!

وقد يقال: إذا كان الأمر كذلك فما الحاجة إلى الإمام من أجل الاقتداء به إذا لم يكن من الممكن الحصول على كل كمالاته، فليقتدى مباشرةً بالكمال المطلق اللامحدود وهو الذات المقدسة؟

وجوابه: أن الإمام هو الآية العظمى وفى الحديث «ما لله أية أكبر منى» وآيته فى الصفات الخلقية، فالسعى إلى الله غير متناه لا فى الدنيا ولا فى الآخرة ومن رحمة الله بعباده أن جعل لهم إماماً يقتدون به يماثلهم فى البشرية ومتخلقا بأخلاق الله عز وجل، وهذا هو لطف الله بعباده لأن المقتدى أيضاً هو فى حالة سير وحركة من أجل تحصيل الكمال اللامتناهى، وسوف يأتى مزيد بيان لهذه النقطة.

ونعود إلى محل الكلام فإن هذه الحالة الوسطية دائماً هى التى تدفع الإنسان نحو الحركة والعمل وكما فى الخوف والرجاء، فلا هو حصر فى حالة الخوف فقط لأنه يأس من رحمة الله، واليأس عدم اعتقاد برحمته تعالى فهو كفر، والرجاء المطلق كفر أيضاً لأنه عدم اعتقاد بعقاب الله.

فالإمام ليست صفاته كلها قابلة للمنال ولو كانت كذلك لما كان الإنسان متحركاً نحوها بحركة مستمرة دائمة لا تقف عند حد، ولا هى حاصلة للإنسان حتى لا يكون هناك دافع نحو السير والسعى الحثيث. وسوف نشير فى بحث الفقه العقلى للإمامة إلى أن الوسيلة الصحيحة للتوحيد هى الإمامة.

ثالثاً: ذكرنا أن كمالات الإنسان تشمل جنبتيه البدنية المادية و الروحية المعنوية، وكمالات الجنية الأخيرة على قسمين: منها ما له ارتباط بالبدن كالشجاعة فهي كمال روحي إلا أن له ارتباطاً بالبدن. والقسم الآخر: كمالات روحية لا ارتباط لها بالبدن بل ترتبط بعوالم الغيب و الآخرة و العوالم المجردة،

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦٣

وكمالات هذا الجانب أشرف من الجوانب الأخرى، والافتداء المؤدى للكمال لا بد أن يشمل جميع جوانب النفس الانسانية، ومن هنا نحتاج في المقتدى أن تكون له جوانب غيبية وكمالات مرتبطة بعالم الغيب.

رابعاً: إن دراسة طبيعة حركة الانسان ترشدنا إلى أن جوارحه تنطلق في حركتها من الجوانح، والأخيرة تتحرك طبقاً للاذعان والايان والاعتقاد الذى يلتزم به الانسان فهذه الهيكلية فى صدور تصرفات الانسان هى الأساس، وهذا يعنى أن أساس تحرك الانسان هو معارفه الاعتقادية، والاعتقاد يشمل جميع الجوانب الغيبية وغيرها، فلا يمكن أن نتمسك بقسم معين من المعارف ونثبتة ونغض الطرف عن القسم الآخر لأن العقائد شأن مجموعى تبنى عليه عمل الجوانح التى هى المحرك للجوارح فإذا اختلف الأساس اختلف ما عليه من البناء.

خامساً: نحن نسائل المستشكل الذى لا ينفى الغيبات فى المقتدى، بل يحصرها فى اثبات المعجزة للرسالة والنبوة والإمامة، نقول: لماذا فى هذا الجانب ثبت الأمر الغيبى؟

والجواب: أن هذا هو الكاشف عن اتصال هذا الشخص بالغيب وأنه مبعوث وسفير من قبل الله سبحانه وتعالى، فالمعجزة هى المثبتة للاتصال والسفارة الإلهية وأن هذا الاتصال غير موجود فى بقية أفراد البشر، ونحن نقول أن هذا الاتصال الغيبى هو المقام الغيبى نفسه، بمعنى أن هذا الاتصال يكشف أن لهذا الشخص درجة وجودية معينة، وهذه الخصوصية من الله تعالى بها عليه وهى التى مكنته من الإتيان بالمعجزة حتى يثبت لبني البشر أنه سفير من قبل الله تعالى.

ومما لا شك فيه أن تصحيح محل النزاع بما ذكرنا سوف يهئ لنا الأرضية والذهنية المطلوبة للتعامل مع الأدلة العقلية والنصوص الشرعية، حيث أن طائفة كبيرة سوف تدخل فى ضمن نطاق التحليل والاستنتاج بخلاف ما إذا كان

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦٤

المطلوب هو اثبات الزعامة الدنيوية فإنه سوف يتم اسقاط عدد كبير من الأدلة بحجة أنها تبحث عن ما هو خارج عن محل النزاع. ولا يخفى أن الخوض فى مثل هذه المباحث يحتاج إلى أهلية عقلية وإمام تام بالمباحث الفقهية والتفسيرية والكلامية والفلسفية والعرفانية، مضافاً إلى ما يمكن استفادته من علوم النفس والاجتماع الحديث.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦٥

## المبحث الأول: تعريف الإمامة ... ص: ٢٦٥

### الجهة الأولى: التحليل اللغوى ... ص: ٢٦٥

إننا لا نهدف من بحثنا استعراض المعنى اللغوى الذى يسطره اللغويون فى كتبهم، بل مرادنا هو الوصول إلى ماهية وحقيقة الإمامة وبتعبير اصطلاحى رفع الستار عن ما الشارحة وما الحقيقية. وإذا ما استعرضنا كلمات اللغويين فما ذلك إلا توطئه للوصول إلى التعريف الماهوى واستخلاص المعانى العقلية التى تنطوى عليها اللفظة.

ومن خلال ما يذكره اللغويون يمكن ذكر بعض الملاحظات التالية:

١- أن اصطلاحات الامام والأمة والمأموم كلها تعود إلى جذر لغوى واحد هو أمّ يؤم.

٢- أن المراد من يؤمه أمّ إذا قصدته، والأمّ هو القصد المستقيم والتوجه نحو المقصود «١» ففي هذا الأصل الاشتقاقي جنبه السير والسلوك.

٣- أن المراد من الأمة هي الجماعة الذين يكون لهم مقصد واحد.

٤- أن الإمام هو كل من اتتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين، وعلى هذا يكون معنى إمام بمعنى المقتدى اسم مفعول، ويكون المأموم اسم فاعل

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦٦

أى الذى يقتدى بغيره، وأما إذا كانت بمعنى الهداية فسوف يكون الامام بمعنى الهادى وهو اسم فاعل والمأموم المهتدى فهو اسم مفعول.

فيلاحظ أن المعنى اللغوى يستطعن معنى الاقتداء والهداية.

من خلال تلك النقاط نرى أنه فى جميع اشتقاقات (أمّ) يتضمن قصد وسلوك غاية وهدف معين مع إضافات أخرى فى كل اشتقاق، فإذا كانت الأمة فإنها تطلق على الجماعة البشرية التى لها مقصد واحد فهى بالضرورة تتبع إماماً لها يقتدى به الناس ويأخذ بيدهم نحو

ذلك المقصد وتلك الغاية، ومن هنا ورد التعبير فى القرآن «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ» «١»

، ولذا لم يطلق الأمة على كل المجتمع البشرى بل أطلقه بحسب الحقب الزمانية.

ويمكننا القول أن الامامة فى اللغة تساوق الهداية، والهداية كما يذكر اللغويون لها معنيان أحدهما: مجرد إراءة الطريق المستقيم، والآخر: هو الإيصال إلى المطلوب، والثانى يستلزم الأول، وذلك لأنه لو قلنا أنها بمعنى الأخذ بيد المأموم وإيصاله إلى المطلوب

والغاية المرادة فهى لا تقتصر على مجرد الاراءة بل تتعداها إلى الإيصال.

ونقول أن المراد من الهداية هنا هو الثانى، وذلك لأن الأمة وهى الجماعة التى لها مقصد واحد فإنها تسير نحو هذا المقصد وتتبع الامام من أجل الوصول إلى تلك الغاية، ووجود الامام ومقتضى السير أن يكون المراد من الهداية هو الايصال وأن الامام لا يقتصر

على مجرد إراءة الطريق الصحيح بل يتبع ذلك بالاحذ بيد الامامة من أجل ايصالهم إلى الغاية القصوى، نعم تلك الهداية والايصال ليس ايصالاً جبرياً بل ايصال اختياري.

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦٧

## الجهة الثانية: التحليل العقلى ... ص: ٢٦٧

### إشارة

إننا إذا قمنا بتحليل أعمق لماهية الامامة وكيفية أخذ الامام بيد الأمة لتحقيق الغاية القصوى، فإنه يجب أن تكون هناك طاعة ومتابعة وانقياد من قبل المأموم للإمام، مع المحافظة فى نفس الوقت على الاختيار والارادة التى للمأموم، وهذا يعنى وجود نوع من السلطة

والولاية من قبل الامام على المأموم مع المحافظة على اختياره وهو أنه إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل.

فالامامة متقومة بطرفين الامام والمأموم وفى كل طرف منهما يكون لها معنى؛ ففي الاول له التسلط والولاية، وفى الثانى له الاختيار بمعنى أن الامام لا- يلجأ المأموم على التصرف المعين ولا يقوم بتسخيره أو قهره بل يجب أن يقوم المأموم بذلك طواعية واختياراً،

ونستطيع تشبيه ذلك بالانجذاب الحاصل بين المحب ومحبوبه وسيطرة الأخير على الأول لا بنحو يقهره ويسلبه وهذا لا ينافى اختياره.

ومن هنا نستطيع القول أن الإمامة ليست علة تامة للهداية بل هى مقتضى لحصولها إذا ارتفع المانع وهو إرادة نفس المأموم واختياره، إذ بيده أن يتبع هداية الامام حتى يوصله إلى الغاية وإن يسلم له القيادة، وله أن لا يستجيب له فلا تؤثر عليه هداية الامام.

فالتحليل الماهوى للإمامة يقوم على حيثيات؛ حيثية الاقتداء، وحيثية الهداية الايصالية، وحيثية السير السلوك والحركة، وحيثية الولاية والسلطة والجذب.

وإذا أردنا أن نتلمس بنحو أفضل فما علينا إلّا التأمل فى هذه الامثلة الثلاثة والموازنة بينها: الانسان الصغير وهو ذلك المخلوق الذى كرمه الله تعالى بالعقل.

والإنسان المجموعى وهو المجتمع البشرى، والإنسان الكبير وهو عالم الخلق.

فنتناول دور الهداية فى هذه العوالم الثلاثة.

– أما الانسان الصغير: فهو ذو جنبتين أحدهما البدن والاخرى الروح، ولكل

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦٨

منهما تكامل وارتفاع وصعود كما أن لهما تسافلاً وهبوطاً وانحداراً.

ولندقق النظر فى تكامل الروح فإن الله تعالى قد كرم بنى آدم بالقوى العقلية والعملية المختلفة التى تضمن للانسان أفضل السبل للصعود إلى الكمالات العالیه.

وعلى رأس القوى العملية والإدراكية يقف العقل ليقود هذه القوى، فإذا ما رضخت له القوى الأخرى تصاعد الانسان فى الكمالات، وإذا ما انقلبت الآية ولم يأخذ العقل موقعه المناسب تجد الإنسان فى هبوط وانحدار.

والقوى العقلية على نحوين: العقل النظرى والعقل العملى. والأول وظيفته الإدراك. والآخر وهو العقل العملى ووظيفته الإدراك والعمل والتأثير على القوى المادون التى تتبعه فى الحركة، فيكون أميراً لها وتكون أسيرة له، وفى اتباعه لا تكون ملجئة بل يبقى للقوى

الاخرى الاختيار فى اتباع العقل العملى، فإذا ما تسلطت القوى المادون على قوة العقل العملى فتكون إمام ضلال وباطل، وقد ورد فى حكمة لأمر المؤمنين عليه السلام: «كم من عقل أسير تحت هوى أمير» (١)

أما إذا أذعنت لقوة العقل العملى فإنه يصبح إمام هدى، فالعقل العملى هاد ومرشد لقوى الانسان المختلفة، ووجود هذه القوة امر لا بد منه وإلا- لسعت كل قوة إلى ما يؤدى إلى تكاملها وأدى الصراع بين قوى الانسان إلى فناءه، فيحتاج إلى ما يكون هادياً وموصلاً

للكمال وهو العقل العملى، وزود هذا العقل بسلطة اخضاع القوى المادون مع احتفاظ النفس الانسانية بالاختيار، والاختيار حيثية نفسانية توظفه النفس- التى هى غير القوى العملية والإدراكية- فى يد القوى الفوقانية أو القوى المادون، ولو كان العقل العملى ملجئاً

وسالبا للاختيار لما صدرت المعصية من أحد لأنه موجود فى كل إنسان.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٦٩

والعقل العملى فى فعله يعتمد على الإدراكات الصحيحة التى تتم فى العقل النظرى والعملية، فهو يقود لأنه يمتلك العلم الذى لا تمتلكه بقية القوى وهذا العلم هو الذى يعطيه صلاحية لقيادة قوى الانسان، ولو كان هذا العلم محتلاً للخطأ لما أصبحت لديه اللياقة

لقيادة الانسان وقواه، وقد بينا فى الفصل الأول مفصلاً مدركات العقل العملى والنظرى وعلمه الحسولى والحضورى، والمهم هو الأخير لأنه أعلى وأشرف من الأول، فالهداية الايصالية للعقل العملى وهو إمام هدى للقوى المادون تتم بواسطة علم شريف أشرف

من العلم الحسولى وهو العلم الحضورى.

والعقل فى نفسه مبرأ من الغرائز الشهوية والزلل، وليس العقل هو الذى يسبب الزلل والوقوع فى الخطأ، بل هو بسبب سيطرة القوى المادون، وقد قرروا فى محله أن إدراكات العقل فى نفسها لا- خطأ فيها إلا إذا تدخلت القوى الأخرى فيها وهى الواهمة والمخيلة

والقوى الشهوية والغضبية.

أ- أن قوى الإنسان تهتدى إلى الكمال بواسطة العقل العملى.

ب- أن العقل العملى يقوم بدور إمام هدى، وهذه الهداية ايصالية وليست مجرد إراءة وإلا لاكتفى بالعقل النظرى، فهذا يدل على الحاجة الفطرية داخل الانسان لوجود ما يقوده إلى الكمال.

ج- أن العقل العملى استحق هذا المقام بسبب العلم الذى لديه.

د- أن العلم الحصولى لدى العقل العملى يعتمد على أساس العلم الحضورى الذى لا خطأ فيه.

ه- أن العقل واسطة لتنزل العلوم من العوالم الغيبية العلوية إلى العوالم المادون، ولا يمكن للقوى المادون (الغضبية والشهوية) ... أن تتصل بتلك العوالم إلا

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٧٠

بالعقل العملى وذلك لضعف قابليتها.

و- ورد فى الأثر أن لله حجتين ظاهرة وباطنة أما الظاهرة فهو الرسول وأما الباطنة فهو العقل، وهذه الموازنة تعنى أن مقام النبوة كما له دوره وموقعه فى الانسان المجموعى فإن له موضع فى الانسان الصغير، وأن الله عز وجل قد أودع فى الإنسان رسولاً باطناً وظيفته الهداية وهى على وزان الهداية التى يقوم بها الرسول الظاهر وهى الاراءة «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ» (١)

فهى هداية إرائية وانذار وبيان أين يكمن الطريق الصائب والصحيح من دون أن تقوم بوظيفة الايصال (نعم قد يكون النبى إماما فتجتمع لديه ولاية تشريعية وتكوينية كما فى أولى العزم) والعقل المقصود به هنا هو العقل النظرى، فتكون أوامره تشريعية يشخص الصواب من الخطأ ولا تكون له سيطرة على بقية القوى، وهذه هى مهمة الرسول الباطن.

ز- أن الرسول الباطن وحى فطرى إنبائى، والامام الباطن وحى فطرى ولوى.

أما كونه وحيا: فلأن العقل قوامه بالعلم، لكن العلم الذى فى الوحى النظرى غير عمال أى علم باطنى غيبى أما فى العقل العملى فهو علم عمال ومستند للعلم الحضورى، والعلم الإنبائى الذى فى العقل النظرى أيضا مستند للعلم الحضورى إلا أن تكامل العقل النظرى يكون فيما إذا وجد العقل العملى، وعندما نقول أن العلم فيه حيثية ولوية فلا نقصد بذلك تعبيرا أدبيا بل إشارة إلى عماليته ومحركيته وقدرته.

أما سبب اطلاقنا عليه بالوحى «٢» فلأن حقيقة الوحى هى الارتباط بالغيب، والانسان لوجود حيثية التجرد فيه فهو مفطور على الارتباط بعالم التجرد بواسطة

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٧١

العقل، أى بتوسط نفسه، ومن هنا كان فطريا، لا- وحيا نبويا تشريعيا جعليا، ومن هنا نقول أنه عندما يقال: انقطع الوحى فإنما يعنى الوحى التشريعى لا انقطاع الوحى بمعناه الأعم الشامل لما بيناه أى مطلق الارتباط بعالم الغيب.

ح- فى مراتب العلم الحضورى يذكرون أن مرتبة القلب من النفس بوابه الغيب والعوالم العلوية لكلا العقليين، والعقل العملى والنظرى يأتمان به وهو مصدر علومهما الحضورية.

ط- أن تصرف الامام الباطن فى القوى المادون يكون بقدرة ملكوتية ونعنى بها القدرة التجردية التى ليس فيها تدرج وتدرج بل على نحو كن فيكون، وهذه القدرة لا- تحتاج إلى شرائط عالم المادة ولا- شرائط فى فعله وتأثيره، وإنما مجرد الاذعان يحرك النفس تحريكا اختياريا، فلو أن المحرك لم يختار التحريك فلا يتحرك، وليس معنى (كن فيكون) الجبر.

وبيان آخر للملكوتية: أنه اصطلاح يطلق على القدرة النابعة من العلم محضا فى مقابل القدرة التى تتوقف على العلم والآلة المادية وتسمى القدرة المادية، وهذا أمر متفق ومبرهن عليه فى علوم المعارف العقلية والنقلية نذكره كأصل موضوعى.

فالعلم الحصولى وهو مرتبة ضعيفة من العلم يحتاج إلى الآلة كما فى قدراتنا المعتمدة على العلم الحصولى. أما إذا كانت القدرة نابعة

من العلم الحضورى فإنها لا تحتاج إلى شرائط المادة لشرافة وقوة العلم المعتمدة عليه.

فإمامة الامام الباطن وعمّالته بتوسط قدره ملكوتية وهداية الامام الباطن بأمر ملكوتى ويسمى أمر إلهى، والإلهى اشارة إلى عالم التجرد، وقد يطلق على عالم الملكوت بعالم الامر فتسمى القدرة الأمرية.

فتبين أن الامام الباطن تكون له نحو إحاطة وقيومية على من دونه، وهذه ليست كإحاطة واجب الوجود ببقية الممكنات بل هى كإحاطة العلة بمعلولها،

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٧٢

ويُمثل لها بالصور الخيالية الحاصلة لدى النفس، فإن النفس تحيط بها إحاطة قيمومية فظاها وباطنها وأصل وجودها مرهون بفعل النفس.

وفى الانسان الصغير نرى أن نسبة العقل العملى والنظرى لما دونه من القوى هى إحاطة قيمومية، والوجه فى ذلك أن النفس والقوى المادون لا- تستطيع أن تصدر فعلا- من الأفعال سواء كان فعلا إدراكيا أو عمليا من دون توسيط العقل فى البين، فهو يحيط بأعمال وأفعال القوى المادون، وأن الكمالات العملية تفاض عليها بتوسط العقل وبسبب كونه واسطة فى الفيض فهو يدرك كمالات المادون ولا يكون جسرا للعبور فقط.

وبناء على كل ما مضى نقول فى تعريف الامام الباطن فى الانسان الصغير: انه يكون هاديا وموصلا للنفس إلى كمالاتها بأمر ملكوتى.

ى- نقطة أخيرة؛ نضيفها أن التسلسل فى تنزل الفيوضات يكون من القلب للعقل النظرى الذى هو الرسول الباطن ومن ثم للعقل العملى الذى هو امام باطن، وقد ذكرنا ان العلم الذى فى الثانى أشرف من الأول لكن إذا جمع الأول بين الرسالة والامامة فإنه ينال الشرف العالى، وقد ورد فى كلمات أمير المؤمنين عليه السلام عن الذين ابتعدوا عنه «احتجوا بالشجرة وضيعوا الثمرة»، وهذا قريب مما ذكرنا أن كمال العقل النظرى هو بالعقل العملى فالامامة هى ثمرة النبوة، وذلك لأن مجرد العلم ومجرد التمييز بين الحسن والقيح من دون ترجيحها إلى أعمال وإثارة القوى المادون لا يكون ذا أثر، والأثر الوحيد هو فى الاستفادة من العلم الذى يتوصل إليه العقل النظرى لوصول الانسان إلى الكمال وتجنب الوقوع فى المفاسد والقبايح، ومن هنا تكون الامامة ثمرة النبوة والرسول الأكرم صلى الله عليه و آله قد حاز شرف النبوة والإمامة وكما أنه امام للخليفة فهو إمام للأئمة كما أن القلب امام للعقل العملى الذى هو إمام لما دونه من القوى.

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٧٣

وبهذا البيان نستطيع استيعاب ما ورد فى الأثر أن «المؤمن جماعة بمفرده فى صلاته» حيث يكون أحد تفسيراته أن كل قواه تكون مسخرة لقوة العقل العملى وهو مسيطر عليها.

### الانسان المجموعى ... ص: ٢٧٣

وهو مجموع المجتمع بما فيه من اركان وهى الدولة والحكومة، فإننا نشاهد انها تتألف من فقرات متعددة منها القوة التنفيذية، ومنها القوة التشريعية، ومنها القوة القضائية، كما أن كلا من تلك القوى الثلاث تتشعب إلى أقسام.

والقوة التشريعية وظيفتها الهداية الارائية، والقوة التنفيذية وظيفتها الهداية الايصالية، والقوة القضائية وظيفتها كوظيفة الوجدان فى الانسان الصغير، وهى لتعديل الاشياء لكى لا تستعصى فى قبول الهداية الارائية الايصالية والسير نحو التكامل وعدم التخلف عن ذلك، ويمكن المطابقة فى التفاصيل الاخرى بين الانسان المجموعى والانسان الصغير فمثلا وزارة الجيش والدفاع توازى القوى الغضبية، ووزارة الرياضة والتربية البدنية أو السياحة ونحوها مما يغطى جانب اللهو واللعب توازى القوى الشهوية، وإلى غير ذلك من التوافق إلا ان اهم ركن فى الانسان المجموعى هو ما يقوم بالهداية الارائية والهداية الايصالية إلى الكمالات المنشودة.

## الانسان الكبير ... ص: ٢٧٣

ونقصد به عالم الخلقه وما يحويه من عوالم ونشآت في قوس النزول وقوس الصعود، وذلك لتعرف على دور الامامة وحقيقتها في هذا العالم الكبير، وهذا الانتقال طبقا لما هو المسلم به في المعارف أن «من عرف نفسه فقد عرف ربه»، أى أن معرفة آيات الله وأفعاله جل وعلى يكون عن طريق معرفة الانسان نفسه وهذا يقتضى موازاة الانسان الصغير للانسان الكبير، وأن فعل الله وهو الخلقه تكون

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٧٤

معرفته بمعرفة الانسان الصغير.

ففى الانسان الكبير أيضا مراحل ومراتب من النفوس الكلية (بمعنى السعة والاحاطة) إلى العقول الكلية التى تدير تلك النفوس، ونحن فى بحثنا نعتد على قاعدة عقلية مؤداها أن التعريف الماهوى للإمامة له مصداق فى الانسان الصغير إى فى ترتب قوى النفس الانسانية وبمقتضى التطابق مع الانسان الكبير - عالم الخلقه - نستكشف الاخير.

والمهم لدينا هو استكشاف موقع الامامة فى الانسان الكبير وأنها مرتبة تكوينية ومقام وجودى فى ضمن المراتب الوجودية المختلفة، وهذا هو محل النزاع مع الآخرين والذي أردنا إثباته، فهم قد جعلوا محور البحث فى الانسان المجموعى ونحن ننقل ذلك إلى الانسان الكبير أيضا.

ولا ندعى أننا قد توصلنا إلى معرفة كنه وحقيقة الامامة فى هذا الموقع بل تمكنا من وضع تصور اجمالى يرفع الغموض واللبس وإن بقيت جوانب مجهولة، وهذا المقدار لا يمنع من ثبوت المعرفة وتحققها.

ونبدأ بحديث هشام بن الحكم مع عمرو بن عبيد المعروف والمشهور حيث قال له: ألك عين؟ قال: نعم، قلت: ما ترى بها؟ قال: الألوان والأشخاص، قال: قلت: فلك أنف؟ قال: نعم، قلت: فما تصنع به؟ قال: اشتم به الرائحة، قلت: فلك فم؟ قال: نعم، قلت: فما تصنع به؟ قال: أذوق به الطعم. قلت: ألك قلب؟ قال: نعم، قلت: فما تصنع به؟ قال: أميز به كل ما ورد على هذه الجوارح، قلت: أليس فى هذه الجوارح غنى عن القلب؟ قال: لا، قلت: وكيف ذلك وهى صحيحة سليمة؟ قال: يا بنى الجوارح إذا شككت فى شىء شمتته أو رأته أو ذاقته ردتته إلى القلب فيتيقن اليقين ويبطل الشك، قلت: وإنما أقام الله القلب لشكك الجوارح؟ قال: نعم، قلت: فلا بد من القلب وإلا بم تستيقن الجوارح؟

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٧٥

قال: نعم، قلت: يا أبا مروان إن الله لم يترك جوارحك حتى جعل بها إماما يصحح لها الصحيح ويتيقن لها ما شككت فيه، ويترك هذا الخلق كلهم فى حيرتهم وشكهم واختلافاتهم لا يقيم لهم إماما يردون إليه شكهم وحيرتهم، ويقيم لك إماما لجوارحك ترد إليه حيرتك وشكك «١».

فيلاحظ فى هذه الرواية أن ما ذكره عمرو بن عبيد من التسالم على خضوع القوى المادون للقلب وأن هذا الخضوع ليس اعتباريا بل تكوينى حقيقى.

## الجهة الثالثة: التعريف التلقى ... ص: ٢٧٥

يلاحظ أن هذه الكلمة وردت فى القرآن فى موارد عدة هى: «قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» «٢»

، «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ» «٣»

، «وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ» «٤»



«يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ» (٥)

«وَنَجْعَلُهُمُ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ» (٦)

والامامة الطباطبائي يتعرض لتفسير مقام الامامة الذي أعطى لابراهيم وأنه مغاير لمقام النبوة والرسالة، ويأتي بشواهد عدة:

١- أن هذا المقام أعطى لابراهيم على كبره و بعد تولد ذريته اسماعيل واسحق، وقد كان قبلها نبيا بلا شك. وذلك لأنه لو لم يكن لديه ذرية لما كان سؤاله الله تعالى «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي».

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٧٦

٢- أنه لو كان المراد من الإمامة هنا النبوة فلا- معنى لأن يقال لنبي مفترض الطاعة إني جاعلك للناس نبيا أو مطاعا فيما تبلغه من نبوتك فهذا لا يتناسب مع كونه نبيا.

٣- أن القرآن كلما تعرض للإمامة تعرض معها للهداية تعرض تفسير «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ» والهداية الجديدة التي حاز مرتبتها ابراهيم يجب أن تكون مخالفة للهداية السابقة التي كان حائزا عليها عندما كان نبيا، ولا شك أن الهداية التي في النبوة هي هداية اراءء فالهداية هنا هي هداية ايصال.

٤- أن لفظ الهداية قيد بالأمر في آية السجدة، والأمر هو الذي يبين حقيقته ما ورد في قوله تعالى «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» (١)

، وقوله «وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ» (٢)

، فهذا الأمر هو أمر ملكوتي ليس فيه تدرج بل يحصل دفعة واحدة بمجرد إرادته بعيداً عن شرائط المادة والآلة وهذا الملكوت قد حاز عليه ابراهيم كما ورد في «وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ» (٣) ، فإراءء الملكوت لابراهيم كانت مقدمة لافاضة اليقين عليه، وأهل اليقين لا يحجبهم عن ربهم حجاب قلبي من معصية أو جهل أو شك أو ريب، بل يكون لهم شهود حضوري على الأعمال أي أعمال البشر.

فالامام هاد يهدي بامر ملكوتي يصاحبه، والامامة بحسب الباطن نحو ولاية على الناس في أعمالهم، وهدايتها ايصالها إياهم إلى المطلوب بامر الله دون مجرد اراءء الطريق الذي هو شأن النبي والرسول

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٧٧

ولأن محور تعريف الامام حول فهم الملكوت فإننا نستكشف رأى العلامة في ذلك فتوجد آيات عدة تتعرض للملكوت وهي يس ٨٣- الانعام ٧٥- الملك ٣- المائدة ١٢٠- القمر ٥٠- آل عمران ٢٦.

ففي سورة الملك تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَؤُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ... فالآية تشير إلى أن الذي بيده الملك هو بيده القدرة وعلله «الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ» أي كل عالم الخلقه، فالملك بيد الله لأن ايجاد الخلق بيد الله، فكون وجود الاشياء منه وانتساب الاشياء بوجودها وواقعيتها إليه تعالى هو الملاك في تحقق ملكه الذي لا يشاركه فيه غيره، ولا يزول عنه إلى غيره ولا يقبل نقلا ولا تفويضا، وهذا هو الذي يفسر الملكوت في قوله تعالى «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ» (١)

فالملكوت هو وجود الاشياء من جهة انتسابها إلى الله سبحانه وتعالى، أي جنبه الإيجاد والقيومية والهيمنة والاحاطة.

فالمخلوق يكون ذا جهتين فإذا لحظناه بما هو في نفسه فإنك تلحظه من جهة المخلوقية، أما إذا لحظته بما هو دال على خالقه تكون جنبه ملكوتية، ومن هنا كان النظر في ملكوت الأشياء يهدي الانسان إلى التوحيد هداية قطعية، فإراءء ابراهيم ملكوت السماوات والأرض هو توجيهه تعالى نفسه الشريفة إلى مشاهدة الاشياء من جهة استنادها ووجودها إليه (٢).

«قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ» (٣)

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 278

فالملك هنا يشمل الحقيقي والاعتباري، بل قد يقال بالأول فقط وهو قد يعطيه من يشاء من عباده وليس فيه معنى تعطيل نفسه عن الملك وحصر لقدرته حتى تكون يده مغلوله والعياذ بالله، وإنما هو اقدار في عين أنه قادر.

إذن فالامامة هي الهداية الايصالية الملكوتية النابعة من العلم والقدره، فالامام هو رابطة تكوينية بين الخالق والمخلوق فهو يشهد الاعمال «كِتَابٌ مَرْقُومٌ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ» (1)

، فالمقربون لهم نوع من العلم الحضورى، ويضيف العلامة أنه يوجد في سورة الانبياء قيد آخر «وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ» فمتعلق الوحي جاء خال من (إن) وقد حرر في البلاغة أن إضافة العامل إلى معموله إن كانت ب (أن والفعل) فإنه يفيد الاستقبال وأنه أمر تشريعى، مثل «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقِيمُوا الصَّلَاةَ» اما إذا أضيف إلى ما يضاف الفعل لمعموله من دون توسط (أن) بين أوحينا إليهم وبين فعل الخيرات، فهذا يدل على تحققه فعلا على نحو ما ورد في آية التطهير «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ» فإن الفعل لم يسبق بأن وهو دال على وقوع التطهير فعلا، ففعلهم نابع من الوحي والتسديد الإلهي وهو معنى العصمة أى لا يحتاج إلى هداية غيره.

- وقوله تعالى «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ».

يذهب العلامة إلى أن المراد من الامام هنا هو إمام الهدى، إذ ان الآية تدل على أن لكل زمان إمام، ولا يخلو أناس في عصر من العصور من إمام فيكون المراد من الإمام هنا هو إمام الهدى، نعم الروايات دالة على وجود إمامين هدى وضلال، واستظهار العلامة وإن خالف ظاهرها لكن لا مخالفة حقيقية عند التدبر في الروايات، وذلك لان الروايات المفسرة للقران على نحوين:

أحدهما: أنها تقوم بمعالجة ظاهر القران الكريم بحيث تبين المراد من الآية

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 279

وترشد إلى النكات الأدبية والبلاغية في الآية، وهذه لا مجال لاستظهار غير المعنى الذى تشير إليه بل يجب الأخذ بها، وأمثلتها كثيرة منها: فى تفسير آية الضوء «إِلَى الْمَرَاقِ» أنه ليس المراد بيان انتهاء عملية الغسل بل لتحديد المقدار المغسول ويذكر الامام شواهد على ذلك، وقوله «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» ليس المراد هو التخيير بين القصر والتمام، بل المراد هو الالتزام فمثل هذه الروايات يجب الأخذ بها فى تعيين الظهور.

والقسم الآخر: من الروايات التى تقوم ببيان باطن القران وهذه الروايات لا تنفى حجيه الظاهر بل يبقى على حجيته فهى لا تحصر معنى الآية فيما تذكر، والشاهد على ذلك ورود روايات متعددة فى تفسير الآية الواحدة، فهذه كلها غير متناقضة إذ أنها تشير إلى أسرار الآيات التى لا يصل إليها غير المعصوم. وهذا بحث حرره الأصوليون.

نعود إلى الآية الكريمة: فعلى فرض كون المراد من الامام هو إمام الضلال أيضا لا الامام الذى اجتبه الله، فإن إمام الهدى هو من البشر، وقد عرفته آيات أخرى من أن هدايته تكون بأمر ملكوتى خلاف إمام الضلال الذى لم تعرفه الآيات بهذا السنخ، وسيأتى مزيد تفصيل لهذا المعنى فى فقه الآيات.

وقد ذهب البعض إلى أن المراد من الامام هو لكتاب التشريعى كالتوراة والانجيل والقرآن، وهذا غير صحيح لأن المراد من كل أناس أنه يعم كل الناس من الأولين والآخرين، وليس مختصا بفئة معينة، ويلاحظ أن القرآن إذا أراد تخصيص فئة معينة من الناس لها هدف معين فإنه يعبر عنهم بالامة وعدم استخدامه لهذا اللفظ هنا يدل على إرادته كل الناس فى مختلف الأزمنة.

ونعود إلى إمام الهدى والضلال؛ فإن امام الهدى هو الذى تكون هدايته بأمر ملكوتى بخلاف إمام الضلال الذى تكون هيمنته على مستوى الشيطنة، وهذه

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٨٠

الهيمنة يوازيها في الانسان الصغير التخيل والتوهم إى العقل المقيد، وفي رواية في ذيل سورة القدر: واللّه إنه ليوحى إلى امام الضلالة بتوسط ابليس وجنوده كما يوحى إلى امام الهدى كما تنزل عليه الملائكة من اللّه.

ففى الانسان الصغير بطل أئمة الضلال من الواهمه والمتخيله والغضبيه والشهويه لا- تستطيع أن ترفع إلى مستوى التجرد العقلى فكذلك أئمة الضلال فى الانسان الكبير إبليس وأشياعه وأتباعه.

ويستعين العلامة فى توضيح الهداية المخبوءة فى الامام بقوله تعالى «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ» (١)

، فإن الآية تجعل المقارنة بين هاديين إلى الحق (والهادى إلى الضلال خارج عن هذه المقارنة) أحدهما يهدى إلى الحق من نفسه والآخر يحتاج إلى هداية الغير من أجل أن تهتدى نفسه ثم يقوم بهداية غيره.

إن قلت: أن الذى يهدى من نفسه ولا يحتاج إلى هداية الغير هو اللّه سبحانه وتعالى كما ذكرته الآية فى الشق الأول، والذى يحتاج إلى هداية الغير هم الأنبياء والرسل والأئمة المهتدون بهداية اللّه سبحانه.

قلت: إن لازم ذلك أن يبعث اللّه للناس نحو هداية نفسه مباشرة لا الهداية التى فى الرسل والأنبياء لأنهم يهتدون بغيرهم، وبتعبير آخر لازم ذلك أن ينهانا عن اتباع الرسل والأنبياء فى حين لا توجد لدينا قناة لاستلام الهداية إلا من الرسل فيحصل تنافى فى مدلول الآية

الشريفة، وهداية اللّه لا يدعيها أحد من دون توسط الرسل والأنبياء، فبال تأكيد هذا المعنى خاطئ، والصواب أن الآية دالة على أن الهادى الذى يتبع هو المعصوم الذى علمه لدنى لا من الأغيار البشرية وإن كانت

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٨١

فى خط الهداية، ومن يهدى بهداية غيره لا يكون مأمونا من الخطأ والزلل، فلا يكون هاديا.

وذلك المعصوم هو الذى يكون هاديا للحق على نحو الدوام أما الشخص الآخر الذى لا يهتدى إلى الحق إلا بهداية غيره فإذا لم يوجد ذلك الغير فهو يهدى إلى الباطل والضلال. وهداية اللّه لهؤلاء المعصومين تكون بأحد الطرق الثلاثة «مَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا» (١)

. وينقل العلامة دليلا عقليا على وجوب العصمة وهو تفسير الامامة بأنه يهدى (بأمرنا) وأن الهداية ايصالية كما مر ذكره سابقا، فلا بد أن من يكون لديه القدرة على تلك الهداية أن يكون مهتديا بنفسه بل تدل الآية على أن الفيوضات الكمالية العملية على النفوس، وانتقال النفوس فى سيرها التكاملية من موقف لآخر إنما يتم عبر الامام، وذلك لأنه يهدى بأمرنا إى بالامر الملكوتى وهو (كن فيكون)

فالفیوضات تكون بواسطة الامامة أما رابطة النبوة فهى من أجل هداية الخلق فى الاراءة فقط وهى الجهة التشريعية.

فتحصل مما تقدم:

١- ضرورة كون الامام معصوما.

٢- أن يكون موجودا فى كل زمان.

٣- أنه يفوق غيره فى الفضائل النفسية سواء المعاشية أو الاخروية.

٤- أن الإمامة باقية فى عقب ابراهيم، وهذا يستفاد من نفس سؤاله لله تعالى فى سورة البقرة، واستجابته تعالى لذلك، وما ورد فى

سورة الانعام من الآية ٨٢- ٩٠:

«وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ... وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٨٢

وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ..» حيث الخطاب فى الآية لذرية ابراهيم واصطفاء اللّه لهم، وهدايتهم ثم يقول عز من قائل «فَقَدْ وَكَّلْنَا

بِهِيَ قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ» فالمراد من (بها) الامامة، وهذا يدل على تأييدها واستمرارها، وأن الخطاب ما زال لابراهيم وذريته فهم الموكلون بهداية البشرية.

ويطرح العلامة اشكالا ويجب عنه، أما الاشكال فهو أن الآية تدل على أن من يكون نبيا فهو مهتديا فهذا يدل على أن كل نبي إمام، ويجب عنه: أنه مما لا شك فيه أن النبي يكون مهتديا لكن ليست لدينا قاعدة أن كل مهتدي فهو هاد هداية ايصالية، نعم ما دلت عليه آية «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ»... تدل على أن الهادي إلى الحق يجب أن يكون مهتديا فالتلازم من طرف واحد لا من طرفين.

ويضيف العلامة في آية سورة الزخرف ٢٨: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَآيَةٌ سَيَهْدِينِ ٢٧ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» أن الله عز وجل جعل الهداية باقية في عقبه.

نعم يبقى اثبات أن المراد من الهداية في (سيهدين) حيث أنه كان نبيا ويدعو قومه فيجب أن تكون تلك الهداية غير ما هو حاصل عنده وما ذلك إلا الهداية الايصالية والامرية المجعولة باقية في عقبه.

ويخلص العلامة إلى أنه يتضح من آية البقرة سبع مسائل هي امهات مسائل الامامة:

١- أن الامامة مجعولة.

٢- أن الامام يجب أن يكون معصوما بعصمة إلهية

٣- أن الارض لا تخلو من أمام حق.

٤- أن الامام يجب أن يكون مؤيدا من عند الله.

٥- أن اعمال العباد غير محجوبة عن علم الامام.

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٨٣

٦- أنه يجب أن يكون عالما بجميع ما يحتاج إليه الناس في أمور معادهم وحياتهم.

٧- أنه يستحيل أن يوجد من يفوقه في فضائل النفس.

وفي كتاب المقالات التأسيسية يذكر العلامة تعريفا أوسع للامامة: أن الامام هو السائق للنفوس البشرية إلى لقاء الله وإلى المعاد حيث يسوق أعمالهم ونفوسهم إلى الله تعالى، فبه معادهم وحشرهم ونشرهم حيث تشير الروايات المستفيضة إلى ورود الامام في كافة منازل الآخرة، وقد أشار القرآن إلى ذلك «وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» فهذه الآية تثبت للرسول الذي هو حى في عالم الدنيا بأنه يشهد الاعمال وهى من سنخ ملكوتى والمؤمنون هم المعصومون يشهدون الاعمال بمقتضى «يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ».

ونضيف على ما ذكره العلامة أن رابطة الامام والرسول بما هو امام لا تقتصر على عالم الدنيا وما بعده بل حتى ما قبل عالم الدنيا، حيث بعثه فى عالم الذر إلى الآخرين وبقية العوالم السابقة على نشأة الدنيا، وأن الهداية الارائية ايضا مفروضة فى الامامة لتقدمها على الايصالية- وان كانت هى فى الامام فى طول الهداية الارائية للنبي صلى الله عليه وآله- وهو ما يعبر عنه بالحافظ والمبين للدين عند المتكلمين، وأن الامامة فى المجتمع- الانسان المجموعى- هى الزعامة السياسية أيضا مفروضة فى حد الامامة.

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٢٨٥

## المبحث الثانى الأدلة العقلية على ماهية الإمامة الإلهية ... ص: ٢٨٥

### إشارة

وقبل الدخول فى البحث، نذكر مقدمة تنفع فى المقام:

من المسائل المهمة التى دار البحث عنها فى الامم السابقة هى مسألة اتصال الارض بالسماء وهل أن الله بعد أن خلق الخلق تركهم أم

استمر اتصاله بهم، واتخذت هذه المسألة اشكالا متعددة ففي عهد اليهود شاعت مقولة «يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ» بمعنى أن الله عز وجل ترك عالم الخلق يسير كما يشاؤون ولا يتدخل في سيرهم ولا يعيق إرادتهم.

وفي عهد مشركى الجزيرة العربية قالوا بضرورة توسيط آلهة صغار ليمت الاتصال مع الذات المقدسة اللامحدودة.

وفي العهد الاسلامى ظهرت مقولة العامة من انقطاع الاتصال بين الارض والسماء بعد الرسول الاكرم صلى الله عليه و آله وأنه لا يمكن أن تنزل مشيئة إلهية جزئية في الموارد الخاصة، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق، وأن دعوى العامة وإن لم تكن فى انقطاع التشريع الالهى لكنها فى انقطاع الارادة التكوينية المرتبطة بالناموس البشرى فتكون هذه العقيدة قريبة المضمون من «يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ».

والقران الكريم عالج كل تلك المقولات فبالنسبة لعقيدة اليهود أجابهم بصراحة «عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ بَلْ يَدَاؤُهُمْ مَبْسُوطَاتَانِ» وأن الارادة الالهية لم ينقطع اتصالها

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 286

بالمخلوقين.

كما أن القران قد عالج مشكلة المشركين حيث خطأهم فى نقطتين:

1- فى اعتقادهم أن الرابطة مع الغيب يجب أن تكون ذاتاً مستقلة صغيرة (إله صغير).

2- فى اختراعهم لتلك الوسيلة والواسطة من عند أنفسهم دون الله تعالى، فالقرآن الكريم فى نفس الوقت يؤكد على عدم انقطاع الاتصال بالغيب المطلق، وأن هناك وسيلة للاتصال بالعوالم العلوية وهى فى حقيقتها محكومة لله عز وجل ولا تكون معبودة بل العبودية المطلقة لله عز وجل.

فهذه الصيغ الثلاث تتضمن نفس المحتوى وهو انقطاع الوحي عن الارض وعدم الاتصال مع السماء. وأما استمرار الاتصال فهو عين التوحيد وذلك لأن التوحيد الخالص هو توحيد الذات والصفات والافعال بل حتى التوحيد فى التشريع حيث لا يكون للانسان حق التشريع والتقنين بل الله وحده له هذا الحق الذى يبينه عن طريق الانبياء والائمة.

وايضا هناك التوحيد فى الولاية أى تتبع الله عز وجل فيمن نتولاه ونستهديه للوصول إلى الكمالات العالية وهذا هو معنى الامامة فنفى الامامة يكون شركا ونفيا للتوحيد فى الطاعة.

ويمكن لنا أن نضم إلى هذه الصيغ الثلاث صيغة رابعة نادى بها أصحاب المدرسة المادية الحديثة التى تدعى أن عالم المادة تحكمه المعادلات المادية والقوانين الخاصة بها حيث أنهم يجعلون مصدر الخلقة والايجاد هو المادة ثم يختلفون فى تفسير هذه المادة فيجعل البعض أن المقصود منها الطاقة والقدرة ولأجل الأقلية مع أساس العقيدة يجعلون المادة شاعرة عالمة.

ولكننا نقول- فى مقابل الصياغات المتقدمة- أن ارتباط مراتب الوجود مع

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 287

الذات المقدسة موجود ودائم غير منقطع حتى فى عالم الانسان الصغير، وهذا الارتباط اختيارى لا اجبارى وقد برهن عليه فى محله.

## الدليل الاول: ضرورة الإرتباط بالغيب ... ص: 287

### إشارة

وخلاصته:

أنه لا بد من ارتباط غيب الغيوب وهو الذات المقدسة بالعوالم النازلة وبالاخص عالم الانسان الصغير واراداته وهداياته الارائية والايصالية وهذا التنزل بلا شك يجب أن يكون عبر قناة وجودية خلقية وإلا لاقتضت وجود طرفة، ولا بد لهذه القناة من أن تتصف

بصفتين أحدهما الارتباط بالغيب والاخرى الارتباط بالعالم النازل. وتفصيل ذلك من خلال النقاط التالية:

\* أننا اثبتنا فيما سبق وجوب الارتباط وعدم انقطاع الاتصال بين الارض والسماء.

\* أن الاتصال إما أن يكون من خلال ارتباط الذات المقدسة بكل فرد وبكل نفس بشريه، وهذا يعنى أن تكون كل النفوس أنبياء ورسلا وائمة وهذا وإن أمكن ثبوتها وليس بممتنع على الحق تعالى لكنه على خلاف نظام الخلقه إذ أنه قائم على أن لا يكون الكل كذلك.

\* أن الاتصال حينئذ يكون عبر أفراد، ولا يخلو أمرهم أن يكونوا إما بشرا او ملائكة أى اننا اشترطنا أن يكون فيهم جنبه بشريه وذلك لما ذكرنا سابقا أن عدم وجود الجنبه البشريه مطلقا يفقد خيريته الاقتداء والأسوة إذا أنه لا يحقق البعث والتحرك نحو الكمال فهو بشر يراه الناس كأنفسهم لكنها نفس تعالت عن مزلق الشهوات إلى مراتب الكمال فأصبحت تهدى بأمر ملكوتى، فهو نموذج بشرى توفرت فيه صفات الكمال، وفي هذا جواب على ما ذكره بعض العرفاء او

الامامة الالهية(٥)، ج ١، ص: ٢٨٨

الصوفييه من أن المرتاض فى سير وسلوك وارتباط بالارواح الكليه و العوالم العلويه أما فى عالم الشهاده فإنه يخطئ فى تطبيق تلك الروح المرتبطه بعلى عليه السلام فيجعل لها مصداقا من آخرين كزيد وعمرو... فهو فى حقيقه أمره مرتبومذعن بالعوالم النوريه، مثل ما قد ينسب إلى بعض عرفاء العامه فيرى أنه وصل فى سيره وسلوكه إلى الحقائق العلويه ولكنه اخطأ فى التطبيق فى هذه النشأه. وقد ذكرنا أن هذا الارتباط أيضا غير نافع، وذلك لأن الحقيقه الانسانيه هى أشرف صور المخلوقات الالهيه ومنها يبدأ السير التكاملى والاتصال بالغيب فيجب أن لا يكون دونها كمالا، وهذا مع ما ذكرناه سابقا يقتضى أن يكون الهادى والرابط بين الارض والسماء له جنبه بشريه.

\* نعم يبقى الجواب عن اشكال قد يطرأ على ذهن البعض؛ وهو أن الاتصال بالغيب يكفى فيه النبوه فما الحاجه للائمه، وبتعبير آخر ما الحاجه إلى الهدايه الايصاليه مع وجود الهدايه الارائيه؟

وفى مقام الجواب نشير إلى أن الروايات قد استفاضت أو تواترت على أن للائمه جنبه تشريعيه للاحكام لا بمعنى الاتيان بأصل الشريعه بل هى هدايه تشريعيه متممه للنبوه والرساله، وبيان ذلك من خلال مقدمات:

- من المبادئ الاساسيه التى تحكم التشريعات والتقنيات على مدى العصور هو مبدأ تدرج القوانين، وهو يعنى أن القانون يبدأ من قواعد كلييه وعمومات فوقانيه ثم تدرج إلى قوانين متوسطه حتى تصل إلى القوانين الجزئيه التى تطبق على الظواهر الفرديه والاجتماعيه، وهذا النحو هو الحاكم على التقنيات الوضعيه فترى الدستور ثم القوانين الصادره من المجالس النيابيه ثم القوانين الصادره من السلطه التنفيذيه. وقد أشرنا فى بحوث الاصول إلى تماثل الاعتبار الشرعى مع الاعتبار الوضعى على أساس اتحاد لغه التقنين والتشريع.

الامامة الالهيه(٥)، ج ١، ص: ٢٨٩

- أن تنزل القوانين العامه والقواعد الكليه إلى المصاديق يحتاج إلى مراقبه وذلك لمنع حصول الاختلاط والتدافع والتصادم فى التطبيق.

- أن السنه الجاريه فى عالم الخلقه هى محدوديه أعمار الانبياء والرسلا، ولذا فهم يكتفون بذكر الكليات والقوانين العامه ولا يستوفون تنزيلها وتطبيقها على كل الدرجات والموارد الجزئيه إذ أن محدوديه أعمارهم تمنع من مراقبه كل الدرجات والجزئيات الحاصله بعد حياتهم الشريفة.

- ان سلامه الشريعه وصوابيه التقنين تقتضى استمرار المراقبه فى تطبيق تلك القواعد العامه والقوانين الكليه، خصوصا فى القواعد الالهيه التى ترعى المصالح والمفاسد الواقعيه التى تخفى على الاذهان العاديه فلا بد من استمرار بيان المتوسطات والتطبيقات، خصوصا

إذا قلنا أن الاحكام الشرعية هي إرادات إلهية صادرة من جانب الذات المقدسة في الوقائع الجزئية والفردية والمجموعية. - أن البشر العادي المنقطع عن الغيب ليس له أن يتوصل إلى بيان مؤدى النقطة السابقة وذلك لاحتياجها إلى عصمة علمية. والنتيجة: انه لا بد من وجود فرد له عصمة علمية مضافا إلى العصمة العملية والكمالات النفسانية العالية، وهذا الفرد الذى يكمل مسيرة الأنبياء التشريعية هو الامام.

ولا يخفى على كل ذى لب ما نشاهده في حياتنا العملية حال التشريعات الوضعية والمراقبة المستمرة على كيفية تطبيق التشريعات الدستورية وعدم مصادتها لها، ومع ذلك توجد موارد عديدة للنقض والخطأ وبين كل فترة وأخرى تحصل الاستدراكات والملاحق لغرض تفادى الاخطاء والنقص، وفي القانون الالهى وإن لم يُقَس بالقانون الوضعى البشرى إلا انه لا بد من وجود المعصوم عصمة علمية يقوم ببيان تلك المتوسطات وبذلك يؤمن عن الوقوع فى الخطأ

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 290

والزلل فى التطبيق أو التنزيل المسمى فى اصطلاح الوحي بالتأويل، ومجرد احتواء الكتاب على تلك التشريعات العامة لا يدفع الخطأ فى مجال التنزيل أو التفرع، فكم نرى فى عملية الاجتهاد أثناء استنباط الاحكام الشرعية من أخطاء وغفلات «1». وبهذا يندفع الاشكال من أنه لا حاجة إلى افتراض العصمة العلمية بواسطة وجود كتاب يروونه عن النبى صلى الله عليه وآله فيعتبرون لكونهم رواة عدولاً ولا حاجة إلى العصمة حينئذ.

ووجه الاندفاع أنه مهما بلغت درجته العلمية فإنه لا يؤمن من الوقوع فى الخطأ فى بيان القوانين المتوسطة وتطبيقها على الجزئيات، فلا بد من الاتصال بالغيب.

وبناء على ما مضى يتبين ضرورة ابراز جنبه الهداية الارائية فى الائمة مضافا إلى الهداية الايصالية، وعدم الاكتفاء بالاخيرة فقط كما ذهب إليه السيد العلامة فى الميزان.

\* وقد يثار اشكال آخر: أنه ما المانع من عدم وجود ائمة معصومين عملاً فكل ما نحتاجه هو عصمة نسبية عملية كالعدالة، وعصمة نسبية علمية كالفقاهاة، فنكتفى بهما عن العصمة الشاملة بمعنى المقام الغيبى والملكوتى؟

ويوجد فى المقام جوابان:

الأول: ان هذا الإشكال قد حصل فيه التغافل عما ذكرناه فى بداية البحث أن الانبياء والرسل بمقتضى محدودية أعمارهم البشرية لا يوضحوا كل شىء ولا يبينوا كل القوانين الجزئية والمتوسطات، فمن أين للفقيه أن يعلم بقية المتوسطات مع عدم كونه متصلًا بالغيب إذ المتوسطات ليست مجرد تطبيقات للكليات بل هي

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 291

نوع من الانشاء التشريعى من نفس المشرع الاول. وتعبير آخر: أن الانبياء نحو اراءتهم كانت اراءة اجمالية فلا بد من الراءة التفصيلية واستمرارها عن طريق الائمة بأن تكون متصله بالغيب معصومة من الوقوع فى الخطأ.

الثانى: أن بيان الامام وفهمه للحكم الشرعى لا يكون كفهم الفقيه بل هو، بيان بعلم الغيب والتسديد الالهى المصيب للحق دوماً. فراءة الامام للاحكام الشرعية ليست شريعة جديدة بل بيان لتلك الشريعة الاجمالية الكلية المتنزلة عبر القناة الغيبية للنبى صلى الله عليه وآله.

إذن نلاحظ فى مقام الامامة والنبوة نقاط التقاء وافتراق وأفضلية جانب على آخر فكلاهما حلقة اتصال بالغيب، وكلاهما حجة الله على الخلق وسفارة إلهية إلا أن وظيفة كل منهما تختلف عن الآخر فالنبوة فضيلة فى نفسها والامامة فضيلة فى نفسها، ورأينا فى تفسير آية البقرة كيفية استحقاق ابراهيم للامامة، وأنه كان عبر تلك الابتلاءات المختلفة والشديدة.

فالنبوة لها فضل والامامة تفصيل لتشريع النبوة، ويبقى للامامة الهداية الايصالية بخلاف النبوة التى تقتصر على الهداية الارائية وبعض

الانبياء هم ائمة أيضا، أما الائمة فليسوا بأنبياء وتفضيل بعضهم على بعض ثابت بالنصوص القرآنية والروائية، وقد تبين أيضا كيف أن النبوة لا تقوم مقام الامامة وأنها تكتمل بها.

وهاهنا تساؤل آخر وحاصله: لماذا لا يكتفى بالامامة عن النبوة فإنها جامعة للهداية الايصالية والارائية؟؟  
والجواب عن ذلك:

١- أن المفروض أن الهداية الايصالية ليست إلجائية بل اختيارية.

٢- أن المكلف في اختياره لأي سيرة في حياته يجب أن يكون طبقا لعلم، لكي يؤمن بجانب الاختيار والكمال في المسير الانساني فلا بد أن يكون الانسان على

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٩٢

علم بالطريق والغاية والهدف من هذا المسير وهذا الجانب العلمي لا يؤمن إلا بالهداية الارائية، فعلمه وانتقاؤه طبقا لهداية النبي هو قوام الاختيار.

وبعد حصول ذلك العلم لدى المكلف يأتي دور الهداية الايصالية والتسبب الملكوتي الذي يرى أن أرضية المكلف مخيرة ومهياة لتقبل الكمال، ويستطيع المكلف الاختيار ويتبع إمام الهدى ويفضله على اتباع إمام الضلال.

فتظهر أهمية العلم بالشريعة الذي يبينه النبي، ثم يأتي دور الامام بعد أن يختاره المكلف فتكون هدايته اختيارية لا إلجاء فيها ولا جبر، وخصوصا أن السير التكامل لا يؤدي هدفه إلا اختياريا وإذا كان جبريا فلا كمال فيه.

وعليه فمن تمام عناية الله ولطفه بالانسان أن يهيئ له الاسباب المعدة للكمال، ونظير هذا حقيقة الانسان الصغير حيث أن العقل العملي لا يغنى عن العقل النظري فحكمة وجوده هو نوع اعداد وتهيته أرضية لانجذاب الانسان إلى نزعات العقل العملي وذلك بما يحصل عليه من علوم حصولية (١).

### تقييم الدليل الأول ...: ص: ٢٩٢

يلاحظ على هذا الدليل هو تركيزه على حيثية الهداية الارائية في الامام، ولا- يقوم باثبات المقام الغيبي للامام بما هو هاد هداية ايصالية، وهذا الدليل هو الذي اعتمده عامة المفسرين من الامامية طيلة قرون عديدة، ولكنهم عند ذكره لم يتطرقوا إلى المقام الغيبي للامام الذي يمكن التعمق فيه من خلال نفس المقدمات

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٩٣

المذكورة.

### الصياغة الثانية لنفس الدليل ...: ص: ٢٩٣

في بداية هذا الفصل بينا الجهاز العلمي والادراكي في الانسان الصغير وذكرنا أنه توجد مدارج ادراكية ثلاث:

- المراتب الروحية (الاخفى والخفى والسر والقلب).

- المراتب الادراكية (العقل والوهم والخيال والحس).

- المراتب العملية (العقل العملي والقوى الشهوية والقوى الغضبية والاختيار).

وذكرنا أن تنزل العلوم البشرية دليل على وجود العالم العيني وعالم ما وراء المادة حيث أن العلم ليس بمادى وليس له عوارض المادة وقد ثبت في محله أن التجربة والاستقراء لا يفيدان العلم وذلك لأن الجزئي لا كاسب ولا مكتسب، بل العلم يفاض من العالم الغيبي.



وفى تنزل العلوم تدرج فى تلك المراتب حتى يصل إلى عالم الخارج، وقد أشرنا إلى أن البديهيات توفر عصمة نسيه لدى الانسان ولهذا أطلق على العقل الرسول الباطن، وأن هذه البديهيات لا تكون بديهية لدى العقل النظرى إلا بعد ارتباطها بعلوم حضورية، وذلك لأن العلوم الحصولية وهى الصور الذهنية تظل قابلة للانطباق على كثيرين وطبيعتها أنه يظل فيها الاحتمال والامكان، فهى لا تولد اليقين ولا- الضرورة أى ضرورة الوقوع والوجود، أما الدرك العيانى الحضورى فليس محلا لاحتمال والزلل لذلك يجب أن تستند الادراكات الحصولية إلى ادراكات حضورية حتى تكون يقينية صحيحة.

وعلى كل حال فهذه القنوات الانسانية ليست بمأمونه من الخطأ باعتبار تجاذب النزعات الشيطانية باعتبار أن الجن والشيطان ذو وجود خفى لطيف حيث بإمكانه أن يرتبط بالانسان عبر مدارج وجوده لا سيما الادراكية النازلة وهو ما يعبر عنه فى الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٩٤

الروايات «أنه يجرى فى البدن مجرى الدم فى العروق» فللشيطان منافذ يستطيع أن ينفذ من خلالها فى الانسان. ونضيف هنا أنه كيف يمكن أن تنزل الارادات والمشيتات الربانية من دون اشتباه والتباس وخطأ؟ والجواب: أن هذا غير ممكن إلا لمن أهله الله بمدارج روحانية وادراكية بأن لا يستطيع الشيطان النفوذ إليها، وهو ما تشير إليه الآية قاصدة النبى صلى الله عليه وآله «وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ» «وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ» فما دام الاتصال بالغيب موجودا فى كل الأزمنة وأن عالم الشهادة قائم على وجود هذا الاتصال وأن يد الله مبسوطة فهذا يدل على ضرورة وجود قناة معصومة تنزل عن طريقها المشيتات الالهية. وبعبارة أخرى: أن الارادة والمشيتة الالهية يجب أن تبرز إلى عامة البشر المختارين حتى يستعلموا مواطن مشيتة وإرادة الله حتى فى الموارد الجزئية سواء الجزئى الاضافى أو الحقيقى، وهذه الارادات لا يمكن أن تنزل إلا عبر من كانت له عصمة عملية وعلمية أى يكون على صعيد المدارج الادراكية النازلة وعلى المدارج الادراكية الروحية الفوقانية. وبتعبير جامع له مقام غيبى، فلا تنازعه قوى الغضب ولا الشهوة والخيال ولا الوهم: «هَلْ أُبْتِكُمْ عَلَى مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ تَنْزُلَ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ» (١) ، فالشيطان يدعو ويغرى الادراك، فالذى تكون ارادته ومشيتته مظهرا لارادة الله يجب أن يكون مأمونا من نفوذ الشيطان إلى ادراكا ته.

### تقييم الدليل ... ص: ٢٩٤

هذه الصياغة توضح كثيرا من الروايات نحو «نحن تراجع أمر الله ونهيه وتراجع ارادة الله ومشيتته». وفى هذه الصياغة ترميم للنقص فى تعريف الامامة لدى

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٩٥

العلامة الطباطبائى، حيث أنه قد ركز على أن للامام مقاما ملكوتيا يوجب بمقتضاه التصرف فى النفوس والسير بها من منزل إلى منزل معنوى أعلى، وما ذكرناه يركز على الهداية الارائية للمعصوم. فالدليل الاول بصياغته يقوم بمهمة البرهنة على جانب الهداية الارائية فى الامام.

### الدليل الثانى: الفطرة ... ص: ٢٩٥

وهو المعروف بالدليل الفطرى وقد ورد فى عدة روايات، واجماله: أن كل فطرة بشرية تجد فى أعماقها انجذابا فطريا نحو الكامل علما وعملا، وهذا الانجذاب هو الباعث والمحرك للانسان لأن يتكامل، وهذا دال على وجود من هو كامل علما وعملا. تفصيل الدليل: من خلال بيان عدة مقدمات:

المقدمة الأولى:

أن مدارس المعارف البشرية تتفق على وجود الأمور البديهية والفطرية لدى الانسان، ويعرفون القضية البديهية بأنها القضية التي يضطر الانسان إلى الادعاء بها بالضرورة من دون حاجة إلى إعمال الفكر بل مجرد الرجوع إلى النفس ورفع الموانع يجد نفسه مصدقا بها. ونلاحظ أن هذا التعريف للبديهية ينطبق على الامور التي فطر عليها الانسان، فإذا افترض امر اشتركت البشرية فيه فإنه يعلم أنه من الامور الفطرية، ومن أدلة التوحيد دليل الفطرة وهو من براهين الصديقين حيث يقولون أن انجذاب الفطرة البشرية نحو الكمال اللامحدود، دليل على وجود اللامحدود، وذلك لأنه لا يعقل أن تشترك البشرية بالايان بأمر ما وتكون خاطئة به وإلا لزم السفسطة لأنه لو تبين

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 296

خطؤها فهذا يعنى عدم وجود حقيقته يمكن أن يرتكز عليها الانسان فى علومه، إذ أن السفسطة تعنى احتمال الخطأ فى كل علم تدعن به النفس، فالعلوم التي تكون على وزان الامور الفطرية والبديهية والتي يشترك بها عامه البشرية لا يمكن أن تكون خاطئة. المقدمة الثانية:

أن الانسان فى حين انجذابه إلى اللامحدود يقر فى نفسه أنه لا يستطيع أن يكون لا محدودا لان قدرته وامكانياته كلها محدودة. فحتى لا يصاب باليأس وعدم الأمل والرجاء يجب أن يسعى لتحصيل الكمالات العلمية والعملية بالمقدار الممكن على حسب قدرته ووسعه، وهذا أحد وجوه تفسير ما يعبر عنه فى بعض الروايات «أه من طول السفر وقله الزاد» فهذا السفر لا نهاية له لأن المقصود لا محدود ولا متناه.

المقدمة الثالثة:

أن من مسببات الانجذاب إلى الكامل اللامحدود الانجذاب إلى الكامل من بنى الانسان، فنجد الناس ينجذبون إليه وهذا ما يثبتته علماء الاجتماع حيث يذكرون أن من أغرق الاساطير فى تاريخ البشرية هى اسطورة البطل، ولا يكاد يخلو مجتمع وملء منها، حيث يصورون البطل الشجاع والهمام المتحلى بمحاسن الاخلاق، ونرى الناس يندفعون إلى التشبه به فى كافة جوانبه وذلك للاعتقاد أن كمالاته من اللامحدود.

المقدمة الرابعة:

أن من كمالات الانسان الارتباط باللامحدود علما وقدره و هيمنة على كل عالم الخلقه أو من تكون له السيطرة على كل شىء، وهذا لا يعنى الاحاطة المطلقة بالعزل عن الذات المقدسة وإلا لم يكن ذلك كاملا، ونفس وجود هذا الأمر و النزاع

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 297

الفطرى دال على عدم امتناعه.

والنتيجة: أنه لا بد من وجود مثل هذا الكامل لامتناع السفسطة وثبوت ذلك بالفطرة.

الصياغة الثانية:

وهى تنطلق من نفس ما انطلقت منه الأولى أن الانسان ينجذب نحو الكمال اللامحدود.

المقدمة الثانية:

أن الحركة نحو أية غاية كمالية يشترط فيها أمران ذكرناهما فيما سبق: كون الهدف ممكنا وليس بممتنع ولا محال، وان يكون الكمال المطلوب غير حاصل للانسان فعلا.

المقدمة الثالثة:

أن الكمالات المطلقة للذات المقدسة لا يحدها حد والانسان يعلم من نفسه أنه لا يمكن أن ينقلب إلى اللامحدود، فحتى تكون تلك

الكمالات ممكنة يجب أن تنزل إلى الحضيرة الانسانية حتى يتصورها الانسان ممكنة التحصيل مع بقاء تلك الكمالات المتنزلة غير حاصله لديه.

وينتج من ذلك أن الارتباط بالذات المقدسة يجب أن يكون بواسطة رابطة من الحقيقة البشرية وقد ذكرنا سابقا أن المقصدى يجب أن يتحلى بالصفتين الغيبية والبشرية، وقد أشار القرآن إلى هذه الحقيقة «وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَشْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ» (١) ، فهذه الآية تؤكد ذات الحقيقة، ولذا يعيش الانسان الحالة الوسطى ما بين الخوف والرجاء فالارتباط مع الذات المقدسة يكون بواسطة

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 298

المعصوم، وإذا لم نفترض ذلك فإنه يعنى انقطاع الاتصال مع الخالق جل وعلا. والخلاصة: أن الموجب لحفظ الخوف والرجاء حسب التعبير الشرعى والموجب لضمان دوام الحركة حسب التعبير الفلسفى، والموجب للايمان بالغيب حسب تعبير الروايات (ونعنى بالايمان بالغيب الاعتقاد بغيب الكمال اللامحدود والانجذاب إليه فتتحكم إرادات الغيب فى التكامل بنحو غير منقطع) لا يتحقق إلا بوجود الرابطة، فمال من لم يؤمن بالرابطة أنه لا ينجذب ولا يؤمن بالذات المقدسة ومعنى الايمان بها هو الايمان بالله تعالى.

وضرورة الارتباط بالله عز وجل عن طريق الوساطة يؤمن به العامة أيضا باضطرارهم الفطرى، إلا أنهم فى تطبيق من يلبسونه لباس العصمة يشتهون فى التطبيق، وهذا هو عين الانحراف والضلال، مثلا- يلبسون الصحابى أو بعضهم ثوب العصمة والكمال العلمى والعملى وهذا واضح من خلال ما ينقلونه من فضائل للأول والثانى والعشرة المبشرة بالجنة كما يدعون، ونحن نستشهد بذلك على أنه فى واقعه استجابة لنداء الفطرة الذى قد أشرنا إليه فى بداية الدليل وإقرار بمسلك الإمامية ومعتقد الامامة العهديه الالهية، ولأجل ذلك نلاحظ اطلاق الروايات على الأول والثانى الجبت والطاغوت لأنهما فى قبال العبودية والمخلوقية، فالجبت مأخوذ من الجب وهو الطم أو القطع أى السد العام لطريق الحق وسلوك الكمال، والطاغوت من الطغيان والتمرد فى الذات على ما توجهه حقيقة الفطرة البشرية بأن يكون عبدا للعيش وبدرك حالة الفقر فى حقيقته لربه فيتمرد ويعتد بذاته مستقلة ومستغنية عن المدد الربانى.

ولذلك فبوابه التوحيد هو الامام، وهو السبيل إلى الايمان الخالص بالله، وفى الرواية عن النبى الاكرم صلى الله عليه وآله «يا على من قصد الله و لم يقصدنى فلم يقصد الله و من قصدنى ولم يقصدك فلم يقصدنى» إذن فالوساطة والرابط يجب أن يكون من الكمال الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 299

العلمى والعملى بمكان حتى يتحرك الانسان وينبعث انبعثا صحيحا سليما نحو الكمال المطلق والذات الأزلية، وواضح من الحديث أن الهداية النبوية هى هداية ارائية اجمالية بحاجة إلى هداية تفصيلية يقوم بها الامام.

فالامام مظهر عقلى أتم للخوف والرجاء الذى يجب أن يتحلى به الانسان ليتكامل وليكون مرتبطا بالذات المقدسة. وهاهنا اشكال: أن هذه الصياغة تثبت كيفية الارتباط بين أفراد البشر والذات المقدسة وذلك عبر المعصوم الذى يتوفر فيه الشرطان اللذان يدفعان الانسان نحو الحركة، لكن كيف هو الارتباط بين المعصوم وهو بشر مع الذات المقدسة حيث يعلم أن كمالات الذات المقدسة أزلية أبدية لا يمكن تحصيلها فكيف يحصل الاقتداء والسير التكاملى بالنسبة إلى نفس المعصوم؟

والجواب: لقد ذكرنا فى المراتب الوجودية أن النبى الخاتم صلى الله عليه وآله هو أفضل الائمة والمعصومين فهو يمثل الرابطة بينهم وبين الذات المقدسة، ويكونون فى حالة استسعاء تام لتحصيل كمالات الحقيقة المحمدية، وهذا ما تفيد الروايات والآيات، وارتباط النبى الخاتم صلى الله عليه وآله بالذات المقدسة تكون مسألة من مختصات النبوة ولكن نشير إليها بنحو الاجمال، حيث أن عليه الصلاة والسلام أول ممكن فى الوجود فهو يعلم أن ما فى الذات الازلية غير منقطع الفيض عنه، والكمالات كلها تتجلى أو تنزل تدريجيا شيئا فشيئا فالنبى صلى الله عليه وآله فى تكامل دائم.

## الصياغة الثالثة ...: ص: ٢٩٩

تعتمد على مقدمة نقلية ذكرناها فيما سبق، حاصلها: أن لفظ الأمة أطلق في اللغة على المجموع البشرى السائر نحو هدف ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بوجود هاد مطلع وعالم بالهدف يقود الأمة في هذا المسير التكاملي، ولا يمكن أن ينال هذا الدور أحد إلا إذا توفرت لديه العصمة العلمية والعملية حتى يمكن الوثوق بهدايته

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٠٠

فيتبعه الآخرون. فماهية الأمة يستحيل أن تتخلف عن وجود الامام فيها.

يبقى اشكال على هذه الصياغة: بأن القرآن الكريم أطلق الأمة على عدد آخر من الأمم بل بعضها منحرف وتتبع إمام الضلال؟ والجواب: أن القرآن أطلق على هذه الأمة أنها الملة الحقّة والأمة الحقّة، وهي التي لديها هدف حقيقي يوصل إلى الكمال الواقعي أما الامم الأخرى فاطلاق الأمة عليها لا يكون بلحاظ قصد الكمال الحق فهم لا يؤمّون إليه لأن سيرها لا ينتهي إلى الكمال المطلق.

## تقييم الدليل الثاني ...: ص: ٣٠٠

أن هذا الدليل يثبت ما ذكره العلامة الطباطبائي من جنبه الهداية الايصالية في مقام الامامة وفيها جنبه الهداية الارائية، وهو ما ذكرناه من الاشكال والجواب ومدى الحاجة إلى الهداية التفصيلية ليحصل الاطمئنان في اتباع هذا الهادي.

## الدليل الثالث: برهان الغاية ...: ص: ٣٠٠

ويسمى برهان الغاية، وله عدة مقدمات:

١- أن كل انسان عندما يتكامل لا بد أن يجعل له غاية يريد الوصول إليها وهذا أمر ثابت في جميع مدارس المعارف البشرية القديمة والحديثة.

٢- أن الموحدون يجعلون هدفهم هو الله عز وجل أي التخلق بأخلاق الله.

٣- ثبت لدى أصحاب المعارف أن الفطرة لا يستحثها الكمال فقط بل ما يدفعها نحو السعي هو خوف الضرر والهلاك أيضا، وعليه فالإيمان بالتوحيد والنسبة يوفر الجانب الأول وهو كونه غاية وهدف، أما الجانب الآخر فيوفره الإيمان بالمعاد والعقاب الأخروي، وأن الانسان لا يعيش عالم الدنيا فقط وإنما يوجد هناك عوالم أخرى يحيها الانسان، وهذه الرابطة بين المعاد والتوحيد يقرها كثير من علماء

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٠١

النفس والاجتماع.

٤- أن الكمالات التي يسعى الانسان إلى تحصيلها لا تقتصر على كمالات عالم الدنيا بل هي كمالات في عوالم لاحقة لهذه الدنيا فهناك عوالم آتية فيها كمالات ودرجات ومفاسد، وأعمال الانسان في هذه الدنيا تهيب الأرضية لنيل المكانة في تلك العوالم وهذا هو معنى المعاد.

فالنتيجة: أن هذا السير يقتضى وجود الهادي والمعصوم الذي يسير بالامامة نحو المعاد الحقيقي واحراز الكمالات العالية في العوالم اللاحقة، وهذه المقدمات تثبت ضرورة تحلى الامام الهادي ب:

أ- الهداية الايصالية وأن يكون له تصرف في النفوس تصرفا غير إلجائي أي تتكامل النفوس باختيار الانسان.

ب- الهداية الارائية التفصيلية.

ج- الزعامة الاعتبارية في الانسان المجموعى وهو المجتمع.

فهذا الدليل يثبت ضرورة الامامة حسب تعريف العلامة مع التكملة التى أضفناها.

كذلك يبين الدليل الارتباط بين المعاد ومعرفة الامام ومن هنا نفهم قوله تعالى «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ اُنَاسٍ بِاِمَامِهِمْ» فالدعوة والحشر والمعاد يكون بتوسط الامام لأنه هو الهادى لهم نحو الكمالات التى تظهر فى العوالم اللاحقة، والآثار التى تظهر فى المعاد إنما هى بتوسط الامام حيث يكون مرتبطا بالغيب، ويعلم بلوازم الافعال الدنيوية وحققاتها وما يضر وما ينفع.

ومن الأدلة النقليّة التى تؤيد هذا الدليل وما هو دور الامام فى المعاد:

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٠٢

قوله تعالى «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» (١)

، وهذه الآية سوف نفردها بحثا مستقلا فى المقام الثالث، إلا أنا نريد أن نشير إلى أن الآية تنص على أن المؤمنين (وهم الائمة كما فى العديد من الروايات) يشاهدون حقائق أعمال العباد فى الدنيا وهذا الاطلاع اطلاق ملكوتى.

وفى روايات أخرى تشير إلى أن الاعمال إذا أريد أن تصعد إلى السماء والعرش فإن الصاعد بها هو الامام، وروايات تشير إلى أن دور الامام يكون عند قبض الروح وفى البرزخ وعقب الانتقال من عالم إلى عالم، وروايات تشير إلى أن الامام يُنصب له عمود من نور على كل مدينة فيطلع على أعمال العباد.

وفى تفسير «وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ» (٢ ... ٢)

يشير العلامة إلى أنه على الاعراف رجال مشرفون على الناس من الاولين والآخرين يشاهدون كل ذى نفس منهم فى مقامه الخاص به على اختلاف مقاماتهم ودرجاتهم ودرجاتهم «٣».

### تقييم الدليل الثالث ... ص: ٣٠٢

إن هذا الدليل يثبت مقام الهداية الايصالية والارائية والزعامة والرئاسة التى ذكرها المتكلمون.

### الدليل الرابع: معرفة النفس ... ص: ٣٠٢

ويعتمد على مقدمات:

١- أنه من الثابت روائيا وعقليا أن معرفة النفس من أشرف الطرق للمعرفة

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٠٣

الربوبية وذلك لأنه طريق برهانى يؤول إلى العيان الحضورى بناء على «من عرف نفسه فقد عرف ربه» «أعرفكم بربه أعرفكم بنفسه».

٢- قد بينا فى زاوية التعريف العقلى ل (ما الحقيقية) شئون النفس والرسول الباطن ودور العقل العملى والقلب واشرنا إلى صفات عشرة لدور العقل العملى وآثار القلب وسائر القوى.

٣- بمقتضى المطابقة بين الانسان الصغير والكبير، وأن المقصود من معرفة الرب ليس معرفة الذات الأزلية بل معرفة أفعال الذات وعالم الخلق الذى هو عالم ربوبية البارى للخلق، والرب هو عنوان من الصفات الفعلية للبارى عز وجل بل وبمقتضى المطابقة بين الانسان الكبير والمجموعى أى المجتمع وهو وأن كان اعتباريا إلا أن هذا الاعتبار ليس ناشئا من لا شىء، بل الاعتبار كما أشرنا إليه يقتضى ويتنزع من التكوين، وقد مثلنا أن قوى الانسان الصغير كلها تتمثل فى المجتمع فالجيش يمثل القوة الغضبية ووزارات الترفيه تمثل القوة الشهوية، والقوى المقتنة تمثل العقل النظرى، والقوة القضائية تمثل الوجدان والضمير وحسب تعبير القرآن «النَّفْسِ اللَّوَّامَةِ» فهذه هى المطابقة بين الانسان الكبير والصغير والمجموعى.

وبمقتضى هذه المقدمات إذا كان في الانسان الصغير توجد امامة ذات هداية ايصالية ارائية فنستكشف وجود ذلك في الانسان الكبير والمجموعى وهو دور الامامة فى المجتمع، وما ذكرنا فى كيفية تصرف العقل العملى فى بقية القوى ينطبق على الامام فى الانسان المجموعى.

### الدليل الخامس: برهان العناية ... ص: ٣٠٣

#### اشارة

وهو برهان العناية، وقد تعرضنا له فى الفصل الأول إلا أنا نعيده هنا ملخصا:

وهو علم البارى بالنظام الوجودى الأحسن، وعلى أكمل ما يكون عليه، وهذا

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٠٤

العلم مستلزم لإفاضة الوجود الإمكانى الخلقى على أحسن ما يمكن أن يكون عليه، ولو بنحو الترتيب أو التدرج فى العوالم كى تستقصى كل الكمالات فى عالم الامكان (وهذا التعريف مأخوذ من مدرسة الاشراق والحكمة المتعالية) وقد أشرنا إلى أن قاعدة العناية الفلسفية هى بعينها قاعدة اللطف لدى المتكلمين حيث أن الاخيرة تعنى أن كل فعل موجب لقرب المكلف من كماله المنشود، فإن البارى يحسن ويلطف تهيئته وايجاهه ويقبح عدم ايجاهه، فمن حيث اللب القاعدتان تعبران عن مفهوم واحد وأمر واحد، إلا أن الفلاسفة فى منهجهم يعتمدون على العقل النظرى فى اثبات القاعدة، أما المتكلمون فيعتمدون على العقل العملى فى اثبات القاعدة.

\* أن أعلام الامامية استنادا إلى الروايات المختلفة ذهبوا إلى أن موقع الامام فى الانسان المجموعى (موقع الرئاسة والزعامة) هو لطف فلذا يحسن عن الله نصبه وتعيينه واللطف هو أكمل ما يمكن أن يكون عليه الوجود، فإذا كان أكمل ما يمكن أن يكون عليه الانسان المجموعى هو بوجود الامام بمقتضى قاعدة العناية يجب عن الحق تعالى ايجاهه.

\* أن الحفظ للدين و تدبير الدنيا تستلزمان أن تتوفر فى الامام الهداية الايصالية والارائية التفصيلية، وذلك أن الامام لا يكون حافظا للدين إلا إذا أمنت جنبه المقام الغيبى، ويكون على اتصال بالغيب فلا تصدر منه زلة علمية فى تبيان مدارج الاحكام الشرعية، وبما أن الغاية هو تكامل الافراد إلى الكمالات المنشودة وهو نوع من الهداية الايصالية.

### تقييم الدليل ... ص: ٣٠٤

أن المتكلمين اقتصروا فى اثبات الامامة فى الانسان المجموعى على قاعدة اللطف ولم يتناولوا جانب الهداية الايصالية مع انها لطف أيضا، وقد قمنا بتوسعة

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٠٥

الدليل ليشمل هذا الجانب أيضا حيث أن العناية صفة من صفات البارى وأنه لطيف خبير «إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ».

### ملاحظة عامة ... ص: ٣٠٥

إلى هنا نلاحظ الارتباط بين الإمامة وبقية أصول الدين ففى الدليل الأول بيّنا كيف الارتباط بين الإمامة والنبوة، وفى الدليل الثانى بيّنا الارتباط بين الإمامة وفطرة التوحيد وأن بوابة التوحيد هو الإمامة، وفى الدليل الثالث بيّنا الارتباط بين الإمامة والمعاد ودور الامام فى

عوامل ما بعد نشأة الدنيا، وفي الدليل الرابع انتقلنا من معرفة النفس إلى الإمامة، وفي الدليل الخامس نتقل من صفات البارى وإنها تستلزم الإمامة.

وبتعبير آخر أن هذه الأدلة ليست أدلة خطابية بل هي برهانية عرفانية فى آن واحد أى ان ادراكها يحتاج إلى مقدمات فكرية من المعانى الحصولية وإلى ذائقة قلبية كى يدرك كنه تلك الأدلة الخمسة، ففيها مطالب علمية ممتزجة من العلم الحصولى والعلم الحضورى، والنكته التى أردنا الإشارة إليها أن هذه الأدلة الخمسة اللبية تدلل على أن أصول الدين تقود إلى الإمامة.

### الدليل السادس: الأدلة الإيتية ... ص: ٣٠٥

#### إشارة

وهو من الأدلة الإيتية التى اعتمدها المتكلمون والتى تنطلق من احتياج الكل إليه وغناؤه عن الكل دليل على إمامته، وعبر البعض عنه انه اجتمعت فيهم من الفضائل كلها، فهم احق بالامر بحكم العقل العملى، وبتعبير ثالث أنهم عليهم السلام المشار إليهم باشخاصهم وأسمائهم بحسب الجرد التاريخى وباعتراف كل الفرق والملل قد فاقوا نوابغ كل صفة فى كمال تلك الصفة.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٠٦

#### تفصيل ذلك ... ص: ٣٠٦

أن التاريخ يذكر أنهم قد وضعوا الحلول الناجعة لكثير من المعضلات الفكرية التى ابتليت بها الامة الاسلاميه؛ كما فى اشكالية صفات البارى حيث قالوا:

«لا تعطيل ولا تشبيه وإنما أمر بين أمرين»، فلا يجوز تعطيل الصفات والقول أننا لا ندرك شيئاً من صفاته تعالى، كما لا يجوز التشبيه والقول أننا ندركه كما ندرك المحسوسات، وكذا نفى التجسيم ولوازمه عن ذات البارى، فقد كانت الاذهان عالقة بهذا الوهم. ونفى الجبر والتفويض وإثبات الاختيار فى الافعال.

وهكذا فى معالجتهم للمشاكل الفكرية التى انتقلت إلى الامة الاسلاميه من الحضارات الأخرى فتراهم يجعلون لها الحلول بنحو لا يصطدم مع الاسلام وضرورياته، وموارد هذا شتى من التوحيد وصفات الحق تعالى، والعدل والمعاد والقضاء والقدر وما ورد من الشبهات حول نبوة الأنبياء عليهم السلام، ويقول ابن أبى الحديد فى ذيل إحدى الخطب «لم تنتشر المعارف الإلهية من غير هذا الرجل ولم يكن فى الصحابة من تصور أو صور شيئاً طفيفاً من المعارف»، ونضيف على مقولته تلك أن عباراتهم وحلولهم وحكمهم ظلت حتى يومنا هذا مدار بحث وتشيد لأنها تفوق ما توصل إليه السابقون من الفلسفة اليونانية ويستتير بهديها المتأخرون من الفلاسفة.

\* المرحوم الشاه أبادى يذكر: أنه فى الصحيفة السجادية لفتات وحلول لمعضلات فى عالم المعنى والعرفان، بنحو لم يكن مطروحاً فى العرفان الهندى الذى هو من أقوى وأقدم المدارس العرفانية لدى البشرية، ويشير إلى أنه فى الادعية الأولى بحوث عديدة وغريبة ودقيقة فى السير والسلوك أو فى مقامات الهادى، أو مقامات الخلقة والتكامل الانسانى ويعبر عن ادعيتهم عليهم السلام أنها بمثابة القرآن الصاعد لما تحتويه من أسرار المعرف الإلهية.

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٠٧

فمثلاً- المتقدمون يجعلون الظاهر فى قبال الباطن والأول فى قبال الآخر، بينما الامام عليه السلام جعل الذات المقدسة هو الظاهر والباطن والاول والآخر، «فهو وحدة واحدة يستوى فيها الظاهر والباطن والأول والآخر»، وفى كتاب التوحيد فى ما ذكره الامام الصادق عليه السلام تبيان إلى كيفية الدلالة على ذلك.

\* أن خضوعهم وعبوديتهم المطلقة لله عز وجل لا تجد لها مثيلا عند من عاصروهم أو تأخر عنهم.

\* أن معجزة السماء الخالدة القرآن الكريم لم ولا يوجد في الساحة الاسلامية ترجمان له - بحيث يثبت للبشرية أن القرآن الكريم يغطي كل احتياجاتها وكل تساؤل يطرح على وجه الأرض لم يتمكن احد من الاجابة عليه - سوى الامام مما يوضح وجود رابطة بينهم وبين القرآن، وهو ما سوف تثبته في المرحلة الثالثة في فقه الآيات.

\* يضاف إلى تلك الأدلة مقدمة مشتركة لا بد منها وذلك لأن الاقتصار عليها يثبت أن الائمة هم أليق الناس وفضلهم لادارة شئون الائمة، لكن لا- يثبت بها وجود مقامات أخرى في حين اننا يمكن أن نستفيد من تلك الأدلة لما هو أوسع من ذلك باضافة هذه المقدمة وحاصلها:

أن توافر هذه الصفات بهذا النحو في هؤلاء الاثنى عشر إما أن يكون من باب الصدفة والاتفاق أو يكون بسبب وعلة. اما الأول فباطل وذلك لأن القول به هو نفى لوجود الله وذلك لأن الطفرة هي صدور شىء من شىء من دون سبب وعلة والاتفاق عبارة أخرى عن نفى السببية، وأن حيازة هؤلاء على الريادة في الصفات الكمالية إن كان اتفاقا يعنى أن يد الله مغلوله، وأنه ترك الخلق كما خلقهم من دون هدايتهم والاتصال بهم.

فيبقى الثاني وأن وجود تلك الصفات فيهم لم يكن من باب الصدفة والاتفاق

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 308

بل أن هذا يدل على عناية الهية وافاضة ربانية جعلت هؤلاء متصفين بتلك الصفات طيلة تلك السنين المتعاقبة والتي شهدت منافسين عدة حاولوا النيل منهم بشتى الطرق والوسائل، فتوجد في البين إفاضة ربانية للكاملات العلمية والعملية، وإن الوراثة بينهم ليست وراثة نسبية بل وراثة نورية تكوينية جعلت تلك الحقيقة الغيبية مستمرة بهم.

وبهذه المقدمة تكون تلك الأدلة الإنية مثبتة للمقام الغيبى الذى نتوخاه في الامامة والذى يكون به عدل النبوة وسفارة إلهية.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 309

### المبحث الثالث الامامة في القرآن الكريم ... ص: 309

#### إشارة

إن الهدف الذى نتوخاه من هذه الدراسة هو فهم حقيقة الامامة ودورها في عالم الغيب بعد ان استوفى الباحثون حقيقتها في عالم الشهادة، ونعتمد في ذلك على الآيات الكريمة التى تحمل معانٍ نورانية نستوحى منها معانى تلك القناة المعصومة المرتبطة بالغيب. وهاهنا ملاحظة مهمة: أنه يجب الالتفات إلى أن القرآن الكريم قد صدر من الحكيم العالم بخفايا الامور، والعارف بأساليب اللغة ومفرداتها، فالالفاظ المستخدمة في القرآن ليست قوالب لفظية شعريه وأدبية بغرض ابراز الجمال الادبى، بل إن وراء استخدام ألفاظ دون أخرى أو صياغات معينة دون غيرها غاية وهدف ومعنى يرمى إليه القرآن، وعدم فهم كلام البارى بهذا النحو يكون ابتذالا وتوهينا للمعانى القرآنية وتزييفا لمعارفه ويخالف قوله تعالى «تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ» فليس المراد أن القرآن فيه تبيان للحقائق التشريعية فقط، بل أن القرآن فيه بيان للحقائق التكوينية أيضا، كما يظهر من كثير من الآيات التى تذكر خلق العالم وسنن التكوين، وأن هذا القرآن الحامل لسبعين بطنا لا يجوز لنا أن نقف أمام الظاهر فقط بل يجب الغوص في حقائق معانيه وما تحمله الالفاظ من معارف، بل نجد أن البعض يقدر القرآن ويسلم بعظمته لكنه عندما نلاحظ فهمه لآياته نجده يتبدل

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 310

معانيه ويقف عند حاق اللفظ والظاهر فقط جاهلا أن الالفاظ ليست هي الهدف والغاية، بل هي قنطرة للوصول إلى المعنى المراد



فيجب تجاوز منطق الادب وعلومه، فتفتح أمام الانسان حينئذ تلك المعاني العالية الدقيقة التي تحتاج إلى موازين العقل والمنطق. وهذه نقطة نفترق بها عن العامة الذين حججوا عن أعينهم تلك الأمور. وقد قسمنا الآيات التي تتحدث عن الامامة إلى طوائف عدة نتاولها بالتفصيل.

### الطائفة الأولى ... ص: ٣١٠

#### إشارة

استخلاف آدم، من الوقائع القرآنية العجيبة التي يحكى بها الحق تعالى بدأ الخلقة وكيفيه خلق آدم عليه السلام وامر الملائكة بالسجود إليه، وهى من الآيات التي تحمل معانٍ كبيرة تدلنا على موقع الامامة فى الوجود الامكانى، ويمكن القول أنها تمثل البوابة لهذا البحث والعلامة الأم لهذا الموقع الإلهى. وقد تكرر ذكر هذه الواقعة أو مقاطع منها فى مواضع كثيرة من القرآن فى السور التالية:

١- سورة البقرة ٢: ٣٠:

«وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣١١

وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ».

وهذه السورة تحوى جميع مقاطع الواقعة منذ إخبار الله الملائكة بخلق آدم وحتى هبوطه إلى الأرض.

٢- سورة الكهف: ٥٠:

«وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا».

٣- سورة الحجر: ٢٨:

«وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ».

٤- سورة الاسراء: ٦١:

«وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا».

٥- سورة طه: ١١٥:

وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَسَّيِّءٍ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ

قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى فَاكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لُهُمَا سَوَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِمَا عَلَىٰ هُمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَاِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ...»

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣١٢

٦- سورة الاعراف: ١١-٢٥:

«وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ...»

٧- سورة ص: ٧١-٧٥:

«إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ...»

وقبل الاستعراض التفصيلي لهذه الطائفة نذكر عدة ملاحظات:

١- إن هذه الواقعة العجيبة التي يذكرها الله جل وعلا لعباده تحتوي على معانٍ جليلة وعظيمة وتستحق وقفة مطولة.

٢- إن ستة سور من التي وردت فيها القصة مكية، وسورة واحدة مدنية وهي البقرة.

٣- إن العنصر المشترك المتكرر في كل هذه الموارد السبعة هو أمر الملائكة بالسجود لآدم وامتناع ابليس عن ذلك.

٤- تمتاز سورة البقرة بورود نص الاستخلاف فيها ومناقشة الملائكة فيه، وهذا لم يتكرر في الموارد الاخرى.

٥- قد رتبنا السور المكية التي ورد فيها هذه القصة حسب النزول.

وسوف تكون دراسة هذه الحادثة في مقامات أربع:

### أولاً: دراسة الألفاظ الواردة فيها ... ص: ٣١٢

نبدأ بدراسة الواقعة كما وردت في سورة البقرة والتدقيق في المعاني الواردة فيها:

\* الملائكة: وهو وإن كان جمع معرف باللام ويفيد العموم أي جميع الملائكة إلا أن بعض الروايات تشير إلى أنهم قسم من الملائكة

لا أقل من نمط جبرئيل

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣١٣

وميكائيل واسرافيل وعزرائيل، لكن ادخال عنصر غيب السماوات والارض يدل على أن الملائكة في الواقعة لم يكونوا صنفاً خاصاً

منهم بل عموم الملائكة إذ أن ما غاب عنهم هو خوف على كل السماوات والارض. كما ان الخطاب للملائكة بإخبارهم عن جعل عام

وهو جعل الخليفة، ولم يخص بآدم.

\* في الارض: وفيه احتمالات ثلاث:

أ- أن تكون متعلقة ب (خليفة).

ب- أن تكون متعلقة بالضمير المستتر في (خليفة) لأنها مشتق.

ج- أن تكون متعلقة ب (جاعل).

فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى أن الخليفة مقيد في الارض، فدائرة الخلافة تكون محددة حينئذ بالارض.

وعلى الاحتمال الثاني تكون دائرة الخلافة مطلقة غير محددة، والمستخلف مقيد بكونه أرضياً فهو انسان أرضى دائرة خلافته مطلقة غير

محددة فتشمل كل عالم الخلق.

وعلى الاحتمال الثالث فحيث أن (جاعل) تتعدى إلى مفعولين الاول (فى الارض) والثانى (خليفة) فيكون المعنى اخبارا من الله عز وجل أن الذى هو فى الارض قد جعلته خليفة على نحو «جعلت الآجر بيتا».

أما الاحتمال الاول فهو بعيد حيث أن من البعيد جدا تقييد الخلافة فى الأرض وذلك لمجموعه من القرائن نستوحىها من الآية نفسها: أ- أن العلم الذى يمتلكه هذا الخليفة علم خاص يفوق علم الملائكة إذ أنه علم محيط بكل الاشياء حتى التى لا ترتبط بالواقع الأرضى - كما سوف نتبين ذلك لاحقا- فلو كانت خلافته محددة بالارض فما هو الحاجة لهذا العلم ثم ما هو الداعى لظهور تفوق علمه على علم الملائكة بخلاف ما إذا كانت دائرة الاستخلاف

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 314

غير محددة بالارض.

ب- إن إسجاد الملائكة لآدم يدل على الهيمنة التكوينية للمطاع بإذن الله، وهذه الطاعة وتلك الهيمنة إنما هى وليده العلم بحيث أن الملائكة تستقى علومها منه كما سوف يأتى التدليل عليه، ومعلوم أن شؤون الملائكة ليست منحصرة بالارض بل بكل عالم الخلق، فهذا يدل على أن دائرة الخلافة غير مقيدة بالارض بل هى تشمل كل عالم الخلق غايتها هذا الموجود كينونه بدنه هى فى الارض.

وقد يستشكل أنه لو كانت خلافته عامه لكل عالم الامكان فكيف يجعل متأخرا عن الملائكة أى كيف تتأخر خلقته عنهم؟؟ والجواب: ان خلقته غير متأخرة عنهم وإنما المتأخر هو وجوده الارضى أما أصل الخلقه فإنها لم تتأخر عنهم كما سيتضح ذلك لاحقا.

ج- استنكار الملائكة وتساؤلهم لم يكن دائرا حول دائرة الاستخلاف بل حول الموجود الارضى، فهى فهمت أن هناك ذاتا فى الارض سوف تكون هى الخليفة فجاء الاستنكار، وبعبارة أخرى أن مقتضى كلامهم (أتجعل فيها من) ... هو تعلق (فى الارض) بالجعل.

د- إن مقتضى تقدم الجار والمجرور على لفظه الخليفة، مع صلاحية تعلقه بالعامل المتقدم يعين تعلقه به وخلاف ذلك يحتاج إلى قرينه.

\* أما بالنسبة إلى (جاعل) فإنها تأتى بمعنيين أحدهما بمعنى موجد وهو يتعدى إلى معمول واحد، والآخر يعنى الصيرورة وهو يتعدى إلى معمولين، والاقرب ان يكون الوارد هنا الثانى، ومعمولاه هما (فى الارض) و (خليفة) وهذا يؤدى نفس المعنى الذى نتوخاه وهو عدم تقييد وتحديد دائرة الخلافة فى الارض.

إن اصل المعمولين مبتدأ وخبر فلو قدرنا المبتدأ (خليفة) والخبر (فى الارض) فمقتضاه انه ليس فى صدد جعل الاستخلاف بل هو أمر مفروغ منه، وإنما هو فى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 315

صدد الاخبار عن الجعل الارضى لهذا الخليفة، أما لو كان العكس فإنه يعنى أن كونه فى الارض أمر مفروغ عنه والجعل والاخبار عن الاستخلاف، والاول أنسب وذلك لأن مسائله الملائكة هو عن كينونته فى الارض وعن هذا القيد الذى يظهر انه مجهول بالنسبة إليهم.

ويحتمل أن يكون الجعل بمعنى الايجاد فياخذ معمولا واحدا، هو (فى الارض) وخليفة صفة له، وقد يعترض عليه أن هذا التركيب يشبه قولك إني جاعل فى البيت مسئولا أو إني جاعل فى المؤسسة مديرا وهذا تقييد للمسؤولية والادارة؟؟ والجواب: أن هنا مناسبة بين المؤسسة والادارة والبيت والمسؤولية فى حين أنها مفقودة بين الارض والاستخلاف، كما أن القرائن التى ذكرناها سابقا من التعليم والا سجاد وما يأتى من تعليم الاسماء كلها تؤكد على ان الاستخلاف دائرته أوسع من الارض، ثم ان هذا الجعل مضافا إلى ظهوره فى الاطلاق الزمانى والتأييد ما دام الموجود الارضى أن اعتراض الملائكة حيث يكفى فى توجهه صدقه ولو بمقدار البرهه والفترة اليسيرة، فالتخطئه لهذا الاعتراض لابد ان يكون بنحو النفي والسلب المطلق له، وذلك بدوام وجود الخليفة ذى العلم اللدنى ما دام

الخلق البشرى على الارض.

\* خليفة: والاستخلاف الوارد فى القرآن على نحوين: استخلاف عام لنوع البشر والهدف منه إعمار الأرض والعالم الكونى، والثانى استخلاف خاص وهو خلافة الاصطفاء وهى المقصودة هنا وذلك لأن الحق تعالى قد ربط هذا الاستخلاف بالعلم اللدنى المحيط، ومثل هذا العلم ليس لدى نوع البشر بل لدى فئة خاصة منتخبة من البشر، ولكن هذا لا يعنى الاختصاص بآدم بل قد يعم فئة من بنى البشر، نعم هو لا يعم كل البشر.

والفارق بين الاستخلاف والنيابة والوكالة، أن هذه العناوين تقتضى وجود

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 316

طرفين أحدهما يتولى عن الآخر الفعل والعمل إلا أن دائرة التولى إذا كانت محدودة فتسمى وكالة ويتبع ذلك ضيق صلاحيات الطرف، وإذا اتسعت تسمى نيابة وتزداد صلاحيات الطرف، وإذا اتسعت أكثر تسمى ولاية، وإذا ازداد اتساعها تسمى خلافة وهى قيام شخص مقام آخر، فيقال خلف فلان فلانا أى حل محله، غاية الامر أنه فى عالم الممكنات تكون بدلا عن فقد أى بعد فقد المستخلف فى ذلك المقام، أما عندما تكون الخلافة عن الواجب فلا تكون عن فقد بل بنحو الطولية، فالله مالك الملك فى السماوات والارض فهو يملك ويُقدر الملائكة على شىء، ولا هو فاقد للقدرة بل فى عين تملكهم واقدارهم يكون مالكا وقادرا، فهذا الاستخلاف ليس هو التفويض الباطل بل هو اقدار وتمكين من دون تجافٍ وفقد.

فالمستخلف هو الله عز وجل والخليفة يكون هو الرابطة التكوينية بين الذات الأزلية ومورد الاستخلاف، نظير الافعال الاختيارية التى يقدم بها الفاعل المختار المخلوق فإنها إقدار وتمكين من مالك الملوك واستخلاف فيها من دون عزلة ولا إنحسار لقدرة واجب الوجود.

وأخيرا فإن عنوان الخليفة غير عنوان النبوة والرسالة بل يكون أهم شأنًا منها لأنه يقوم مقام الله ويخلف الله بخلاف العنوانين.

\* قال: إنى أعلم ما لا تعلمون.

إن اعتراض الملائكة يدل على انهم تصوروا أن الهدف من ايجاد آدم هو اعمار الارض ولكن الآية تبين خطؤهم فى فهمهم، ومحط اعتراض الملائكة أن من يصدر منه الافساد وسفك الدماء أى من يصدر منه الزلل والخطأ لا يتساوى مع من يكون معصوما عن الخطأ، فهم أحق بخلافته من هذا الموجود، وكان الجواب أن هذا الاعتراض منشؤه الجهل، حيث أن العصمة العملية ليست هى العصمة فقط عن الزلل بل المهم هو العصمة العلمية التى تكون عاصمة حينئذ عن الزلل العملى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 317

أيضا، فالجهل العلمى هو الذى يسبب الوقوع فى الاخطاء والزلل، ومن هذه الآية نعرف السر فى حث القرآن على طلب العلم واستخدام العقل حيث أن التقدس والتعبد غير مانع وعاصم من الوقوع فى الخطأ بل العلم التام والصحيح هو العاصم الأتم، وبذلك يمكننا القول أن سؤال الملائكة ليس اعتراضا فهم مسلمون لله وخاضعون إليه إلا أنه سؤال استفهامى ناتج عن عدم احاطتهم بكل شىء فتصوروا أنهم أكثر أهلية لهذا المقام.

\* الاسماء: وهو جمع محلى باللام مفيد للعموم، والكلام فى المراد من هذه الاسماء فذهب البعض إلى انها المعانى المختلفة، وبعض إلى أنها أسماء المعانى كلها، ولكن التدبر فى الآيات الشريفة لا يساعد على الاقتصار على أى منها وذلك:

- أن العلم بهذه الاسماء أوجد امتيازاً لآدم على الملائكة وبه استحق الاستخلاف، وإذا كان هو ما ذكره من المعلومات الحصولية فإن آدم بتعليمه للملائكة يصبحون فى مستوى واحد، بل قد يكون تدبر اللاحق اشرف من السابق وعليه لا موجب لاستحقاق الافضلية لآدم على الملائكة.

- أن الاسماء لو كانت هى اللغات وأسماء هذه المعانى المتداولة فإن الحاجة إليها إنما هو لانتقال المعانى والمرادات بين الناس،

والملائكة ذات كمال أعلى وأشرف من ذلك فإنها تطلع على النوايا من دون حاجة إلى الألفاظ فأى كمال تحصل عليه الملائكة فى إنبائها بهذه الاسماء.

- أن هذه الاسماء أرفع من أن تصل إليها الملائكة مع تنوع شئونها ووظائفها حيث أنها جاهلة بها، خصوصا أن الملائكة كانت عالمة بشؤون الارض ولذا سألت عن هذا الموجود الارضى فلا يخفى عليها شأن من شؤون الارض، فلا بد أن تكون هذه الاسماء غير أرضية.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 318

- فى الآيه اللاحقة عندما عرض الله جل وعلى المسميات أو الاسماء على الملائكة أشار إليها باسم الاشارة (هؤلاء) وهو يستخدم للعاقل الحى الحاضر ولا يقال للمعدوم ولا للجماد، وكذا استعمل ضمير الجمع للعاقل (هم) فى جملة (عرضهم) وفى جملة (انبأهم) باسمائهم فلما انبأهم بأسمائهم).

- إن تميز آدم عن الملائكة ظل حتى بعد إنباء الملائكة بهذه الاسماء أو بأسماء الاسماء.

- إن آدم لم يعلم الملائكة بهذه الاسماء بل أنبأهم والإنباء غير التعليم إذ أن التعليم هو العيان الحضورى، أما الإنباء فهو إخبار بالعلم الحصىلى.

- التعبير عن هذه الاسماء أنها (غيب السماوات والارض) فالإضافة هنا لامية وليست تبعيضية أى غيب للسماوات والارض لا أنه غيب من السماوات والارض أى ما وراء السماوات والارض وأنها كانت غائبة عن الملائكة بل خارجه عن محيط الكون. وهذه القرائن والشواهد تدل على حقيقة واحدة:

أن هذه الاسماء لمسميات ووجودات شاعرة حية عاقلة عالمة أرفع مرتبة وأشرف وجودا من الملائكة، بل هى اشرف من آدم لأنه بالعلم بها استحق الخلافة، فهى اشرف مقام فى الخليقة.

\* العلم: أن العلم الذى تعلمه آدم من قبل الحق تعالى لم يكن بالتعليم الكسبى الحصىلى إنما هو بالعلم الحضورى، وهو نوع من الارتباط والرقى للروح إلى عوالم عالية حيث ترتبط الروح بتلك العوالم العلوية عيانا وحضورا، والحديث هنا ليس فى مقام الرسالة والنبوة بل فى مقام الخلافة وخليفة الله.

إذن فالعلم المذكور هنا هو خارج حد الملائكة، لذا نفى التعليم عنهم حتى بعد إنباء آدم يدل على ان هذا المقام هو غير مقام النبوة بل هو مقام الامامة والخلافة كما

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 319

ترتب عليه إطواع وإتباع الملائكة له.

ثم أن هذا التعليم لآدم كان قبل دخوله الجنة وقبل نزوله للأرض كما يتفق عليه المفسرون أى قبل أن يكون مقام النبوة لآدم، وقد يقال أن من إنبائه للملائكة يدل على كونه نبيا لهم لكن هذا ليس من قبيل النبوة الاصطلاحية للأرض حيث التكليف والعمل، وإنما الإنباء هاهنا من قبيل التعليم اللدنى الذى هو فوق مقام الملائكة.

ويذهب البعض إلى القول أن الخلافة التى جعلت عنوانا لهذا الموجود هى خلافة عن النسناس الأرضى وهذا خطأ فاحش بل بقريته الإنباء المزبور هو مقام خلافة الله عز وجل أى بمعنى الاقدار من قبله عز وجل.

ومما يدل على أن العلم الوارد ليس علم النبوة والرسالة أن فى هذا العلم لا يحتمل واسطة ملكية بين الله وبين آدم بينما فى علم النبوة يحتمل واسطة الملك ويمكن وقوعها.

فهذه القرائن تدل على أن هذا العلم الذى تعلمه آدم نحو من العلم الحضورى الخاص، وأنه استحق به مقام الولاية والرتبة التكوينية، وهو فوق مقام النبوة والرسالة.

\* إن كنتم صادقين.

إن القرآن في حديثه عن الصدق يذكر له مراتب من مقام الصديقين والصديق وهذه المراتب ليس في قبالتها الكذب الاصطلاحي، بل هي مراتب اشتدادية في نفس الصدق وقد أشرنا قبل إلى قوله تعالى «وَمَنْ أَصِدْقٌ مِنَ اللَّهِ قِيلًا» حيث ذكرنا أن الله أصدق من سيد الكائنات وهذا لا يعنى أنه كاذب- والعياذ بالله- فالإصدق دوام كلامه وسعته أكثر من الآخر، والامر الذي نريد التأكيد عليه أن مراتب الصدق لا يقابلها الكذب فالآية لا تدل على كذب الملائكة بل تشير إلى عدم واقعية ما

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢٠

حسبوه وتوهموه.

وهناك روايات تبين كيف الطريق إلى أن يكون الانسان من الصديقين وهو مقام أوسع من الصدق الخبري والمخبري، فالذي يكون أكثر علما وأكثر احاطة يكون أصدق من الاقل علما وذلك لان الاول يكون علمه محيطا والآخر أقل احاطة فتأتى علومه غير مطابقة، فالمقصود أن المراد هنا من الصدق الاحاطة وعدمها لا المطابقة للواقع وعدمها.

ونظير ذلك ما تصف الروايات بعض آيات القرآن أنها أصدق من آيات أخرى وأكثر احكاما وأكثر حقا، وهذا لا يقصد منه بطلان الآيات الاخرى بل يقصد منه أن تلك الآيات اكثر احاطة بالواقع فتكون أصدق وأحق وأحكم.

فالملائكة في هذه الآية يخبرون عن أحقيتهم وأهليتهم للخلافة في الارض حيث انهم أنبؤا عن استحقاق ذلك لمن تكون له العصمة العملية لا أنهم يخبرون عن واقع بل من باب المسائلة.

\* الإنباء: بناء على ما ذكرنا سابقا من أن استخدام الحق تعالى للالفاظ المختلفة ليس من باب التنوع اللفظي والنثر البلاغي، بل القرآن كتاب حقائق، وتغير اللفظ من موضع إلى آخر يدل على تغاير في المعنى الحقيقي المراد للحق تعالى.

فلاحظ هنا أن البارى تعال أسند تعبيرين لهذه الاسماء أحدهما: وعلم آدم الاسماء كلها، والآخر: قوله للملائكة (أنبئوني) وأجابت الملائكة (لا- علم لنا إلا- ما علمتنا) فأمر آدم بانبئهم باسمائهم، فالارتباط بين الحق تعالى وآدم كان بالتعليم أما عندما أخبر آدم الملائكة كان بالانباء. وهذا التغاير يدل على أن الملائكة لم ينالوا العلم الحقيقي بهذه الاسماء.

والسر في هذا التغاير هو أن التعليم عياني حضوري، والانباء إخبار من وراء حجب الصور والمفاهيم وما شابه ذلك، فإضافة آدم مع ربه من نحو العلم

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢١

الحضوري، وأما الاضافة بينه وبين الملائكة فهي اضافة انباء وهي درجة نازلة عن العلم، ومن القرائن على تلك المغايرة:

- أن الملائكة لو كانت قابلة لتعليم الاسماء لأصبحوا في الشرف سواء مع آدم، ولما كانت لآدم مزية عليهم فالملائكة لم يستحصلوا على ذلك العلم إلى آخر المطاف، خصوصا إذا لاحظنا أن الاهلية للخلافة غير منوطة بالاسبقية الزمانية للحصول على العلم بل الاهلية هي بالعلم وهي حاصلة لآدم.

- فاطلاع الملائكة لم يكن بالعلم اللدني ولو كان كذلك لما كانت حاجة لانباء آدم.

فبالخلاصة أن الملائكة بعد انباء آدم أصبح لديهم علما حصوليا بتلك المسميات.

\* غيب السماوات والأرض: ذكرنا في بحث الاسماء أن الاضافة في غيب السماوات هي اضافة لامية أى غيب للسماوات والارض، وقد جعل بعض العامة أن المراد بهذا الغيب هو ما كتتمه الملائكة لكنه غير تام وذلك لأن قوله تعالى «وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ»

(١)

من عطف المغاير زيادة على الجملة السابقة إذ (ما تبذون) ليس من الغيب أصلا، وما كانت تكتمه هو أنها كانت ترى أنه لا يوجد من هو أقرب منها إلى الله كما يفهم من مفاضلتها ذواتها على مطلق من هو غيرها من المخلوقات، فليس هذا المراد من غيب السماوات

والارض بل المراد منه أمر ليس بجزء من السماوات والارض.

ومقابل الاضافة اللامية التبعية أى خصوص غيب هو جزء من السماوات والارض وهو ينطبق على الكونية المستقبلية لكن المورد ليس من هذه الموارد التي

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢٢

تكون الاضافة تبعية، وذلك لأنه مقام اظهار قدرته تعالى واحاطته وعجز الملائكة، وتمام العجز أن هذه الاسماء أمور غائبة عن العالم السماوى والارضى خارج محيط الكون، ومما يبعد معنى التبعية وأن الغيب بمعنى المستقبل الذى هو جزء السماوات والارض أنه قد عرضهم على الملائكة فهى موجودات بالفعل لا مستقبلية، وهذا مما يعزز أيضا أن المراد غيب فعلى عن السماوات والارض، فإذن هى موجودات أحياء فعليه خارج إطار السماوات والارض.

\* أية السجود: وفيها موقفان يجب التأمل فيهما، أحدهما: أمر الله عز وجل الملائكة بالسجود لآدم، والآخر هو إباء ابليس واستكباره وكونه من الكافرين.

أما الامر الاول وهو السجود ففيه عدة نقاط:

– أن التساؤل يثار عادة هل أن السجود لغير الله تعالى صحيح أم لا؟ وهذه مسألة كلامية فقهية نتعرض لبعض جوانبها ومن ثم نذكر ما يمكن استيحاؤه من الآية الكريمة.

ذهب بعض الفقهاء إلى أن السجود ذاته العبادة، فأينما وقع فهو عبادة فلا يجوز ايقاعه لغير الله تعالى لأنه هو المعبود حقيقة، ولذا يذهبون إلى تأويل ما ورد فى القرآن الكريم من السجود لغير الله تعالى إلى أنها تحمل على مطلق الخضوع والخشوع لا اداء تلك الحركة المعينة، لأنه من المحال أن يأمر الله تعالى بعبادة من ليس أهلا للعبادة فهو شرك وقبيح، ويستشهدون بما ورد من الأثر عن النبى صلى الله عليه وآله:

«لو كنت أمرا أحدا بالسجود لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»، وهذا يعنى عدم جواز الأمر بالسجود.

والجواب عنه: أن المستدل يستدل بوجهين أحدهما أن السجود ذاته العبادة، والآخر نهى الشارع عن السجود لغير الله.

أما الاول: فكون السجود- لو كان بمعنى الهيئة الجسمانية المخصوصة- ذاتية

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢٣

العبادة أول الكلام، بل أن السجود مظهر ومبرز للعبادة وفرق بين الأمرين، والشاهد على ذلك أن تلك الهيئة المعينة قد يوقعها الإنسان ومقصوده الرياضة أو الاستراحة أو أى أمر آخر، وهذا يدل على أن العبادية فيها متقومة بالقصد لا أن الهيئة متى وقعت كانت عبادة، وعليه نقول أن تلك الهيئة لو وقعت بقصد الاكرام والاحترام لا بقصد الخضوع العبادى فلا تكون عبادة، وقد مورس هذا النوع من التكريم والاحترام فى الشعوب القديمة حيث كان يسجد للسلطان والملك كما فى عهد النبى يوسف عليه السلام، ولم يكن فى البين عبودية وهذا يدل على أن تلك الهيئة ليست ماهيتها التكوينية العبادة، مضافا إلى أن أصحاب هذا الرأى لا يعتبرون الركوع عبادة مطلقا، ويجوزون وقوعه لغير الله إذا كان القصد منه الاحترام والتكريم.

وبعبارة أدق أن الخضوع تارة عبودية وأخرى مطلق الاحترام والتكريم والتعظيم، والفارق بينهما أن الخضوع إن كان بقصد ان الخضوع له ذات واجبة الوجود بنفسه خالق متصف بجميع الكمالات بالذات فهو عبادة، وإن كان لا بقصد منتهى الخضوع ولا ان الخضوع له ذات مستقلة الوجود فلا يكون عبادة.

بل أن القبح يزول عن هذه الهيئة عندما يكون الأمر إلى هذا السجود هو الله عز وجل، بل يعد السجود لهذا الشخص هو منتهى الامتثال والخضوع لأوامر الله، بل هو منتهى الفناء والابتعاد عن أنانية الذات، والحق تعالى عندما يأمر بالسجود لا يكون أمرا بمعنى العبادة لغيره إذ أنه مستحيل، بل العبادة لله تعالى بتوسط الاحترام والخضوع لخليفته تعالى، وهذا ما توضحه كثير من الاخبار والآثار

الواردة في ذيل السجود ليوسف عليه السلام، وفي آية «وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ» (١)

، إذ ليس

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢٤

المراد السجود لبیت موسى بل هو سجود لله وإكرام واحترام للشخص.

أما الوجه الثاني: فابتداء ليتنبه إلى أنه غير الوجه الاول إذ أنه يتم ولو فرض التنزل بأن السجود ليس ذاتيه العبادة فهو منهى عنه من قبل الشارع ايقاعه لغير الله. وبذلك لا نحتاج إلى تأويل آيات السجود في القرآن، بل بأن السجود بهذا المعنى لم يكن محرماً في شريعة يوسف وموسى عليهما السلام، وعلى كل حال نقول أن السجود بمعنى العبادة لغير الله منهى عنه من قبل الشارع.

أما الآية الكريمة التي نحن بصددنا فإنه - على ما ذكرنا - لا حاجة لتأويل السجود إلى معنى الخضوع والاحترام وما معناه، ولا حاجة إلى القول أن السجود على معناه الحقيقي ولا - مانع منه لأنه لم يكن محرماً إلا في شريعة الخاتم، لا حاجة إلى كل هذا بل نقول ان السجود لا مانع منه حيث لم يوقع بقصد العبادة.

مضافاً إلى أنه لو كان منهيًا عنه فيمكن أن يأمر الله تعالى به في هذا الموضع ويكون تخصيصاً للنهي العام عن السجود لغير الله ولا مانع من تخصيص العام - على الوجه الثاني - حيث أن السجود كان تكريماً لآدم، وقد أشارت الروايات من الفريقين إلى أن إبليس كان وما زال يستطيع التوبة بالسجود لآدم فلو سجد لتاب الله عليه، وهذا من سعة حلمه تعالى بعباده إلا أن إبليس أخذته العزة بالاثم فأبى عن السجود.

٢- ومن أجل الوصول إلى المعنى المراد من السجود في الآيات الكريمة نستعرض عدداً من النقاط:

أ- نعيد التذكير بأن القرآن كتاب حقائق فعندما نلاحظ لفظ كرر عدة مرات فلا يمكن القول أن التعبير به أمر أدبي بل يكون إشارة إلى ماهية معينة أراد الحق تعالى إفهامها لخلقها وهذا هو ما ذكرناه سابقاً في مقدمته البحث.

ب- عبر في آية ٢٩ من سورة الحجر «فَقَعُوا» حيث لم يكتف بذكر مادة

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢٥

السجود بل عبر بالوقوع الفوري وهذا فيه نوع من التشديد والتأكيد لمعنى الخضوع والتعظيم.

ج- أن حادثة السجود هي الحلقة المتصلة بين هذه السور السبعة فقد كررت في كل الآيات بخلاف بقية مقاطع قصة آدم.

د- أن لفظ السجود ومشتقاته تكرر كثيراً حتى في الآية الواحدة مثلاً في سورة الحجر كررت ٥ مرات وفي الاعراف ٤ مرات وفي الاسراء وص كرر ٣ مرات، وهذا التكرار لهذه اللفظة لا بد له من وجه لا أنه مجرد التحسين اللفظي والأدبي، بل يدل على محورية هذه الماهية وجعلها فيصلاً بين الطاعة والمعصية.

ه- في بعض الآيات ورد التأكيد على أن الامر بالسجود كان لجميع الملائكة ولم يكتف بدلالة الجمع المحلي بأل (الملائكة) بل أردف بالتأكيد ب (أجمعون) و (كلهم) للدلالة على الاستغراق.

و- إنه عندما رفض إبليس السجود لآدم عبر عن ذلك «أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ» أي أن منشأ عصيان إبليس هو الإباء والاستكبار وفي مقابله طاعة الملائكة الذي يقابل الإباء والاستكبار وهو الانقياد والمتابعة والخضوع، فمعنى السجود المأمور به فيه زيادة على معنى الاحترام والتكريم بل هو اظهار لمطلق الانقياد (غير العبادي) لآدم، وإبليس لم يستكبر عن عبادة الله في الصورة بل استكبر عن أمر الله بالانقياد لآدم حيث زعم أن آدم أقل مرتبة منه.

ز- أن قوله تعالى في خطابه لابليس «مَالِكٌ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ» منطوقه على ظريفه لا تحصل من التعبير بلفظ الملائكة أو الضمير ما منعك ان تكون معهم إذ وصفهم بالساجدين لبيان حالة الانقياد وهو السجود.

ح- نسبة آدم لله جل وعلا «وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي» فيها تشریف لآدم وأن خلقته وتسويته مباشرة من الله من دون توسط الملائكة.



الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢٦

ط- يظهر من بعض الآيات الحاكية لهذه الواقعة أن الامر بالسجود وقع مباشرة بعد خلقه آدم من دون وجود تراخي «فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ» وهذا يدل على التلازم والفورية وأن لا تمر فترة من بعد الخلق من دون انقياد الملائكة به.  
 ى- أن تكرار هذا المقطع بالذات من دون بقية المقاطع فيه دلالة مؤكدة على أن ما جرى من الواقعة هو من باب المقدمة لهذا الأمر، وأن كل ما مضى كان اعداداً لها وبتعبير آخر أن المحاوره من إخبار الملائكة بالخلق وغيره كله جرى تمهيدا وبيانا لمقام هذا المخلوق الجديد حتى لا يكون الامر بالسجود مفاجئا للملائكة ولا تنفر منه ذواتهم.

فهذه ١٠ قرائن وملاحظات عامة على التعابير الواردة في هذا المقطع، أما ما يمكن استظهاره من المعاني في هذا الشأن فهو:

١- كما ان انباء آدم للملائكة تعبير عن الهداية الارائية وأنه استكمال لهم لولاه لما حصل لهم ذلك العلم، فإن السجود لآدم هو تعبير عن الهداية الايصالية والمتابعة العملية التي بدونها لا يحصل لهم أى كمال، وهذا الانقياد لم يكن لمجرد مخلوق بل إنما هو لمقام الخلافة الذي جعله الله تعالى لآدم فلازم مقام الخلافة عند الله هو متابعه وانقياد الملائكة والجن (بناء على القول المشهور ان ابليس من الجن) وهذا هو مفاد الامامة وهي المتابعة العملية والعلمية والهداية الارائية والايصالية، ويثبت بذلك أن شؤون الامامة ليست للناس فقط وإنما هي تشمل الملائكة والجن.

٢- أن حدود إمامة آدم لا تقتصر على البشر بل تشمل الملائكة والجن أيضا.

٣- أن القرآن الكريم قد أثبت للملائكة وظائف وشؤون متعدد منها الحفظه، انزال الذكر، قبض الأرواح، نشر الرياح، اللوابع، المقسمات، نصره الرسل

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢٧

وتأييدهم، تسبيح الله...

ونتيجة أن علمهم كان من آدم وأن عليهم متابعه آدم والانقياد له وأنه حاز مقام الخلافة فهذه كلها تدل على أن لآدم الولاية التكوينية على الملائكة، وتكون شؤون الملائكة كلها تحت يده وفي تصرفه.

٤- أن خلافة آدم ليست خلافة مقيدة بل خلافة مطلقة ونستطيع أن نطلق عليها أنها خلافة اسمائية لله عز وجل وذلك لأنه بالعلم بالاسماء الشاعرة الحية العاقلة استحق مقام الخلافة، وأسماء الله لها تأثير في عالم الخلق حيث أنها حقائق حية واقعية مهيمنة، حيث أن أفعال الله تعرف باسمائه وهي آثار وتوابع اسمائه فتكون بذلك كل القدرات الموجودة في عالم التكوين محاطة بها وهو ذلك المقام.

وبالطبع ليس هذا الثبوت بنحو التفويض الباطل العزلي بل هو اقدار من الله سبحانه وتعالى في عين ثبوت القدرة المستقلة الازلية لله عز وجل.

الأمر الثاني: إباء ابليس

\* إن من المسلم به أن ابليس كان في جمع الملائكة عندما خاطبهم الله وأمرهم بالسجود لآدم، أما أن ابليس هل هو من الجن أو الملائكة فقد كان موضع خلاف وتعبير القرآن أنه من الجن «كَانَ مِنَ الْجِنَّ» وهذا وإن كان له تفسيران أنه كان من الملائكة فصار من الجن وأن (كان) هنا بمعنى صار، أو أن يقال أنه من الجن وإنما تواجد في جمع الملائكة لأن الله جل وعلا، كان يكلفه بوظائف الملائكة وهذا نوع تشريف لابليس، والروايات الواردة تشير إلى أن لابليس قبل الامتحان مقاما رفيعا ويدل عليه انضمامه في الخطاب الموجه للملائكة، كما أن تشريفه بالخطاب الالهى يدل على أنه كان من الموحدين، والمؤمنين بالله وبالعالم الغيب والمعاد «أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ» وأما انباء آدم للملائكة فقد كان حاضرا بمقتضى تواجده معهم.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٢٨

ومقتضى ذلك أن ابليس استحق الكفر لأنه لم يؤمن بالامامة، مقام خلافة الله، وبالتحديد لعدم طاعته لله عز وجل في الائتتمام والانقياد لمن جعله الله اماما، ولم يذكر لابليس فعلا وعصيانا آخر استحق به هذا العقاب، وكانت النتيجة أن مصير ابليس هو جهنم وأن كل ما عمله قد ذهب سدى وهباء.

فهذا يثبت أحد معتقدات الامامية وهي ان النجاة مرهونة بالائتتمام بخليفة الله في ارضه، وقد وصف ابليس بالكفر وهو على درجات، و يراد منه هاهنا الكفر الاصطلاحي الذي يقابل أصل الايمان ويستوجب الخلود في النار.

والكفر على قسمين: أحدهما بحسب الواقع دون الظاهر، والآخر بحسب الواقع والظاهر معا، والظاهرى هو ما عليه الكفار الآن، واما الأول فهو ما نشاهده من المقصرين الذين اطلعوا على الادلة الحقة إلا انهم لم يؤمنوا «قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ» (١)

، فهؤلاء وإن كانوا في الظاهر غير كافرين إلا أنهم بحسب الواقع كافرون، ويعاملون في الآخرة على طبق الواقع الحقيقي، وأما في هذه النشأة والدار فيعاملون معاملة ظاهر الاسلام، فالامامة مرتبة من مراتب التوحيد والايان فهي توحيد في الطاعة كما ذكرنا ذلك مرارا في الفصل الاول، وبالتعبير الوارد في هذه الواقعة رأينا أن الكفر أطلق في قبال الائتتمام كما اطلق في مقابل الايمان والتوحيد.

\* كما أننا نلاحظ أن من أصعب الامتحانات الالهية في العقيدة هو الايمان بالامامة حيث أن هذين الموجودين الملائكة والجن لا يظهر منهم أى تمنع من الاستجابة لنداء التوحيد والنبوة بخلاف الامامة وهو الانقياد المطلق لخليفة الله والخضوع و السجود إليه حيث تمنع ابليس عن ذلك.

الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ٣٢٩

وبتعبير آخر أن أكمل مراتب التوحيد والايان هو الامامة أى أن بها تمام التوحيد لا بمعنى أنها الأصل والباقي فرع.

### ثانياً: الفوائد ... ص: ٣٢٩

بعد هذا الاستعراض للمقاطع الواردة في هذه الآيات الشريفة نستعرض الفوائد التي نقتطفها من هذه الآيات: الفائدة الاولى: يمكن القول أن هذه الآيات تعتبر من أمهات الآيات الوارد ذكرها في قوله تعالى «هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ» وذلك لأنها تبين ركناً من أركان النجاة الاخروية، وتبين كيفية بدء الخليقة ومقام خليفة الله.

الفائدة الثانية: أن المفاد الاجمالي هو استخلاف الله عز وجل لخليفته أحد مصاديقه آدم وهذه الخلافة مطلقة غير مقيدة بقيد وهي خلافة اسمائية كما بيناه.

الفائدة الثالثة: أن هذا المقام الذى يبينه الحق تعالى في هذه الآيات ليس مقام النبوة والرسالة وإن كان يتصادق معهما بل ينطبق على مقام الامامة، وسوف يأتي مزيد بيان لهذه النقطة في شرح الخطبة القاصعة.

الفائدة الرابعة: أن الخلافة ليست محدودة في الارض وغير مقيدة بهذه النشأة وإن كان المستخلف ذات بدن و سنخه أرضيا.

الفائدة الخامسة: الذى يظهر من الآيات الكريمة أن آدم كان قد تلقى العلم اللدنى قبل نزوله الارض بل قبل دخوله الجنة، وهذا يدفعنا للقول أن الموجود الانسانى حقيقته ليست جهته البدنية التى يحيا بها على هذه الأرض بل إن له مدى أعمق من ذلك، وأن وراء تلك الحقيقة البدنية الأرضية حقيقة بعيدة عن عالم البدن هى الروح تكون- بشهادة قصة آدم- سابقه على الوجود الأرضى مخلوقة قبل خلق البدن، وهذا هو المقدار الذى اتفق عليه كثير من الفلاسفة من لدن أفلاطون وحتى صدر المتألهين وإن اختلفوا بعد ذلك فى كيفية التقدم وتفسير ذلك

الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ٣٣٠

التقدم وحدوثه أو قدمه على نظريات مختلفة، لكن القدر المتفق عليه بينهم أن خلق الارواح كان قبل خلق الابدان بمعنى ما، وإن عتبر المشاؤون بأنها حادثه بحدوث البدن.

فهذه الروح أيضا ذات درجات مختلفة تبعاً لاختلاف درجات العلم كما يظهر من قصة آدم، ووجود هذه الروح يتلاءم مع تفسير العلم أنه من سنخ المجردات.

وأخيراً نود أن يسأل الانسان نفسه إذا كان تلك حال آدم وروحه المقدسة ودرجاتها العالية فكيف يكون الحال مع من تكون حقيقته الاسماء التي أشير إليها بلفظ (هؤلاء)!

الفائدة السادسة: أثبتنا سابقاً أن ملاك استخلاف آدم هو العلم اللدني الذي تلقاه من الحق تعالى.

الفائدة السابعة: أن متعلق العلم الذي تلقاه آدم حقائق نورية حية عاقله شاعره جامعة للعلوم وهي غيب السماوات والارض، وما ورد في بعض روايات العامة والخاصة من أن المراد بالاسماء هي مسميات كل الاشياء في عالم الخلقه فهو لا يتنافى مع ما نذكره، وذلك لأن الفرض أن العلم بالمعلومات التي هي جوامع ومحيطه بما تحتها من مصاديق وأنواع وأجناس، فيكون متعلق العلم اللدني جامع كل العلوم وذلك بجنسية اللام.

الفائدة الثامنة: ان هذه الآيات تقودنا إلى ما يثبت الاماميه من أبدية الخليفة على وجه الارض ودوام وجود الحجة على هذه الأرض إلى أن يرث الله الارض وما عليها. ويتضح ذلك من خلال تساؤل الملائكة عن الخليفة الارضى حيث أنها نظرت إلى الصفات السلبية، فأجاب الحق تعالى أنه يكفي في صحة الاستخلاف وجود انسان كامل تتمثل فيه الحقيقة البشرية، وهو حاصل العلم اللدني وهو خليفة الله في أرضه، فلو فرضنا انتفاء ذلك الموجود الكامل على وجه الارض فتره

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 331

وبرهه زمنية ما لصح اعتراض الملائكة وتساؤلهم وأن ما ذكره الله عز وجل غير متحقق - والعياذ بالله -.

الفائدة التاسعة: أن الروايات وردت أن الامامة سفارة ربانية الهية كالنبوة وإن لم تكن نبوة فآدم حل في مقام الخليفة والسفير وهو الحجة صاحب التعليم، وهم يتقادون إليه، فهو ينطبق عليه الحد الما هوى للامامة بدليل اكتمال الملائكة بالعلم الحصولي الذي حصلوا عليه وأنبأهم به آدم وبالانقياد إليه وإلا لما امرهم تعالى بذلك، فهو إمام الإنس والجن.

الفائدة العاشرة: أن الخلافة هنا لا تكون بعزل المستخلف عن الأمر بل هي خلافة مع وجوده تعالى ولا انحسار لقدرته تعالى، بل هو اقدار من جانبه لآدم والخليفة هنا حاو وجامع لصفات المستخلف بنحو التنزل في عالم الامكان لا أن الاستخلاف هو عين تلك الصفات.

الفائدة الحادية عشر: ذكرنا مرارا أن مراتب التوحيد لا تتم إلا بالمرتبة الأخيرة وهي التوحيد في الطاعة، ومن هنا نجد أن الروايات المختلفة لدى العامة والخاصة تشير إلى أن كفر ابليس ليس كفر شرك فهو لم يعبد غير الله، وإنما كان جحده واستكباره عن توحيد الله في مقام الطاعة وقد ورد في بعضها أنه طلب من ربه اعفائه من السجود لآدم وسوف يعبد عباداً لا نظير لها، وجاء الجواب من الحق تعالى: «إني أريد أن أطاع من حيث أريد لا من حيث تريد» (1)

، وفي رواية اخرى «إني أريد أن اعبد من حيث أريد لا من حيث تريد» (2)

، وهذه هي الضابطة المهمة في بحث الامامة فالامامة هي توحيد في عبادة وطاعة الباري من حيث يريد لا من حيث الذوات الاخرى تريد.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 332

الفائدة الثانية عشر: أنه ورد في بعض الروايات عن أهل البيت عليهم السلام «الناس عبيد لنا» وهذه ليست عبادة ربوبية بل هي خضوع وانقياد وعبودية الطاعة ونكران الذات والانقياد المطلق للسفير الإلهي، وهذا التسليم هو الذي نستفيد من الاسجاد الوارد في هذه

الآيات.

الفائدة الثالثة عشر: أن قبول الاعمال مرهون بالتولي لخليفة الله وسفيره، وهذا نستفيد من الغضب الالهي الذي حل على ابليس لامتناعه عن السجود كما أن عبادته السابقة ذهبت هباء لا اثر لها لعدم التولي والانقياد لخليفته، وقد أشرنا فيما سبق أن قبول الاعمال مرهون بالموافاة أى موت المكلف الحي على موافاة التوحيد أى أن لا يكفر، وقد ذكرنا أن التوحيد المقابل للكفر الاصطلاحي أحد أركانه التوحيد في الطاعة أى تولى ولي الله. وهذا الأمر الذي دلت عليه هذه الواقعة القرآنية مدلل عليه أيضا في علم الكلام والتفسير. وبتعبير آخر أن الثواب على الاعمال هو التكامل، والتكامل هو السير إلى المقامات المعنوية العالية والامام هو صاحب ذلك المقام الملكوتي الذي يسير بالنفوس في سيرها التكامل من كمال إلى كمال.

الفائدة الرابعة عشر: أن الآية تثبت الولاية التكوينية، وذلك لأن سجود الملائكة لآدم كما ذكرنا لم يكن سجودا عباديا بل طاعتيا وهذا يعنى إقداره عليهم، وهذا يعنى ولايته على أهل السماوات والارضين والغيب ومن ثم الاشراف على كل عمل يسند إلى الملائكة في الكتاب المجيد.

ويجب الالتفات إلى أن المقصود بالولاية التكوينية هي اقدار من عند الحق تعالى وفي طوله من دون أن يوجب ذلك حصر قدرته وعزله عن مخلوقاته ومن دون ان يؤدي إلى التفويض الباطل ومن دون أن يحيط المخلوق- الذي أقدره تعالى- بقدرة الباري، وحيثه الشرك ناشئة من عزله تعالى وحصر قدرته بل إن

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 333

الاعتقاد باستقلالية الممكن استقلالية تامة هو شرك ونديه لله تعالى أما الاعتقاد بالطولية واقدار الله وأن كل عالم الامكان هو في حضرته تعالى فهو ليس بشرك بل تمام التوحيد في الافعال.

إذن في هذه الآيات بيان لجانب من جوانب الولاية التكوينية وخصوصا إذا لاحظنا أن السجود قامت به كل الملائكة وليس بعضهم، بخلاف المواقف الأخرى في الآيات الكريمة حيث أنه كان بمحضر بعض الملائكة كما يظهر من بعض الروايات، أما مقام السجود فإنه كان بحضور جميع الملائكة كما يظهر من (كلهم، اجمعون، اللام في الملائكة) ويؤيده ما ورد في الحديث أن جبرائيل لا يتقدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وفي كثير من المواطن يخاطبه الرسول صلى الله عليه وآله عن ذلك، فيعله من أن الله أسجدنا نحن أجمعون لآدم، وفي صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما مات آدم عليه السلام فبلغ إلى الصلاة عليه، فقال هبة الله لجبرئيل: تقدم يا رسول الله فصل على نبي الله، فقال جبرئيل: إن الله أمرنا بالسجود لأبيك فلسنا نتقدم على ابرار ولده وأنت من أبرهم» (1).

الفائدة الخامسة عشر: يستفاد من جعل الخليفة سابقاً على الخلق (أن الحجّة قبل الخلق ومع الخلق وبعد الخلق) وهو تفسير لما ورد «لولا الحجّة لساخت الارض».

الفائدة السادسة عشر: إن امامة آدم وغيره من خلفاء الله وسفراءه مطلقه وعمامة للجميع- البشر والملائكة والجن- وهذا يستدعى بيان مقدمات:

- أشرنا في الفصل الثاني إلى أن الاستخلاف لبني البشر على نحوين أحدهما:

استخلاف اصطفاء وهو مقام خليفة الله والامامة، والثاني: الاستخلاف العام لنوع

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 334

بني الشر وفي هذا النحو اختلفت الآراء في الهدف من هذا الاستخلاف، فذهب جمع من العامة إلى أن الغاية من هذا الاستخلاف هو اعمار الارض تمسكا بظاهر قوله تعالى «هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا» (1)

، ولكن في هذا الرأي مجانبه للحقيقة والواقع وذلك لأن ظاهر كثير من الآيات القرآنية تدل على خلاف ذلك أو بالأحرى تدل على

أن الغاية من الخلق والاستخلاف في هذه النشأة لا ينحصر بالاعمار، وأوضح تلك الآيات «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» حيث فسرت العبادة بالمعرفة، فالغاية النهائية من الاستخلاف في هذه النشأة هو معرفة الحق تعالى حق معرفته وإطاعته وعبادته بل في قوله تعالى «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ... وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَذَبٌ ظَلُومًا جَهْلًا» إشارة إلى ان الغاية من خلق الانسان ليس خصوصيته الارضية بل هو أمر أعمق غورا، وآيات تسخير المخلوقات له وأن أكرم الخلق هم بنى آدم التي تدل دلالة قاطعة على أنه حشد في هذا المخلوق من الامكانيات والطاقات لا يتناسب مع جعل الغاية هو اعمار جزء عالم الامكان.

- وبتعبير فلسفى عرفانى أن الانسان هو المظهر الجامع للاسماء الحسنى، فمظاهر كل اسم من اسماء الله الحسنى يمكن أن تتجلى وتظهر فى الانسان وفى أفعاله ودرجات وجوده بخلاف بقية الكائنات، ولذا يوصف الانسان بأنه مظهر الاسم الجامع لله، وإن كان هناك أبرز أفراد البشر وهو النبى صلى الله عليه وآله فى مظهر اسم الجمع (الله)، أما بقية الافراد مظهر العليم أو غيرها..

وعليه فالانسان أتم مخلوق وأشرف مخلوق وأكرم مخلوق، فمن غير الممكن أن يكون المخلوق بتلك الامكانيات والقدرات أن يخلق من أجل أمر سافل بل لا

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 335

بد أن يكون لأجل شىء أعلى وهدف أسمى.

وهذا الامر العقلى يتناسب مع ما ذكرنا من ظواهر الآيات القرآنية أن هدف الخلق ليس هو مجرد اعمار الارض بل يجب ان يكون أمرا أسمى وأعلى، وأن المطلوب من الانسان غير الذى هو مطلوب من غيره، وهذا من باب الكشف الآنى.

- أشرنا أيضا إلى أن حادثه السجود حضرها جميع الملائكة بدون استثناء والملائكة هى التى تدير الكون بأمر الله تعالى ورتبتها تفوق كثير من المخلوقات، ومع ذلك فهى تنقاد لخليفة الله فيظهر من ذلك أن الجن وما دون الجن تنقاد أيضا لخليفة الله.

الفائدة السابعة عشر: من الامور التى ركز عليها فى قصة آدم هو مسأله خلق آدم من الطين، وأن الله عز وجل تعمد إخبار الملائكة بذلك قبل أمرهم بالسجود، وهذا يدل على أمر مهم وهو أن الملائكة مع أنهم معصومون إلا- أن تكاملهم وريقيهم يتوقف على الامتحان والابتلاء- كما سوف تأتى الإشارة إلى ذلك فى الخطبة القاصعة فى نهج البلاغة- وذلك بالامر بالسجود مع علمهم انه مخلوق من طين وهو ليس من جنسهم وهذا فيه تشديد فى الابتلاء والامتحان، وما ذلك إلا لأن الطاعة حينئذ سوف تكون خالصة لله لا شائبة فيها، فلو كان فى خلق آدم مزية على خلق الملائكة وكان له من النور ما يخطف به الابصار لكانت الطاعة مشوبة لا خالصة. وهذا يرشدنا إلى ما يجب أن تكون عليه الوساطة من كونها لمجرد الارشاد والعلامية والحرفية للذات المقدسة، وأن لا يرى فيها الانسان شيئا سوى حرفيتها، ولهذا كان التنبيه الدائم على الطبيعة الارضية لآدم.

فكمال التوحيد وتماه هو بالانتماء وبه يتم الخلوص فى العبادة وهذا ليس شرطا كماليا للعبادة بل يكون شرطا مقوما للتوحيد والعبادة،

حيث يرى أن كل ما

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 336

سوى الله مخلوقا لله.

وإذا نظر إليها على نحو الاستقلالية فإنها سوف تكون ربا، وحال الوساطة حال المعنى الحرفى الذى إذا لوحظ فى نفسه فلن ينبأ عن معنى فى غيره، وإذا لم يلاحظ كذلك فسوف ينبأ عن معنى فى غيره ويؤدى الغرض منه.

ومن هنا يجب أن تكون الطاعة خالصة لله عز وجل لا يرى فيها إلا وجه المعبود خالية من الزوائد والشوائب. وهذا لا يكفى فيه الخطور الذهنى فقط بل يجب ان يرى فى نفسه حقيقة العبودية، والخلوص بهذا المعنى نستفيدة من هذه الآية، وأن ما جرى لابلوس أنه كان يرى لنفسه استقلالية فقال «لَمْ أَكُنْ لِأَسْجِدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صِلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْتَبُونٍ» فهو رأى أن لا يليق بشأنه أن يسجد لآدم وهذا نحو من رؤية استقلال الذات ونفى للوساطة التى نصبها الله أى نفى للحاظ الافتقار إلى البارى. ومن هنا يظهر ان الايمان أحد محاوره

هو الامامة حيث فيها يظهر كيف يقوم الانسان باماته الذات ودحر الانانية وأن عدم الاعتقاد بالامامة هو بداية الشرك. الفائدة الثامنة عشر: والحديث حول نفس الوسائط حيث يجب أن يؤمن فيها معنى الحرفية وهذا يعني أنهم لا يشيرون إلى ذواتهم وغرور ذاتهم بل هم في حالة خضوع وتذلل لباريهم، وهذا لا يكون إلا بعصمتهم العلمية والعملية، وذلك لأنه إذا نصب واسطة غير معصومة فإنها سوف لا تكون مشيرة إلى الحق تعالى وسوف تظهر نفسها، ولا تظهر عظمة الله، ولدينا في بعض الروايات «أن من حكم بغير حكم الله فهو طاغوت».

وهنا يجب التدقيق في أن منشأ عدم حكمه بما حكم به الله ما هو؟ والجواب:

هو غرائزه النفسية فذاته طغت على ما يجب ان تكون عليه الذات الانسانية من حقيقة العبودية لله والحرفية له تعالى، وطاغوت صيغة مبالغة من الطغيان، وقال

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 337

في المفردات «أنه كل متعد، وكل معبود ما سوى الله»، أى تعدى حدود نفسه ونظر إليها على نحو الاستقلالية، والايان بالطاغوت هو الايمان بذلك الطاغوت وهى الذوات التى ليس فيها اراءه لله عز وجل، إذن العصمة هى التى تؤمن لنا أن يكون الوسطة دائما مظهرا لله يطوع ارادته لارادة ربه فى كل مكان ولا يرى لنفسه شيئا.

فيجب على العابد:

1- أن لا يلتفت إلى ذاته، وأن يرى نفسه دائما مخلوقا.

2- أن تكون الوسائط حقة من عند الله لا أن توسطها له من عند المخلوق بل توسطها منتسب إلى الله ولا استقلاليتها لها فى نفسها وأن الوسطة دائما فى حالة خضوع وتذلل إلى الله ولا تشير إلى نفسها ومن هنا كان التنصيب للوسطة من عند الله، وكانت الوسطة معصومة حتى لا ترى لنفسها مكانا سوى مكان الطاعة والخضوع لله عز وجل، بل يجب أن تكون فى تمام شئونها حاكية عن الله قال تعالى «مَا كَانَ لِيَشِيرَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ» (1) وإذا لم تكن الوسطة آية فسوف تكون حجابا «اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» إذ من الواضح أن المسيحيين لم يؤلها أحبارهم وإنما كانوا مستقلين فى أحكامهم يحكمون بهواهم ورغباتهم ولم يستقوها من عند الله.

وفى كلام بعض أهل المعرفة والتحقيق عند شرحه للسفرين الاولين من الاسفار الاربعة قال: وفى هذين السفرين لو بقى من الانانية شىء يظهر له شيطانه الذى بين جنبيه بالربوبية ويصدر منه (الشطح) والشطحيات كلها من نقصان السالك والسلوك وبقاء الإنية والانانية، ولذلك بعقيدة أهل السلوك لا بد للسالك

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 338

من معلم، يرشده إلى طريق السلوك، عارفا كفياته غير معوج عن طريق الرياضات الشرعية، فإن طرق السلوك الباطن غير محصور بل هو بعدد انفس الخلائق (1).

والائمة عليهم السلام فى حالة خضوع وخشوع وتضعع لله دائما ومن اقترب منهم فقد اقترب من الحق تعالى لأنهم مرآة له وآيات له. الفائدة التاسعة عشر: أن مقام سفير الله وحجته احد شئونه النازلة هى الزعامة السياسية وأن غضبها منه لا تعنى غضب مقام الامامة، وهى أدنى شئون الامامة، وقد أشرنا أن أعلاها هو الخلافة الاسمائية لاسماء الله حيث يبين فى الآيات أن استحقاقه لهذا المقام هو بتعلمه لهذه الاسماء فأدنى الدرجات اعتبارية كما فى نضبه فى حديث الغدير وأعلاها تكويني.

الفائدة العشرون: أن الامامة أمر اعتقادي ومن أصول الدين وليست مسألة فرعية ويبتنى عليه أن البحث فيها يكون ذا ثمره خطيرة وليس بحثا متوسط من الفائدة، ولا- تنحصر الفائدة منه فى كونه مصدرا للاحكام فقط، بل المسألة اعتقادية كمسألة النبوة تناط بالتواجد الفعلى فيجب بحثها حتى مع غيبة المعصوم، كما أنها ليست مسألة فرعية يكون الحكم فيها دائرا مدار وجود الموضوع، ومن

الغفلات الشديدة ان يقال أن البحث في الامامة لا محل له الآن.

وهذا الامر نستفيده من مقام الولاية على الملائكة الوارد في الآية، وأن هذا المقام حقيقة تكوينية، ويحاول البعض من العامة الاستفادة من غفلة البعض ليعترض بأن الامام الثاني عشر غائب فما الفائدة من البحث في امامته وهذا الامر يؤثر على المبنى المتبع في تنظير الحكم والحكومة في زماننا هذا، حيث أنه مع عدم وجود الامام فقد يقال بالشورى، وهذا كله غفلة عن حقيقة الامام و مقامه الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 339

التكويني وانه يتصرف في النفوس لا من باب الجبر وقد مضى البحث في هذا مفصلاً.

الفائدة الحادية والعشرون: اثبات المعرفة النورانية وأنهم كانوا أنوارا لما تقدم من ان اسم الاشارة (هؤلاء) وضمير الجمع (هم) المتكرر ثلاث مرات، إنما يستعمل في الحى الشاعر العاقل وأن تلك المسميات غيب محيط بالسموات والارض بالعلم باسمائهم استحق مقام الخلافة والتفوق على الملائكة، فهذه المسميات موجود نوري أى حى شاعر لطيف منشأ للقدرة والعلم وكونهم أعلى وأرفع شأنًا من آدم فضلا عن الملائكة، وفي الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام «إنه لا يستكمل أحد الايمان حتى يعرفنى كنه معرفتى بالنورانية فإذا عرفنى بهذه المعرفة فقد امتحن الله قلبه للايمان وشرح صدره وصار عارفا مستبصرا.. معرفتى بالنورانية معرفة الله عز وجل، ومعرفة الله عز وجل معرفتى بالنورانية وهو الدين الخالص الذى قال الله تعالى «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ» (1)

والحديث طويل يتناول فيه معرفتهم بالنورانية وشؤون الامامة وهو وإن كان حديثا مرسلا إلا أن مضمونه عال، وهكذا الرواية التي تليها من نفس الباب عن جابر بن يزيد الجعفي عن الامام السجاد والباقر عليهما السلام وهي كالسابقة عالية المضامين ويشير بعض الاعلام في ذيلها (إنما أفردت لهذه الاخبار بابا لعدم صحة أسانيدها، وغرابه مضامينها، فلا نحكم بصحتها ولا ببطلانها ونرد علمها إليهم عليهم السلام) وهذا عجب منه قدس سره حيث أن أحاديث النورانية عنهم كثيرة في غير هذا الباب وليس فيها غرابه، انظر في بحار الانوار المجلدات 23-24-25 يذكر روايات كثيرة في بيان مقام الامامة التكوينية

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 340

وعلومهم اللدنية، وكذا من طرق العامة التي بمضمون «اول ما خلق الله نور نبيك يا جابر».

وفي حديث طارق بن شهاب عن أمير المؤمنين المروى في البحار 25: 169:

«يا طارق الأمام كلمة الله و حجة الله ووجه الله ونور الله وحجاب الله و آية الله يختاره الله ويجعل فيه ما يشاء ويوجب له بذلك الطاعة والولاية على جميع خلقه فهو وليه في سماواته وأرضه أخذ له بذلك العهد على جميع عبادته، فمن تقدم عليه كفر بالله من فوق عرشه» وهذه الموارد كلها قد ذكرناها في النقاط الماضية حيث أنه يكون حرفيا بالنسبة لله مشيرا إليه دائما وأن إمامته تشمل جميع الخلائق، ولا نريد الاسترسال في البحث الروائي وإنما اوردنا البعض فقط من باب التأييد لما استفاد من ظهور الآية الكريمة، ومن أراد الاستزادة فعليه بما ورد عن الامام الرضا في الكافي حيث يزواج بين مقامات الامام العالية وشئونه النازلة.

الفائدة الثانية والعشرون: إن الله عز وجل بين موضوعية الوساطة والوسيلة وضرورة الأخذ منها فلا يقول قائل ملك مقرب أو عبد ممتحن وأنه يجب أن يكون كل شىء عن طريقه، وفي نفس الوقت تؤكد أن تمام وجودها آية والاقتراب من الحق سبحانه هو بالواسطة ومن دون الوساطة سوف يكون كفراً إبليسياً وحجاب.

الفائدة الثالثة والعشرون: أن الملائكة على عظم مقاماتهم وخلصهم وصفائهم ونورانيتهم غير مؤهلين لخلافة الله تعالى. الفائدة الرابعة والعشرون: أن اضافة الرب إلى ضمير الخطاب (ربك) يفيد ان هذه السنة الالهية في هذه الامة ايضا، بل ان صياغة التعبير المكرر في السور لهذه الواقعة آب عن الاختصاص بأمة دون أخرى بل لنوع البشرية، هذا مضافا إلى ما ذكرناه من أن عموم جواب الملائكة لدفع اعتراضهم يقتضى التأييد ايضا.

الفائدة الخامسة والعشرون: أن مقتضى الجملة الاسمية واعتماد هيئة الفاعل في

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 341

الخبر الذي هو بمنزلة الفعل المضارع يفيد الاستمرار، ومقتضاه الحصر به تعالى في جعل هذا المقام.

الفائدة السادسة والعشرون: أن مقتضى مادة الخلافة تعطى تحلى الخليفة بصفات المستخلف لأنه ينوب في جهة ومورد الخلافة وإن كان في الباري الامر بلا عزلة ولا انحسار رباني ولا تفويض باطل.

### ثالثاً: قراءة في الخطبة القاصعة ... ص: 341

في قراءة للخطبة القاصعة التي يتناول فيها الامام عليه السلام مقامات الائمة ويتعرض لهذه الآيات:

«الحمد لله الذي لبس العز والكبرياء، واختارهما لنفسه دون خلقه وجعلهما حمى وحرما على غيره واصطفاهما لجلاله وجعل اللعنة على من نازعه فيهما من عباده».

ففي هذا المقطع نشاهد أنه انطلق من كون هذين الاسمين مختصين به تعالى لأن العز والكبرياء من لوازم الاستقلال وما عداه فهو خاضع له متدلل له، ومن ينازعه فيهما ويدعى له هاتين الصفتين فسوف يبعد عن رحمة الله، ولا يخفى ما في الابتداء من براعة الاستهلال حيث يريد أن يبين في الخطبة حقيقة التوحيد والطاعة وأن لا استقلالية لأحد على الاطلاق وسوف نشاهد أن هذا الامر هو السلك الذي تنتظم عليه فقرات الخطبة، وهو المنتهى إلى وجه ركنية الامامة في عقيدة التوحيد ونفى الشرك.

(ثم اختبر بذلك ملائكتك المقربين ليميز المتواضعين منهم من المستكبرين).

ثم أراد الباري اختبار ملائكته في التوحيد في الطاعة ليميز المتواضع عن المستكبر ومنه يعلم أن التواضع جذره عقيدتي وليس مجرد أخلاق حيث أن المتواضع هو الذي لا يرى لنفسه موقعا ومقاما ومكانا، ومنه ايضا يتبين أن الملائكة يعملون ويتكاملون لكن فرقتهم عن غيرهم أن الملك لا يعمل بغريزة

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 342

الشهوة والغضب، واختبارهم يدل على أنه يفعل ما يفعل عن علم واختيار. ثم إن اختبار التوحيد- وهو اتصاف الباري فقط بالاستقلالية- هو في اتباع ولي الله وهو كما أشرنا إليه مرارا أشق المقامات.

(وهو العالم بمضمرة القلوب ومحجوبات الغيوب «إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتَهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ فَسَجَدَ الْمَلَأِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ»).

ويوجد بحث بين الفلاسفة أنه هل لدى الملائكة علوما وصورا مرتسمة أم لا؟

العلامة الطباطبائي في الميزان والنهاية ينفي ذلك لكن ما في القرآن «وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» يدل على أن لديهم نوع من العلم الحصولي، ويركز الامام على الصفة الطينية لآدم، وكذلك اجتماع (فقعوا) مع (السجود) حيث أن فيه زيادة في الاخضاع.

(اعترضته الحمية، فافتخر على آدم بخلقه وتعصب عليه لأصله، فعدو الله إمام المتعصين، وسلف المستكبرين الذي وضع أساس العصية ونازع الله رداء الجبرية وادرع لباس التعزز، وخلع قناع التذلل).

فيشير الامام أن ابليس نازع الله تعالى رداء الكبر الذي لا يحق لأحد إلا له سبحانه واعتقد لنفسه الاستقلال ورفض الانصياع لولي الله، وخلع قناع التذلل فبحود خليفة الله تعالى وحجته على خلقه جذره ومنشأه كبر في الجاحد واستكبار على امر الله تعالى ورؤية استقلالية للجاحد في ذاته، وكانت عاقبته:

(ألا يرون كيف صغره الله بتكبره ووضعه بترفعه فجعله في الدنيا مدحورا وأعد له في الآخرة سعيرا).



وهذه هي نتيجة الكفر الابليسي وعدم الانصياع لاوامر الله تعالى، وعاقبه من لا ينزل نفسه منزلتها ويرى الانا دون خالقه.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 343

(ولو أراد الله أن يخلق آدم من نور يخطف الابصار ضياؤه، ويبهر العقول روائه وطيب يأخذ الانفاس عرفه، لفعل، ولو فعل لظلت له الاعناق خاضعة ولخفت البلوى فيه على الملائكة ولكن الله سبحانه يتلى خلقه ببعض ما يجهلون أصله تمييزا بالاختبار لهم، ونفيا للاستكبار عنهم وإبعادا للخلاء منهم).

فهكذا نرى أن آدم لو كان في خلقه مبهرًا للعقول لاستجاب له الملائكة لأنه بهرهم لا لأن الله أمرهم بذلك ومن هنا كان امتحان الامامة أصعب الامتحانات وأشقها حيث يكون المعنى حرفيا فقط دالا عليه وبه يكون التوحيد خالصا حيث لا يكون في اتباع الواسطة سوى حرفيته وآيئته لله جل وعلا، فإذا نجح في هذا الامتحان الشاق واستطاع أن يكبح جماح ذاته وأناه فيها، وإلا لم تنفعه عبادته الماضية كابليس.

(فاعتبروا بما كان من فعل الله بابليس إذ أحبط عمله الطويل وجهده الجهد، وكان قد عبد الله ستة آلاف سنة، لا يدرى أمن سنى الدنيا أم من سنى الآخرة عن كبر ساعه واحدة، فمن ذا بعد ابليس يسلم على الله بمثل معصيته. كلا ما كان الله سبحانه ليدخل الجنة بشرا بامر أخرج به منها ملكا).

ويتبين أن ابليس كان ملكا، كما يشير إلى ان القانون واحد بين أهل الارض والسماء وسير الكمال واحد وحكمه واحد. «فاحذروا عباد الله عدو الله أن يعديكم بدائه، وأن يستفزكم بخيله ورجله، فلعمري لغد فوق لكم سهم الوعيد، وأغرق إليكم بالزرع الشديد...»

فأطفئوا ما كمن في قلوبكم من نيران العصبية، وأحقاد الجاهلية، فإن تلك الحمية تكن في المسلم من خطرات الشيطان... ألا فالحذر الحذر من طاعة ساداتكم وكبرائكم! الذين تكبروا عن حسبهم وترفعوا فوق نسبهم، وألقوا الهجينه على ربهم وجاحدوا الله على ما صنع بهم..

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 344

ولا- تطيعوا الادعياء الذين شربتم بصفوكم كدرهم وخلطتم بصحتكم مرضهم، وأدخلتم في حقكم باطلهم، وهو أساس الفسوق وأحلاس العقوق اتخذهم إبليس مطايا ضلال وجندا بهم يصول على الناس وتراجمة ينطق على ألسنتهم، استراقا لعقولكم ودخولا في عيونكم ونفثا في أسماعكم، فجعلكم مرمى نبله وموطئ قدمه ومأخذ يده..

فهذا تحذير منه عليه السلام من عدوى داء ابليس إليهم، ودائه هو عدم التسليم لخليفة الله تعالى والكبر عن طاعة الله في امره بطاعة حجته، وترفع ذاته عن الخضوع لأمر الله بمتابعة خليفته، وأن ابليس أخذ على نفسه إغواء البشر بنفس الغواية التي ابتلى بها، وإخباره عليه السلام بأن قد وقع منهم تأثر بعدوى ابليس، وهذا إشارة إلى ترك الناس الائتمام بإمامته عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن سبب ذلك الحمية الجاهلية التي يسعها ابليس في قلوبهم ايجادا للكبر والاستكبار عن متابعة وطاعة خليفة الله تعالى، وأن دواء هذا الداء هو التواضع، ثم يشير مرة أخرى إلى وجود من هو مبتلى بهذا الداء في هذه الأمة ومتابعته لكبرياء ابليس وجحود حجة الله تعالى وأن عليه الوزر والآثام إلى يوم القيامة، ثم يقتبس عليه السلام من القرآن قوله تعالى «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ» الوارد في سياق ذم محترفي النفاق في الامه وتحذيرهم بأنهم لاستكبارهم بحمية وفخر الجاهلية عن طاعة خليفة الله تعالى في أرضه، إذا تقلدوا زمام الامور امعنوا في الغي وافسدوا في الارض إلا انه عليه السلام يخبر عن تحقق ما حدّرت عنه الآية الكريمة.

ثم انه عليه السلام يحذّر الناس من طاعة واتباع الذين تكبروا عن طاعة أمر الله في خليفته في أرضه وحجته على عباده الذي هو كبر ابليس أيضا، ووصفهم بأنهم جحدوا الله، وكابروا قضائه... ومن هنا يتبين ان هذه الخطبة أصرح من الخطبة الشفشقية في بيان زلة

طريقة القوم.

(فاعتبروا بما اصاب الامم المستكبرين من قبلكم من بأس الله وصولاته ووقائعه

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 345

ومثلاته، واتعظوا بماثاوى خدودهم، ومصارع جنوبهم..

فلو رخص الله في الكبر لأحد من عباده لرخص فيه لخاصة انبيائه، ولكنه سبحانه كره إليهم التكابر...

فإن الله سبحانه يختبر عباده المستكبرين في انفسهم، بأوليائه المستضعفين في اعينهم، ولقد دخل موسى بن عمران ومعه أخوه هارون-

صلى الله عليهما على فرعون وعليهما مد اراع الصوف وبأيديهما العصى...

ولو اراد الله سبحانه لأنبيائه حيث بعثهم أن يفتح لهم كنوز الذهبان، ومعادن العقيان... ولو فعل لسقط البلاء وبطل الجزاء واضمحت

الانبياء ولما وجب للقابلين أجور المبتلين ولا استحق المؤمنون ثواب المحسنين ولا لزمتم الاسماء معانيها ولكن الله سبحانه جعل رسله

أولى قوة في عزائمهم وضعفا فيما ترى العين من حالاتهم مع قناعة تملأ القلوب والعيون غنى، وخصاصة تملأ الابصار والاسماع أذى.

وكلما كانت البلوى والاختبار أعظم كانت المثوبة والجزاء أجزل).

فيستعرض عليه السلام استكبار الامم الماضية وكيف آل مصيرهم، ومن المعلوم أن أكثر استكبارهم كان على أنبياء الله حجه

استصغارا لهم، وهو عين الاستكبار والجحود الابليسي، ثم وصف عليه السلام حالة موسى وهارون عند دخولهما على فرعون من حالة

التواضع والمسكنة زيادة امتحان الله لفرعون إذ لو بعث الله انبياءه بالقدرة المهيبة والسطوة الشديدة لسقط البلاء وبطل الجزاء وكان

الايمان عن خوف القوة أو رغبة فيها لدبّ الشرك في النيات، وكان التسليم ليس لله تعالى وحده، فمن ثم يظهر وجه التناسب

الطردى بين شدة الامتحان وشدة الخلوص في التوحيد، وهذا يتجلى بوضوح في رسل الله تعالى وخلفائه حيث انه تعالى أراد أن

يكون الاتباع لرسله والاستكانة لأمره له خاصة أى التذلل له تعالى في كل من التابع وهم البشر والمتبوع وهم الرسل والحجج، فيصفي

الامر عن أى كبر وإدعاء استقلالية في البين

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 346

لأن الكبر هو دعوى المخلوق الفقير الغنى والاستقلال عن البارى بأى نحو كان.

(ألا ترون أن الله سبحانه اختبر الاولين من لدن آدم صلوات الله عليه إلى الآخرين من هذا العالم بأحجار لا تضر ولا تنفع ولا تبصر...

ولو أراد سبحانه أن يضع بيته الحرام ومشاعره العظام بين جنات وانهار وسهل وقرار جم الاشجار داني الثمار ملتف البنى متصل القرى

بين بره سمراء وروضة خضراء وأرياف محدقة وعراض مغدقة وزروع ناضرة وطرق عامرة لكان قد صغر قدر الجزاء على حسب

ضعف البلاء

ولكن الله يختبر عباده بأنواع الشدائد ويتعدهم بأنواع المجاهد وبتليهم بضروب المكاره إخراجا للتكبر من قلوبهم وإسكانا للتذلل في

نفوسهم وليجعل ذلك أبوابا فتحا إلى فضله وأسبابا ذللا لعفوه...

فالله في عاجل البغى وأجل وخامة اللم وسوء عاقبة الكبر فإنها مصيدة إبليس العظمى ومكيدته الكبرى...

انظروا إلى ما في هذه الافعال من قمع نواجح الفخر وقدر طواع الكبر).

يتعرض إلى وجود هذا السلك التوحيدى الجامع لكل أبواب الشريعة فيتعرض إلى وجود هذه الحكمة في الحج إلى بيت الله الحرام

وأن ضروب المشقة في السفر وأداء الاعمال ووعورة المسالك كل ذلك اختبارا بالشدائد وأنواع المجاهد ليخرج التكبر من قلوبهم

واسكانا للتذلل في نفوسهم، إذ حالة التكبر شرك وندية لذوات البشر مع بارئهم وخروج منهم عن طورهم وواقعهم وهو الفقر لبارئهم

بخلاف حالة الذل في النفس فإنها حالة توحيد وخضوع لتسليم الذوات حينئذ بالفقر للبارى وأن الغنى والعز خاص به تعالى.

ثم انه عليه السلام يبين وجود هذه الحكمة ايضا في بقية الفرائض في الصلاة والزكاة والصيام مع ما فيها من الحكم الاخرى من انها

تسبب خشوع أبصار البشر، وتسكن

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٤٧

أطرافهم، وتذلل نفوسهم، وتذهب خيلاءهم، وأنها دواء عن السموم القاتلة لابليس وهي الكبر الذي وصفه عليه السلام بأنه مكيدة ابليس الكبرى.

(ولقد نظرت فما وجدت أحدا من العالمين يتعصب لشئ من الأشياء إلا عن علّة تحتل تمويه الجهلاء او حجة تليط بعقول السفهاء غيركم فإنكم تتعصبون لأمر ما يُعرف له سبب ولا علّة، أما ابليس فتعصب على آدم لأصله وطعن عليه في خلقته ... واما الاغنياء من مترفة الامم فتعصبوا لآثار مواقع النعم..

فإن كان لا بد من العصبية فيمكن تعصبكم لمكارم الخصال، ومحامد الافعال ومحاسن الامور...

فتعصبوا لخلال الخمد من الحفظ للجوار والوفاء بالذمام والطاعة للبر والمعصية للكبر والاختذ بالفضل والكف عن البغي والإعظام للقتل والإنصاف للخلق والكظم للغيط، واجتناب الفساد في الارض

واحذروا ما نزل بالامم قبلكم من المثالات بسوء الافعال وذمم الاعمال فتذكروا في الخير والشر أحوالهم واحذروا ان تكونوا امثالهم ...

وتدبروا أحوال الماضين من المؤمنين قبلكم كيف كانوا في حال التمحيص والبلاء، ألم يكونوا اثقل الخلائق أعباء وأجهد العباد بلاء وأضيق أهل الدنيا حالا ... ألا وقد قطعتم قيد الاسلام وعطلتم حدوده وامتم أحكامه).

ثم انه عليه السلام يبين أن العصبية وليدة الكبر والاستكبار على اختلاف الوانه وأقسامه، وأن الحرى بالانسان أن يتعصب للفضائل والمكارم المحمودّة.

ثم أنه عليه السلام بين أن النصره والعزة لأي أمة من الامم لا تكون إلا بالولاية فإنه بها يذهب تشتت الألفه وتزول اختلاف الكلمة والافئدة، وكذلك كان حال ولد اسماعيل وبنى اسحاق وبنى اسرائيل، حيث كانت الا كاسرة والقياصرة غالين لهم قاهرين عليهم، إلا انه بنعمة الله عليهم حين بعث رسولا إليهم انتظمت به ملتهم

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٤٨

وطاعتهم وألفتهم واغدقت عليهم البركات فعادوا قاهرين بعد ان كانوا مقهورين، وغالين بعد ان كانوا مغلوبين، ولكنهم - بعد رسول الله صلى الله عليه وآله - سرعان ما تركوا جبل الطاعة والولاية وهدموا حصن الله تعالى بأحكام الجاهلية وصاروا بعد الهجرة أعرابا، وبعد موالاتهم لولى الله أحزابا، لم يبقوا إلا - على ظاهر الاسلام يرفعون شعار النار ولا العار، إلى ان تمادى بهم الامر أن قطعوا قيد الاسلام وعطلوا حدوده وأحكامه.

(ألا وقد امرنى الله بقتال أهل البغي والنكث الفساد فى الارض، فإما الناكثون فقد قاتلت وأما القاسطون فقد جاهدت، واما المارقة فقد دوخت ...

أنا وضعت بكلاكل العرب وكسرت نواجم قرون ربيعه ومضر ...

ولقد قرن الله به صلى الله عليه وآله من لدن أن كان فطيما أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم ومحاسن اخلاق العالم ليله ونهاره.

ولقد كنت اتبعه اتباع الفصيل أثر امه يرفع لى فى كل يوم من أخلاقه علما ويأمرنى بالافتداء به ولقد كان يجاور فى كل سنة بحراء فأراه، ولا يراه غيرى ولم يجمع بيت واحد يومئذ فى الاسلام غير رسول الله صلى الله عليه وآله وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة، وأشم ريح النبوة. ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه صلى الله عليه وآله، فقلت: يا رسول الله، ما هذه الرنة؟ فقال: هذا الشيطان، قد أيس من عبادته، إنك تسمع ما أسمع، وترى ما أرى، إلا أنك لست بنبى ولكنك لوزير، وإنك لعلى خير

....(

فبعد ما بين عليه السلام أن قوة الامة وعزها بموالاة ولي الله وخليفته في أرضه وأن هذه الموالاة تذلل في النفوس وتواضع للباري تعالى سبب لتزول الفيض الالهي والبركات والنعم وأن بدون موالاة حجة الله تعالى في أرضه تدب الفرقة والاهواء والاحزاب لكون ذلك عن كبر في النفوس واستكبار وهو منشأ نزاع كل منهما مع الآخر، بعد هذا كله، أخذ عليه السلام في بيان الأدلة والبراهين على تقلده لمقام خليفة الله

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 349

في أرضه وحجته على عباده بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من بيان الصفات الخاصة التي يتحلى بها سواء للتربية السوية أو الالهية الروحانية الخاصة به حيث يرى نور الوحي والرسالة ويسمع المغيبات حتى قال له رسول الله صلى الله عليه وآله أنك تسمع ما اسمع وترى ما أرى ... إى أنه قد أوتى مؤهلات العلم اللدني، ثم يبين أنه اول السابقين إلى الاسلام وأنه معصوم من الزلل والخطل، وأنه أقرب واشد الناس اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وآله وغيرها من الصفات التي تشير إلى تقلده الخلافة الالهية. وبهذا يختم خطبته عطفاً على ما بدأ من أن كمال التوحيد وتمام الاخلاص هو بموالاة ولي الله وطاعته كما في سجود الملائكة لآدم ولذلك كفر ابليس اللعين ودحر باستكباره عن ولاية خليفة الله.

وبذلك يفصح عليه السلام عن وجه هذه الواقعة القرآنية التي تكررت في سبع سور من القرآن الكريم، كما أنه عليه السلام افصح عن حقه وغضب القوم له، ومن بديع الحكمة الذي أظهره عليه السلام أن يبين كيفية كون الصفات الخلقية هي جذر الافعال. وان الاعتقادات جذر للصفات الخلقية، أى ان كل فعل صادر من الفاعل المختار منشؤه صفة خلقية في نفس الانسان وهي منشؤها أمر اعتقادي يبطنه الفاعل ذو الصفة المعينة وهذا يفسر موالاة ولي الله وخليفته في أرضه وعدم موالاته أنهما يتسببان عن التواضع في النفس في الموالى والمنقاد، والكبر في الجاحد والمنكر، وأن التواضع متسبب عن خلوص الشخص لربه أى خلوص توحيد لربه عن الشرك بإقامة ذات نفسه ندا لخالقه، والكبر كفر وجحود وشرك لإقامة المتكبر ذات نفسه مستقلة على غير ما هي عليه من الحد الواقعي من الفقر لله تعالى.

ومن ثم يتبين أن الولاية لخليفة الله في أرضه على أصعدة ثلاث في الفعل وفي الخلق بالمحبة له، وفي الاعتقاد بالاذعان أنه مجعول من قبل الباري.

وهكذا نرى الامام يتدرج من الكفر الابليسي إلى الكفر في النبوة ثم الكفر في

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 350

الافعال يرى أن جذرها كلها واحد هو الانصياع إلى الانا وعدم تسليم النفس لله الواحد الاحد وعدم الانصياع لأوامره وأن كل شيء ذائب فيه وأن لا استقلالية لأحد بل كل في سبيله ومن أجله وكل آية له سبحانه، وأخيراً يصل إلى الاخلاق وأن منشأ جميع الرذائل يرجع إلى الكبر ومنشأ كل الفضائل يرجع إلى الخضوع، والامام في كل هذا يربط بين اقسام الكفر ويرجعها إلى الاصل الواحد.

#### رابعاً: عصمة آدم ... ص: 350

معصية آدم وإخراجه من الجنة، وهذه من المسائل المهمة التي كثرت فيها الاقوال والآراء وزلت الاقدام من القديم وحتى يومنا هذا، وخصوصاً أن القرآن قد عبر «وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى»، فكيف يتناسب هذا التعبير مع غيره من نسبة زلة الشيطان لآدم الذي له تلك المقامات العالية والخلافة عن الحق تعالى وهي خلافة اسمائية، وهذا له جواب نقضى وحلى.

أما الجواب النقضى فهو: أن الواقعة تحكى نوع من المخالفة للملائكة مع أنهم معصومون ولا يعصون الله ما أمرهم، وذلك عندما قال

لهم الحق تعالى «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» فإن فيها نوع من التأنيب فأى جواب يذكر للملائكة فينتجه لآدم، ثم إن المكان الذى يجب أن يكون فيه هو الارض وان فعله هذا لم يؤثر على مقامه وخلافته بدليل رد الاعتبار الذى حصل له بالتوبة، وأن الذى فقده هو الخروج من الجنة ولا- يعلم أن هذا عقاب حيث أن آدم مخلوق أرضى أصلاً، ثم ان الانزال للأرض ليس فيه عقاب بل هو نوع من التكريم لأنها دار الحصاد وفيها الابتلاء والتكامل والسعى نحو الآخرة، وهذه الجنة التى كان فيها ليست جنه الخلد بل هى أقل شأنًا من جنه المأوى والآخرة وذلك لأن الخلود فى الآخرة، وهذا كله شاهد على ان الهبوط للأرض ليس فيه توهين لآدم.

اما الجواب الحلى:

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 351

1- أن الحق تعالى يتعرض فى حديثه عن الانبياء دائما إلى جنبتهم البشرية وأنهم مخلوقون له، وان كمالا-تهم بالنسبة إليه ناقصة ومحدودة كما يتعرض إلى كمالاتهم الغيبية التى يفوقون بها على البشر، وهذا ليس لأجل بيان عيوبهم ونقائصهم بل لأجل بيان أنهم ليسوا بآلهة يعبدون من دون الله بل هم عباد مكرمون محتاجون إلى الله، وحتى الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله الذى لا خلاف فى مقاماته ومنزلته فإن القرآن يركز على بشريته، كما يركز على مقاماته الغيبية «قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ» (1) ففى الحين الذى يؤكد على مماثلته لهم بالبشرية يؤكد على اختلافه معهم بالمقام الغيبى وهو الارتباط بالوحى والعوالم الإلهية، حتى لا- يعبد من دون الله فهم بالاضافة إلى بارئهم محدودين كمالا-تهم ناقصة ولكن بالاضافة إلى ما سواهم فهم المعصومون الانبياء الواجب اتباعهم واتخاذهم قدوة. وهذا كله لأن الواسطة- فى الحين الذى هى ضرورة لا بد منها- يجب أن يتوفر فيها خاصية الوساطة لا خاصية الحجاب.

وبتحليل آخر يشير علماء النفس إلى أن الانسان يجب ان يستشعر فى نفسه النقص فإذا أحس به سار وسعى نحو الكمال، ولذلك كانت العبادة- أى اصل العبادة- تكاملاً لكن المتعلقة بالمعبود الحقيقى، وحيث كان الانبياء هم قدوة المخلوقات فيجب أن يشعر الناس فيهم كلا الجنبتين، يرونهم أعلى منهم شأنًا وأرفع منزلة من جهة الهدى الخارق والافعال التكوينية الخارقة ليستشعر الانسان النقص فى نفسه فيسعى نحو الكمال الذى يراه، ويجب فى نفس الوقت أن يلحظوا فيهم جنبه النقص والحاجة لله وانهم مخلوقون مثلهم حتى لا يكونوا حجابا دون الحق تعالى فيظهر الحق تعالى جانب النقص فيهم من خلال بعض

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 352

الافعال ويكون جانب النقص بالاضافة إلى من هو أعلى رتبة منه لا بالنسبة إلى من هو دونه ممن يكون لهم إماما، فالانبياء والائمة فى حركة إلى الله تعالى.

2- الجواب الآخر المذكور فى بعض الروايات أن النهى فى عالم الجنة ليس هو نهى تكليفى حيث أن الجنة ليست دار تكليف إذ التكليف مقارن مع الكمال والعقاب والثواب وبالتالي لا- تكون معصيته معاقباً عليها كما فى عالم الارض، مضافا إلى ان هذه الجنة كانت مختصة بأحكام خاصة منها أن لا تجوع ولا تعرى، ومن المتفق عليه بين العامة والخاصة أن المخالفة ليست لعزيمة وليس لها عقوبة أخروية.

3- أن الآية تدل على ان هناك مقامات ورتب و مدارج فى الامامة وهى تلك الوجودات الحية النورية الشاعرة التى عرضها على آدم وهى بالتأكيد غير الذات الالهية المقدسة ونسبتهم لآدم كنسبة آدم لبقية الخلق.

### الطائفة الثانية: آيات الكتاب ... ص: 352

وهى كل آية ورد فيها لفظ القرآن أو الكتاب، وعمدة البحث فى آيتين الاولى: «وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» (1)

الثانية: «أَقَمَنَ كَانَ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ» (٢)

والبحث في الآية الاولى ويقع في أمور:

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 353

١- في شأن النزول المعروف أن سورة الرعد مكية وإن ادعى البعض أن خصوص الآية التي هي مورد بحثنا مدنية، على أساس ان المقصود من (من عنده علم الكتاب) هم اهل الكتاب وهؤلاء أسلموا في المدينة، وهذا ليس بشئ لان الاتفاق على نزولها في مكة. كما أن السورة كأغلب السور المكية واردة في بيان التوحيد والرسالة والرسول وتأكيد أن الرسول حق من عند الله عز وجل، وقد ورد فيها لفظ الكتاب 7 مرات، والآية واردة مورد الاحتجاج مع الكفار حيث ظلوا يجحدون بآيات الله ويستهنون بالرسول فهي بقرينة (بينى وبينكم) دالة على ورودها مورد الاحتجاج وهذا كله يدفع ورودها في المدينة حيث لم يتعرض الرسول لمثل هذه المواقف.

٢- أن الآية تذكر شهادتين الأولى شهادة الله تعالى والثانية شهادة من عنده علم الكتاب، واقترانها بالاولى يدل على عظمها وفضلها، وهي غيرها وإلا لما ذكرت ثانية فإن التعدد دال على المغايرة.

٣- كيفية شهادة الله، إن الكفار لما كانوا مشركين فأنهم يؤمنون بالقدرة المطلقة لله غاية أنهم يشركون بعبادته ويكفرون بنبوة النبي الخاتم صلى الله عليه وآله، كما انهم يذعنون بكبرى مؤداها أن الذى يتقول على المقام الربوبى سيما مقام الشريعة وبيان مطلق الارادات الالهية فهذا ليس بكذب فى مسألة جزئية بل هو ادعاء مقام من وإلى الرب، ومن هاتين كان وجه حجية المعجزة أنه اقدار البارى بقدرة يعجز عنها بقية البشر وتكون مقرونه بدعوى الوساطة. وهم مع اذعانهم أنها قدرة خاصة لا تصدر من البشر إلا أنهم يغالطون ويقولون أنها قدرة سحرية، فهم يذعنون كبرويا أن القدرات التى لا يقدر عليها البشر لا بد أن يكون منبعها الغيب.

فشهادة الله هي اقداره للنبي صلى الله عليه وآله إعطاؤه قدرة غيبية، وكيفية المعجزات وأنها هي شهادة منه والمعجزة هنا هي القرآن

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 354

الكريم.

ويمكننا القول ان الشهادة نوع من البرهان وهو لا ينحصر بالعلم الحسولى بل يطلق على ما يؤلم العلم الحضورى، وذكرنا أن الكثير- من الفلاسفة من عهد ابن سينا- غفل عن البرهان العيانى، وغرضنا أن شهادة الله هي من نوع البرهان العيانى خلافا لما هو مشهور عند المتكلمين من الخاصة والعامه من حصر برهانية المعجزة فى العلم الحسولى، بيان ذلك:

أن معجزات الانبياء المذكورة فى الكتاب باقية وليست منصرمة ومختصة بزمن معين، بل هي باقية وذلك لأن الغرض من المعجزة هو تحدى جميع الأقسام وليس خصوص القوم الذى أرسل لهم الرسول، ولو كانت المعجزة خاصة بمن ارسل إليهم لأمكن أن يطلع على ايجادها الأمم الاخرى فينتهون إلى بطلان نبوته ولا تكون فى واقعها معجزة بل أمرا عاديا خفى سببه عن الآخرين، فلا بد أن يتوفر فى المعجزة أنها تحدى أبدى للبشرية أى ما يعجز عنه الاولون والآخرين، ولذا نقول أنه يطلق على المعجز البرهان العيانى.

أما تطبيق البرهان العيانى على شهادة الله فذلك بعد كون بعض مواده المؤلفة عيانية لا بتوسط الصور الحسولية، وهنا قد يتساءل عن وجه تقديم (بالله) على (شهادا) والجواب انه من جهة الحصر ثم من جهة العيانية فالله حاضر بقدرته اللامتناهية واللامحدودة فكفى بالله الحاضر عيانا وكفى بحضوره العيانى، ويذكر بعض المفسرين أن التعبير ب (شهادا) وليس بشاهد دليل على إرادة الحضور لا الشهادة المنشأة بالكلام.

ومما يدل على أن المراد من الشهادة التكوينية لا-الاعتبارية، هو الرجوع إلى أصل اشتقاقها اللغوى حيث أنها أطلقت على التأدية والاداء مع انها اسم للتحمل

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 355

والحضور فاطلت على التأدية باعتبار المنشأ أى أن من له التأدية هو من كان حاضرا فتحمل الشهادة، والشهادة فى الامور الاعتبارية تجعل السامع كالحاضر حين التحمل أما فى الامور التكوينية فإنها تجعل المشهود له فى أكمل إدراك وأقصى ما يمكن تصوره وهذا لا يكون إلا بحصول علم لديه من الشهادة علما حضوريا.

وكأن المعنى كفى بالله حاضرا وتشهدون حضوره فى بيان الحق حيث ان هذه القدرة المدركة فى القرآن التى يعجزون عنها نحو من رفع الستار عن قدرة الغيب فهو ظهور للغيب عيانى لهم بعد كونهم يدعون بأن الله موجود وحاضر.

4- شهادة من عنده علم الكتاب، وهاننا تطرح أسئلة متعددة فى كيفية شهادة هذا الشاهد وفى امكان كونها شهادة على صدق النبى وفى مصداقها، وذلك لان المشهود به هو النبوة والارسال فكيف يكون هذا الشاهد شاهدا على ارساله وهذا يعنى انه يكون حاضرا فى مقام انباء الرسول حتى يستطيع تحمّل الشهادة والاداء بها، وإذا لم يكن حاضرا عند تحمله فسوف تكون شهادته اطمئنانا بصدق النبى صلى الله عليه وآله، ومقتضى كون النبى فى مقام الاحتجاج أن هذا الشاهد حاضر الانباء حتى يستطيع الأداء. ومن هنا نستطيع أن نفهم ما ورد فى الخطبة القاصعة «انك تسمع ما أسمع وترى ما أرى»، وهذا يعنى أن (من عنده) جهز بجهاز وجودى وروح ذات خصائص معينة مشابهة للروح النبوية «وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ».

قد يقول قائل ان تحمل (من عنده) ببرهان حصولى ثبت لديه فسوغ له الشهادة كما فى قصة ذى الشهادتين حيث شهد لمجرد ان الرسول هو الذى أخبر ان الدرع له.

وهذا القول مدفوع أن تسمية هذا بالشهادة من باب التنزيل وهذا مسلم به، ولو كان حصول العلم لدى الشاهد بهذه الطريقة فالاولى أن يذكر نفس البرهان ولا

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 356

حاجة حينئذ لشهادته لأن ترمى الشهادة اضعاف للمشهود به فلو أمكن الادلاء بالمشهود به فهو أولى، فالغرض من الشهادة ان ما حصله الشاهد بعين الشهود واليقين المستند إلى العلم الحضورى، وهذا يدل على أن مستند الشاهد ليس علما حصوليا.

وهاننا تساؤل يطرح أنه كيف تكون شهادة الشاهد وهو من تابعى النبى يحتج بها على الكفار الذين يشككون فى النبى؟

ومن أجل الاجابة على هذا التساؤل يجب الاشارة إلى أن النبى محمد صلى الله عليه وآله كان قبل البعثة معروفا لدى قومه ببعض الخصال والصفات التى استيقن منها الجميع كالصدق والامانة وانه من الذين يستسقى بهم الغمام، وهو من عائلة سلمت إليها زعامة قريش وذلك لأهليتهم وصدور خوارق العادات منهم، ومن هنا كان يتهم بالسحر، وقد تواتر النص التاريخى من المشركين على وصفه «أنه سحر قديم فى بنى هاشم» مع ما هو مقرر عند قريش من كونهم من نسل ابراهيم واسماعيل الذبيح وهم ورّائهما، وقد ذكر الامام ذلك فى ذيل الخطبة القاصعة «وأنى لمن قوم لا تأخذهم فى الله لومة لائم سيماهم سيما الصديقين، وكلامهم كلام الابرار عمار الليل ومنار النهار، متمسكون بحبل القرآن يحيون سنن الله وسنن رسوله لا يستكبرون ولا يعلون ولا يغلون ولا يفسدون، قلوبهم فى الجنان، وأجسادهم فى العمل» أى انه من قوم وشجرة توفرت فيهم صفات الكمال من الحكمة والصدق والاحسان والعفاف والشجاعة والخلوص لله تعالى والاجتهاد فى العبادة والتعلى بالعصمة العملية، فلم يشاهد لهم زلل ولاخطل فى جاهلية قريش ولا فى الاسلام.

ثم أن نفس ولادة الامام فى الكعبة وانشقاق الجدار ودخول فاطمة بنت أسد وبقاؤها داخل الكعبة ثلاثة أيام لم يكن بالامر الذى لاقى استنكارا من قريش لما تعودوه من أهل هذا البيت من خوارق العادات.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 357

وعلى كل حال لا نجد فيما بأيدينا من أخبار وتواريخ اعتراض الكفار على هذه الشهادة وطعنهم فيها، ثم إن وصفه بأنه عنده علم الكتاب يعطى الحجية على وجه الاستشهاد به لأن فى ذلك اشارة إلى انطوائه عليه السلام على العلم الجامع وفى ذلك تبيان لكيفية

استعلام ذلك بالمسائلة ونحوها ليتحققوا من ثبوت الوصف ومن ثم يستثبتوا وجه حجية شهادته عليه السلام، وهذا الكتاب إما ان يراد به الكتب السماوية أو القرآن الكريم، والاخير هو الأرجح حيث أن سورة الرعد نزلت دفعة واحدة غير متقطعة وموارد الكتاب فيها قد قصد منه القرآن الكريم، بل في بعض الآيات من السورة ارادة كتاب التكوين كما في ام الكتاب.

5- من عنده علم الكتاب، من بين معاني الاضافة الانسب ان تكون الاضافة بيانية استغرافية ولو اريد منها التبويض لأتى بلفظ من كما في وصف آصف بن برخيا في سورة النمل، وقد ذكرنا ان الاختلافات الواردة في تعابير القرآن تدل على اختلاف المعاني وليس الهدف منها بلاغيا أدبيا، والاحاطة بمعاني الكتاب ليس بالعلم الحسولي بل بالعلم الحسوري، حيث ان الكتاب ليس الموجود النقشي بل كتاب التكوين كما سوف يأتي بيانه فيما بعد. هذا مضافا إلى ان العلم لو كان ببعض الكتاب لما كان في شهادته مزية حيث ان المشهود عليه هو اعظم الغيبات وهو نبوة النبي الخاتم.

ثم إن ماهية هذا العلم لا يمكن ان تكون حصولية وذلك لما ذكرناه من ان هذا العلم جعل منشأ لحجية الشهادة ومقتضاه ان يكون التحمل حضوريا.

وقد ينقض على هذا المعنى وأن القرآن استشهد بشهادة بعض اصحاب الكتب السابقة وذلك في عدة آيات: منها «قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 358

شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ» (1)

منها: «أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ» (2)

ومنها: «لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا» (3)

ومنها: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» (4)

والجواب العام عن هذه الموارد أن الاستشهاد بطائفة من علماء بنى اسرائيل وما شابههم ليس من جهة أشخاصهم بل استشهاد بما ورد في كتبهم من بشارات بالنبي الخاتم، وواضح أن هذه الكتب غيبية من عند الله، والمشركون متأكدون من أن كتبهم متقدمة بقرون على زمن النبي صلى الله عليه وآله وهي منسوبة إلى السماء وليس هو من السحر، وفي ذلك بينة وبرهان قاطع على نبوة النبي الخاتم فهي شهادة الكتب السماوية بالنبوة وهي تكون من سنخ شهادة الله وهي بمعنى آخر شهادة الانبياء السابقين على صدق النبي الخاتم، وشهادة الملائكة أيضا شهادة غيبية وسنخها ليس بالعلم الحسولي، وعليه نصل إلى نتيجة أن جميع الشهادات ترجع إلى سنخ واحد. اما الأجوبة التفصيلية:

1- فشهادة الملائكة ليس شهادة عادية وذلك لأنهم لا يستطيعون استنطاق

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 359

الملائكة فكيفيتها يجب أن تكون بما ذكر في شهادة الله من أن ذلك هو بمحضه وقدرته، حيث ان مشركى قريش يدعون بوجود الملائكة وانهم اعوان الله وذلك بدليل نسبتهم الأنوثة لملائكة لله وانهم بنات الله والعياذ بالله تعالى.

2- أن قريش والمشركون كانوا على اطلاع وخبر من علم أحبار اليهود ببعثه النبي صلى الله عليه وآله حيث كانوا من قبل يستبشرون ببعثته ويأملون النصر به على المشركون قال تعالى «وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا» (1)

3- أن الآية الاخيرة ليس فيها استشهاد على أصل الرسالة والبعثة بل دفع لاستبعادهم كون الرسول المرسل بشرا رجلا، ومع ذلك فإن الاستشهاد بأهل الذكر لا باعتبار اشخاصهم كما قدمنا.

6- وتعرض فيه لمقام القرآن الكريم ومراتبه.

وفيه مسائل ثلاث:



المسألة الاولى: ان القرآن ذو حقيقة تكوينية بمعنى ان القرآن لا تنحصر درجات وجوده بالعبارات الوارد ذكرها بين الدفتين، وأن هذا الوجود للقرآن هو المعبر عنه بالكتبي وأنه معبر عن وجود آخر للقرآن وهو الوجود التكويني، ويدل على هذه المرتبة للقرآن مجموعة من الشواهد:

أ- ان التنزل يدل على أن القرآن كان موجودا ثم تنزل بما نراه نحن الآن وهذا التنزل لا يضاهيه التعبير بأنه كان لفظا مصوتا وكلاما نفسيا.

ب- بعض الآيات القرآنية التي تدل على آثار للقرآن لا- يمكن نسبتها إلى هذا الوجود الاعتباري من نحو «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا»

، حيث أنه قد ذكر في شأن النزول أن قريش اقترحت على النبي صلى الله عليه وآله أن يباعد بين جبال مكة لأن مكة ضيقة فتوسع وتصبح بها

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 360

وديان وسهول ومزارع وما شابه ذلك، وطلبوا منه أن يحيي لهم قصى جد قريش وأجدادهم ليكلموهم، فالله تعالى يخاطبهم أن القرآن لو أظهر لهم تلك الآثار بالقرآن لما آمنوا، وهذه الآثار لا تفترض للكتاب الاعتباري لأن هذه ألفاظ والوجود اللفظي وجود تنزيلي للشيء.

ج- قوله تعالى «لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ» (1)

، وواضح ان المقصود في هذه الآية ليس القرطاس والورق الذي كتب عليه القرآن له هذه الخصوصية، ولم ينزل القرطاس المكتوب على صدر النبي الخاتم، بل ان ما نزل هو المعاني وحقيقته القرآن التكوينية هو الذي يجعل الجبل خاشعا متصدعا، ولدينا شاهد على تصدع الجبل وهو في قوله تعالى «فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا» فتدكدك الجبل هو من تجلى النور الالهي، والحقيقة القرآنية هي التي تجعل الجبل متصدعا وهي التي لها الآثار التكوينية.

د- قوله تعالى «بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ» (2)

، فهذا القرآن المتصف بالمجد وهو نوع من العلو والرفعة والعز العظمة في اللوح المحفوظ فهو منزل من حقيقة أخرى.

ه- قوله تعالى «فَلَمَّا أَفْسِمَ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَمَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (3)

وهذه الآية صريحة في كون حقيقة القرآن التكوينية في كَنِّ محفوظ لا يناله إلا المعصومون.

المسألة الثانية: ما ورد من وصف الكتاب بالمبين وقد ورد ذلك في أماكن

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 361

متعددة.

ويذكر العلامة الطباطبائي في ذيل قوله تعالى «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ... فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» (1)

أن الكتاب وارد في ثلاث معان:

الاول: الكتب المنزلة على الانبياء وهي المشتملة على شرائع الدين مثل كتاب نوح «وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ» (2) «صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى» (3)

وكتاب عيسى وهو الانجيل «وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ» (4)

وكتاب محمد صلى الله عليه وآله «تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ» (5)

والثاني: الكتب التي تضبط أعمال العباد من حسنات أو سيئات، وهو كتاب الاعمال والآجال «وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ

وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا» (٦)

وما ورد في سورة المطففين: ٢١.

والثالث: الكتب التي تضبط تفاصيل نظام الوجود و الحوادث الكائنة فيه ولعل هذا النوع من الكتب فيه ضبط عام حفيظ لجميع الموجودات وهو ام الكتاب يستطر فيه كل شيء وفيه ضبط خاص يتطرق إليه المحو والاثبات، وهذا هو الكتاب المبين واللوح التكويني «وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ ... إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» (٧)

فالكتاب المبين بشهادة الآيات هو الذي يستطر فيه كل شيء وهو يحصى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ٣٦٢

جميع ما وقع في عالم الصنع والايجاد مما كان وما يكون وما هو كائن من غير أن يشذ عنه شاذ وفيه نوع تعيين وتقدير للأشياء إلا أنه موجود قبل الأشياء ومعها وبعدها.

المسألة الثالثة: ان القرآن الكريم هو الكتاب المبين بدليل قوله تعالى «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ» (١)

، وهذا الكلام الصادر من الحكيم العليم ليس من قبيل الالفاظ العادية والمبالغات وقد أشرنا إلى ذلك في بداية الفصل حول المعاني القرآنية العالية، و أننا إذا استنطقنا القرآن ووصلنا إلى معنى فلا يجوز ان نتراجع عنه خشية ذلك المعنى الهائل، فإذا كان القرآن فيه تبيان لكل شيء صادر من حكيم، وهو تعالى يعبر عن القران بذلك وفي موضع آخر أن الكتاب المبين فيه كل شيء ولا يعزب عنه شيء، وليس المقصود من التبيان هو خصوص الاحكام الشرعية وذلك لان الواقع يخالفه حيث أن أربعة أخماس القرآن في المعارف الالهية، ولا يمكن ان نقول ان ظاهر هذا الذي بين الدفتين هو فيه كل شيء من احكام الوجود وهو محدود إلا إذا اعتبرناه نافذة على أمر آخر، وأنه يشير إلى حقيقة معينة هي القرآن الذي فيه تبيان لكل شيء، وهذا هو الذي نريد الوصول إليه من أن النبي الخاتم اختص بالكتاب المبين، ومن هنا لم تطلق على كتب بقية الانبياء القرآن بل الفرقان.

ونستطيع ان نوجز الدليل على اتحادهما من خلال اتحاد وصفهما:

١- ان الكتاب المبين يستطر فيه كل شيء وهكذا القرآن الكريم.

٢- ان المقصود من القرآن ليس هو خصوص اللفظ المصوت بل الحقائق النورانية التي ليست من سنخ المعاني الحصولية ومن الشواهد على ذلك قوله

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ٣٦٣

تعالى «فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ» فكيف يكون مكنونا مع أن المنقوش برسم الخط متداول بين أيدي الناس.

٣- قوله تعالى «مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ» ... وقد ورد توصيف الكتاب المبين بأنه ام الكتاب.

٤- أن في القرآن الاسم الاعظم وهو ليس من جنس الالفاظ المصوتة- وإن كان لإسمه لفظ- فلا يعقل وجوده في القرآن بوجوده الاعتباري بنقش رسم الخط بل في القرآن التكويني.

ومن هنا تنتقل إلى نقطة أخرى ان هذه الاقسام التي ذكرناه للكتاب هي في واقعها تنزلات ومراتب للكتاب المبين وأنها كلها تعود إليه، والكتاب المبين هو عين القرآن الكريم وهو له مدارج عالية ونازلة ومدارجه العالية ام الكتاب أي المصدر الذي يتنزل عنه كل شيء، والبقية تنزلات.

والدليل على ذلك:

أ- أنه قد ورد أن في القرآن أشياء يراد منها أمور تكوينية كالاسماء الحسنى، واللوح، والقلم والصحف والرق المنشور.

ب- أن الماهية المقررة للكتاب شيء يكتب فيه ويجمع فيه الكلمات والكلام، والكلمة والكلام هو ما يدل على أمر ما، وهذه الدلالة وإن كانت بالوضع الاعتباري كما في الالفاظ فهي كلمة وكلام اعتباري، ومصداق فرضي لماهية ومفهوم الكلمة والكلام، وأما إن

كانت الدلالة تكوينية فالشيء الدال تكويناً كلمته وكلام حقيقيان ومصداق خارجي للماهية، قال تعالى «إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِكَلِمَتِهِ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ» (١)

، وبالتالي فإن الكتاب الحقيقي هو الذى يجمع ويضم الكلمة

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٦٤

والكلام الحقيقيين جمعاً وضماً تكوينياً.

وكذلك الحال فى الاسم إنما سمي اسماً لأنه يكون علامة على ذى العلامة والمصداق الاعتبارى له هو اللفظ المصوت لكون دلالة بالوضع الفرضى الاعتبارى، بخلاف المصداق الحقيقى فهو الدال تكوينياً والعلامة التكوينية على الشيء، فالكتاب مجموع الكلمات، و ماهية الكلمة هى الشيء المنطوق بها، والنطق هو الاظهار والاعراب وهو أيضاً ينقسم إلى اظهار تكوينى واعتبارى، وهو اعراب عن مغيب ومستور فنطق الله تعالى خلقه و ايجاده ومخلوقاته كلماته وبعضها تام.

ج- ذكر فى المعقول أن كل معنى ماهوى له وجود اعتبارى، ولا يمكن ان يكون هناك شيء اعتبارى ليس وراءه امر تكوينى أى ان الماهية التى يفرض لها وجود اعتبارى إنما تُقتنص وتنتزع عن وجود تكوينى لها، فالكلمة لها وجود تكوينى، والاسم له وجود تكوينى، فالمعنى الاعتبارى لا يمكن ان يكون مستللاً من شيء، بل لا بد ان يستل من وجود تكوينى، وهذه مسألة استوفى البحث فيها فى الاعتباريات فى علم الاصول أيضاً، ومن شواهد القرآنية التعبير عن بعض الانبياء انه كلمة من الله، (النساء: ١٧١- المؤمنون: ٥٠)، وهذا الاطلاق ليس مجازياً بل هو اطلاق حقيقى واطلاق الكلمة على اللفظ هو المجازى لأن حقيقة الكلمة هى المعبرة تكويناً عن معنى لدى المتكلم، والمتكلم هنا هو الله جل وعلی والنبي معبر حقيقى عن الله وعن عظمتة وينبئ عما فى الغيب، فهذا الاطلاق حقيقى.

وإذا كان القرآن الكريم هو الكتاب المبين وهو ام الكتاب وهذا يعنى انه الكتاب التكويني فكل الكمالات المترتبة تكون هناك موجودة بشكل بسيط شريف وعالٍ ويكون معنى الكتاب هو وجود جمعى بسيط مجموع فيه كل الكلمات التى تعبر

الإمامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٦٥

عن الغيب.

د- وهناك الكثير من الآيات التى يذكر فيها الحق سبحانه تنزيل الكتاب والآيات مع ذكر خلق السموات والأرض مثل قوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ» (١)

، وقوله تعالى «كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ... وَمِمَّا مِنْ دَاتِهِ فِي الْأَرْضِ إِنْ أَلْمَأ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ» (٢)

، وقوله تعالى «الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» (٣)

، وقوله تعالى «طه مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى إِلَّا تَذَكْرَةً لِمَنْ يَخْشَى تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى» (٤)

، وغيرها من الآيات فى السور الاخرى.

٥- الروايات الواردة ان فى القرآن عمل كل عامل ومكانه فى الجنة مآله وثوابه وعقابه... وهذه الكتب فى الكتاب المبين باعتبار انه يستطر فيه كل شيء، وهذا يعنى ان القرآن فيه كل شيء وهو عبارة ثانية عن العينية بين القرآن والكتاب المبين.

والخلاصة: ان المراد من حقيقة القرآن الكريم هو الكتاب بوجوده التكويني وهو حقيقة علوية تكوينية جامع لجميع الكلمات الالهية،

والشهادة المعطوفة على

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 366

شهادة الله تعالى هي شهادة من عنده علم مثل هذا الكتاب فمن تم ذكرت تلو الشهادة الاولى.

ثانياً: قوله تعالى «أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابٌ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةٌ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ» (1)

\* الآية الكريمة في مقام الموازنة بين كفتين بعد ان ذكر الاحتجاج مع الكفار على كون القرآن كتاباً منزلاً من عند الله سبحانه، ثم يطيب خاطر النبي بأن ليس من كان كذا وكذا كغيره ممن ليس كذلك، وأنت على هذه الصفات من كونك على بصيرة من ربك ويتلوه من يشهد بأحقية القرآن وكان على بصيرة من أمره فأمن به عن بصيرته وشهد بأنه حق منزل من عند الله تعالى.

\* إنما آوردناها في هذه الطائفة من حيث ان هذا الشاهد من شأنه أن يشهد على اصل النبوة وأحقية القرآن فتكون قريبة المضمون من آية سورة الرعد، مع اتفاقهما في كونهما مكيتان.

\* حاول البعض صرف ظهورها عن الامام على عليه السلام وذلك بالتصرف في ارجاع الضمائر ونحوه أو القول ان المراد منه جبرائيل يتلو القرآن على النبي صلى الله عليه وآله، لكن كلها مردودة وخصوصاً على ما ورد في بعض القرآت عند أهل البيت عليهم السلام من ان الآية «وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابٌ مُوسَىٰ» فوصف الامامة والرحمة للشاهد لا لكتاب موسى إلا أنهم بدلوا موضعها عند جمع القرآن.

\* وجود قيد (منه) للشاهد تدفع الاحتمالات التي ادعوها في المقصود من الشاهد، حيث لا معنى ان يرجع الضمير إلى غير الرسول، وان المراد من (يتلوه)

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 367

التلو التابع لا التلاوة.

\* ان المراد من حرف الجر في قوله تعالى «بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ» هي النشوية لا البيانية أي انها ناشئة من الله وآتيه من جانبه.

\* لفظه (منه) الواردة في (شاهد منه) هل المراد منها الاتصال النسبي أم امر آخر؟ والاول بعيد وذلك لان القرآن لا يعتد بخصوص ظاهرة الولاء النسبي فقط في نسبة الاشخاص كما في قوله تعالى «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ» مع انه ابنه، بل يعتبر ان من خرج عن الطريق الصحيح فهو خارج عن اتصاله بالنبي وهنا اطلاق (منه) على الامام على عليه السلام من جهة نسبة الروح والولاء والايمان وكونه منه لها دخالة في شهادة الشاهد، ويؤكد ما ورد عن الامام من رؤيته لنور النبوة، وقوله صلى الله عليه وآله: انت أخي، فالاخوة ليست نسبية والشقيق يعنى الاشتقاق من أصل واحد فمرتبتهم الغيبية توول إلى أصل واحد، وقريب منه ما ورد كنا نورا واحداً، ومثله قوله تعالى «وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ».

ثالثاً: اما النقاط التي يمكن استفادتها من هذه الطائفة:

1- ثبوت مقام الطهارة والعصمة لمن عنده علم الكتاب حيث ان الشهادة لا يمكن أن تقبل في هذه المواطن التي هي اللبنة الاولى للشريعة إلا لمن اتصف بذلك، وإن سر وحقيقة العصمة يعود للعلم، ولم يدع احد من الاولين والآخرين ان لديه علم الكتاب إلا هؤلاء الاطهار واستعدادهم للجواب على كل تساؤل، ومن دلائل العصمة اجوبتهم وكلماتهم التي صحت نسبتها إليهم فإنها تظل منارا هاديا ومشعلا مضيئا إلى أبد الدهر ودالا على امامتهم وعصمتهم ومعجزهم العلمية.

2- أن الائمة عليهم السلام لديهم العلم اللدني المحيط بكل الاشياء وهو ليس غير علم الاسماء الجامع، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في الطائفة الاولى.

3- ان من يكون لديه العلم اللدني يكون مؤهلاً للهداية التكوينية الايصالية وهي

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 368

الحد لماهية الامامة كما ذكرنا في الطائفة الاولى.

٤- بما أن لديهم هذا العلم الحضورى فلديهم القدرة وهذا يعنى ان لديهم الولاية التكوينية والقدرة التكوينية على من سواهم حتى الملائكة، وهذا العلم يكسب مثل هذه القدرة الغريبة كما رأينا في آصف بن برخيا إذ ان اتيانه بعرش بلقيس بهذه السرعة ليس إلا بسبب ما حصل عليه من علم من الكتاب فكيف بمن عنده علم الكتاب، وقد حرر في محله ان القدرة فرع العلم.

٥- لقد أشرنا إلى ان الكتاب هو الكتاب المبين وهو كتاب التكوين وهو الحاوى لكل شىء ومن وصل إلى هذا العلم يدل على علو منزلته ومقامه وعلى حسب ما أوتى نستطيع معرفة رقيه الروحى، ومن المسلم به فى علوم المعارف الالهية أن فضيلة الانسان بمقدار ما أوتى من ربه.

٦- ان مقتضى النقاط السابقة هو امامتهم لمن دونهم وان هذه الامامة هداية تكوينية وانها باقية على مر الزمان، إذ تنزل العلوم والكمالات من المراتب العليا على النفوس المستعدة لها، وقد مرّ عليك اطلاق الكلمة على بعض الانبياء، كما انه قد عرفت الفرق بين الكلمة والكتاب التكوينيين، فعلم الكتاب حاوٍ لجميع الكلمات، وإياك أن تحمل هذه الاستعمالات القرآنية على المجاز والتفنن اللفظى، فإنه كتاب حقائق موزونة ألفاظه واستعمالاته ومعانيه ولطائفه وحقائقه من لدن حكيم عليم، فلاحظ ما ذكرناه فى الفصل الاول.

٧- ان القرآن معجزة خالدة باقية على حقانية الرسول وهكذا الامام الذى هو شاهد حى على مر الدهور على صدق الرسول، حيث ان شهادة من عنده علم الكتاب لكل افراد الانسانية كما ان القرآن لجميع الانسانية فكذلك الشاهد الآخر يكون شاهدا ابدى على صدق الرسالة وصدق الكتاب من الحق سبحانه وهو القرآن الناطق.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٦٩

وهذا المفاد عين مفاد حديث الثقلين، وقد اشارت روايات أهل البيت عليهم السلام إلى العديد من الآيات التى يتطابق مفادها مع حديث الثقلين، وبالتالي فإن هذا الحديث وإن كان متواترا بين الفريقين إلا انه يزداد رصيده اعتباره مفادا وسندا. - وسوف يأتي مزيد بيان فى فقه الروايات - والمحصل: ان وجود الأئمة عليهم السلام وتصديقهم بنبوته صلى الله عليه وآله شهادة و معجزة على نبوته صلى الله عليه وآله على حذو شهادة ومعجزة القرآن الكريم على نبوته، وهذا مفاد يدق معناه ويلطف فى معنى معية الثقلين، فوجود الأئمة عليهم السلام وعلومهم وسيرتهم وطهارتهم وكمالاتهم المختلفة فى الجوانب العديدة التى بهرت العقول دليل صدق على النبوة، ومن ثم ورد عنهم عليه السلام أن آية «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا» ... مورد نزولها فى أمير المؤمنين عليه السلام وهى جارية فى الأئمة عليهم السلام، ولقد كان تحدى السلطات القائمة دولة بنى امية و بنى العباس لهم مستمرة على كافة الاصعدة فى العلوم المختلفة والرياضات النفسانية والقدرات الكمالية، وكانوا يستعينون برواد العلوم والفنون والرياضات من الاقطار المختلفة فى العالم ومن الممالك المختلفة بل كانوا يستعينون بالسباع فيرونها تخبت لهم خاضعة.

٨- يثبت من خلال الآيه ان ولايتهم وامامتهم امر اعتقادى وليس من الفرعيات وذلك باعتبار ان المعجزة يجب الايمان بها كالقرآن وهذه الشهادة أمر اعتقادى وهى دليل النبوة، مما يدل على أن النبوة والامامة توأمان وقرينان لا ينفك احدهما عن الآخر.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٧٠

### الطائفة الثالثة: آيات الهداية ... ص: ٣٧٠

وهى على ثلاثة أسنئة:

١- «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ» (١)

٢- «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي» (٢)

ب- «وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى» (٣)

«يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ» (٤)

ج- «وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى» (٥)

«وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى» (٦)

«وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا» (٧)

«وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» (٨)

إن الهداية الواردة في القرآن الكريم على انحاء مختلفة:

١- الهداية التكوينية الخلقية «وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى» أي الذي خلق كل شيء، وجعله في صراطه التكويني الذي يؤدي إلى كماله وهدفه، وجعل ذلك في فطرته حتى الكائنات غير الشاعرة غير الارادية.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٧١

٢- الهداية التشريعية الارائية العامة، وهي التي تصدر عن النبوات وشرائع الانبياء وهي معلقة على العلم والادراك الذي يستطيع ان يصيبه كل احد.

٣- الهداية الايصالية للفاعل المختار، وهي التي نبحث عنها بالآيات من القسم الاول ويقابلها الاضلال التكويني، وفي القسم الثالث يتضح أن هذه الهداية معلقة على العمل والطاعة «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا»، «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ».

فهذه الالسنه الثلاثة تعالج ماهية الامامة، وهي المستبطنه للهداية الايصالية وأما الارائية فتكون تابعة لصاحب الشريعة، ونلاحظ ان القران في مواطن كثيرة يشير إلى أن العمل الصالح له آثار وضعيه منها انه يؤدي إلى عمل صالح آخر أكثر من الاول.

و- يظهر من آية سورة الكهف: ٢٤ أن الهداية على مراتب ودرجات وهي لا تقف عند حد فكلما زاد العمل والسعي زادت الهداية، وما ذلك إلا لأن الكمال لا حد له والقرب الالهي لا يقف عند نقطة معينة، وفي هذا جواب قاطع على العامة الذين يقولون ان الهداية

حاصلة بمجرد التلفظ بالشهادتين بل أن قوله تعالى «وَزِدْنَاهُمْ هُدًى» (١)

، وقوله تعالى «وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا» (٢)

دليل على خطئهم.

وتشير آية سورة المائدة إلى تعيين الولاية وتشخيص صاحب الهداية الايصالية، مما يعني ان هذا السعي يجب ان يسرى عن هذا الطريق ومن هذا الباب.

أن آية سورة طه التي اشرنا إليها في البداية تدل على ان الغفران منوط بالولاية لأنها تشترط الايمان والعمل الصالح والهداية وهو اتباع الهادي.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٧٢

المفاد التفصيلي للآيات:

١- إنما أنت منذر ولكل قوم هاد

في هذه الآية الشريفه موارد للبحث:

أولاً: من المقصود بالهاد، فقد ذكر البعض ان المقصود هو الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله أي انك هاد لكل قوم، وهذا الاحتمال ضعيف لامور منها: ان الحصر ب (انما) في قبال توهم أن وظيفته صلى الله عليه وآله هي اهتداؤهم بالفعل بتلييه طلبهم بإتيان المعجزة والآية التي يقترحونها.

ومنها: من الجهة الاعرابية حيث سوف يتنازع منذر وهاد الجار والمجرور ولذا لا يجوز توسطها، كما لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالواو.

ومنها: ان الانذار هداية ارائية فتكون هاد عطف تفسير، وهو خلاف الاصل الاولي في ظهور الكلام في التأسيس.

ومنها: انه لا يكون هناك وجه لتأخير هاد عن الجار والمجرور

ثانيا: أن الهداية ليست الهداية الارائية بل الايصالية وذلك لعدة وجوه:

\* المقابلة بين الانذار والهداية.

\* إن الكفار طلبوا من الرسول آية وهي مظهر للقدرة والقدرة مظهر للولاية، وهذا ما يحتاج إلى بيان:

وذلك لان المدعى أن المعجزة التي تظهر على يد الرسول هو من حيثية ولايته لا رسالته، ويكون جواب طلبهم أنك من حيث الرسالة لا تجرى بيدك الآية وإنما ظهور الآية، والمعجزة بيد الهادي ومن له الهداية الايصالية، والنبى الاكرم حيثياته متعددة ومن هذه حيثية يكون المعجز على يديه.

\* إن هذه الهداية جعلت عدلا للنبوة باعتبار أنها تحقق الايمان فى الخارج وهو غاية الهداية الارائية فإن الايمان فى الخارج متوقف على الهادى.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 373

\* إن مجيئ أداة العموم (كل) والتونين فى (قوم، هاد) يدل على الاستغراق وأن لكل قوم هاد وحيث أن النبى صلى الله عليه وآله محدود العمر وليس باقٍ فى هذه النشأة لجميع الأقسام، فبتكثر الاقسام يتكثر الهادى.

\* إن سياق الآيات التالية لهذه الآيه يدل على العلم اللدننى، وأن علم الحق يسع ويحيط بكل شىء وموارد قدرته التكوينية وهو مناسب للهداية التكوينية.

٢- الآيه الثانية «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى».

والآيه مكيه واردة فى مقام الاحتجاج مع الكفار، وأن الالهة التى يعبدونها لا تستطيع شيئا وان الهادى هو الله واسناد الهداية إليه لا يختص بالهداية الارائية بل يعم حتى الايصالية، ويكاد يجمع المفسرين ان (يهدى) فى الاصل يهتدى ثم قلبت التاء دالا-لا-جل التخفيف، والمقابلة هنا بين من يهتدى إلى الحق وهو عام ولم يخصص كما فى قوله تعالى «قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ» أى من هو الاحق بالاتباع هل هو الذى يهتدى إلى الحق ام من لا يهتدى إلى الحق إلا أن يهتدى.

فالذى تكون هدايته من ذاته ومن نفسه هو الذى يكون هاديا، أما من لا تكون هدايته ذاتية وليست من نفسه فإنه لا يكون هاديا للحق فتوجد ملازمة بين الهداية الحقه والهداية اللدننية، فيجب ان يكون الهادى مهتدياً لا بغيره وفى المقابل الذى يهتدى بغيره لا يكون هاديا للحق فتوجد ملازمة بين الاثنين أى ان المهتدى بنفسه هدايته ملكوتية باقدار الله عز وجل. والمهتدى بالله لا يقال انه مهتدى بغيره من المخلوقين، إذ الاهتداء بهداية الله كما ورد فى قل الله يهتدى للحق هو عبر اتباع رسوله والله هو الحق وهداية الرسول إلى الحق هى هداية إلى الله، ونتيجة لهذه الخصوصية فى الهداية نقول ان المراد هو الهداية الايصالية وذلك لان المهتدى بسبب غيره قادر على الهداية الارائية اما الايصالية فلا يستطيعها.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 374

ثم أن للهداية درجات كما تشير إليه العديد من الآيات كقوله تعالى «وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ» (١)

، وقوله تعالى «وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ» (٢)

، وقوله تعالى «وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى» (٣)

مما يدل على كون الهداية على درجات، وفى الاستعمال القرآنى أيضا استعملت الهداية فى مقابل الضلالة، والهداية بمعنى الصراط

المستقيم في مقابل بقية السبل المتفرقة.

كما ان في قوله تعالى «وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى» (٤)

دال على وجود درجة من الهداية دخيلة في أصل النجاة الاخروية وهذه الدرجة وراء مبدأ الايمان والعمل الصالح، وهذا المفاد كما يلاحظ مقارب لمفاد الطائفة الاولى في واقعة آدم عليه السلام، حيث تبين ان ابليس لم ينفعه ايمانه بالله تعالى واليوم الآخر، ولا عبادته بعد عدم توليه آدم عليه السلام وعدم خضوعه وانقياده إليه كخليفة لله تعالى، وهذا المفاد في آية سورة طه لمفاد آية الاكمال «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضَيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» فالاسلام بما فيه من التوحيد والنبوة والمعاد والفروع من الصلاة وغيرها كملت بالذي نزل ذلك اليوم وتم به، ورضا الرب مشروط بما نزل في حجة الوداع عند رجوعه صلى الله عليه وآله في غدير خم في قوله تعالى «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ»

، فوعده بالعصمة مما

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 375

يحذره صلى الله عليه وآله من الناس وأن من يكفر بذلك الذي انزل فإن الله لا يهديه، فهذه الهداية هداية زائدة على ما ذكرنا تشترط في النجاة الاخروية وهي الهداية التي في هذه الطائفة.

### الطائفة الرابعة: آيات الملك ... ص: 375

قوله تعالى «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا» (١) والآية تتعرض للنبي الخاتم صلى الله عليه وآله بأن الآخرين يحسدونه على ما آتاه الله من فضله ثم يعدد ذلك الفضل بالكتاب والحكمة والملك العظيم، اما الكتاب والحكمة فمعناهما واضح إجمالاً فالاول هو النبوة، والثاني هو العصمة كما تشير إليه كثير من الروايات فإن مقتضى الحكمة عدم الزلل.

أما الملك العظيم فيتضح معناه بالالتفات:

أولاً: ان آل ابراهيم لم يستلم أحد منهم السلطة والملك إلا سليمان وداود وهذا لا يتناسب مع مجيئه مورد صفة الجمع والمنة على كل آل ابراهيم.

وثانياً: هذا الملك العظيم لا بد أن يكون مغايراً للكتاب والحكمة ولا يكون غير الاقتدار والسلطنة، وهذا هو الحد الماهوى للملك. وثالثاً: إذا لاحظنا الآية السابقة عنها وهي «أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَمَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا» فما هو الملك الذي لو أوتوه بنى اسرائيل لما اعطوا الناس منه شيئاً بالتأكيد ليس هو الملك الظاهري حيث ان المراد من النقيض هو المتخلف من التمر في النواة وهذا نوع تشبيه و المراد منه باب المحاجة وبيان المباغضة والحسد الذي

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 376

عند اليهود تجاه نبوة النبي صلى الله عليه وآله وهو في مقام النعم الغيبية الالهية التي حباها الله تعالى آل ابراهيم، فإذا كانت لديكم النبوة وما هو من قبيلها من المنح الالهية فلا تؤتونها أحداً من الناس وتمانعون من وصول هذا الفضل الالهى لأحد، فلا بد من مجموع هذه القرائن أن يكون هذا الملك ولاية تكوينية.

وهذا يعنى ان الملك هو الذى تنبثق عنه النبوة وهو أعظم مقام من النبوة بمعنى أن ولاية كل نبي أرفع شأناً من نبوته- لا أن ولاية أى ولى أرفع من مطلق النبوة- وذلك لأن الولاية تعبر عن أرقى مراحل الروح التى ترتقى فيها فترتبط بالفيض عن الذات الازلية، او ترتبط بالذات ويعبر عنه بباطن النفس وهى تنقاد للرب وتعبد الرب منتهى الانقياد والعبادة بحيث تكون مشيئة الله وارادته ارادة الله.



فالولاية هي الجانب الملكوتي اما الانباء والنبوة دون ذلك المقام وذلك لانه بتوسط رقى روحه يفاض عليه المطالب العاليه حيث أن علومها أوسع من التشريعية وتكون مصدرا لها، ويشير إلى ذلك قوله تعالى «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (١)

، حيث أن الابتلاء كان في كبر سنه بعد ما رزق الذرية، والابتلاء بتوسط ما أوحى إليه كما تشرحه بقية السور، فهو بعد النبوة والرسالة: كان التأهل لمقام الامامة.

ثم بالنظر إلى الآيات الاخرى نرى ان آل ابراهيم قد أتوا الامامة وحبوا بها «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا...» «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ»، فالجوة التي حبى بها الله آل ابراهيم هي الامامة، وهل يوجد ملك اعظم من هذا! وهذا الملك العظيم هو الذى حباه الله لرسوله

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 377

الاکرم وعترة الطاهرة.

يذكر العلامة الطباطبائي «ان المراد من الملك هو السلطنة على الامور المادية والمعنوية فيشمل ملك النبوة والولاية والهداية وملك الرقاب والثروة وذلك انه هو الظاهر من سياق الجمل السابقة واللاحقة فإن الآية السابقة تومئ إلى دعواهم انهم يملكون القضاء والحكم على المؤمنين وهو مسانخ للملك على الفضائل المعنوية ... ثم عندما يصل إلى الملك العظيم يقول «تقدم ان مقتضى السياق ان يكون المراد بالملك ما يعم الملك المعنوى الذى منه النبوة والولاية الحقيقية على هداية الناس وارشادهم ويؤيده ان الله سبحانه لا يستعظم الملك الدنيوى لو لم ينته إلى فضيلة معنوية ومنقبة دينية» (١)، ونحن وإن نقلنا كلام العلامة بطوله إلا أنا لا نتفق معه على أن كلا من النبوة والامامة داخلتان فى الملك العظيم لما ذكرناه من القرائن، ونضيف أن قوله تعالى «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ..» يدل على أن القدرة هو علم الكتاب وهو الامامة كما توصلنا إليه.

ثم ان المراد بآل ابراهيم هم النبى وآله وذلك لجمله من القرائن:

- منها ان المقام هو المحاجة والحاسدين هم بنو اسرائيل وحسدهم للنبي صلى الله عليه وآله، ولو كان المراد انبياء بنى اسرائيل لكان تقريراً لحجتهم لا دحضا لها فلا بد ان آل ابراهيم لا يشمل بنى اسحق.

- ان الناظر فى الآيات الاخرى:

كقوله تعالى «وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَزَكَرِيَّا

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 378

وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ وَمِن آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ذَلِكَ هَدَى اللَّهُ يَهْدَى بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ فَمَنْ يَكْفُرْ بِهَا هُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهَا هُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهَا هُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قُلْ لَأَسْأَلَنَّكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ» (١)

وقوله تعالى «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ وَإِذِ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ

آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ» (٢)

وقوله تعالى «وَأَذِ قَالِ إِبرَاهِيمَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» (٣)

فإن ما في سورة الانعام دل على ان ابقاء هذا الاجتباء والحبوة الالهية في ذرية ابراهيم متصله حتى النبي الخاتم صلى الله عليه وآله فإن يكفر بها أى بهذه النعم اللدنية الالهية

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 379

(الكتاب والحكم والنبوة) فقد وكلنا ...

وهكذا في سورة البقرة أن الامامة متصله في ذريته وهي ذرية اسماعيل وكذا ما في سورة الزخرف فإن كلمة التوحيد ونفى الشرك جعلها لله باقية في عقب ابراهيم متصله، ومن الواضح أن الباقي على التوحيد ونفى الشرك إنما هو في عقب اسماعيل، وتدل كل هذه الآيات في السور على بقاء هذا الأمر والأمر بعد النبي الخاتم في ذريته التي هي ذرية اسماعيل و ابراهيم عليه السلام أيضا. فيستنتج ان الامامة في عقب ابراهيم و اسماعيل إلى النبي الخاتم صلى الله عليه وآله ثم في ذريته.

– قوله تعالى «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا» (١)

، فهذا الشقيق الثلاثي الذين اتبعوه والنبي والذين آمنوا فهو اولى الناس بابراهيم ...

– إن ما ورد في دعاء اسماعيل عند بناء البيت العتيق واستجابة الدعاء وأن الامامة في ذريته. وهي الآية المتقدمة في سورة البقرة.

وعلى كل حال فإن المتتبع لآي القرآن الكريم يقف على ان المراد من آل ابراهيم في اصطلاحه هم محمد وآله عليهم الصلاة والسلام.

### الطائفة الخامسة: آيات الاصفاء والطهارة ... ص: 379

«إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» (٢)

، «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 380

تَطْهِيرًا» (١)

«إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (٢)

، «وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا» (٣)

، «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ النَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (٤)

\* ونبدأ البحث في آية سورة الاحزاب وقد وردت الآية في ضمن سياق آيات تخاطب نساء النبي وقد اشبع علماء الامامية البحث عن ان المراد منهم اصحاب الكساء خاصة لا نساء النبي ولذا نكتفي بما قرروه ونحدث في فقه الآية:

– ان في الآية قصرين احدهما ب (انما) والمقصود عليه اذهاب الرجس عن اهل البيت، والآخر هو تكرار الاسم بعد الضمير في عليكم وهو دال على القصر والاختصاص أى ان المخاطب هم اهل البيت

– ان الارادة هل هي تشريعية ام تكوينية؟ وهذا أيضا بحثه علماء الامامية واثبتوا ان الارادة تكوينية ونشير إلى نكتتين لذلك:

أحدهما: ان الارادة لو كانت تشريعية وان الله يريد تبين ان الهدف من ارادته – أى من التكاليف – هو تطهير اهل البيت فهو غير مختص بهم عليهم السلام، حيث ان المعنى ان ارادته تعالى متعلقه بصدور الفعل الواجب تشريعا من غيره بارادته واختياره كما في ارادة الله سبحانه وتعالى صدور العبادات والواجبات من عباده باختيارهم و ارادتهم لا مجرد حصولها باعضائهم وصدورها بابدانهم،

وحملها هنا عليهم فقط لا خصوصية فيه لان الجميع مخاطبون بذلك كما في «فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ.. إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 381

لأن التعليل بالاعتزال لا يختص بأهل البيت، بخلاف ما إذا كانت الارادة تكوينية فهي لا تتخلف أى ان المراد يتحقق لا محالة، فيصح التخصيص فى لفظ الآية، هذا مع أن الاغلب فى استعمال الارادة التشريعية مجيء لفظ (أن) التفسيرية متوسطة بين الارادة و متعلقها تدليلا على التكليف.

الثانى: يبقى التساؤل حول التعبير بالمضارع الدال على التدريجية لا الدفعية واذا كانت الارادة كذلك فهذا يدل على ان المراد من الارادة هو التشريعية لا التكوينية إذ ان الارادة التكوينية لا يتخلف عنها المراد فلا مجال للتدرج والاستمرار، مضافا إلى ان أهل البيت استخدمت فى القرآن وارىد منها الزوجه كما فى سارة امرأة ابراهيم «رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ».

اما الاخير فجوابه ان سارة هى ابنة عم ابراهيم فهى من اهل بيت الوصاية وهى من اهل البيت من هذه الجهة لا من جهة زوجيتها لابراهيم. مع انه فى هذه الآية أيضا لم يستعمل فى خصوص الزوجه، وكذا فى قوله تعالى حول موسى عليه السلام «وَسَارَ بِأَهْلِهِ» حيث أن الاطلاق عليها وهى حامل مقرب.

وعلى أية حال فاطلاق الاهل على ذى الرحم ودخوله فيه لا ريب، وأما الأزواج فعلى فرض الاطلاق فليس اطلاق ذاتى بل معلق على الوصف وهو الزوجية، ويزول بزواله وظاهر الحكم فى الآية أنه بلحاظ الذوات هنا، مضافا إلى ما حرره العديد من الاعلام من ورود الروايات من طريق العامة على قراءة الرسول صلى الله عليه و آله هذه الآية ستة اشهر على باب اصحاب الكساء، أى اختصاصها بهم عليهم السلام، مضافا إلى تغاير الضمير بين آيات سورة الاحزاب المخاطبة لثناء النبى صلى الله عليه و آله بضمير جمع الاناث بينما الضمير فى الآية بلفظ جمع المذكر كما ان لسان تلك الآيات التحذير والوعيد والتشدد بينما لسان هذه الآية المجد والتودد مما يوجب الوثوق بأن هذه الآية أقحمت بين تلك الآيات عند جمع القرآن الكريم.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 382

اما الاشكال الاساس فى الارادة فجوابه: أولا: ان الارادة التكوينية على نحوين اما دفعية واما تدريجية كما فى الامطار وارسال الرياح لواقع، وهذه التدريجية لا تقدر فى كونها تكوينية وذلك لان الخاصية الاساس لها هو عدم التخلف وهى متوفرة، وكونها تدريجية لا يقدر فى كون الارادة تكوينية. اما ان التدريجية تقدر فى العصمة فهذا أيضا غير تام وذلك لان العصمة على درجات فالملائكة معصومون ولكن هذا لم يمنع ان يتركوا الاولى، والمسلمون قاطبة يجمعون ان النبى الخاتم صلى الله عليه و آله بالنسبة إلى ربه تعالى هو فى تكامل مستمر ويكتسب الفيض منه تعالى، وان كان بالنسبة لمن دونه لا- يصل إليه احد لما له من مقام لا- يصل إليه نبى ولاوصى، إذن التدريجية لا تنافى العصمة لان التكامل والسير نحو الله مستمر وهم مكلفون بحقيقة التشريع.

وأما الاشكال: بأن الاذهاب من زاوية التدرج لا يستلزم العصمة، لكن من زاوية اثبات الرجس قبل الاذهاب يدل على عدم العصمة. فجوابه: ان هناك مقطعين فى الآية احدهما يذهب الرجس والاخر يطهر كم تطهيرا فلنتأمل فى سر المخالفة بينهما! والسر فى هذه المخالفة انه قد قرر فى علم الفلسفة والعرفان وايده الاخلاق ان هناك مقامان مقام الترقية او التخليه ثم مقام التحلية والتجليه، وذلك لان التحلية بالفضائل لا يكون إلا بعد التحلية عن الرذائل وهذا شرط فى تحقق التحلية وبدونه لا يتحقق، وفى مقامنا نقول ان اذهاب الرجس تخليه والتطهير تحلية ويلاحظ أن التطهير- وإن كان مستمرا- فعلى حيث لا- يوجد فيه دلالة على الاستقبال بل انه مؤكد بالمفعول المطلق وهذا يدل على الوقوع الحالى فلا بد من وقوع الاذهاب قبل ذلك، وهذا التطهير غير متناهى.

ثم ان هناك معنى آخر لإذهاب الرجس يجتمع مع ما تقدم من المعنى وهو بمعنى الإبعاد وأن لا يقترب الرجس من الذات والتوقية عن حريم ذواتهم نظير

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 383

قوله تعالى «لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ» (1)

، أى الصرف فلا يقترب إليه.

والجواب الثانى: يذكر علماء الاخلاق والعرفان ان المرتبة الادنى من العصمة هى عدم الرجس وما فوقها كمالات، كما ان ليس كل عدم يطلق عليه رذيلة، وذلك لأن العدميات تصنف إلى قسمين احدهما ما يكون منشأ للرذيلة والشرور والاخر عدم كمال، والمنطقة الاولى من العصمة سميت بإذهاب الرجس، ومنه يبدأ السير التكاملى.

اما المراد من الطهارة فى الآية:

فهى فى معناها اللغوى مقابل القذارة وقد استعملت فى القرآن فى مصاديق مادية ومعنوية، اما الاولى ففى النقاء من الحيض وموارد الاستنجاء بالماء، اما المعنوية فقد عبر عن الكفر بالرجس فى آيات عديدة «كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ»، وقد اطلق فيها الرجس على احد معانى الشرك أو الالتفات لغير الله.

وللطهارة مراتب ومدارج نستفيدها من نفس القرآن الكريم فى سورة الدهر «وَسَيَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا» فى الرواية عن الامام الصادق عليه السلام قال: «يطهرهم عن كل شىء سوى الله» (2)

، فهؤلاء الذين ادخلوا الجنة ونعموا بها يبقى هناك مجال للتطهير مع انهم داخل الجنة ولا يدخلها إلا المؤمنون، ولكن مع ذلك يمكن ان ينظروا بانشداد وجذبة فى هذه الجنة إلى غير الذات الالهية نظرة مستقلة وهذا معنى للشرك دقيق قد لا يلتفت إليه الانسان فى حياته اليومية، وفى بعض الروايات نرى التعبير ان كل شىء شغللك عما سوى الله فهو صنم، وهذا يدلنا على ان الطهارة

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 384

لها مدارج عديدة وعجيبة.

\* ثم أن هاهنا تحقيق دقّ يزول به اللبس المتوهم فى معنى الإذهاب، وذلك بالامعان فى هذه النكتة العقلية وهى أن الرفع وإن عرف بأنه إزالة ما كان، والدفع ممانعة الشىء عن الحصول منذ البدء إلا انه فى الواقع يرجع الرفع فى حقيقته إلى الدفع لأنه أيضا ممانعة من الوجود غاية الامر بقاء، إذ أن وجود الشىء حدوثا لا يشفع فى وجوده بقاء بل هو محتاج إلى سبب ليفيض عليه وجوده أنا فأننا فمن ثم يتضح أن الرفع هو دفع ممانعة عن حصّة الوجود اللاحقة لا أن ما هو موجود بالفعل يزال ويعدم فى عين فرض وجوده، فإن ذلك تناقض فإن العدم لا يصدق على نفس الوجود، فمن ثم يتضح أن الرفع أو الأذهاب فى حقيقته دفع وليس هناك رفع حقيقى، نعم المصحح للترفة هو الوجود السابق ثم لحوق العدم أو العدم من الابتداء، ولكن المصحح للترفة لا ينحصر بذلك بل يسوغه أيضا وجود القابلية فى المحل، إذ أن الممانعة التى فى الدفع لا تصحح إلا بوجود الاقتضاء القابلى وإلا فلا معنى للممانعة «لولا التقى لكنت أدهى العرب» وهو ممانعة التكليف، فالأذهاب والرفع والدفع يصححه الامكان الذاتى والاقتضاء القابلى، فليس يتوقف الأذهاب على الوجود الفعلى كما يتوهم وهذا الذى قررنا باللغة العقلية هو المعنى الثانى للأذهاب الذى اشرنا إليه سالفا بمعنى الصرف والابعاد للرجس عن حريم الذوات المطهرة.

\* اما الآية الثانية وهى «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ء ٧٨ لَأَيْمُسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ».

لقد تقدم البحث فى شئون الكتاب فى الطوائف السابقة ونشير هنا إلى المراد من المس، وقد ذكر ان المس غير اللمس الحسى بل يقصد به الادراك والعلم به، وعليه يحمل على ان الكتاب مكنون فى العوالم العلوية لا يصل إليه إلا المطهر،

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 385

والمطهر بقول مطلق هو الذى عنده علم الكتاب وبهذا يكون التناسب بين هذه الآية وبين الآيات السابقة فى الكتاب.

\* آيات الاقتران بين التوبة والطهارة.

وهنا نلاحظ ان منشأ التوبة هو منشأ الطهارة، وبيانها العقلي ان كل أوبة وتوبة هو رجوع وسير إلى الله عز وجل إذ هو انقلاع للنقائص، والبعد عن الباري هو سبب النقائص والقرب منه تعالى هو سبب الكمال.

\* آيات الاصطفاء.

وواضح ان المراد منها هو الغرلة والانتقاء ومنها «إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي» (١) ، وهو اختصاص بمقام غيبي واصطفاء آل ابراهيم وآل عمران على العالمين واضح فيه انه لمقام فوق مقام بقيه العالمين، وفي بعض الآيات «قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى» (٢) ، وهذا سلام مخصوص يدل على مقام مخصوص.

### الطائفة السادسة: آيات شهادة الاعمال ... ص: ٣٨٥

«وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» (٣)  
«كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝ ١٩ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ۝ ٢٠ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ» (٤)  
وقوله تعالى «إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ  
الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ٣٨٦

في إمام مبین» (١)

. وهذا المقام هو مقام غيبي حيث فيه شهادة اعمال الأمة.

«لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» (٢)

الكلام يقع أولاً في الشهادة على الناس فليس المراد شهادة مطلق المسلمين بل المراد ثلث خاصة منهم لقرائن:

- لما ورد في آية الحج «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَيَمَّاكُمْ  
الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا...» (٣)

والتعبير ب (أبيكم) حيث لا يراد منه مطلق المسلمين.

- إن هذه الامة المسلمة التي دعى لها ابراهيم ربه «رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً» (٤)

، وهذه هي التسمية التي اطلقها ابراهيم عليهم.

- ما ورد في آيات عديدة من خصائص لذرية ابراهيم من الاصطفاء وان ليس كل الذرية مشمولون بكل دعاء وقوله تعالى «وَجَعَلَهَا

كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» (٥)

- وقوله تعالى «فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً» (٦)

، ومن الواضح ان مقام الشهادة ليس لكل الناس بل لفئة خاصة حيث يكون الرسول شاهدا على جميع الامم الغابرة، وهذا يقتضى نوع خاص من التحمل، خارج اطار الحياة البشرية حيث انها قبل ولادة الرسول وبعد وفاته.

الامامة الالهية (5)، ج ١، ص: ٣٨٧

- إن سنخ هذه الشهادة التي هي مقرونه برؤية الله تعالى للاعمال تعنى أن التحمل لهذه الشهادة ليس من سنخ الادراك الحسى إذ هو

ممتنع في حقه تعالى لأنه ليس بجسم، وممتنع في حق رسوله صلى الله عليه وآله والمؤمنون المعينون في الآيه، بحسب أجسامهم

البدنية أن يفرض لها الاحاطة بكل الناس مع ان رؤية الاعمال غير مخصوصة بما إذا كانوا في النشأة الدنيوية للتأييد والعموم في الآيه،

فيحسد اللبيب بالقواعد العقلية أن نحو الإحاطة بأعمال العباد إحاطة ملكوتية في طول إحاطة الباري تعالى.

- وقد ورد مثلها في قوله تعالى «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً» (١)

، وفي قراءة أهل البيت «وَجَعَلْنَاهُمْ أئمةً» حيث فرع غايتين على الوسطية شهادةتهم على الاعمال وشهادة الرسول عليهم وهذه الوسطية ليست متوفرة في جميع افراد الامة، ففيها الطغاة والظالمين فليس كونهم مسلمين هو الذى جعل لهم تلك الوسطية بل أن الوسطية فى الصفات العلمية والعملية والخلقية- بين الافراط والتفريط- على نحو الاطلاق تعنى التوفر على أكمل الصفات وأعلها وإلا لم يكن وسطا ميزانا شاهدا وهو يعنى العصمة من كل النقائص.

وفى العياشى عن الصادق عليه السلام قال: ظننت ان الله عنى بهذه الآية جميع أهل القبلة من الموحدين أفترى أن من لا يجوز شهادته فى الدنيا على صاع من تمر يطلب الله شهادته يوم القيامة ويقبلها منه بحضرة جميع الامم الماضية، كلا لم يعن الله مثل هذا من خلقه يعنى الامة التى وجبت لها دعوة ابراهيم كنتم خير امة اخرجت للناس وهم الائمة الوسطى وهو خير امة اخرجت للناس «٢».

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 388

إذن ما نستفيد من الآية ان الرسول له مقام الشهادة على كل الامم والائمة على كل اعمال الناس، وفى قوله تعالى لعيسى بن مريم «مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُمْ فِيهِمْ» «١»

، فهو شهيد عليهم فى زمن حياته، بخلاف شهادة النبى صلى الله عليه وآله فهو مقام شهادة يفوق مقام شهادة بقية الانبياء. كما نستفيد من هذه الطائفة ان الامام هو رائد قافلة الاعمال الذى له وسطية الفيض فى العمل وله احاطة بالعمل، وقد ورد فى كثير من تعاريف الامامة على لسان الائمة بشهادة الاعمال، فقد روى فى بصائر الدرجات بعدة اسانيد معتبرة عن الباقر عليه السلام: أن الامام إذا قام بالامر رفع له فى كل بلد منار ينظر به إلى أعمال العباد، وروى بعدة أسانيد أخرى أنه يجعل له فى كل قرية عمود من نور يرى به ما يعمل أهلها فيها «٢».

### الطائفة السابعة: آيات الولاية ... ص: 388

وهى الآيات التى تبين مقامات من ولاية النبى صلى الله عليه وآله فى الامة ولسان آخر تبين ان الولاية للنبى وآخرين معينين «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»، «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ» «٣»

وهذه الآيات وثيقة الصلة ببحث التوحيد فى الطاعة وهى آيات اغلبها مدنية وقد اشبعنا البحث حولها فى الفصول السابقة، اما هنا فالكلام فى نقاط:

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 389

\* قوله تعالى «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ» «١»

فى هذه الآية يطرح بحث حول حدود ولايته وسلطانه، وكما ذكرنا مرارا ليس الغرض من القرآن التنفن الادبى الصرف والتزويق اللفظى المجرد بل الالفاظ لقولبه المعانى وهندسة القواعد وتحديد الحقائق، وأن انتقاء الالفاظ للدلالة على المعانى المعينة المحددة، وهنا يعبر عز من قائل عن النبى بأنه اولى من النفس فكل ما يثبت انه شأن من شئون النفس فالنبى اولى به وشئون النفس غير منحصرة فى الارادة قال العلامة: «فالمحصل ان ما يراه المؤمن لنفسه من الحفظ والكلاءة والمحبة والكرامة واستجابة الدعوة وانفاذ الارادة فالنبى اولى بذلك من نفسه ولو دار الامر بين النبى وبين نفسه فى شىء من ذلك كان جانب النبى ارجح من جانب نفسه، وكذا النبى اولى بهم فيما يتعلق بالامور الدنيوية أو الدينية كل ذلك لمكان الاطلاق فى الآية» «٢».

وهكذا تظهر الاولوية بنصوصه فى قوله تعالى «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» ، وواضح من نزول الآية كون موردها قضية شخصيه وهى زواج زينب بنت جحش وهو امر شخصى وهذا يعنى ان ولايته تعم حتى الامور الشخصية

- وهاهنا اشكالات قد تطرح على تعميم الولاية:

١- و حاصله ان ارادة النبي لو كانت فى الاعراض الشرعية والامور العامة المهمة التى يعتمد عليها مصير الجماعة فىكون هناك وجه لتقديم ولاية النبي صلى الله عليه وآله، اما لو كانت إرادته صادرة عن أمر نفسانى خاص وشوق شخصى فإنه لا يليق بالشرعية الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٩٠

ذلك، وأنه لو كانت الولاية عامة لشملت حتى وطى الزوجة والنظر إلى محارم المؤمنين.

والجواب: أن هذه الأحكام منوطة بعناوين خاصة كالزوجة وعناوين الرحم الخاصة كالابن والاب والعم ونحو ذلك، مضافاً إلى عدم كونها أفعالا- منوطة بالرضا والاختيار أى بقدره وولاية الشخص فلم ينط حلية وطء الزوج للزوجة برضا الزوج ولم يعلق حلية نظر لمحرم للمرأة المحرم برضاه، والولاية خارج هذا الاطار وانما الولاية تشمل المواطن التى تناط بالاختيار والارادة وتكون للمؤمن ولاية على نفسه، وبتعبير آخر الاشياء الثابتة للمؤمن بما هو مؤمن وليست ثابتة له بعنوان خاص مثل عنوان الولد أو الاب أو الزوج لذا لا تصح المقايضة بين البيع والنظر لان فى الاول منوط بالرضا والاختيار لذا يستطيع المالك ان ينيب غيره عنه بخلاف الوطى فإنه لا يعقل ان ينيب فيه أحد عنه والطلاق كفعل مثل انيط برضا بالزوج بما ان له الولاية وحينئذ يثبت للنبي صلى الله عليه وآله.

٢- ما ذكره البعض ان الآية ليست فى صدد بيان الولاية الخاصة للنبي على الامة بل فى صدد بيان ولايته على بيت المال وإمرة المؤمنين بدليل ما ورد فى أدلة الارث من أن النبي ولى من لا- ولى له، وان الامام من ضمن طبقات الميراث وانه إذا لم يوجد من يسدد ديون الميت فالامام هو الذى يقوم بسداده، مع الاستدلال بهذه الآية فى مثل تلك الروايات منها ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان يقول: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فأما رجل مات وترك ديناً فإلى، ومن ترك مالا فهو لورثته» (١) ، وأمثال هذه الروايات العامة التى تثبت ولايته فى الامور السياسية العامة وما يشبه الضمان الاجتماعى فى يومنا هذا.

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٩١

ولكن الحق أن كل هذا لا يدل على تحديد لولاية النبي صلى الله عليه وآله وذلك لأن الآية ظاهرة فى أن للنبي مقاماً فوق منزلة النفس يجب الانصياع لها فى كل مورد يوجد نفوذ للارادة التى هى فى مجال الولاية، وهذه الروايات فى الارث لا تتنافى مع هذا الذى ذكرناه وذلك لأنها تعلق وتنزل ولاية النبي على الامة منزلة الوالد على الولد وهذه الولاية تعنى أنه فى موارد التراحم تنفذ ولاية الوالد بمناط حرمة العقوق ووجوب الطاعة (وهى لا تعنى أن يجب ان يستأذن من والده فى كل تصرف) وهكذا فى مورد البيع أنيط برضا المالك الشخصى ولم ينط بارادة النبي صلى الله عليه وآله، وكذلك بقیة التصرفات الاعتبارية انيطت بالملاك الشخصيين ولم تنط بولاية النبي، نعم فى بعض الموارد إذا عمل النبي صلى الله عليه وآله ولايته وارادته تكون المفاضلة له وهى النافذة.

هذا فى موارد وجود الارادة النبوية اما فى موارد عدمها فأن صرف الاعتقاد والمحبة هو الذى يكون عليه الفرد المسلم، ويوطن نفسه أنه فى بعض الموارد إذا أراد النبي استعمال ارادته.

٣- أنه لا- يعقل تعميم الولاية للميل الشخصى أى أن النبي صلى الله عليه وآله يعمل ولايته تبعاً لرغبات وأموال شخصية، لأنه يكون فيها نوع من الاستبداد الذى ينبذه القرآن والعقل فلا بد من اعتماده ميزاناً شرعياً يرجع إليه فى تصرفاته، وهذا يعنى أن ولايته غير مطلقة بل محددة، وشبهه بهذا ما يقال فى الأنفال والأخماس من أنه ليس ملكاً شخصياً للامام بل هو للمقام، ويترتب عليه أن الامامة حينئذ لا تكون حيثيةً تعليلية بل تقيدية، لأنها إذا كانت تعليلية فتكون ملكاً شخصياً للامام، وعليه لا يكون المعصوم منطلقاً من الميول الشخصية خصوصاً فى الأمور العامة ومصالح المسلمين.

والجواب: إن فى هذا الكلام خلط لأننا عندما نتكلم عن اعمال الولاية فى الأمور

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٣٩٢

العادية والشخصية هل مرادنا هو غرائز المعصوم أم الارادة المعصومة؟ ولاشك أنا نريد الثانى وأصل البحث أن ثبوت هذه الولاية لهم

هو بتعليل عصمتهم، فهم آباء هذا الامة فارادته معصومة عن الزلل والخطأ وغرائز الشهوة وكبرياء الذات، ولا يمكن أن تصدر منه نزوة ولا يكون تصرفه صادر عن جهالة، بل إنا من تصرفه نستكشف الارادة الشرعية لأن ارادته هي ارادة شرعية وإن لم نعلم جهتها الشرعية، وخالصة القول:

إن المعصوم غير خال من الغرائز والشهوات كبقية بنى آدم، لكن الفارق أن مبدأها هو العقل والارادة الالهية التي تجعل كل فعل يقوم به الانسان يكون خالصا لوجهه الكريم ولا يكون مبدؤها الشهوات الطامحة البهيمية التي تأكل الإنسان العادي، بل القوة العاقلة المتصلة بالافق المبين هي التي تسيطر على جميع القوى المادون فتجعلها تسير في خط مستقيم لا ينحرف عن جادة الصواب والحق. وهذا يقودنا إلى بحث آخر وهو ان الجنبه البشرية في النبي والامام هل تعني الغاء الافعال الغيبية أو ان الجنبه الغيبية للمعصوم تلغى افعالها البشرية؟

وللاجابة عن هذا التساؤل نقول أنه يذكر في اقسام العبادات: عبادة الاحرار وهو من يعبد الله حبا فيه وأنه أهلا للعبادة، وعبادة التجار وهي عبادة من يرغب في الجنة، وعبادة العبيد وهي من يعبد الله خوفا من النار، ومن جانب آخر نرى في الادعية حرص الائمة على العبادة والدعاء خوفا من ناره وطلباً لجنته، وقد ألفت صدر المتألهين - في مبحث المعاد من كتاب الاسفار - إلى ان هذا الرجاء والخوف لا ينافي الاكتمية، إذ أن تلبية الغرائز الدانية للنفس ليس ينافي الاكتمية دوماً فليس كل من طلب بعبادته الجنة فهي عبادة التجار بل توجد روايات تشير إلى أن الذي يعبد طلباً للجنة بما هي جنة من دون غاية أخرى فهي عبادة التجار أما إذا أتى بالعبادة طلباً للجنة والنجاة من النار كغاية متوسطة، والغاية النهائية هي الله فلا

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 393

يكون خلافاً للراجح وتكون هي عبادة الاحرار.

وبيان عقلي ان لكل قوة من قوى النفس كمال تسعى إليه وهذه القوى المادون كمالها هو في النعيم الاخرى والاجر والابتعاد عن النار، فيجعل الانسان سعيه في الدنيا لغرض تسكين تلك الغرائز في النشأة الدنيوية كي لا تمنعه من أن يسير في طريق آخر وهو طريق الحق وسير النفوس في كمالاتها العالوية، فالخوف من النار وطلب الجنة هو غاية متوسطة للقوى النازلة حتى لا تمنع من سير النفوس العالوية.

وروى في الصحيفة السجادية أنه عليه السلام رأى بعد منتصف ليله متهاياً بأحسن وأجمل هيئة لى سلكك المدينة فسئل: إلى أين؟ فقال عليه السلام: إلى خطبة الحور وقصد بذلك التهجد في المسجد النبوي، وفي كفاية الاثر في باب ما جاء عن الصادق عليه السلام في التنصيص على الائمة عليه السلام في حديث قال عليه السلام: أن اولى الالباب الذين عملوا بالفكرة حتى ورثوا منه حب الله فإن حب الله إذا ورثه القلب استضاء به وأسرع إليه اللطف فإذا نزل منزلة اللطف صار من أهل الفوائد فإذا صار من أهل الفوائد تكلم بالحكمة فإذا تكلم بالحكمة صار صاحب فطنة فإذا نزل منزل الفطنة عمل في القدرة فإذا عمل في القدرة عرف الاطباق السبعة، فإذا بلغ هذه المنزلة جعل شهوته ومحبته في خالقه «1».

4- أنه ورد في معتبرة السكوني عن جعفر عن أبيه عن آباءه عليهم السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازة فهو أحق بالصلاة عليها، وإن قدمه ولى الميت وإلا فهو غاصب» «2»  
فقد قيد صلاته على الجنازة بإذن ولى الميت، ولم يجعل أولى منه.

والجواب: أن متن الرواية متدافع حيث ان اثبات الاحقية يفيد اولويته على

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 394

الكل وعلى ولى الميت، والتقييد بأن قدمه ولى الميت، ينفي الاحقية الخاصة به، إذ أن من يقدمه ولى الميت أحق من غيره سواء كان السلطان أو غيره فلو كان المدار على تقديم من يقدمه ولى الميت فلا اختصاص لها بالسلطان كما ان الاحقية هي لتقديم ولى الميت،



فلو لم يقدمه لما كان أحق، فكيف يجعل الاحقية الخاصة به دون بقية الناس.

فالوجه في مفاد الرواية هو كون المراد ان سلطان الله أحق بالصلاة، وعلى ولي الميت تقديمه على الجميع، وإلا فولى الميت غاصب في التصرف فيما غيره وهو السلطان أحق منه، ويعضد هذا التفسير لمفاد الرواية، ما رواه الكليني في الصحيح عن طلحة بن زيد- وهو وإن كان عاميا بتريا إلا ان الشيخ الطوسي وصف كتابه بأنه معتمد- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا حضر الامام الجنائز فهو أحق الناس بالصلاة عليها «١» وقد رواه الشيخ في التهذيب أيضا، فإن ظاهر اطلاقها الأحقية على الجميع بما فيهم ولي الميت، ويكفي بيانا في المقام قضية زواج زينب بنت جحش من زيد بن حارثة، فقد روى في تفسير البرهان عن الكليني عن أحمد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل «إِنَّمَا وَدَّيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا» قال: أنما يعنى اولى بكم أى أحق بكم وبأموركم وانفسكم وأموالكم ولله ورسوله والذين آمنوا يعنى عليا واولاده عليهم السلام إلى يوم القيامة.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٩٥

### المبحث الرابع: الامامة في السنة النبوية ... ص: ٣٩٥

#### إشارة

وجريا على ما اتخذناه من المنهج فإننا لن نتعرض للروايات الخاصة الواردة في مقامات الائمة عليهم السلام بل سوف ننتقى الروايات التي تواتر نقلها لدى الفريقين والتركييز على الفقه العقلي والذوق المعرفى.

### الحديث الأول: حديث الثقلين ... ص: ٣٩٥

#### إشارة

وهو حديث متواتر ومشهور بين العامة والخاصة ويظهر التسليم على أنه قد ذكره النبي الاكرم صلى الله عليه وآله في مواطن عدة حتى قال ابن حجر الهيثمى في صواعقه: ثم اعلم ان لحديث التمسك بذلك طرقا كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابيا، ومر له طرق مبسوطه في حادى عشر الشبه، وفي بعض تلك الطرق أنه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة وفي أخرى أنه قاله بالمدينة في مرضه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنه قال ذلك بغدير خم، وفي أخرى أنه قال لما قام خطيبا بعد انصرافه من الطائف، ولا تنافى إذ لا مانع من أنه كرر عليهم ذلك في تلك المواضع وغيرها اهتماما بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة «١».

والاستدلال من طرق العامة في ثبوت هذه الاحاديث له فائدة في افحام الخصم لأن الحديث كلما كان نقلته غير مؤمنين بما ورد فيه كلما كان ابعد عن الرمى

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٩٦

بالتدليس والكذب.

والبيان الاجمالي لهذا الحديث هو: ان النبي اشترط للنجاة من الضلال التمسك بالعترة ومن ثم ورد في كثير من الروايات انهم اعدال الكتاب فلا مجال لمقولة حسبنا كتاب الله ولا أن يقال حسبنا الروايات المأثورة، وعلى حسب تعبير العلامة: ان من يقول حسبنا كتاب الله فقد خالف الحديث وذلك لأن من فارق التمسك بهما فقد فارقهما لا أنه فارق أحد والتزم بالآخر.

ثم أن مقتضى العديلية هي اتحاد صفاتهما، فإذا كان الكتاب تبياناً لكل شىء ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ونور وهدى وغير ذلك هو ثبوت الصفات للعدل الآخر، ومن ثم تسمى كل منهما باسم الآخر، فهم القرآن الناطق، والكتاب امام لمن استهداه

وعمل به.

ومن الغريب بعد ذلك حسر مفاد حديث الثقلين بكون مفاده كالقاعدة الفقهية، وهو كون مصدر التشريع الكتاب والعترة، وحجية اقوالهم، كيف وأن نفى الضلال المشروط بالتمسك بهما ليس مخصوصا بالاعمال الجارحية، بل أن الشطر الاعظم في جانب الضلال هو في العقيدة والمعرفة فبالتمسك بهما يتحرز عنه اولاً، وعن الضلال في الفروع ثانياً، كما ان الكتاب الكريم أكثر ما اشتمل عليه هو في المعتقدات والمعارف، وكذلك مجموعة المنظومة الروائية الماثورة عنهم عليهم السلام، وهل يتم التمسك بالكتاب - مع ذلك - من دون الاعتقاد به انه منزل من البارى تعالى، فكذلك في التمسك بالعترة لا يتم من دون الاعتقاد بنصبهم من قبله تعالى، مع ان لازم حجية اقوالهم الاخذ بما يدعون إليه من الاعتقاد بامامتهم.

### 1- حديث الثقلين في القرآن الكريم ...: ص: 396

ذكرنا سابقا ان هذا الحديث الشريف اكد عليه القرآن في ضمن مجموعة من الآيات نستعرضها:

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 397

1- قوله تعالى «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ» (1)

، وقوله تعالى «مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» وغيرها من الآيات الدالة على ان الكتاب الكريم فيه تبيان لكل شىء ولا يعدوه شىء ثم نربط هذا بقوله تعالى «هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» (2)

، حيث ان القرآن - الحامل لهذا النعت المادح لنفسه - لا بد ان يوجد من يصل إلى هذا البيان العظيم الذى اقتصر على الذين اتوا العلم وصاروا هم المحيطون به احاطة علمية تامة، فقد جعل الله لهذا القرآن عدلا مطلعاً على أسرارته واحاطته، وهؤلاء موجودون ما وجد القرآن، وذلك لأنه لو كان تبياناً ولا يوجد من يصل إلى هذا التبيان لما كان هناك فائدة من هذا الوصف، واللطيف أنه لم يدع احد من المسلمين علم ما فى القرآن إلا هم عليهم السلام.

2- قوله تعالى «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»، وهى دالة على ان للقرآن مرتبة وجودية تكوينية غيبية لا يصل إليها أحد إلا المطهرون المعصومون، كما نستطيع اقتناص عدة نكات من الآية: آ- أن مس هذا الكتاب المكنون وهو مرتبة للقرآن - قد أشرنا سابقاً إلى مؤداها تفصيلاً - مختص بالمطهرين مما يدل على ان لهم رقى روحى يجعلهم قادرين على الوصول إلى تلك المرتبة، ب- انهم معصومون، ج- ان المؤهل لنيل هذه المرتبة العلمية العالية بسبب الطهارة والعصمة.

3- قوله تعالى «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ». ويستفاد منها:

أ- ان الاستفادة المستقلة من الكتاب من دون توسط الراسخون غير ممكن

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 398

ويجب الاستهداء بهم فى رفع المتشابه.

ب- كما تدل على أن المحكم أيضاً لا سبيل للوصول إليه من دونهم وذلك لأن المحيط بالمحكم يرتفع عنده التشابه حينئذ حيث انها ام الكتاب والامومة هى فى الاحاطة التامة، فهم يهدون إلى القرآن وعليه نستطيع فهم المعية فهما صحيحا فلا مقولة حسبنا كتاب الله تامة ولا مقولة حسبنا الروايات الماثورة تامة بل هما معا.

ج- إن هذه الآية تدل على وجودهم دائماً لأن القرآن موجود دائماً والمحكم والمتشابه موجودان فيجب أن يكون هناك من يرفع هذا المتشابه خصوصاً أن التشابه فى كثير من الاحيان يعود إلى المصداق والتطبيق لا المعنى المراد، و إلى تأويل القرآن تطبيقاته حيث

أن كثير من الاخطاء والانحرافات تنشأ من ارجاع الصغريات أو الكليات العديدة المتوسطة إلى الكليات الفوقانية. ومن هنا ايضا نفهم كيف يقاتل عليه السلام على التنزيل وعلى التأويل ايضا، ومن هنا نتوجه لمعنى ما روى عنهم عليهم السلام أنهم الكتاب الناطق، وأن بدونهم يعنى تعطيل الكتاب وترك التمسك به، ومن أمثلة رفع التشابه ما ذكره المشايخ الثلاث وابن حمزة والحلبى ان من فوائد وجوده عليه السلام أنه ينه بوسائل خفية بوسائط غيبية شيعة، ولذا اعتبروا الاجماع حجة من باب اللطف وأن الامام إذا وجد الاتفاق على الخطأ فإنه يتدخل لازالته واحداث الخلاف فيرفع الاتفاق.

د- ان هذه الطائفة تدلل على وجوب الاتباع فى الجزئيات والكليات المتوسطة، ومن ثم يدل على لزوم الائتتمام بهم وهذا هو الهداية الايصالية التى هى حد الامامة، فإذا كان امير المؤمنين عليه السلام قاتل على التأويل فإن بقية الائمة يهدون إلى التأويل، فليس الايمان فقط بالتنزيل بل المهم ايضا الايمان بالتأويل وأنه بيد ثلثة خاصة هم اهل البيت عليهم السلام، إذ ما الفائدة فى الايمان بالكليات الفوقانية مع فرض الخطأ فى الكليات المتوسطة بدرجات عديدة و فى الجزئيات والمصاديق.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٣٩٩

٤- قوله تعالى «مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» وقوله تعالى «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ».

وواضح الارتباط بين الآيتين إذ أن الكتاب الحاوى لكل شىء ولم يغادر صغيرة ولا كبيرة وان الذى عنده علم الكتاب هم أهل البيت عليهم السلام.

٥- قوله تعالى «كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» الدالة على أن الصادقين المأمور بالكون معهم موجودون فى كل زمان ومكان.

## ٢- أما ما ورد من الالفاظ فى الحديث الشريف ...: ص: ٣٩٩

التعبير ب (الثقل) وهو العيار الذى يوضع ليثبت به الميزان، وقد يعبر به عن الثقل والتثبيت وأن حركته تكون مطمئنة فالكتاب والعترة هما اللذان تستقر بهما الحياة مطمئنة الدينوية، وبارتفاعهما يرتفع الاستقرار، وبهذا المضمون «لولا الحجة لساخت الارض بأهلها».

- (فيكم) مما يدل على التواجد الدائم وأنه امر يتوصل إليه وليس ممتنعاً.

- «ما ان تمسكتم بهما» لم يقيد التمسك بمورد معين أو فى مجال ما، بل جعله مطلقاً حتى يشمل كل شىء ومطلق الامور وخصوصاً أن القرآن جامع لكل العلوم.

- «لن تضلوا أبداً» تأكيد الاطلاق ب (أبداً) يدل على عدم الضلال المطلق وهو يعنى أنه غير مختص بالارائة فقط بل يعمه إلى الهداية الايصالية وهو يدل على ماهية الامامة التى ذكرناه.

- «لن يفترقا» دليل على العصمة حيث أن العترة مع الكتاب دوماً، والكتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهذا غير مختص بهذه النشأة بل يدل على الاتصال فى جميع مراتبه ومدارجه

- إن المعية بين القرآن والعترة مؤبدة بدليل قوله «حتى يردا على الحوض» وهذا يشمل جميع النشآت التالية للدينوية والبرزخ والبعث وتطائر الكتب ... والمراد

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤٠٠

من الحوض هو حوض يوم القيامة وقد يشار به إلى حقائق أخرى، كما يستفاد من الورد على النبى انه صلى الله عليه وآله أعلى مكانة ومنزلة ومقاماً من العترة ومن الكتاب إذ انه المرجع والمنتهى، وهو المبدأ «إنى تارك» لحجية الثقلين وهو المنتهى (على الحوض) لهما.

### ٣- النظريات في تفسير المعية بين القرآن والعترة ...: ص: ٤٠٠

ثم إن مقتضى المعية الواردة فهي هو التلازم بينهما كما ذكرنا مرارا وها هنا بحث في تفسير هذه المعية وقد ظهرت ثلاث نظريات في بيان العلاقة بينهما:

النظرية الاولى:

حسبنا كتاب الله وأنه هاد، ولذلك ورد الأمر في تمييز الحجة عن اللاحجة من الروايات في عرضها على الكتاب الكريم، وهذا مؤيد بأنه المعجزة الخالدة الباقية الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه، ودور اهل البيت هو كونهم مقدمة للقرآن الذي عليه المدار فإذا وصل واصل إلى تلك المفادات بأى طريقة كانت فيها ونعمت فيكون الآل طريق ليس إلا، ويستدل لهذا البيان بقوله تعالى «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ» (١)

، «وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ» (٢)

فدوره دور المعلم والدال على طريق التعليم والأصل هو القرآن، ويعضده ما ورد من تحدى المشركين بأن يؤتوا بمثل هذا القرآن فلو كان مغلقا مقلدا لما كان هناك معنى للتحدى، بل إن حجية قوله صلى الله عليه وآله مستمدة من معجزة القرآن وحجيته.

وفي مقام تقييم هذه النظرية نرى ان أدلة النظرية الثانية وان لم تتم منفردة فهي بلا شك تخدش في تمامية هذه النظرية، ولكن يمكن الاجابة عن هذه النظرية بعدة وجوه:

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 401

منها: وجود آيات- قد أشرنا إليها وهي التي ذكرنا أنها دالة على الثقلين ومعيتها على الاطلاق وغيرها- وطوائف روايات عدة دالة على أنهم المخاطبون بالقرآن وهم القادرون على فهمه وتأويله، والظاهر من عموم الأدلة أنه لا يمكن الإستبعاد دونهم والانفراد في فهم القرآن.

منها: أن معجزة الرسالة المحمدية ليس هو القرآن وحده والذي يظهر من النصوص- سواء من حديث الثقلين وغيره- أن مقام النبي الخاتم فوق مقام القرآن، فهو كما ذكرنا المبدأ لهما بمقتضى أنه صلى الله عليه وآله أسند وجود الثقلين في الامة إلى نفسه الشريفة «إني تارك» فهو بمنزلة المصدر لاعتبارهما، وهو المنتهى باعتبار «يردا على الحوض».

بل أحد وجوه حجية القرآن هي صفات الرسول صلى الله عليه وآله «وإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا انْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ» (١) «أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ» (٢)

فأمانته وصدقه ووثاقته كانت بدرجة عالية فائقة تضاهي أمانته وصدق ووثوق المعجزة في الدلالة على كون القرآن من البارئ تعالى، وقد لبث فيهم عمرا لم يأتهم بشيء لأنه لم يأت من تلقاء نفسه، وهذه كلها من الموثقات على ان القرآن من عند الله، والتاريخ ينقل لنا ان الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله سأل المشركين: أنه لو اخبرتكم ان العدو وراءكم وراء هذا الجبل أكنتم تصدقوني؟ قالوا: بلى انك الصادق الامين، إذن نفس حجية الكتاب من نفس قطع المشركين بصدقه وامانته، وما رأوا من بقيه معجزاته، لكنه العناد

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 402

والتكبر هو الذي منعهم عن التسليم له.

ومنها: ان الاحتياج إلى الغير في فهم القرآن لا- يدل على نقص القرآن الكريم، بل هو أشبه شيء بالوادى العميق الذي يحتاج في ارتياده إلى رائد يقود المسير والقرآن فيه المحكم والمتشابه والظاهر والباطن، فالنقص في الواقع هو في الانسان الذي يقرأ القرآن ويتداوله حيث لا يستطيع أن يصل إلى أعماقه، لا في القرآن الذي نزل بلسان عربى مبين وعلى الانسان ان يعرف منه ما استطاع طبقا

لما يمتلك من القدرات والامكانيات العلمية.

ومنها: أن الصحيح بعدما تقدم هو تكافل الحجج الالهية فصفات الرسول صلى الله عليه وآله وبقية معجزاته أحد وجوه حجية القرآن و القرآن هو أحد معجزات النبي صلى الله عليه وآله، ومن عنده علم الكتاب، والراسخون في العلم، والذين أوتوا العلم... أحد وجوه حجية القرآن، وهم شهداء للرسول صلى الله عليه وآله، فالتكافل والتشاهد بين الحجج برهاناً وفي مقام الدلالة الاثباتية كذلك.

وأخيراً: قد ذكرنا بحثاً مبسوطاً في الفصل الاول في جواب منهج العلامة الطباطبائي القائل أنه بممارسة السنة يحصل لنا الدربة في طريقة تفسير القرآن بالقرآن.  
النظرية الثانية:

ومؤداها حسبنا الاحاديث المأثورة عن العترة الطاهرة وقد نادى بها الاخباريون، واستدلوا على ذلك بما ورد بأنهم المخاطبون بالقرآن وأنه لا يحيط بالقرآن إلا أهل البيت، وأن القرآن فيه المحكم والمتشابه وله ظاهر وباطن وفيه العام والخاص والناسخ والمنسوخ، وهذا يعني عدم امكان التوصل لنا إلى معانيه المرادة الواقعية، وكذلك يستدل بما ورد من النهي عن التفسير بالرأى والذي فسر على أساس النهي عن الاستبداد بالرأى، كما يستدل بالحصص الوارد في قوله تعالى

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 403

«وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» حيث أن فيها حصراً في عدم العلم بالتأويل إلا لهؤلاء، وهذا يعني ان المحكم ايضا لا يحيط به كل أحد وذلك لأن للمحكم قيمة على المتشابه باعتبار أنه أم الكتاب فلو كان غير الراسخين لهم احاطة بالمحكمات فلا يبقى متشابه حينئذ وعليه يبطل الحصر الوارد ان المتشابه لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم.

وما ذكره الاخباريون من مواد الأدلة متين لكن لا- يؤدي إلى ما ذكره، ونفس أدلة النظرية الأولى تبطل أدلتهم، كما أن النصوص القرآنية لا تجعل المدار على أقوال العترة فقط بل تنص على أن للقرآن دوراً خصوصاً مع روايات العرض على الكتاب، ونفس الآيات التي مفادها حديث الثقلين وكذا نفس الحديث التمسك فيه بهما معاً لا بأحدهما هو المدار في عدم الضلال، بل قد تقدم أن التمسك بأحدهما هو تمسك صوري وإلا- فهو في واقعه عدم تمسك به أيضاً لأنهما لا ينفكان عن الآخر فالانفكاك عن احدهما انفكاك عن كل منهما معاً.

النظرية الثالثة:

وهي التي نادى بها أغلب علماء الامامية والتي تنص على المعية على نحو المجموعة لا الاستقلال كما أفادته النظريتان السالفتان، وهذه المجموعة هي المدار في المعرفة الدينية واستنباط الاحكام الشرعية الاصولية والفرعية، فالتعامل يكون معهما كوحدة واحدة. هذا هو البيان الاجمالي لمفاد النظرية، اما المفاد التفصيلي:

فإن المعية بين الكتاب والسنة على صعيدين أحدهما تكويني والآخر اعتباري باعتبار الحجية. أما الصعيد الاول فقد اشرنا في بحث الآيات إلى طوائف عدة تشير إلى أن للقرآن حقائق تكوينية و مدارج في عالم التكوين، وأن لأهل البيت حقيقة تكوينية وأن تلك الحقيقتين في الواقع واحدة.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 404

ونشير مجملاً- إلى ذلك ببيان أن المصداق الحقيقي للكتاب هو الشيء الوجودي الجامع للكلمات الحقيقية فالكتاب له دلالة على شيء جامع لكل شيء وهو شاعر، ومن تكون له الاحاطة الحضورية بذلك الوجود الجامع، ويكون هناك اتحاد بين العالم والمعلوم والعلم فهذا يعني أن العلم يكون فصلاً نوعياً واحداً، وكذا الفصول النوعية للراسخين في العلم والذين أوتوا العلم فهي تدل على أن الفصل النوعي كمال جوهره ورقبه بذلك العلم، وهو يدل على الوحدة التكوينية بينهما فهناك معية في مدارج الوجود.

نعم فى تنزل هذه الحقائق العلوية تنزل بكثرة ويعبر عن ذلك فى بعض الروايات أن الائمة نور واحد، وقد يعبر عنه فى مقام التنزل بالروح الاعظم التى تنتقل من امام إلى امام.

فإذا كان الحال هكذا فى مدارج التكوين فهو بنفسه فى مدارج الاعتبار، فالوجود الاعتبارى اللفظى المصوت أو للنقوش المرسومة فى الخط للقرآن فى محاذاته وجود اعتبارى للإمام وهو كلامه، ومما تقدم يتضح أن كلامهم عليهم السلام واحد وإن كان متفرقا ومجموعه حجة وإن تعددت رواياته، نعم القرآن له اضافة تشريفية فى كونه كلام الله وكلام العتره هو دونه وانه كلام المخلوق وفى الجهة الحقيقية التكوينية فإنهم كلمات الله التكوينية، كما فى التعبير عن عيسى أنه كلمة الله وهم حقيقة القرآن.

ومن هنا نفهم لماذا يجب عرض رواياتهم على الكتاب الكريم بمعنى ان المتشابهات من كل من الكتاب والعتره تعرض على المحكمات منهما جميعا، وما ذلك إلا لأن مصدر الكلام واحد، وقريب من هذا التعبير فى عالم الاعتبار والحجيه ما يقال إن الكتاب الكريم هو كالمتمن، وإن روايات المعصومين هى كالشرح على المتن وإنهم شارحون لشريعته صلى الله عليه وآله وهادين إليها على اساس «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 405

قَوْمٍ هَادٍ».

#### 4- خلاصة ما استفاد من الحديث ... ص: 405

- 1- أن من المسامحة والبعد عن الانصاف حصر مفاد الحديث فى التشريع والفروع حيث أن التمسك بهما ورد مطلقا من دون تقييد ومقتضى الاطلاق وجوب الاخذ بهما فى الاعتقادات، كما ان مقتضى ذلك هو وجوب الاعتقاد بكل منهما.
- 2- دوام وتأييد بقاء امامتهم وهذا التأييد شامل لعالم الدنيا والحشر.
- 3- أن النبى صلى الله عليه وآله هو المبدأ لحجيه الثقلين والمنتهى لهما وأنه أفضل من أهل البيت عليهم السلام.
- 4- ان لهم مقام غيبى باعتبارهم عدلا للقرآن فصفاة القرآن المسطورة فى الآيات والسور المتكثرة كلها فيهم بمساعدة الآيات الدالة على الحديث.
- 5- المعية فى الحجية بين الكتاب والعتره فلا يجوز الاكتفاء بأحدهما دون الآخر.
- 6- مفاضلتهم على بقية الانبياء حيث أن الكتاب وصف بأوصاف لم يتصف بها أى من الكتب السماوية التى نزلت على الانبياء، وكونهم عدل الكتاب المتصف بهذه الاوصاف يدل على مدارجهم الروحية واحاطتهم بهذا الكتاب الذى امتاز بهذه المميزات.

#### الحديث الثانى: «من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية ...» ص: 405

وهذا من الاحاديث التى ثبتت صحتها من كتب العامة والخاصة والكلام فى فقه الحديث.

وللأسف حاول البعض تفسير هذا الحديث سياسيا بمعنى وجوب مبايعة الامام

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 406

ولو كان فاسقا ولا يجوز ان تكون رقبه وذمة المكلف خالية من البيعة، وقد وجدنا امثال هؤلاء فى العصر المتقدم كعبد الله بن عمر مع الحجاج عندما ذهب إليه ليبيعه مستدلا بهذا الحديث، وسوف نتناول الحديث فى نقاط عدة:

\* إن أول أمر يواجهنا فى هذا الحديث هو الأثر المترتب على عدم المعرفة لا عدم البيعة، وهو أن تكون النتيجة كميته الجاهلية أى أن هذا الانسان مدرج فى الذى لم يشم رائحة الاسلام فى الآخرة أى بحسب الواقع، ويكأن الرواية الشريفة تعطى مفاد الآية «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ

لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُمْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا» فرضيت كانت متوقفة على الامامة التي بلغها الرسول في هذا اليوم وبها يتم الدين والاسلام كمجموع متكامل وكل شىء مرهون به، وقبله لم يكن رضا، ولذلك قال عز من قائل «وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتَهُ» وهذه كلها تؤكد المضمون الذى يورده هذا الحديث من أن معرفة والاعتقاد بالامامة دخيل فى أصل الدين والتدين بالاسلام بحسب الواقع والآخرة.

\* نعود إلى الشرط المذكور فى الرواية حيث أنه مطلق غير مقيد بشىء بل هو المعرفة المطلقة مما يدل على أن المطلوب العمدة هو أمر اعتقادى، فليس المطلوب الاهم المتابعة فى الفروع ولا المتابعة السياسية بل المتابعة الاعتقادية والمعرفة والتدين والائتمام، وهل يعقل ترتب مثل هذه النتيجة وهى الموت ميتة الجاهلية على مجرد عدم المتابعة فى الفروع، بل الأمر أهم وأكبر وهو محور اعتقادى المعرفة والاعتقاد، ولو فرض المتابعة السياسية المصطلح عليه بالولاء السياسى والمتابعة فى الفروع والاختار من الامام المنصوب أحكام الفروع من دون المتابعة الاعتقادية المصطلح عليه بالولاء الاعتقادى المعرفى لما تحقق أصل التدين بالاسلام بحسب عالم الآخرة والواقع.

\* إن الرواية مطلقه من حيث الزمان والمكان فهذا اللسان عام وشامل لكل

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 407

الافراد فى جميع الازمنة، مما يدل على عموم وجود الامام وانه موجود حتى قيام الساعة وهذا يؤيد مدعى الامامية من تأييد وجود الامام.

\* إن الرواية تدل على وجود واجب شرعى فى قسم من الأصول الدينية على الفرد المسلم وهو السعى إلى معرفة الامام فى كل فترة من فترات حياته فهذه وظيفته التى أوكلها إليه الحق سبحانه ويقع على عاتقه تشخيص الامام، وإن هذا الواجب جانحى، وإن هذا الامام تناط به النجاة من النار.

\* ثم أن هذا الوجوب الاعتقادى - من قسم الاصول الدينية - دال على كون المعتقد من الامامة ليس من سنخ حسى مشهود بالآلات الحسية، بل متعلق المعرفة ومتعلق الاعتقاد هو من السنخ الغيبى فمثلا نبوة النبی ليست امرا حسيا بل شيئا وراء الحس ومن قبيل نشأة الروح، وإن كان لها آثار فى عالم الدنيا والحس دالة عليها برهاننا، وإلا فمثل السماء والارض والشمس والقمر والنجوم والجبال ونحوها من الحسيات ليست تتعلق بها المعرفة الدينية، فالمعرفة الحسية والشهود المادية ليس من متعلقات الايمان والمعرفة الدينية، فالايان ركن متعلقه لا بد أن يكون غيبيا من نشآت أخرى وأن كانت تلك النشآت مهيمنة محيطة على الحس، يقصر الحس عن مدرج ظهورها فتكون غيبا عنه، فظهورها الشديد عين غيبها عن الحس.

\* وقد ينقض على هذا اللسان ما ورد من ان من استطاع الحج ولم يحج او سوف فى ذلك ثم مات بعثه الله يهوديا أو نصرانيا، ولكن التأمل فى هذا المفاد يبين الفرق بين ان يعث يهوديا وان يعث كافرا جاهليا فإن الثانى هو من لم يدخل فى الدين السماوى من الاساس أما الأول فهو المعتقد للديانة الالهية إلا انه بعض فى التدين وآمن ببعض وكفر ببعض، فقد تكرر فى أحاديث كثيرة ان تكون هناك درجة معينة من العذاب فى النار مرتبة على ارتكاب بعض الكبائر، ولكنه بخلاف

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 408

ما نحن فيه من ان المنكر وغير العارف لإمام زمانه يخلد فى النار ويموت ميتة الجاهلية، وهو إنما يتفق مع كون الواجب الاعتقادى من اصول الديانة.

**الحديث الثالث: فى تبليغ سورة براءة ... ص: 408**

وقد ورد الحديث بألسنة متعددة منها: ان جبرائيل نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا محمد لا يؤدي عنك إلا رجل منك، ومنها: لا يبلغ عنك إلا على، ومنها: لا يؤدي عنى إلى أنا أو رجل منى.

ولا خلاف في نزول هذا الحديث في امير المؤمنين عليه السلام، ولكن الكلام في مدلول هذا الحديث الشريف الذي ينطوي على دلالات مهمة تفوق مسألة التبليغ لسورة براءة كما يحاول كثير من العامة تصويرها على أساس أن من عادات العرب ان لا ينقض العهد إلا عاقده أو رجل من أهل بيته ومراعاة هذه العادة الجارية هي التي دعت النبي صلى الله عليه وآله أن يأخذ سورة براءة- وفيها نقض ما للمشركين من عهد- من ابي بكر ويسلمها إلى على ليستحفظ بذلك السنة العربية فيؤديها عنه بعض اهل بيته ويزعمون أن ابا بكر لم يفصل من اماره الحاج.

وواضح أن هذا التأويل من العامة لا أساس له.

أما أولاً: فأى شهادة من التاريخ أن من عادة العرب ذلك بل من عاداتهم أنهم يعثون في اجراء العهد أو حله عليه القوم ومن يطمنون به، وأى مدرك في سير ووقائع العرب دال على أنه يجب أن يكون من عشيرة القوم، فهذه قريش في صلح الحديبية بعثت مسعود الثقفي وهو ليس من قريش لإبرام العهد مع النبي صلى الله عليه وآله والواقعة في تبليغ سورة براءة ليست قبلية وعائلية وشخصية بل أمر الهى لا يتحملة إلا من هو أهل له.

وثانياً: إن كتب السير والتاريخ مختلفة في كون اماره الحاج بيد ابي بكر في ذلك

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ٤٠٩

العام، مضافاً إلى أن ابا بكر لم يكن هو الأمير إلى الابد بل تولى الامارة غيره أيضاً.

وثالثاً: ما ذكره العلامة الطباطبائي: من أن البحث ليس في أفضلية من على من، بل الكلام في ما يمكن فهمه من الحديث، و«وليت شعري من اين تسلموا ان هذه الجملة التي نزل بها جبرائيل: «انه لا يؤدي عنك إلا انت او رجل منك» مقيدة بنقض العهد لا تدل على ازيد من ذلك ولا دليل عليه من نقل او عقل فالجملة ظاهرة أتم ظهور في أن ما كان على رسول الله صلى الله عليه وآله أن يؤديه لا يجوز ان يؤديه إلا- هو أو رجل منه سواء كان نقض عهد من جانب الله كما في مورد سورة براءة او حكما آخر إليها على رسول الله صلى الله عليه وآله ان يؤديه ويبلغه»، ثم أن هذا التبليغ يتميز أنه التبليغ الأول عن السماء حيث ان الحكم لم يعلن بعد على مسامع المسلمين وغيرهم بل اختص به النبي صلى الله عليه وآله، ومن هنا ورد في الرواية أن الكتاب كان لدى ابي بكر مغلق لا يعلم ما فيه وعندما اتى الامام اخذه منه.

وهذا يغير ابلاغ بقيه الاحكام بتوسط من سمعها إلى من لم يسمعها التي كان النبي قد أعلن عنها في ملاء المسلمين في مناسبات عدة، فمقام تبليغ سورة براءة هو مقام الناطق الرسمي عن السماء وهذا لا يعنى الشركه في النبوة مع النبي الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم لأن الوارد هو لا- يؤدي عنك إلا انت أو رجل منك وليس الوارد لا يؤدي إلا انت أو رجل منك، وواضح الفرق بين المعنيين بأدنى تأمل.

وبتعبير آخر: أن الذى له أهلية التبليغ عن الغيب يجب أن يكون له ارتباط بالغيب، فلا يبلغ عن تلقيك النبوى إلا- لسانك النازل وبفيك أو فاه آخر لكنه من سنخك الذى يسمع صوت الوحي ويرى نوره ويشمه، ويسمع رنة ابليس، كما تقدم في الخطبة القاصعة.

وهذا يفتح الباب لفقه حديث المنزلة (أشركه في أمرى) وأن هارون كموسى نبى، وحيث يصفى النبي على تلك المنزلة إلا النبوة أى الانباء بقيه الصفات

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ٤١٠



تكون ثابتة للامام بمقتضى حديث المنزلة، كما يتضح معنى الحديث «يا على انا وانت ابوا هذه الامة» والظاهر أن هذا المقام من مختصات على أمير المؤمنين، وهكذا نفهم المؤاخاة بينهما في المدينة ليست اعتبارية بل تكوينية حقيقية. فالمدلول الذى نستفيد من الحديث أنه يشير إلى مقام للامام عليه السلام وأن مقام تأدية الاحكام الالهية لا يكون إلا للنبي أو من يؤديه عنه وهو منه، ونستفيد منه أن ما يبلغه الامام وبقية الائمة لا- ينحصر فيما بلغه النبي بل حتى الموارد التي لم يبلغها للامة فهم يبلغونها عنه، وتشمل الأخذ عن مقامه النورى بعد مماته كما هو الحال في مصحف فاطمة عليها السلام، لأن عنعتهم عن النبي ليست روائية حسية سماعية كما هو المتعارف في نقله الحديث خاضعة لشرائط الحس والمشاهدة، بل هي عنعنة نورية. وقد روى الصدوق في العيون «ان المأمون سأل الرضا عليه السلام: ما وجه إخباركم بما يكون؟ قال: ذلك بعهد معهود إلينا من رسول الله صلى الله عليه وآله قال: فما وجه إخباركم بما في قلوب الناس؟ قال عليه السلام: اما بلغك قول الرسول صلى الله عليه وآله اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله، قال:

بلى، قال: وما من مؤمن إلا- وله فراسة ينظر بنور الله على قدر ايمانه ومبلغ استبصاره وعلمه وقد جمع الله في الائمة منا ما فرقه في جميع المؤمنين، وقال الله عز وجل في محكم كتابه «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ» فأول المتوسمين رسول الله صلى الله عليه وآله ثم امير المؤمنين عليه السلام من بعده، ثم الحسن والحسين والائمة من ولد الحسين عليهم السلام إلى يوم القيامة، قال: فنظر المأمون فقال له: يا أبا الحسن زدنا مما جعل الله لكم أهل البيت، فقال الرضا عليه السلام: إن الله عز وجل قد ايدنا بروح منه مقدسة مطهرة ليست بملك ولم تكن مع أحد ممن مضى إلا مع رسول الله وهي مع الائمة منا تسددهم وتوفقهم وهو عمود من نور

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 411

بيننا وبين الله عز وجل» (1)

ومن هنا يجب ان نهتم كثيرا بإزالة هذا الالتباس عن أذهان الجميع من ان روايتهم ليست رواية بالموازين العادية أو ان حجية اقوالهم بما أنهم رواة.

ونتجاوز اطار اللفظ إلى عمق المعنى لنقول إن هذا الحديث يدلنا على حجية الزهراء البتول عليها السلام وذلك من جهة ان المناط في حجية المؤدى عن النبي صلى الله عليه وآله هو الوصف المتعقب للرجل وهو (منك) وهذا الوصف يدل على عدم خصوصية الرجل بل الوصف هو المهم وقد ورد في الحديث انها منه صلى الله عليه وآله، فما تؤديه عن النبي لا ينبغي التشكيك فيه، ومن هنا كان مصحف فاطمة مصدر لعلوم الائمة عليهم السلام.

## اشكال ودفع ...: ص: 411

قد يقال ان رواة الحديث الذين ينقلون الحديث عن المعصومين لهم هذا المقام، حيث يسأل الامام حول مسألة معينة ولم يكن الامام قد أظهر الحكم فيها قبل ذلك، ويكون دور الراوى نشر هذا الحكم بين أهل مدينته أو قبيلته وما شابه ذلك؟ والجواب عن هذا الاشكال: أن الحديث يتحدث عن مقام خاص اختص به الامير عليه السلام، وليس الحديث عن مسألة شرعية سألها أحد المسلمين بتلقيه حسا عن حس المعصوم، وهذا المقام هو مقام التلقى النبوى الذى حازه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ولو كان هذا التلقى عن الوجود النازل لمقام النبوة لما قيل في الحديث القدسى لا يؤدي عنك إلا أنت أو ... فتأدية النبي صلى الله عليه وآله عن نفسه، ليست بمعنى تأدية حسه الشريف عن حسه بل هو نحو من التجريد وتأدية المراتب النازلة من وجوده

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 412

الشريف عن المراتب العالية من روحه المقدسة، وعن مقام التلقى للوحى في درجة وجوده، فالذى يبلغ عن ذلك المقام من روحه

وجوده النازل أو رجل منه يتلقى عن ذلك المقام، فعلى عليه السلام يتلقى من المقام الروحي النورى النبوى كما تتلقى القوى الادراكية النازلة فى نفس النبى صلى الله عليه وآله عن المقام الباطن لروحه الشريفه، ومن ذلك يتضح أن عليا فى حين أخوته للنبي صلى الله عليه وآله إلا ان النبى صلى الله عليه وآله يمتاز عليه وعلى بقيه الأئمة عليه السلام انهم يتلقون مما قد تلقاه المقام الروحي النورى النبوى أى فى طوله متأخرا عنه.

فالتصريح بأنه لا- يؤدى عنك أى عن هذا المقام الذى انت فيه إلا انت او رجل منك، والترديد هو لإفادة كونكما فى نفس هذه المرتبة الصالحة للتأدية عن مقامك النورى.

وجواب ثالث: أن المعصوم فى السؤال والجواب العاديين لا- يكون غرضه تخصيص السائل دون غيره بالحكم بل أى شخص أتى وسأله هذا السؤال لكان أجابه بنفس الحكم لأنه أدى إليه الحكم عبر قناة الحس إلى حسه، فليس المقام مقام تبليغ حكم عن السماء وكون المبلغ هو الناطق الرسمى، بل من باب الاتفاق اختص هذا السائل بهذا الحكم، ثم إن الحصر الوارد فى هذا الحديث القدسى عن رب العزة بالحصر فى التأدية بهذين دليل على ان هذا لا يشمل مقام الرواية.

### الحديث الرابع: «ان الله يرضى لرضا فاطمة...» ص: ٤١٢

إن هذا الحديث من الاحاديث المهمة التى نستفيد منها عصمة الزهراء البتول، وليست المسألة هى مداراة من العلى القدير لنبىه الاكرم فى تبجيل ابنته التى يحبها، بل هو مقام جباها الله به، حيث تكون هى ممثلة لرضا الله جل وعلى ويكون رضاه برضاها، وهذا يعنى أنها لا تفعل المعصية لأنها ممثلة لرضا الرب وغضبه.

وقد ذكرنا سابقا فى بحث المراتب الوجودية للانسان وتنزل العلوم ان للانسان مراتب ثلاث هى مرتبة العلم الحضورى ومرتبة العلوم الحصولية ومرتبة القوى

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤١٣

العملية التى هى دون المرتبتين، وسلامة الافعال تتوقف على مدى المطابقة بين هذه المدارج الثلاث حيث تنزل الارادات الالهية من دون عوائق، ولا تكون هناك مشاكسات من القوى المادون وذلك إذا ما ابتلى بالامراض والوساوس والبلادة والحدة أو سلطنة الغرائز النازلة.. وقد استعرضنا ذلك بنحو التفصيل وشواهد من الآيات القرآنية.

وبناء على هذا فعندما يقال ان الرضا الالهى هو برضا أحد عباده فهذا يعنى أن هذا العبد هو ممثل للمشيئة الالهية ويكون كل حركاته وسكناته لا- تتخلف عن المشيئة الالهية، وهذا يعنى ان تكون القنوات التى تسيير فيها علوم الانسان وهى ما تقدم ذكره غير مبتلاة بأمراض ادراكية ولا عملية، ولا يكون هناك عائق أمامها فتتنزل صافية من دون كدر، وهذا ليس تأليها بل هو استقامة فى مدارج الوجود فيخرج العمل مظهرا للارادة الالهية، وعلى هذا البيان لا تنحصر عصمة فى الموضوعات الكلية بل تشمل الجزئيات الخارجية ولا يشذ عنها مورد، وقريب من هذا المعنى الحديث الذى ينص على ان عليا مع الحق والحق مع على، إذ لا يمكن أن تكون هناك موائمة بينه وبين الحق إلا إذا افترضنا ان هناك عصمة علمية عملية تجعل كل تصرفاته نابعة عن العلم الحضورى وأن اراداته تمثل الارادة الالهية.

ومنه نستطيع الربط مع الاحاديث التى تبين كيفية تلقى الامام عليه السلام عن النبى الاكرم صلى الله عليه وآله حيث لا يكون التلقى من الوجود البشرى للنبي صلى الله عليه وآله، بل هو تلقى عن مقام النورية للنبي وخصوصا فى مثل الحديث القائل «علمنى رسول الله الف باب من العلم يفتح من كل باب الف باب»، حيث لا يوجد تفسير لها على نحو العلوم الحصولية، بل هى الوراثة النورية التى ورثها النبى صلى الله عليه وآله للأئمة الاطهار، وعليه يكون أداء الأئمة عن النبى ليس عن مرتبته الوجود الحسى له، بل عن المرتبة النورية.

وقد اورد على هذا التقريب لفقهاء الحديث عدة نقوض حاصلها: انه قد ورد في الاحاديث والآيات القرآنية تصريح برضا الله تعالى عن بعض المؤمنين، مثل «قَالَ

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 414

اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَيْدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» (١)

، وورد في موارد اربعة قوله تعالى «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ» الفتح 18، المجادلة 22، البينة 8، التوبة 100، ما ورد في الحديث الشريف «رضي الله عن عمار»، وان ابا ذر لا يكذب قط.

وهناك جواب تفسيري عن هذه الاحاديث ينفع جوابا كلياً عن هذه الموارد نذكره: وهو ان العصمة على درجات وليس كلها من نحو واحد، فإن منها العلمية ومنها العملية ومنها الذاتية ومنها الافعالية أى فى مقام الفعل دون الذات، وكل منها فيه شدة وضعف، وقد مر بعض الحديث عن ذلك فى آية استخلاف آدم والفرق بين عصمته وعصمة الملائكة، كذلك هناك مقامات تتلو أدنى مراتب العصمة كمقام الحكمة الذى من أوتيهِ أوتي خيراً كثيراً كما وردت الاشارة إليه فى الآيات، ومقام الصديقين ومقام أهل الفوائد ومنهم من يعطى علم البلى والمنايا وغير ذلك من المقامات.

ويشير إلى تلك المقامات حديث الامام الصادق عليه السلام الذى رواه الخزاز القمى فى كفاية الاثر: 253، وهى مقامات من سنخ غيبى وهيبه ملكوتية بحسب تولى الشخص وتسليمه لأوامر الله تعالى ونواهيهِ الازامية والندبية وطوعانته لارادته.

فلا يقال بامتناع انوجادها فى من يتلو المعصومين من المؤمنين المتمسكين بحبل الله كالواتاد والابدال الذين اخلصوا فى طاعة الله، مثل لقمان الذى لم يكن نبيا ومع ذلك اوتى الحكمة وهى نحو يتلو العصمة العلمية، وكما فى ذى القرنين الذى ورد عن امير المؤمنين عليه السلام أنه رجل أحب الله فأحبه الله وآتاه ما تذكره سورة الكهف، و مثل زينب عندما قال لها الامام زين العابدين يا عمه انك عالمه غير معلمه، وفى السيد محمد ابن الامام الهادى عليه السلام وابى الفضل العباس وغيرهم من ابناء الائمة وهكذا عمار وابو ذر، مضافا إلى انهم ممن اتم بامامة أهل

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 415

البيت عليهم السلام وآمن بالمقام الغيبى للائمة ويتولون أهل الكساء وممن يتشفع بهم، وهذا المقدار لا يجعل مقامهم مقام الائمة. وقد ذكرنا فى علم الكلام وعلوم المعارف أن الصفات الكمالية وإن كانت مشتركة بين الخالق وعبده ولكنها ليست بمرتبة واحدة كالصدق فقوله تعالى «وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا» والنبي الاكرم صلى الله عليه وآله هو الصادق الامين أيضا، لكن اتصاف الحق تعالى بهذه الصفة فى مرتبة واجب الوجود- لا متناهية- غير مرتبة اتصاف الرسول الاكرم بها، وهذا التفاوت فى الدرجات حاصل أيضا بين المعصوم وغيره اذ ان رضا الله لرضا المعصوم غير رضاه على عمار او ابى ذر لأنهم آمنوا بالمعصوم واعتقدوا به فهم فى مرتبة تلى المعصوم، وروايات كثيرة تشير إلى الاوتاد وان وجودهم هو حفظ لمدينهم او لمن يحيط بهم، كالذى ورد عن الرضا عليه السلام فى زكريا بن آدم «١» والذى ورد فى سلمان وأبى ذر والمقداد وعمار «٢»، كما تشير المصادر ان عمار انما وصف بهذا الوصف فى سياق نصرته وولائه لعلى عليه السلام «٣».

اما الجواب التفصيلى:

١- اما آية المجادلة «لَمَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»، وهذه الآية لا ينقض بها على ما تقدم وذلك لأن الرضا الالهى مترتب على الاتصاف بهذه الاوصاف الخاصة وهى الايمان بالله واليوم الآخر وعدم موادة من حاد الله

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٤١٦

ورسوله، كتب الايمان في قلوبهم، التأييد بروح منه و الاتصاف بها مورد رضا الله وهو يختلف عما نحن فيه حيث ان الرضا مترتب على ذات فاطمة من دون تقييدها بوصف معين ولا- زمان ولا- مكان معين بل هو عام شامل ومطلق، اما ما ورد في الآية فهو رضا للوصف لا لذات هؤلاء بما هي هي.

٢- وقریب منه ما في سورة البينة حيث أن الرضا هو للوصف ويزاد عليه ما ختمت به الآية من ان «ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ» أى مقيد بالخشية منه تعالى وإلا ينتفى عنه الرضا، مضافا إلى ان المفسرين ينصون على انها نزلت في على عليه السلام، وقد ذكره السيوطى فى الدر المنثور فى ذيل آية خير البرية من السورة.

٣- آية الفتح: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا» وهذه الآية الشريفة تؤكد نفس المدلول من ان الرضا هنا بالوصف وهو الايمان لا انه مطلق وذلك مع ان مطلق المسلمين قد بايع لكن الرضا لم يكن عن الكل، ويؤيد ذلك «إذ التعليلية حيث أن الرضا نتيجة الفعل الصالح وهو المبايعه تحت الشجرة وليس رضا بالذات، ثم إن تمامية المبايعه والحصول على الرضا الالهى مناط بالموافاه والبقاء على العهد حتى الموت، وهكذا آية المائدة التى ذكر فيها الرضا مقيدا بالوصف وهو الصدق مع شرط الموافاه.

٤- أما آية التوبة «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ» فالجواب عن النقض بها مضافا إلى الاجوبه السابقه..

أ- ورد فى الحديث فى ذيل الآية انهم هم النقباء وابوذر والمقداد وسلمان وعمار ومن آمن وثبت على ولاية امير المؤمنين عليه السلام «١». ويشهد لذلك ولعدم إرادة العموم أن سورة التوبة تقسم من صحب النبى صلى الله عليه و آله من المكيين والمدنيين إلى اقسام

الإمامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٤١٧

عديده كالذين فى قلوبهم مرض، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق، الذين يلمزون المطوعين، المخلفون، الذين يؤذون النبى، المنافقون وغيرهم.

ب- إنه ليس فيها تعميم لكل المهاجرين والانصار بل خصوص السابقين، بل خصوص الأولين من السابقين، بل خصوص الاولين من السابقين.

ج- إن اصطلاح السابقون تشرحه الآيات القرآنية «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» ومن هم المقربون «كِتَابٌ مَرْقُومٌ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ» فهم شهداء الأعمال الذين لا يكونوا بشرا عاديين إذ لا يمكن أن يشهد الأعمال إلا البشر الذين يكون لهم نفوس خاصة هى عدل النبوة، كما تقدم مفصلا.

د- إن الآيات فى سورة المدثر تشير إلى أن بعض من أسلم أول البعثه من المنافقين من الذين فى قلوبهم مرض أى أن اسلامهم لم يكن عن ايمان فلا يمكن أن يراد منها السابقون من المهاجرين والانصار على العموم، وكذا ما فى سورة العنكبوت المكية الآية ١- ١٣ وسورة النحل المكية: ١٠٧- ١١٠.

ه- ورد فى الرواية ان المقصود من السابقين على عليه السلام ومن الانصار الحسن والحسين، والذين اتبعوهم باحسان هم الائمة الذين لم يدركوا النبى صلى الله عليه و آله، ويشهد لذلك ما تقدم من إرادة شهداء الاعمال من السابقين الاولين.

و- ان (من المهاجرين) ليس متعلقا ولا معمولا للسابق بل للفاعل المضمّر فيه إذ لا تصلح (من) التبعية للتعليق لمادة السيق، ولو أريد ذلك لأتى بلفظ (فى الهجرة) ونحوه، وهذا يعنى أن (السابقون) وصف مستقل و (المهاجرين) وصف مستقل آخر لهؤلاء الاشخاص، لا أن المراد السابقون هجرة كما يريد البعض تصويرها.

ز- أنه ورد فى العديد من السور تأنيب الصحابة الذين خالفوا أوامر الرسول، ونجد ذلك فى سورة الانفال وهى من أوائل السور

المدنية وتعرض لغزوة بدر، وتقسم من شهد بدرا إلى صالح وبعضهم طالح، وكذا سورة الاحزاب في من شهد الخندق وسورة محمد، وفي سورة التوبة إلى ثلاث فئات واحدة صالحة مخلصه واثنتين

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ٤١٨

طالحتين، فلاحظ سياق مجموع الآيات في السورتين، وكذا سورة الاحزاب في من شهد الخندق وسورة محمد، وفي سورة التوبة نفسها وهي آخر ما نزل في المدينة تقسيم من صحب النبي صلى الله عليه وآله من المكيين والمدنيين إلى فئات عديدة كما تقدم وتشير إلى فرار المسلمين في حين إمام الزحف إلا ثلثة من بني هاشم

ومن هنا لا نستطيع القول ان الآية شاملة لكل من أسلم مع الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله.

وهناك نكتة تشير إليها الآية وهي أن التابع موصوف بالمحسن فكيف بالسابق إذ مقام الاحسان ليس من المقامات العادية حيث ورد في القرآن «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» (١)

، فهو مقام بعد الايمان والعمل الصالح والتقوى بدرجات من المنازل العلوية، ثم المذكور في هذه الآية هو التابعين المقيدون بقيد الاحسان، وهذا لا يكون إلا في المعصومين الذين لم يشهدوا الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله.

وورد في رواية أن عليا عليه السلام قرأ هذه الآية في زمن عثمان وقرأ بعدها آية السابقين السابقون وقال: من يشهد أنها نزلت فيمن؟ فشهد عدة من الصحابة أنها نزلت في الانبياء والاصياء وفي علي، وكذا ينفي العموم ما ورد في مسلم (كتاب الفضائل - باب حوض النبي صلى الله عليه وآله) والبخارى (كتاب الفتن) من عرض الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وآله عند الحوض، إلا أن جماعات منهم يحال بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله، ويذادون عن الحوض فيقول: اصحابي اصحابي، فيقال: لقد أحدثوا أو بدلوا بعدك، فيقول: بعدا بعدا «على اختلاف في الفاظ الحديث، وهي تؤكد ان الصحبة ليست هي الموجبة للنجاة بل الموافاة على منهاج رسول الله صلى الله عليه وآله حتى الممات هو المناط في النجاة.

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ٤١٩

### الحديث الخامس ... ص: ٤١٩

«علي منى وانا من على»، هذا الحديث الشريف الذي تواتر نقله في كتب العامة والخاصة، دال بلا ريب على النشوية وهي ليست البدنية فقط بل هي وحدة بلحاظ الروح والنورية، وفي بعض الروايات قال جبرائيل وأنا منكم، وهذا يدل على ان الوحدة من سنخ الملك الغيبى العلوى اللطيف، وقريب من هذا المعنى ما ورد من «الناس معادن شتى واشجار شتى وانا وعلى من شجرة واحدة»، وبنفس البيان حديث النور الوارد كنت انا وعلياً نورا بين يدي الله..

### الحديث السادس: قاتلت على التأويل كما قاتلت على التنزيل ... ص: ٤١٩

والتنزيل هو تلقي المقامات الكلية لحقيقة القرآن الكريم، والتأويل هو تطبيق تلك المقامات الكلية على الموارد الدرجات المتوسطة و الجزئية العديدة، ولا يمكن لشخص أن يحيط بكل تأويل القرآن إلا أن يكون قد أحاط بمراتب القرآن وأن تكون قواه خالية من الزلل والزيغ ومنه يعلم أن النبوة في التنزيل والامامة في التأويل فهي تلو النبوة الخاتمة ومشتقة منها ومرتبة عليها، وفي كثير من الاحاديث نرى ان النبي صلى الله عليه وآله يقرن بين النبوة والامامة المتمثلة بشخص النبي الاكرم صلى الله عليه وآله وعلى عليه السلام، مع بيان الفاصل بين الشأن النبوي والشأن الولوى.

## تذييل ... ص: ٢١٩

بعد هذا الاستعراض لفقهِ الروايات الواردة في الامامة نحاول ان نذكر عدد من التوصيات التي تنفع في المقام:

اولاً: أن قدماء الامامية تبعوا للطرق المبيّنة في الكتاب والسنة للمعصومين عليهم السلام قد ذكروا عدة مناهج لأثبات امامة الائمة الاثني عشر- سواء من متكلمي الرواة أو متكلمي الغيبة كالشيخ المفيد والمرضى والطبرسي- ونحن نشير إلى تغاير صياغات أدلتهم ومواد قوالها تنبئها على تعدد اشكالها وموادها المنطقية.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٢٠

منها: التدليل على الكبرى بما ورد نصوص عديدة تنص على ان الخلفاء بعد الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله اثنا عشر، وفي بعضها أنهم من قريش، وفي بعضها أنهم من بني هاشم، وهذه طائفة من الاحاديث.

وقد وقع العامّة في بلبلة وتشويش في كيفية التطبيق الخارجي للخلفاء الاثني عشر، واختلفت اقوالهم وبعض جعل بينهم فاصل ولم يشترط التتابع، وبعض أنهاهم قبل يوم القيامة مع أن في بعض الالسنه أنه هؤلاء الخلفاء حتى يوم القيامة، ولو بحث الباحث عن الحقيقة بعيداً عن التعصب لا يرى مصداقاً لهذا الحديث إلا لدى الامامية الاثني عشرية حيث لا يوجد طائفة لديها تفسير لهذه الطائفة المتواترة إلا لدى الامامية الاثني عشرية، حيث أن الامامة المنصوبة المبعولة من قبل الله تعالى عندهم إلى يوم القيامة هي في الاثني عشر.

ونشير إلى نكتة مهمة يلحظها المطالع لكتب التاريخ انه لم يدع احد لنفسه هذه المقامات وأنها خلافة الرسول طبقاً لهذا الحديث إلا الائمة الاثني عشر، فكانوا يدعون علم الكتاب كله وكانوا على مرأى ومسمع من الدول الاموية والعباسية قرابة ثلاثة قرون، ولم تفتأ تلك الدولتين من امتحانهم في العلوم المختلفة ومسائل الدين وأحكامه، بل كانوا يمتحنونهم في الفنون المختلفة وفي الصفات البدنية بغية منهم أن يقطعوا عليهم دعواهم، ولم تكتفِ الدولتين بما كان لديها من أفراد في العلوم المختلفة بل كانت تستعين بعلماء النصارى واليهود والروم والهند وغيرها، وبأصحاب الرياضات المختلفة، وبمختلف وسائل القوى روما في دحض دعوى هؤلاء الائمة الاثني عشر.

لكن الرصد التاريخي ينبئنا بفشل الدولتين في ذلك، وفشل علماء الفرق الاسلامية الاخرى في مقابلتهم، بل كان نجمهم يزداد تلاًلاً مما يضطر السلطات إلى تصفية وجودهم المبارك، فكان ذلك تحدى واعجاز للبشرية أجمع طيلة قرون ثلاثة.

وقد تحدوا جميع من حولهم أن يُقدّموا على مساجلتهم وقطع حجّتهم ولم

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٢١

يظفر احد على ذلك، ومناظراتهم مع اليهود والنصارى اكثر من ان تحصى، بل انا نجد ان الائمة المعروفة الان قبورهم قد تواتر بين كل المسلمين انهم هم الذين ادعوا الامامة بهذا المعنى من السفارة الالهية والخلافة لله في أرضه ولم يدعها غيرهم.

ثم اذا تساءلنا عن كيفية الخلافة وانها في أي شيء؟ نجيب: أن الحديث مطلق واذا ضمنا إلى ذلك ان الزعامة الدنيوية لم يتولها إلا البعض منهم فقط، وحينئذ يكون الحديث لا اثر له مع تواتره وتعدد المواضع التي ذكر الرسول امته بهؤلاء، وهذا يدلنا على ان مقام الخلافة عمدتها في المقامات الغيبية وهي المهمة بدليل انهم لم يتولوا الزعامة الدنيوية إذن مقام الامامة لا ينحصر بالزعامة الدنيوية بل يشمل المقام الغيبى.

ومنها: الاجوبة العلمية الاعجازية في المسائل العلمية التي كان علماء اليهود والنصارى وغيرهم من اصحاب الملل والنحل التي دخلت الاسلام يسألون عنها وهي اسئلة يمكن القول انها فوق افق البشرية، وهذه الاجوبة تكون مقدمة لكبرى ان من يستطيع الاجابة عنها لا بد ان يكون له نحو من العلم يختلف عن بقية البشر ومستقى من معين خارج اطار القدرات البشرية العادية، ويثبت بذلك اهليتهم وامامتهم وافضليتهم وقد اعتبرها الطبرسي من الدلائل الصريحة على امامتهم.

وهذه الاجوبة لا- زالت تتحدى المعارف والعلوم البشرية و مادة اعجازية لبيان امامتهم من الله تعالى، فمثلا فى علم المعرفة الالهية ببركة كلماتهم المبسوطة المتكثرة نفى التجسيم عن الذات الالهية ولوازم الجسم من الاين والتمى والكيف ونحوها، حتى أصبح الامر من البديهيات فى الدين الاسلامى مع ان بعض الفرق الاسلاميه لا زالت مجسمه فيما يسرونه من اعتقادات. وكذلك ببركة كلماتهم عليهم السلام نفى الجبر والتفويض حيث اثبتوا الاختيار والأمر بين الأمرين، وبكلماتهم أبانوا عن عينه الصفات للذات وأن الذات فى عين بساطتها هى عين كل كمال حتى صفة العلم، بينما بقيه فرق المسلمين يجعل

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ٤٢٢

الذات جوفاء خالية تتبعها الصفات الكمالية، بل أن ذلك حتى فى فلسفه البشر المشائين والاشراق فأنهم يخلون الذات من العلم وأنه عبارة عن الصور المرتسمة أو عين الفعل، بينما يقول الصادق عليه السلام: ان الذات الالهية علم لا جهل فيه قدرة لا عجز فيه نور لا ظلمة فيه حياة لا موت فيه.

وكذلك كلامهم فى التوحيد وتوحيد العبادة وأن من عبد الاسم دون المسمى فقد أهدى، ومن عبدهما فقد أشرك، ومن عبد المسمى دون الاسم فقد وحيد، ومراده عليه السلام مطلق مدارج و درجات الاسم، وهذا من البحوث العرفانية الوعرة التى لم تفتق معرفتها فى البشرية قبل ذلك.

وكلماتهم فى ان الارادة صفة فعل لا صفة ذات وغيرها من غوامض المعرفة، مثلا الصحيفة السجادية زبور آل محمد صلى الله عليه وآله فإن فيها من دقائق المعرفة والتهذيب للنفس ولطائف السير والسلوك لمن رام الرياضة وآداب العبودية، هذا فضلا عما يجده الباحث فى ما يبهر الالباب فى نهج البلاغة وبقية الروايات عنهم عليهم السلام.

ومنها: الملاحم المذكورة عن كل واحد منهم عليهم السلام بدءا بأمر المؤمنين عليه السلام وما أخبر به من ملاحم عديدة فى كيفية قتل اصحابه، وما جرى على شيعته وعلى بقية المسلمين إلى قرون متماذية، وكذلك ما أخبر به الحسنان عن اعدائهما، وإخبار الصادق عليه السلام للمنصور الدوانيقى بوصوله للسلطة وأن بنى الحسن لا يصلوا إليها.

ومنها: ريادتهم وسبقهم فى كل فضيلة وكمال علمى وعملى فى الصفة والاخلاق، ويكفيك التنبه لذلك انهم عليهم السلام من السجاد للعسكريين لم يقوموا بنشاط للإطاحة بالنظام الحاكم من الامويين والعباسيين، ومع ذلك كان الحكام على أشد هيبة وخوف منهم، وكان اصل وجودهم الحامل لهذه المناقب والفضائل ينادى بحقانيتهم ونصبهم من قبل البارى تعالى.

ومنها: ان الاصل فى الفكر البشرى هو الاختلاف فلا يكاد يكون هناك اثنان يتفقان فى طريقة معينة للتفكير، وهذا بخلاف الفكر السماوى الآتى من السماء حيث يكون واحدا لأنه لا يصطبغ بطبيعة الفرد بل يعبر عن المصدر الواحد، وهذه

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: ٤٢٣

الكبرى نطبقها على ائمتنا حيث نلاحظ انهم يصدرون عن فكر واحد ورأى واحد لا تضارب بين آرائهم وعقائدهم فى ما لا يحصى من ابواب المعرفة والاعتقادات وابواب الفروع المتكثرة الهائلة، فما ثبت عنهم بطريق قطعى لا تخالف فيه، وما ثبت عنهم بالظن يندفع ما بينه من التخالف بطرق الجمع المعروفة، ونظيره فى ظواهر الآيات فيما بينها، وذلك بقانون حمل المحكم على المشابه والمظنون على ما يتفق مع المقطوع، وهذا القانون من أصول البيان فى النطق البشرى، والعمدة أن ما هو مقطوع به عنهم لا ترى به أى تخالف «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» (١)

ومن الطرق الاخرى لاثبات الامامة النظر فى نبوءات الاديان الاخرى المتقدمة وتبشيرهم بأوصياء خاتم الانبياء كما ورد فى الكتابة على سفينة نوح وما هو مذكور فى التوراة والانجيل والزبور، وقد استقصى عدة من محققى الامامية هذا الباب ووضعوا فيه كتبا جليلة، ويذكر هذا المنهج المسعودى فى اثبات الوصية وفى تاريخه واليعقوبى فى تاريخه.

ثانيا: ان البحث حول الامامة يتناول الكتاب والحديث ومن غير الصحيح أن يتناول الباحث أحدهما ويهمل الآخر بل يجب ضمهما إلى

بعضهما دائما، حيث ان الآيات الكريمة توضح الامر الكلي ومواصفاته والروايات توضح المصاديق المتصفة، إذ ان الروايات تشير إلى وجود ثلثة مع النبي وبعده لها هذه المواصفات ولها تلك المقامات ومن ثم نأتى إلى الاحاديث التى تنص على التطبيق ومن له هذه الصفات.

وبعبارة أخرى إن طوائف الآيات تثبت كبرى هي وجود ثلثة معصومه هم ائمة منصوبون من الله تعالى، ولهم ذلك المقام الغيبى إلى انقضاء هذه النشأة النبوية، وتدل بعض تلك الطوائف على إمامة على عليه السلام، وبعضها على ضميمه الحسين،

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٢٤

ونظير اثبات الكبرى كثير من الاحاديث النبوية المتواترة كحديث الثقلين فإنه يدل على دوام بقاء العتره حتى الحوض، وأنهم عدل الكتاب، واللازم التمسك بكل منهما والائتمام بهما، وكحديث الاثنى عشر خليفه كلهم من قریش، وحديث من مات ولم يعرف امام زمانه، وغيرها من الاحاديث التى إما تشمل جميع الائمة أو بعضهم، وعلى أية حال فإن اثبات الكبرى ينضم إليها عدة تقريبات لاثبات الصغرى والمصادق كما اشرنا إليه فى النقطة السابقة.

ثالثا: من خلال قراءة التاريخ نستطيع أن نكشف عن طريقه اخرى من الاستدلال، وهى إن التاريخ ينص على وجود فرقة عاشت فى الدولة الاموية والعباسية اسمها الرافضة، وهؤلاء كانوا يتبعون الائمة من أهل البيت عليهم السلام، وكان من المنطقى والطبيعى ان يقوم اصحاب الطوائف الاخرى ان يقطعوا الطريق عليهم من خلال محاولة افحام ائمتهم فى المناظرات والاسئلة، وأن يكون ذلك بمساعدة السلطة الحاكمة، والحال أن التاريخ لا يذكر لنا شاهدا ولو واحدا حول ابكات هؤلاء الائمة، بل على العكس ينقل لنا صورا مشرقة عن العديد من المناظرات والمحاجات التى اجراها امراء الدولتين فى محاولة للاطاحة والنيل من الائمة، مع الاخذ بعين الاعتبار ان ما نقله لنا هو النزر اليسير الذى لم تستطع السلطة الحاكمة اخفاؤه عن الناس.

وعليه نستطيع القول ان منهج الاستدلال يكون بالآيات والاحاديث والعقل والتاريخ.

رابعا: يجب الالتفات إلى ما اشرنا إليه فى حقيقة التواتر وانه لا بد من الرجوع إلى كتب الحديث والاخذ بالنصوص ولو فرض انها بمفردها غير تامة لكن بتظايرها و بمعية الجميع وبتراكم الاحتمالات كما وكيف ينتج التواتر.

وقد اشرنا فى الفصل الاول إلى تقسيم التواتر إلى ثلاثة أقسام لفظى ومعنوى واجمالى، وبيننا كل قسم، كما ذكرنا إن دوائر التواتر تختلف سعة وضيقا وأن هذا الاختلاف لا يخل بضابطة التواتر الرياضية البرهانية، فمن الخطير الغفلة عن ذلك.

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٢٢٥

## الخاتمة ... ص: ٢٢٥

### الوظيفة الإجمالية فى الإئتمام ... ص: ٢٢٥

بعد هذا الاستعراض كنموذج لفقاه ماهية الامامة فقها عقليا وفقها قرآنيا وروائيا، وبيان مقتطف من المقامات التى للائمة عليهم السلام رأينا من المناسب ان نختم البحث فى بيان الوظائف الإجمالية للمكلفين اتجاه ائمتهم حيث قال تعالى «وَقَفُّوهُمْ إِنْهُمْ مَسْئُولُونَ» (١) وقال تعالى «قُلْ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» (٢) ، وقال تعالى «قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا» (٣) ، وسوف نوجزها بالامور التالية:

١- معرفتهم كأمر اعتقادي وهو غير مرهون بحضورهم بل حتى بعد مماتهم فى زمان غيبتهم فمعرفتهم واجبة، كما هو الحال فى الاعتقاد بنبوته الرسول صلى الله عليه و آله.



٢- كون الامامة من أصول الدين لا- من فروعها، ومن تحريف الكلم عن مواضعه بمكان حصر توليهم على الموالاة السياسية فقط، والتولى والتبرى المذكور في الفروع صحيح ولكنه غير معرفتهم.

٣- إن محبتهم وبغض اعدائهم من الامور الركنية في معرفتهم والاعتقاد بهم التي لا تتوقف على حياتهم بل يجب اظهارها لأن المحبة من الامور التي تكون مصداقا

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٤٢٦

للموالاة ألا ترى في قوله تعالى «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ» (١)

حيث أن المحبة و اظهارها مصداق من مصاديق الولاء، وأن حب اعداء الله يوجب الخسارة وضياع الاعمال حسرات بل والخلود في النار، كما تشير إليه تنمة هذه الآية من سورة البقرة، وبقية الآيات الناهية عن موادة من حاد الله ورسوله.

٤- تحليل فلسفي وذوقي معرفي لنكتة ما ورد في بعض الروايات «هل الايمان إلا الحب والبغض».

إن الايمان بنحو مطلق فعل من افعال النفس، و لا يمكن للموجود البشري أن يعيش من دونه لأن الايمان والاذعان بشيء ما من كمال الفرد البشري، ولو عثر على فرد بشري لا يعتقد بشيء أصلاً فهو لا يستطيع أن ينتهج أي جادة في حياته، ومن ثم فسيكون من الممتنع أو الصعب على بقية البشر التعامل معه لأن المفروض انه لا يتقيد بأى منهج ولا طريقة، إذ لا يؤمن بشيء ما كى يتقيد به، وحينئذ سوف يكون مطلق العنان في جميع غرائزه ورغباته كالوحش الكاسر أو الحيوان أو الحيوان المسعور المخيف لمن حوله، ويتبين بذلك أن الايمان بأى نحلة كانت وبأى شيء ما من الكمال بالمعنى الاعم، بمعنى أنه لا يستطيع احد ان يتركه ومن هنا وقع البحث في علوم مختلفة حول حقيقة الايمان بعض النظر عن متعلقه، فهل حقيقته هو الادراك ام المعرفة أم الاعتقاد والتصديق أو انه مجرد الانجذاب نحو الشيء؟؟

وذكرنا فيما سبق أن الايمان ليس هو مجرد الادراك لأن بعض درجات الادراك الحصولي لا يلازمها الايمان وبتعبير آخر علينا معرفة ان الايمان من أفعال العقل النظرى أو العملى؟

ومن الأمور التي تسهل البحث في الحكم في القضايا المدركة أن الحكم طبقاً

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٤٢٧

لآخر التحقيقات ليس جزء القضية، فقد ذكر الملا صدرا أن الادراك تارة يلازمه الاذعان فيسمى تصديقاً وتارة لا يلازمه فلا يسمى تصديقاً، ثم في التحقيقات الاخيرة فسروا الحكم بما تقوم به النفس من دمج المحمول بالموضوع وهو من افعال العقل العملى، ولكنه لا- يقوم به إلا- مع الادراك والوضوح بنحو يدفع العقل العملى للحكم والاذعان، ومن ثم التسليم والابخات، فأتضح انه من لوازم الادراك بدرجة عالية.

اما حالة الجحود التي تحصل عند استيقان الحق فهي ناشئة من أمراض النفس من استهواء نزعات الغرائز او جريزة الخيال وانفعالات الوهم الذي يمنع من الانفعال الطبيعي الفطرى لليقين، ولذا تقدم- في الفصل الاول- أن اليقين ليس علة تامة للاذعان ولكنه مقتض له.

ومن ثم نستطيع معرفة تعريف الامام أن الايمان هو الحب والبغض لأن الايمان يعنى اذعان النفس فإن الحب والبغض من افعال العقل العملى، وهو من درجات العقل العملى فإن الايمان بشيء يعنى انجذاب النفس إليه وعدم الايمان بشيء ما هو خلافه فتتفر النفس منه فالنفرة تعنى البغض والابتعاد.

وبتعبير آخر نقول: إن افعال العقل العملى والنظرى وجهان لعملة واحدة، والحقائق التي يدركها العقل النظرى إثباتاً لوجودها أو نفيها لها، إذا ادركها العقل العملى بعينها يكون لها آثار أخرى كالحب والبغض.

ومن هنا يتضح ما ذكره أهل المعرفة من الامامية من أن التولى لاولياء الله وهم الائمة عليه السلام، والتبرى من اعدائهم من مظاهر

الجلال والجمال الإلهي، وذكرنا أن الجلال والجمال من لوازم الصفات الثبوتية والسلبية للذات الإلهية، لأن معرفة الصفات الثبوتية يلازمها المحبة لأنه مفطور على حب الكمال ومعرفة الجلالية يلازمه النفرة والخوف، وقد بينا ملازمة معرفة الذات لمعرفة الامام فمن لوازم الصفات الثبوتية الجمالية الايمان لوليه وانه مهبط لنافذية قدرة الله ومحل لتنزل مشيئة الله تعالى واراداته في مقام الفعل، وفيما ينكره العقل النظرى فيوازيه في

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٤٢٨

العملى التبرى من اعدائه.

ومنه يتبين أن التولى والتبرى بعض درجاته فى الاصول وبعضها فى الفروع فالذى يكون فى القلب من الاصول ويتنزل إلى الجوارح فيكون من الفروع، كما أن المتابعة السياسية ليست وحدها من الفروع بل قبول أقوالهم ومودة اوليائهم ومعاداة اعدائهم فى أفعال الجوارح ايضا منها.

وقد ورد عنهم عليهم السلام: «كذب من يزعم انه يحبنا ويتولى عدونا ويغض ولينا».

والبرهان عليه بنفس النحو: إذ كيف يمكن للانسان ان يجمع بين الكمال والنقص، ويثبت الصفات الثبوتية ولا يثبت الصفات السلبية لأن الصفات السلبية تعنى نفى النقص عن البارى فالجلال لا يمكن ان لا يلازم الجمال

ومن ثم من لوازم اثبات الجمال والجلال والصفات الثبوتية ونفى السلبية هو اثبات كمال قدرة البارى تعالى بإرسال الرسول وجعل خليفته فى الارض الهادى لمراضيه ما دامت النشأة الدنيوية- كما اوضحنا فى صدر هذا الفصل كون الامامة ركن من اركان التوحيد- فالتوحيد واثبات القدرة الازلية يستدعى عدم مغولية بد البارى عن خلقه أى تولى خلفائه فى أرضه، كما ان توحيد بنفى الصفات السلبية عنه أى صفات الجلال يعنى الخوف والابتعاد عن قهره ومواطن غضبه بالتبرى من اعدائه.

٥- إن الحب والولاء محدود بحد وهو عدم الغلو وهو الافراط، وعدم الجفاء وهو التفريط فيجب بيان الحد الذى يجعل الانسان مغاليا أو جافيا قاليا وخارجا عن جادة الصواب؟

قال بعض: بأن من يثبت صفة لهم خارجة عن نطاق البشر يوجب الغلو والخروج عن حد الاستقامة فهو يثبت لهم مقام العصمة العملية والعلمية فقط، وهذا مع انهم انفسهم يرون روايات احاطة أنوارهم لا اجسامهم بالعوالم والنشآت السابقة واللاحقة.

اما اصحاب السر كسلمان ورشيد الهجرى ومحمد بن سنان ويونس بن عبد الرحمن وجابر بن يزيد الجعفى وامثالهم فانهم يعتقدون بهم فوق ذلك المقام

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٤٢٩

«قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ» فالرسول فى عين مثلته البشرية للآخرين إلا انه يغايرهم فى (يوحى إلى) وأى مغايرة هذه وأى مفارقة. وانهم منذ بدء الخليقة كانوا أنوارا وأنهم مطلعون على عالم الملكوت بما يزيد على الانبياء من اولى العزم، ورواية تفسير الثمانية الذين يحملون العرش أربعة من الاولين وأربعة من الآخرين وهم نوح وابراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام على يسار العرش، ومحمد صلى الله عليه وآله وعلى الحسن والحسين على يمين العرش، ومن المعلوم ان اليمين واليسار فى الرواية يدل على الدنو وعلو المقام وأنه لا من جهة المكان والأين إذ لا مكان جسمانى للعرش الذى هو العلم

وقد عرفت فى استخلاف آدم أنه يحمل علم الله ما لا تحمله الملائكة، وقد أشير إلى تفسير الثمانية عند العامة (فقد رواه السيوطى فى الدر المنثور عن رسول الله صلى الله عليه وآله: يحمله اليوم أربعة، ويوم القيامة أربعة، فإن اليوم اشارة إلى من يحملهم من هذه الامة، وقد صرح بأسمائهم فى روايات أهل البيت).

وكل الامامية متفقون على ان مستقى علومهم ليس بالعلم الحصولى الاعتيادى بل لهم العلم الواقعى، وانهم مطهرون مبرؤون من العيب والادناس والارجاس، وهذه كلها بعيدة عن الغلو.

فالمقياس العقلي هو أن الخروج بهم عن حد الامكان أو الخروج بصفاتهم عن صفات الممكن هو افراط، وأن كل ما عندهم هو من عند الله العزيز الحكيم الذي اعزهم واقدرهم واعطاهم من نعمه ما لا يحصى، مع بقاء محدودية ذاتهم وانهم معاليل مخلوقون والمعلول لا يبلغ شأن العلة، بل يجب الاعتقاد انهم محتاجون إليه تعالى ولا يوكل اليهم الامور بنحو العزلة والاستقلال- والعياذ بالله- مطلق ومستقل فهم الفقراء إلى الله والله هو الغنى المطلق، كما هو البحث والكلام الجارى في ادنى فعل يوجد البشر من أعمال جوارحه أنها باقدار الله لا بنحو التفويض العزلي الباطل.

واما جانب الجفاء والذي يجب الابتعاد عنه ايضا فمعناه هو تنزيلهم عن مقام

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 430

كرامة الخلقة التي اولها الباري تعالى لهم، وبيان ذلك على نحو الاجمال:

إن الصوادر الاولى في عالم الخلقة لها صفات لا يقاس بها سائر المخلوقات الاخرى، وهذا يعنى ان لهم مقاما، وانهم ليسوا كبقية البشر وبالنسبة إلى باقى الخلق فيبينهم بون شاسع، وهم بوجودهم النورى لا بأجسادهم واسطة في الفيض، كما تقدم اثبات ذلك برهانيا في طيات البحوث السابقة قال تعالى «ثُمَّ عَرَضَ هُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ» ولم يقل تعالى عرضها أو اسماء هذه فهم ذوات عالية «أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْعَالِينَ» وقد تقدم شرح ذلك، فكما ان افاضه الحياة في الزرع لا تكون إلا بواسطة مادة البذر وصورة الزرع واعداد التربة فهي في حقيقتها شرائط قابلية القابل ولذا كان الكمال من الباري ينتزل عن طريقهم، وهذا أيضا لعجز القابل المخلوق لا الفاعل جلّ وعلى علوا كبيرا وهذا كله لا يجعلهم شركاء للبارى فهل التربة شريكه الله وهل الصورة الزرعية ومادة البذر شريكه الله. والضابطة الشرعية- المتطابقة مع الضابطة العقلية المتقدمة- المهمة ما ورد مستفيضا أو متواترا على لسانهم عليهم السلام «نزلونا عن الربوبية وقولوا فينا ما شئتم، ولن تبلغوا» (1)

، وهناك طوائف عديدة من الروايات التي تثبت هذا المطلب، والمعنى بلسان آخر كما في حديث الرضا «فمن ذا الذى يبلغ معرفة الامام.. ضلت العقول وتاهت الحلوم وحارت الالباب وخسئت العيون وتصاغرت العظام وتحيرت الحكماء وتقاصرت الحلماء وحصرت الخطباء وجهلت الالباء وكلت الشعراء وعجزت الادباء وعييت البلغاء عن وصف شأن من شئونه وفضيلة من فضائله، واقرت بالعجز والتقصير، وكيف يوصف بكله أو ينعت بكنهه أو يفهم شىء من امره» (2)

.وببيان فقهي نقول: ان المتابعة والتعظيم ليس فيه أى حد من حدود الشرك، بل ان كبار الفقهاء من المسلمين يذكرون أن التعظيم

لغير الله لا يكون شركا إذا كان لا

الامامة الالهية (5)، ج 1، ص: 431

عن عبادة، وانه يكون عبادة اصطلاحية وتأليها إذا كان تمام الخضوع مع اعتقاد الاستقلال لذلك لا يجوز، أما إذا كان مع اعتقاد حاجة المخضوع له وقره إلى الله سبحانه فانه لا يكون عبادة، هذا من جانب الحد الاعلى.

أما من جانب الحد الادنى فإن ادنى درجات الولاء هو المودة والمحبة القلبية وعليه يكون التشفع بهم وزيارتهم والتوسل والدعاء بهم لا يكون عبادة ولا يدخل تحت حد الغلو، قال تعالى «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا» (1)

، وقال تعالى مخاطبا نبيه «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» (2)

، وقال تعالى «أَغْنَاهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ» (3)

، وقال تعالى «أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا» (4)

، وقال تعالى «قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ ء ٩٧ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» (5)

، قال تعالى «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (6)

٦- ولا بأس بالإشارة مختصراً إلى ان شرك الجاهلية في العبادة كان بالتعظيم والتوسل بأمور من دون جعل الله تعالى وإذنه، والتوحيد في العبادة هو نفى الطقوس التي لم تؤخذ من عند الله سبحانه وتعالى، ونستطيع ان نجد ما يدعم نظرية الامامية في التوسل بهم:

أ- ان الله يأمر بابتغاء الوسيلة إليه قال تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا الْإِمَامَةَ الْإِلَهِيَّةَ (٥)، ج ١، ص: ٤٣٢

إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ»

، وقد تقدمت الإشارة إلى انهم السبيل إلى الله.

ب- ان الشفاعة مذكورة بنص القرآن الكريم «وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى» والعديد من الآيات وهذا الاستثناء يدل على وجود اصل الشفاعة، والشفاعة تعنى كرامه خاصة ومنزله للشافع عند الله تعالى.

ج- انه لا فرق بين الوسيلة ان تكون تصرفاً وعملاً كالصلاة والصوم لله من اجل تحقيق حاجه معينه، وبين ان تكون بالتوسل بالنبى صلى الله عليه وآله بل ان آية المائدة المتقدمة تدل على ان الوسيلة هي غير العمل الصالح والتقوى وانها درجة فوق ذلك.

د- ان القرآن ذكر سجود الملائكة لآدم وابناء يعقوب ليوسف سجود احترام لا عبادة.

ه- ان النذر مباح في اصله فقد نذرت والده مريم ما في بطنها لمكان العبادة، كما ينذر الشيعة لله تعالى الان ما لا يختص بالائمة والصالحين أى يصرف في خيراته.

و- قوله تعالى «وَأَسْتَعْفِرُ لَهُمْ» الواردة في العديد من السور القرآنية.

ز- «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ» فوجوده صلى الله عليه وآله كان حرزا لهم.

ح- «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» فلا بد من مطلق التسليم النفسى للرسول فضلا عن عمل الجوارح.

فوجوب الخضوع للتوقير ثابت فى القرآن للرسول الا-كرم وهو مغاير للعبادة، والتفريق بينه حيا وميتا مما يضحك الثكلى، و فى بعض الروايات لدى العامة والخاصة ان المسلمين كانوا يتبركون بفضل وضوء رسول الله (كما فى ما حكاه مندوب مشركى قريش فى صلح الحديبية من فعل المسلمين، فلاحظ كتب السير والتاريخ)، و فى غزوة خيبر تنص الروايات التاريخية ان الامام على كان به رمد

الامامة الإلهية (٥)، ج ١، ص: ٤٣٣

فدعاه الرسول صلى الله عليه وآله وتفل فيها فبرأت، وغير هذا كثير جدا.

بل ان احد مبرزات التودد واطهار محبتهم هو زيارة قبورهم وتعاهدها وغير ذلك، وكل ذلك لكرامتهم عند الله تعالى وشأن قربهم ومنزلتهم عنده وخاصتهم به وصدق مقاعدهم عنده.

ومن مراتب ولايتهم هى الولاية التشريعية بمعنى انهم ليسوا رواة عدول ليس إلا بل ان علومهم مستقاة من معين الغيب وان واسطتهم الروائية هى بالقناة النورية لا بالحس كما فى عنقه النبى صلى الله عليه وآله عن جبرئيل عن ميكائيل عن اسرافيل عن الله تعالى، وإن اختلفت القناة النبوية بالوحى والنبوة، وقناتهم بالعلم اللدنى الجامع بالكتاب المكنون «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»، «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا».

وكذلك ولايتهم التكوينية بإذن الله تعالى وقد اشرنا إليها فى موارد عدة ونشير هنا إلى بعض الآيات التى تنص على وجود ولاية تكوينية للبعض منها قوله تعالى «إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَبَدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدْسِ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخَلَّقْنَا مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفَّخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ» (١)

«كَلِمًا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمَحْرَابَ وَخِذَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنِّي لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ» (٢)

«وَأَدْخُلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ» (٣)

«وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ» (٤)

«قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ

الامامة الالهية (٥)، ج ١، ص: ٤٣٤

مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي» (١)

أخيراً.. فإن من الواجب على الانسان الذى يوالى ائمة الهدى ان يثبت لهم هذه المقامات العلوية عند الله من دون ان يكون هناك تحفظ او تردد فى احدها، فهم خلفاء الله فى ارضه وآيات قدره الله الواسعة التى لا يحدها شىء يؤتيها من يشاء من عباده وهو تعالى أقدر بلا كفو على الشىء الذى يؤتبه.

وهؤلاء هم الذين عرفوا الله حق معرفته واستحقوا بذلك تلك المقامات وهم على ما هم عليه من المنزلة الرفيعة فى جميع عالم الوجود إلا انهم يستشعرون النقص والفقر والعبودية اتجاه الذات المقدسة وانهم دونها منزلة وهل يقاس برب الارباب شىء؟! ولذا نرى عبادتهم- التى لم يبلغها بشر كما وكيف- تتناسب مع قدر معرفتهم بربهم، وعظيم تذللهم- الذى لا يرى لأحد غيرهم- لعلمهم أنهم امام العليم الجليل.

### تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أُمَّرْنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَأَتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فىض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العداله الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات -

في آكناف البلد - و نشر الثقافة الاسلاميه و الايرانيه - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخر

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كمشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد

جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفتق" و فائى/ "بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعه، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم

المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى

بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم

- في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان  
الغائمة

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

